المرأة والعنف

لا أحد ينفي ما عرفته أوضاع النساء منذ أواسط القرن 20 من تحولات، غيرت من معيشهن وأدوارهن، سواء على مستوى علاقاتهن بذواتهن، أو صِلاتهن بالمحيط. إلا أن ذلك لا يمنعنا من مساءلة المجتمع المغربي المعاصر، حول مدى تمكنه من إحداث قطيعة حقيقية مع ما يمكن أن نسميه بـ «تاريخ العنف ضد النساء».

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن عدة تساؤلات من هذا القبيل، مبرزا في الآن ذاته ما يحتضنه المجتمع المغربي المعاصر من أنماط جديدة للعنف الجندري، ذي الطابع البنيوي العرضاني. وذلك علما بأن الحداثة المعاصرة بكل حمولتها الديموقراطية والحقوقية، لم تتخلص بعد من التمثلات الإيديولوجية حول الفوارق الجنسية، ولم تبتعد عن ربط هوية المرأة بالثالوث الكلاسيكي، المتمثل في:

- اختزال سيكولوجية المرأة في العاطفة؛
- اختزال وجودها في الجسد؛
- اختزال هويتها في خدمتها للآخر.

ووفقا لهذا الثالوث، خرجت النساء المعاصرات إلى معترك الحياة. وتحت غطاء التحرر والفردانية، يتم استغلال عدد كبير منهن ضمن مجالات متعددة. مما دفعنا إلى طرح سؤال أساس، صاحب كل محاور هذا الكتاب، ألا وهو: هل يمثل العنف ثمن الحرية وإثبات الذات بالنسبة للنساء؟

شركة النشر والتوزيع المدارس
10، زنقة جون بوان ـ الدار البيضاء

المرأة والعنف

ثمن البيع للعموم 58,00 درهم
9954076002

المرأة والعنف

الدكتورة خلود السباعي

المرأة والعنف

شركة النشر والتوزيع المدارس ـ الدار البيضاء

الكتبة الاجتماعية

الدكتورة خلود السباعي

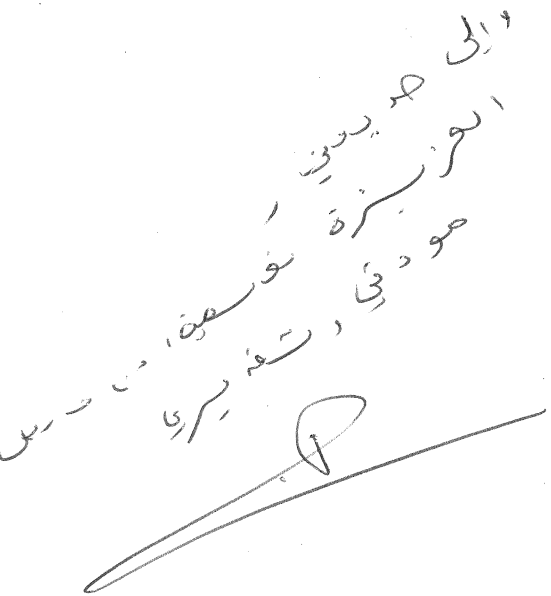

المرأة والعنف

شركة النشر والتوزيع المدارس
10، زنقة جون بوان ـ الدار البيضاء

نشر هذا الكتاب بدعم من
وزارة الثقـــافة

الكتـاب : المرأة والعنف
تأليـف : الدكتورة خلود السباعي
الناشـــر: شركة النشر والتوزيع المدارس
10، زنقة جون بوان ـ الدار البيضاء
الهاتف : 0522.22.15.34 / 0522.22.25.22
الفاكس: 0522.20.10.03
البريد الإلكتروني: madariss@almadariss.ma
التوزيع: مكتبة المدارس
12، شارع الحسن الثاني ـ الدار البيضاء
الهـاتف: 0522.26.67.41 / 42 / 43
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى: 2016
رقم الإيداع القانوني: 2016 MO 4898
ردمـــك: 978 - 9954 - 0 - 7600 - 2
لوحة الغلاف للفنان : أجا كوسيك (Aja Kusick)

المرأة والعنف

الفهرس

تقديم 7

1- العدوان ، العنف، والنوع الاجتماعي 13

أولا . العدوان والعنف 13

1- ما معنى العدوان ؟ ومتى يكون السلوك عدوانيا ؟ 13

2- مفهوم العنف 19

ثانيا : العنف والنوع الاجتماعي 49

1- السلوك العدواني في علاقته بالذكورة والأنوثة 49

2- العنف ضد النساء 54

3- العنف الزوجي 70

ثالثا : النساء المعنفات : المعيش والممارسات (دراسة ميدانية بمدينة تطوان) 96

1- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين الرسميين 108

2- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين في المجتمع المدني 129

2- التنافر المعرفي : دراسة ميدانية للنساء الباغيات 147

أولا : التنافر المعرفي 147

1- مفهوم التنافر المعرفي 147

2- محددات التنافر المعرفي 152

3- ميكانيزمات تقليص التنافر 155

ثانيا : البغاء كمجال للتنافر المعرفي 162

1- البغاء كمفهوم وكممارسة 162

2- هوية المرأة الباغية 186

3- بعض الخاصيات السيكولوجية للمرأة الباغية 194

4- المرأة الباغية ومعالم التنافر 201

5- المرأة الباغية وبعض آليات تقليص التنافر 224

3- الشيخوخة والنوع الاجتماعي 239

أولا . تعيين مفهوم الشيخوخة 239

1- الشيخوخة والسن 248

2- الشيخوخة في بعدها الفسيولوجي 255

ثانيا : المقاربة السيكواجتماعية للشيخوخة 259

1- الشيخوخة كمعيش سيكولوجي 264

2- الشيخوخة ووضعية التقاعد 281

3- الشيخوخة والحياة الجنسية 286

4- الشيخوخة والعنف 290

ثالثا : النساء والشيخوخة 306

1- الإدراك المبكر لشيخوخة النساء 312

2- الشيخوخة وصحة النساء 318

3- الشيخوخة والأدوار الاجتماعية للنساء 330

4- النساء، الشغل، وجودة الحياة : نموذج عمل المرأة في القطاع الغير مهيكل 351
1- النساء والشغل 351
2- هوية المرأة «الفراشة» 357
3- المرأة الفراشة والفضاء التجاري 360
4- المرأة الفراشة و«جودة الحياة» 367

تقديم عام

تمثل ظاهرة العنف الممارس ضد النساء أحد أبرز المواضيع التي استقطبت اهتمام عدد كبير من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم، أو انتماءاتهم إلى جهات رسمية أو مجتمع مدني. وذلك إلى درجة يمكن معها القول، بأن ما يميز التيارات التقدمية المعاصرة، هو الدعوة إلى مناهضة كل أشكال العنف ضد النساء، في ظل نظام حداثي معاصر يدعو إلى الديموقراطية والعدالة وحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، أجريت مجموعة من الدراسات والأبحاث التي أبرزت بأن العنف الممارس ضد النساء لا يقتصر على فئات أو أوساط أو مجتمعات أو ثقافات، وإنما هو ظاهرة اجتماعية تخترق كل الفوارق وتمس كل الشرائح والأوساط بدرجات متشابهة وبنسب تكاد تكون متساوية. وفي هذا السياق، سعت مجموعة من المنظمات والهيئات الدولية إلى سن عدد من التشريعات والقوانين التي تجرم نسبة هامة من أشكال العنف الممارس ضد النساء، مع إلزام الدول بالتوقيع على مختلف الاتفاقيات المناهضة للعنف ضد النساء. وذلك في اتجاه تحقيق مواطنة متساوية بين الجنسين، على اعتبار أن العنف يمس بالحرمة الجسدية والسيكولوجية للنساء، وينتهك كرامتهن وحقوقهن كمواطنات.

ولقد مثلت هذه التحولات الحاصلة على مستوى القوانين، معطى أساسيا من شأنه أن يساير مختلف التحولات التي عرفتها حياة نسبة هامة من النساء. فلا أحد ينفي ما عرفته أوضاع النساء من تحولات، غيرت من معيشهن وأدوارهن سواء على مستوى علاقتهن بذواتهن

أو بالمحيط. فلقد أصبح العالم بشكل عام، والغربي منه على وجه التحديد، يعرف نماذج وصورا جديدة للنساء، حققن (بنسب متفاوتة) نوعا من الخروج النسبي من قوقعة «القدر البيولوجي»، نحو عالم جديد من الإمكانات، التي تقوم على أساس الفردانية والحرية والمواطنة.

إلا أن السؤال الذي يطرح هنا، وهو إلى أي حد تشكل هذه التحولات المعاصرة قطيعة حقيقية مع ما يمكن أن نسميه «بتاريخ العنف ضد النساء»؟ إلى أي حد تمكنت الأوضاع الحالية للنساء من تجاوز الصراع الذي أطر المنطق الاجتماعي للاختلاف بين المرأة والرجل، وساهم في ترسيخ وشرعنة منطق السلطة والتسلط والعنف ضد النساء؟

إن الإجابة عن التساؤلات تفرض علينا، ضرورة التمييز في ظل الظروف الحداثية الراهنة ما بين مرحلتين أساسيتين هما مرحلة مناهضة «العنف ضد النساء» ومرحلة تحليل «العنف الجندري». على اعتبار أن ما ورد من تشريعات وقوانين واتفاقيات دولية، يندرج جميعه ضمن ما يمكن أن نطلق عليه بمناهضة «العنف ضد النساء». والذي غالبا ما يهدف إلى تعيين أشكال العنف وأسبابه مع إبراز خطورة انعكاساته على النساء الضحايا. بينما تهدف مناهضة «العنف الجندري»، إلى تحليله في بعده النسقي. والمقصود بذلك، الكشف عن مختلف أوجه العنف المهيكل والمستدمج في الثقافة والعلاقات الاجتماعية، والتي تجعل من العلاقات التسلطية بين الجنسين علاقات طبيعية، كثيرا ما يتم ربطها بالهوية الجنسية والبعد السيكولوجي، والبنيات الذهنية لكل من المرأة والرجل.

ومن هنا أهمية تبني مقاربة النوع الاجتماعي، التي تمكننا من مساءلة المجتمع الحداثي المعاصر، هذا الأخير الذي كان من المفترض أن يشكل نوعا من القطيعة مع مختلف أشكال العنف الممارسة ضد النساء، ويسعى إلى محاربتها وفضحها. إلا أن ما نلاحظه هو سعي الحداثة المعاصرة إلى التوفيق ما بين الأدوار التقليدية والظروف المعاصرة، إلى الجمع ما بين القديم والجديد، مما يجعل من الماضي حاضرا ضمن الحياة المعاصرة في بعدها الفردي. إن المجتمعات الحداثية المعاصرة لم تمنح لحد الآن نموذجا واضحا للنساء المواطنات المتحررات، كما أنها لم تحافظ على النموذج التقليدي في فظاعته وبشاعته، وإنما قامت بتجميل القديم وتقديمه في قالب جديد تحت غطاء الحرية والدمقراطية والفردانية. مما يجعلنا أمام أشكال جديدة من العنف الجندري ذي طابع بنيوي عرضاني، لم يسبق له مثيل في التاريخ. عنف يتجاوز كل التعارضات والفوارق والانتماءات الإثنية والثقافية والدينية الطبقية، كما يخترق كل ألوان الواقع والتنظيمات الاجتماعية من أحزاب ومؤسسات ونقابات وجمعيات. فالحداثة المعاصرة بكل ما تحمله معها من تحولات اجتماعية، اقتصادية وتكنولوجية، وبكل ما تدعو إليه من مبادئ إنسانية، لم تتخلص بعد من عدد من التمثلات الإيديولوجية حول الاختلافات الجنسية، ولم تبتعد عن ربط هوية المرأة بالثالوث الاختزالي الكلاسيكي والذي يتمثل في:

- اختزال سيكولوجية المرأة في العاطفة ؛
- اختزال كيان المرأة في الجسد ؛
- اختزال هويتها في خدمتها للآخرين.

ووفقا لهذا الثالوث، خرجت النساء المعاصرات إلى معترك الحياة، لكي يعملن ويساهمن وينتجن، لكن ضمن عالم رجالي تم تنظيمه وهيكلته من أجل الرجال. فتكدسن في القطاعات الغير مهيكلة، وتمزقن سيكولوجيا ما بين الحياة العمومية والخاصة، وأصبحن يشكلن أكبر نسبة بين فقراء العالم. ومن هنا خطورة العنف الجندري الذي لا يقف عند حدود اللاعدالة على المستوى الاقتصادي، وإنما يتجاوز ذلك لكي يتحول إلى استلاب وقمع سيكولوجي للذات. فأمام افتقاد أغلب النساء للمؤهلات الكافية للتموقع ضمن عالم الرجال، وأمام إكراهات الواقع وتسلطه، لم يجدن مخرجا آخر غير الصراع مع الذات. الشيء الذي يدفع بهن إلى التغيير من «هويتهن» بغرض التأقلم مع هذا الواقع، بدل سعيهن إلى تغيير الواقع حتى يصبح متأقلما مع أوضاعهن وخصوصياتهن الأنثوية. مما يجعلنا أمام أحد أبرز معالم اللاعدالة و اللامساواة بين المرأة والرجل. على اعتبار أن المساواة لا تعني بأي شكل من الأشكال أن يتخلى كل من النساء والرجال عن هوياتهم البيولوجية، وعما يرتبط بها من وظائف وخصوصيات فردية.

فتحت غطاء التحرر، وباسم الفردانية والديموقراطية يتم استغلال عدد كبير من النساء ضمن مجالات متعددة. مما ساهم في تعميق الفقر بين النساء واستغلالهن على المستوى السوسيواقتصادي، و«تفقيرهن» على المستوى السيكولوجي. الشيء الذي ينعكس بشكل سلبي على تقييمهن لهويتهن، ويعرقل إمكانية اقتناعهن بقدراتهن وتحويلها إلى طاقات تؤدي إلى الرضا عن الذات وترفع من درجة الشعور بجودة الحياة. مما يستنتج من خلاله، بأن للعنف الجندري

أوجه متعددة، لا تقف خطورتها عند حدود التوزيع الغير العادل للثروات فحسب، وإنما تتجاوز ذلك لكي تتغلغل في الأعماق وتحد من مختلف الميكانيزمات السيكولوجية، التي من شأنها أن تعمل على تنمية الإحساس بالحرية والاستقلالية لدى النساء.

وفي سياق هذا العنف الجندري، حاولنا ضمن هذا العمل الوقوف عند عدد من النماذج النسائية، لتسليط الأضواء على بعض معالم هذا العنف البنيوي على سيكولوجية النساء والتي يمكن اختصارها في استدماجهن «للعجز المتعلم». وذلك لما له كبنية سيكولوجية لاشعورية من انعكاسات سلبية، تحد من طموحات وقدرات فئات واسعة من النساء، وتدفع بهن إلى التقوقع على ذواتهن وانشغالهن باستيهامات يظن على أنها أنثوية. مما يؤدي إلى وقوعهن في كثير من أشكال الصراع والتطاحن والسعي إلى تكريس العنف وإعادة إنتاجه، سواء على مستوى علاقة المرأة مع ذاتها أو مع المرأة مثيلتها. مما يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي يصاحب كل محاور هذا العمل ألا وهو: هل يمثل العنف ثمن الحرية وإثبات الذات بالنسبة للنساء؟

-1-

العدوان ، العنف، والنوع الاجتماعي

أولا : العدوان و العنف

1- ما معنى العدوان؟ ومتى يكون السلوك عدوانيا؟

يمثل العدوان أحد أنماط السلوك والتصرف التي أثارت اهتمام مختلف الباحثين ضمن تخصصات متعددة وفي مقدمتها علم النفس. حيث يمثل العدوان وصفا لفعل اجتماعي، يتضمن عددا من التصرفات التي تعتبر مرفوضة استنادا إلى منظومة قيمية معينة. ولقد تم تعريف العدوان، على أنه «ميل إلى الهجوم»، وهو معطى طبيعي غريزي في الإنسان على غرار سائر الغرائز الأخرى من قبيل الجوع والعطش والجنس، والتي تتولى الثقافة تنظيمها وضبطها وفقا لقواعد معينة. وبناء على ذلك، يمثل العدوان إحدى الخاصيات الطبيعية في الإنسان، ووظيفة من وظائف نموه النفسي وتطوره الانفعالي. ولعل هذا البعد الفطري للعدوان هو ما يميز العدوان عن العنف، على اعتبار أن العدوان هو استعداد كامن لممارسة العنف، إلا أنه ليس من الضروري أن ينتقل إلى مستوى الممارسة أو الفعل. وبناء على ذلك، فلقد اسندت للعدوان تعاريف متعددة نذكر من بينها:

- العدوان هو مجموعة من الأفعال التي تتضمن الهجوم والكراهية.

- العدوان هو سلوك يحركه الغضب أو العداوة أو الصراع أو المنافسة المسعورة، ويتجه هذا السلوك نحو إيذاء الآخرين، كما قد يتجه إلى الذات[1].

- العدوان هو سلوك مقصود يقوم به شخص ما بكيفية متعمدة لإصابة آخر بألم أو ضرر فيزيقي أو نفسي. وسواء نجح أو فشل في تحقيق هدفه، فإن الفعل يظل عدوانيا طالما أن النية هي ما يميز السلوك العدواني عن غيره.

وفي نفس السياق يعرف كل من Anderson Bushman[2] العدوان باعتباره نية إيذاء الآخر وجرحه. أما Archer y Browne 1989 فيعرفان العدوان من خلال الخصائص المتضمنة في السلوك العدواني، والتي تنطلق من القصدية في إلحاق الضرر بالآخر، ثم الانتقال إلى السلوك والممارسة الفعلية للعدوان، ثم الحالة الانفعالية والإثارة النفسية الناتجة عن ذلك. وإلى جانب هؤلاء، نجد تعريف Van Rillaer 1975، الذي ينظر إلى العدوان من زاوية التحليل النفسي، معتبرا إياه نوع من الاستعداد النفسي للدفاع عن الذات أو إثباتها تجاه شخص أو شيء[3].

ويمكن للسلوك العدواني أن يتخذ أشكالا متعددة تتراوح ما بين مظاهر لفظية من قبيل الغمز والسب والسخرية، الخ، كما يمكن أن يكون بدنيا متمثلا في الاعتداء الجسدي. أما على المستوى السيكولوجي، فلقد تم تقسيم العدوان عموما إلى نوعين:

(1) محمد شحاتة ربيع، علم النفس الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص 244.
(2) Susan, T.Fiske. psychologie sociale, Ed, de boeck, Bruxelles, 2008, P.444.
(3) Consuelo Bleda et autres, « El Proceso de agrecion », in, Psicologia social de la théoria a la practica, PIRAMIDE, Mdrid, 2003, P.102.

◄ العدوان الأدواتي

وهو الذي يسعى من ورائه الشخص الحصول على مكافأة ما. بحيث يكون الحافز وراء كل سلوك عدواني هو البحث عن مكافأة معينة. (مثلا يتم التعدي على الآخر لأجل سرقته أو نهبه أو أخذ شيء منه). مما تصبح معه أشكال السياق التي تمنح فرص الحصول على مكافأة ما، بمثابة محفزات على إتيان السلوك العدواني، ما دام الشخص مقتنعا على المستوى المعرفي بأن «للعدوان مردودية» من نوع ما. ولقد اشار باندورا، إلى مدى ارتباط العدوان الأدواتي بدرجة إدراك الشخص لحجم المكافأة أوالتكلفة. فكلما تعلق الأمر بأطفال سبق لهم أن قاموا بسلوكات عدوانية تم اعتبارها من وجهة نظرهم «ناجحة»، لكونها قد مكنتهم من الحصول على مكافآت معينة، كلما ظنوا أنه من السهل إتيان السلوك العدواني وسعوا إلى تكراره والعكس صحيح. بمعنى أنه كلما قلت المكافأة، قل معها ميل الأطفال للسلوك العدواني.

◄ العدوان الانفعالي

على خلاف العدوان الأدواتي فإن ما يميز العدوان الانفعالي هو عدم اكتراث صاحبه بحساب مسألة المكافأة والتكلفة الخارجية الناتجة عن الفعل العدواني. فالأشخاص الذين ينخرطون في هذا العدوان العاطفي، غالبا ما نجدهم يغضبون «غضبا أعمى» غير مبالين أو منتبهين للعقاب الذي يمكن أن ينتج عن الفعل العدواني مهما كان نوع هذا العقاب أو قسوته. على اعتبار أن ما يميز العدوان الانفعالي هو توقفه على كيفية إدراك الشخص للواقع وتأويله لأحداثه. فكلما تم تأويل الشخص لتصرفات الآخر بشكل سلبي، كلما كان من المحتمل

أن يدفع هذا النوع من الإدراك نحو التصرف بكيفية عدوانية. وذلك لارتباط الحافز الأساسي للعدوان الانفعالي بالشعور بالاستفزاز أمام تصرفات الآخر، لكونه قام بسلوك غير لائق، أو وجه لوما، أو تصرف بسخرية...الخ. وبناء على ذلك، فكلما انتاب الشخص الشعور برغبة الآخر في إيلامه وجرحه أو إهانته، كلما بات من المحتمل أن يتصرف بعدوانية كبيرة لا يتراجع عنها إلا في حالة تأكده من كون الآخر لم يكن يقصد الإساءة، أو في حالة حصول اعتذار هذا الأخير وتراجعه واعترافه بخطئه.

وسواء تعلق الأمر بالعدوان الأدواتي أو الانفعالي، فإن ما يميز العدوان بجميع أصنافه ودرجاته، هو ارتباطه بوجود قصدية معينة ألا وهي إحداث «الجرح». إذ غالبا ما يكون الدافع الأساسي وراء العدوان ذاتيا وعاطفيا. مما ندرك من خلاله أحد أبرز خاصيات السلوك العدواني، والتي ترتبط بإدراكات الأشخاص وتأويلاتهم لتصرفات الآخرين وللسياق حيث يحصل الفعل. على اعتبار أن الأشخاص العدوانيون، هم في غالبية الأحيان أشخاص ذووا حساسية مفرطة إزاء استفزازات الآخرين، ميالون أكثر من غيرهم إلى تفسير سلوكات الآخرين بكيفية سلبية.

وبالنظر إلى ارتباط العدوان بإدراكات الشخص وإسناداته، فإن الأفكار العدوانية التي لا تتحول إلى سلوكات لا تسمى عدوانا، كما أن السلوكات التي يصدر عنها جرح ما بكيفية غير مقصودة لا يمكن اعتبارها أيضا عدوانا. إذ علينا أن نعلم بأنه إذا كان للإنسان استعداد غريزي للعدوان، فإن ذلك لا يصير فعليا إلا تحت ظروف

معينة. مما يخلص بنا إلى القول، بأن العدوان ليس بالضرورة «مؤذ»، وإنما هو يصبح كذلك لما يتحول إلى سلوك. ومن هنا ضرورة التمييز ما بين العدوان كخاصية غريزية، وما بين السلوك أو الفعل العدواني والذي نسميه عنفا. ومن هنا سعي الباحثين إلى الاهتمام بسيرورة العدوان، والتي تتم وفقا لمجموعة من المراحل الإدراكية التفاعلية التي تم تلخيصها كالآتي:

1 - **التفعيل:** والمقصود به كل ما من شأنه أن يمنح الفرد نوعا من القدرة أو «الطاقة» التي قد تمكنه من تحويل مشاعره الداخلية المحبطة إلى سلوك عدواني. وبناء على ذلك فإن التفعيل هو بمثابة مشهد سلوكي، يعكس طبيعة التفاعل الحاصل بين ما هو عاطفي داخلي ومحددات السياق.

2 - **التحديد المعرفي للانفعال:** يبدأ الانفعال عموما بكيفية غير محددة تحتاج إلى التعيين والارتباط بموضوع معرفي معين. ومن هنا أهمية السيرورات المعرفية من إدراك وتمثل وإسناد، كمعطيات معرفية تعمل على توجيه الانفعال نحو الغضب أو غيره. إلا أنه لما يتم تعيين الانفعال وضبطه على أنه غضب، فإنه يبقى من المحتمل جدا أن يتحول إلى سلوك عدواني.

3 - **الإجابة التعبيرية - الحركية:** والتي وضحها Berkowitz من خلال ربطه ما بين رد الفعل الانفعالي المتمثل في الغضب، وبعض الخاصيات التعبيرية - الحركية، التي ترتبط بالمعارف السابقة للشخص وخبراته، وتاريخه الشخصي[4].

(4) Consuelo Bleda et autres, « El Proceso de agrecion », Ibid, P.103.

وتمثل مجمل هذه السيرورات العاطفية والسلوكية للعدوان، أحد أوجه التقارب ما بين العدوان والعنف. على اعتبار أن الدافع الأساسي للعدوان لدى الإنسان، هو نفسه الذي يؤدي إلى استخدام العنف، كما أنه هو الذي يدفع إلى تبني الشخص للسوك العنيف. ولعل هذا التقارب هو ما يفسر الارتباط والتداخل الحاصل ما بين مفهوم «العدوان» والعنف، إلى درجة أنه كثيرا ما يتم استعمال الواحد منهما بدل الآخر باعتبارهما كلمتين مترادفتين. إلا أن ذلك لا يلغي وجود بعض الاختلافات الطفيفة بينهما، علما بأن العنف يمثل أقصى درجات السلوك العدواني، فالعنف يصدر عن العدوان، ولا يوجد عنف بدون شعور مسبق بالعدوان[5]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العنف يمثل أحد الوسائل المعتمدة للتعبير عن العدوان، مادام العنف هو أحد مظاهر السلوك الإنساني،الذي يعكس رغبة الشخص في إلحاق الضرر بالآخر والاعتداء عليه. إلا أن هذا التشابه الحاصل بين المفهومين، لا يلغي بأن ما يميز العدوان كما سبقت الإشارة، هو بعده السيكولوجي المرتبط بشخصية الفرد ككائن بيولوجي وككائن حي، أكثر من ارتباطه بالسياق الذي قد يتم فيه السلوك العدواني. فالعدوان من وجهة التحليل النفسي، هو خاصية سيكولوجية وطريقة في إثبات الذات تجاه الآخر نتيجة الإحساس بالخوف أو التهديد. ومن هنا إمكانية ربطه بمعطيات سيكولوجية قد تخفي بكيفية شعورية أو لاشعورية رغبة في الدفاع عن الذات تجاه خطر مهدد، استنادا إلى قاعدة تقول بأن وراء كل عدوان إحباط. والإحباط هو عملية تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجته، أو توقع حدوث هذا العائق في المستقبل.

(5) المصطفى حدية، قضايا في علم النفس الاجتماعي، منشورات المجلة المغربية لعلم النفس، الرباط 2004، ص 174.

وبناء على ذلك، فقد يوجه العدوان نحو مصدر الإحباط، كما يمكن أن يوجه نحو مصدر آخر بدلا من المصدر الحقيقي[6].

2- مفهوم العنف أو السلوك العدواني

تقتضي كل مقاربة سيكولوجية للعنف إلى ضرورة الانطلاق من مقارنته بالعدوان وتمييزه عنه في نفس الوقت. وبناء على ذلك يمكننا القول بأن العنف يقوم على العدوان، لكننا نسمي الفعل عنيفا، لما ينفلت العدوان من ميكانيزمات الرقابة الثقافية والاجتماعية. مما يصبح معه العنف بمثابة «خطأ» أو خلل ناتج عن تسرب عفوي أو تلقائي للغريزة نحو الخارج بشكل فج، وحشي، وهدام. على اعتبار أن العنف أو السلوك العدواني لا يهدف بالضرورة إلى الدفاع عن النفس أو حمايتها، وإنما قد يهدف في كثير من الأحيان إن لم نقل في أغلبها، إلى إلحاق الضرر بالآخر وتعمد الإساءة إليه. وبناء على ذلك، يمكننا القول بأن العنف هو الوجه العاري أو المكشوف والمعلن عن غريزة العدوان (وليس العدوان في حد ذاته)، إنه العدوان الغير متحكم فيه، على اعتبار أن العدوان هو الأصل البيولوجي للعنف. ويعرف قاموس Webster العنف على أنه كل سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، ويصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر، في إطار علاقة قوة غير متكافئة. مما يتسبب في أضرار مادية ومعنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة[7]. وبناء على ذلك، فإن العنف يمكن أن يكون ماديا

(6) نبيل سفيان، علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، ليبيا، 2010، ص 248.

(7) نجاة الرازي، العنف الزوجي وإشكالية المقاومة، بحث لنيل دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، 2004 / 2005، ص، 14.

أو معنويا، كما يمكنه أن يتخذ أشكالا ونسبا ومظاهر متعددة تختلف من حيث الكم والكيف من مجتمع إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر، ومن مرحلة عمرية إلى أخرى. ولعل خاصية «الانكشاف أو الظهور» المميزة للعنف باعتباره سلوكا قابلا للملاحظة، هي التي تسمح بانتشاره وتعميميه، كما أنها هي التي تمنح في الوقت ذاته إمكانيات «تبريره» وشرعنته بالاستناد إلى القانون أو الأعراف أو القواعد الاجتماعية.

كما أن ارتباط العنف بالسلوك، قد ساهم في تسليط الأضواء على تعدد أشكال العنف باختلاف أطرافه، أنواعه ومجالاته، حيث نجد العنف الأسري، العنف الجنسي، العنف المهني، العنف ضد الأطفال، العنف ضد المرأة، الخ. الشيء الذي يمثل أحد الأسباب التي ساهمت في تداول مفهوم العنف بين الباحثين مقارنة بمفهوم العدوان، الذي بقي منحصرا في بعض التخصصات الأكاديمية بشكل عام والسيكولوجية منها على وجه الخصوص. كما أن تنوع أشكال العنف وتعدد مجالاته، هو ما يفسر أيضا تعدد تعاريف العنف وتنوعها، مقارنة بمفهوم العدوان. هذا ويبقى العنف على اختلاف التعاريف، عبارة عن سلوك اجتماعي، ناتج في غالبية الأحيان عن العدوان كمعطى غريزي، وعن الغضب كانفعال سلبي، ثم عن الرغبة في إلحاق الضرر بالآخر كحافز سلوكي. ويقسم Yves Michaud العنف إلى ثلاثة أنواع كالآتي: العنف الجسدي، العنف الاقتصادي، ثم العنف الرمزي أو الأخلاقي، هذه الأنواع الثلاثة التي تقابلها ثلاثية أخرى تعكس الأطراف المكونة لكل فعل عنيف، ألا وهي الجاني، الضحية، والسياق.

أما منظمة الصحة العالمية، فإنها تقسم العنف إلى ثلاثة أنماط كالآتي:

1 - **العنف الموجه** نحو الذات، ومن أبرز مظاهره الانتحار

2 - **العنف الجماعي:** وهو العنف الممارس من طرف الجماعة تجاه الآخر (الجينوسيد، الإرهاب، الحروب ...الخ).

3 - **العنف المابين شخصي أو العنف بين الأفراد:** والذي يمكن تقسيمه إلى قسمين:

- عنف أسري: وهو العنف الذي يتم داخل الأسرة
- عنف اجتماعي: وهو العنف الممارس من خارج الأسرة، والذي يصدر عن الآخرين بالمعنى المعمم (معارف أو غرباء).

وغير بعيد عن مفهوم العدوان كمعطى غريزي، والعنف كسلوك وكعلاقة مابين شخصية، يمكننا استحضار مفهوم «الخلاف» Le conflit[8] الذي يعتبر بدوره أحد أشكال العلاقات المابين شخصية التي يمكن أن تؤدي إلى العنف. إلا أن ما يميز الخلاف هو ارتباطه على المستوى الإجرائي بوجود خصومة واضحة، تمثل نقطة إثارة الاختلاف في الرأي أو إثارة النقاش بين الطرفين المعنيين. مما يمكننا من إدراك البعد «التبادلي» للخلاف كعلاقة «بين - شخصية»، تعكس بكيفية واضحة مدى حضور وفاعلية كلا الطرفين المتخاصمين الذين يحاول كل منهما الدفاع عن وجهة نظره قبالة الآخر. وذلك خلافا للعنف، الذي غالبا ما نلمس فيه فاعلية أحد الطرفين وهو الطرف المعتدي،

(8) Maryse, Jaspard. « Les violences envers les femmes : une reconnaissance difficile », femmes genre et société. L'état des savoirs, La Découverte, Paris, 2005,P.149

في مقابل سلبية الطرف الثاني وهو المعتدى عليه. وذلك ما تؤكد عليه مختلف التعريفات التي منحت للعنف، والتي تنطلق من اعتباره فعلا أو سلوكا يعكس الرغبة في إلحاق الضرر بالآخر، سواء على المستوى المادي أو المعنوي من لدن طرف معتدي نحو طرف معتدى عليه.

وبناء على هذا التمييز، قد يبقى كل من مفهوم العدوان والعنف قريبان ومشابهان لمفهوم الخلاف على مستوى المضمون، إلا أن هناك فوارق واختلافات على مستوى الصفة والشكل. على اعتبار أن ما يميز كلا من العدوانية والعنف (على اختلاف أنواعهما) هو غياب فعل التبادلية، إذ غالبا ما يتعلق الأمر بسلوك أحادي الاتجاه، وليس فعلا تفاعليا أو تبادليا مثلما هو عليه الأمر في الخلاف. مما يجعل من غياب فعل «التبادلية» أحد أبرز السمات المميزة لكل علاقة عنف أو عدوان، عن غيرها من العلاقات الخلافية الأخرى.

وعموما يبقى العدوان أو العنف، آفة بشرية صاحبت الإنسان على مر التاريخ، مما يفسر سعي كل الشرائع والقوانين والدراسات إلى تحليلها، لفهم أسبابها والسعي إلى علاجها والتقليص من حجمها قدر الإمكان. ولعل السؤال الذي طرح منذ ظهور الإنسان هو: لماذا يلجأ الإنسان إلى العنف؟ وما هي الأهداف المتوخاة من السلوك العدواني أو العنيف؟ للإجابة عن هذه التساؤلات أجريت مجموعة من التجارب من بينها، تلك التي اهتمت بالأبعاد البيولوجية للعنف، والتي تقوم على أساس المقارنة ما بين الإنسان والحيوان، لأجل فهم طبيعة السلوك العدواني عند الإنسان. حيث لوحظ ضمن أغلب الدراسات إن لم نقل جلها، بأنه ليس للحيوان بشكل عام اختيارات سلوكية متعددة وذلك خلافا للإنسان. مما يجعل معظم سلوكات الحيوانات مهيكلة بكيفية

بيولوجية نابعة من امتلاكها لبعض القدرات المعرفية - العاطفية، بالإضافة إلى بعض الاستراتيجيات السلوكية التكيفية التي غالبا ما تهدف إلى الحماية وحفظ البقاء. مما يفيد بأن السلوك الحيواني يبقى موجها في مجمله نحو إشباع الغريزية وتجنب الأوضاع المؤلمة أو المزعجة. إذ تمثل المعرفة بهذه القوانين واحترامها لدى الحيوانات، قواعد تمكنها من تحقيق حياة جماعية وتضامنية لا تكسرها سوى الحالات الشاذة. الشيء الذي يستنتج منه بأن حالات الصراع التي يمكن أن تنتج أوضاع عنيفة أو خطيرة بين الحيوانات، غالبا ما تبقى قليلة ونادرة.

وخلافا لهذه الطبيعة الحيوانية، يتمتع الإنسان بامتيازات تتمثل في تمكنه من تغيير الاستراتيجيات المتحكمة في سلوكه، وقدرته على فعل ذلك متى أراد. فبالرغم من تقاسمه لبعض السلوكات مع سائر الحيوانات الأخرى، إلا أنه يتمكن بفضل جهازه العصبي المعقد من تدبير التجارب العاطفية والحافزية وتغييرها حسب رغباته وخصوصيات ظروفه الفردية والاجتماعية. وبناء على ذلك، فإن التعبير عن انفعال العنف أو الغضب لدى الإنسان، هو بمثابة سيرورة تكيفية، غالبا ما يتم التعبير عنها بحسب الظرفية أو السياق الذي يوجد عليه الفرد. مما يعكس قدرة الإنسان على اختياره لسلوكه ولو بكيفية نسبية، استنادا إلى تمكنه الدائم من تعريفه للوضعية التي يوجد عليها، بلورته لتمثلاته، وتأويله لمختلف الأحداث الحاضرة أو الماضية قبل إتيان السلوك. الشيء الذي يؤكد بأن تعدد الإمكانات وتنوع الاختيارات لدى الإنسان، يمثل العنصر الفاصل بينه وبين سائر الحيوانات على هذا المستوى.

وفي ظل هذه الرغبة نحو فهم السلوك العدواني عند الإنسان وإدراك أسبابه، تقتضي المقاربة العلمية الوقوف عند بعض النظريات التي اهتمت بتفسير ظاهرة العنف لدى الإنسان، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام نوردها على الشكل التالي:

1.2- مقاربات مؤكدة على دور الغريزة.

2.2- مقاربات مؤكدة على أهمية الشعور بالإحباط.

3.2- مقاربات مؤكدة على أهمية المجال.

1.2- المقاربات المؤكدة على دور الغريزة

وهي تلك التي تربط العنف بعدد من المكونات العضوية الغريزية، والتي بفضلها يتمكن الإنسان من التأقلم مع محيطه وضمان استمراريته. ومن بين أبرز النظريات في هذا المجال نذكر ما يلي:

◄ النظرية البيولوجية

وهي تلك التي تستند على معطيات بيولوجية لتفسير السلوكات العدوانية أو العنيفة. حيث تنطلق من الربط ما بين العدوان والحياة، معتبرة أنه لا حياة بدون عدوان. فالعدوان هو «قوة الحياة»، والقدرة التي شكلت سيرورة عيش الإنسان منذ وجوده. بفضلها يتمكن هذا الأخير من ضمان بقاءه، ومن خلالها حافظ على استمراريته على مر التاريخ. ويعتبر كل من Lorenz / Konrad 1966 أحد أبرز الباحثين اللذين ربطوا العنف بالطبيعة، باعتباره معطى غريزي وحاجة بيولوجية أساسية. فلقد نظر هؤلاء إلى العدوان من زاوية بيوديناميةكقوة أو كطاقة بيولوجية يتقاسمها الإنسان مع الحيوان،

بهدف البقاء والحفاظ على التوازن ضمن النوع نفسه. فالصراع بين الخصوم يعمل على اختيار الأقوياء ويسعى إلى الحفاظ عليهم وفقا لمبدأ الانتخاب الطبيعي الذي يخلق نوعا من التراتبية ضمن الوحدة الاجتماعية، التي تضع أفضل العناصر على قمة الهرم بينما يتجمع سائر الآخرين في قاعدته. وبناء على ذلك، اعتبر هؤلاء بأن العنف في الإنسان غريزة لا تختلف عن غيرها من الغرائز الأخرى، مما يدفعهم إلى القول بأنه قوة فاعلة تنهل مقوماتها من الداخل، أي من الطاقة الداخلية التي يتوفر عليها كل كائن حي. واستنادا إلى ذلك، يرى أصحاب هذه المقاربة بأن النزوع نحو العدوان معطى طبيعي يتولى كل فرد تخزينه بكيفية عفوية، إلى أن يتم إخراجه بسبب مثير معين يعمل على تفجيره وتوجيه هذه الطاقة نحو الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخزون محكوم بالانفجار سواء في حالة وجود هذا المثير الخارجي أو غيابه. فكلما تكثفت نسبة مكونات هذا المخزون الداخلي وتضخمت بشكل كبير، كلما أصبحت قابلة للانفجار في وقت معين وبدون وجود مسببات خارجية في كثير من الأحيان. ولعل ذلك ما يفسر ملاحظتنا لبعض السلوكات العنيفة التي قد يوجهها الشخص نحو ذاته أو نحو الآخرين، والتي تبقى مستعصية عن الفهم.

وبناء على ذلك، يميز الباحثون ضمن هذه المقاربة ما بين العدوان والعنف لدى كل من الحيوان والإنسان. فإذا كان العدوان هو بمثابة استجابة ذات قيمة «بقائية»، فإن الحيوان هو الذي يرد بالعدوان كي يحافظ على بقائه. بينما قد يرتبط العدوان لدى الإنسان بمعطيات متعددة لا علاقة لها بالحفاظ على البقاء، مما يجعل من العدوان الإنساني أكثر وحشية وضراوة. وبناء على ذلك، يبقى من اللازم

حسب هذه المقاربة اللجوء إلى مفهوم «المخزون الداخلي»، كمعطى حيوي لتفسير وفهم الاختلافات الواردة بين الأشخاص سواء على مستوى درجة ميلهم نحو نهج السلوكات العنيفة، أو اختيارهم لنوعية السلوك العنيف وطبيعته، أو على مستوى نسبة ودرجة تواتر العنف في سلوكهم اليومي.

ويتولى كثير من الباحثين تصنيف نظرية التحليل النفسي ضمن هذا الاتجاه، استنادا إلى خلفيتها النظرية منذ فرويد الذي أكد بأن دوافع السلوك تنبع من طاقة بيولوجية عامة، تنقسم إلى نزعات بنائية (دوافع أو غريزة الحياة) وأخرى هدامة (دوافع أو غريزة الموت).هذا بالإضافة إلى قيام نظرية التحليل النفسي في مجملها على مفهوم الصراع كمؤسس دينامي للشخصية من جهة، ومحافظ على توازنها وتأقلمها مع محيطها من ناحية ثانية. هذا الصراع الذي تحدث فيه فرويد عن غريزة الموت والحياة، كطاقتين متعارضتين موجودتان في الإنسان منذ لحظة الولادة. حيث يقول بأن الإنسان مزود بغرائز للموت وأخرى للحياة، فإذا كانت غرائز الحياة تسعى إلى الحفاظ على الإنسان، فإن غرائز الموت تسعى لتدميره. وليس العنف سوى تعبيرا عن غرائز الموت، التي تصبح في حالة تحولها إلى الخارج، (أي خارج ذات الإنسان)، إلى عدوان موجه نحو الآخرين، وذلك بسبب تأثير الطاقة النفسية الهدامة التي تقود نحو العدوان وتوجهه.

أما بخصوص الأسباب الكامنة وراء ذلك، فإنها ترجع حسب فرويد لمجموعة من المعطيات في مقدمتها، عجز الأنا عن تكيف النزعات الفطرية الغريزية مع مطالب المجتمع وقيمه ومثله ومعاييره، أو عجز

الذات عن القيام بعملية التسامي أو الإعلاء، من خلال استبدال النزعات العدوانية والبدائية الشهوانية بالأنشطة المقبولة اخلاقيا وروحيا ودينيا واجتماعيا. كما قد يرتبط ذلك أيضا بضعف الأنا الأعلى، وفي هذه الحالة تنطلق الشهوات والميول الغريزية من عقالها، باحثة عن الإشباع حتى ولو تم ذلك عن طريق السلوك العنيف.

واستنادا إلى ما سبق، فإن ما يميز هذه المقاربة البيولوجية سواء تعلق الأمر Freud أو Lorenz، هو نظرتها للعدوان البشري كمعطى غريزي وحتمي لا مفر منه. إلا أن ربطها للعدوان بالغريزة، لا ينفي حديثها عن إمكانية تفادي السلوك العنيف لدى الإنسان والتقليل من حجمه عن طريق إتاحة الفرص أمام الشخص العدواني لتفريغ الشحنات الانفعالية الغريزية تفاديا لانفجارها. وذلك من خلال توجيهها نحو تمكين الشخص وتعليمه نهج السلوكات المقبولة اجتماعيا، بكيفية تدريجية، مستمرة ومضبوطة، عبر سيرورة التنشئة الاجتماعية وآلياتها.

ومن بين أبرز التطورات التي عرفتها هذه المقاربة، اهتمامها بدراسة دماغ الإنسان وبما يتضمنه من عمليات عصبية مصاحبة للسلوك العنيف، أو تلك التي يمكن أن تساهم في خلق ردود فعل انفعالية قد تؤدي إلى العنف. وفي هذا الإطار فندت أعمال Karli[9]، كل ادعاء يقول بوجود استعداد بيولوجي مرتبط بنوع معين من الكروموزومات التي يمكن أن تولد العنف. مبرزا بأن أهم ما تثبته المقاربة البيولوجية، هو تدخل المعطيات البيولوجية والعصبية في

(9) G.N.Fischer, Psychologie des violences sociales, DUNOD, Paris, 2003,P.16.

إتيان السلوك العنيف، لكنها لا تعني بذلك أن السلوك العنيف يبقى محددا بالبيولوجيا. فلقد بينت مختلف الدراسات المنجزة حول أشكال العنف ضمن عدد من المجتمعات، بأن العنف ليس نتاج استعدادات محددة بالبيولوجيا، وإنما هو سلوك يرتبط بمجموعة من الأسباب المتداخلة بكيفية معقدة، والتي كثيرا ما يلعب التعلم، الوسط الاجتماعي، ثم الظرفية التي يحصل فيها السلوك العنيف دورا أساسيا في بروزها وتطورها. إلا أن هذه النتائج لا تلغي أهمية المقاربة البيولوجية، التي تقوم في كل مرة بتعميق دراستها للدماغ، وتمكيننا من فهم الجوانب التي يتم تشغيلها في مجمل الحالات الانفعالية بشكل عام، وحالات العنف على وجه الخصوص.

◄ نظريات الشخصية

وغير بعيد عن النظريات البيولوجية، تنطلق نظريات الشخصية من تعاملها مع العنف باعتباره نتاجا لاضطرابات عضوية، متعلقة بالجهاز الفزيولوجي للفرد. فالعنف هو نتاج سيرورات بيوكيميائية وهرمونية جينية تنتقل عن طريق الوراثة، تؤثر على بلورة وظهور السلوك العنيف لدى الشخص. وبناء على ذلك، فإن هذه النظريات، تربط العنف ببعض السمات الشخصية للفرد من بينها، عدم القدرة على التحكم في الذات والاندفاع، والتي تنتقل إلى الفرد بفعل الوراثة. فكما أن بعض الإفرازات الهرمونية من شأنها أن تؤدي إلى السكيزوفرنيا أو الشعور بالاكتئاب، فإن هناك معطيات هرمونية يمكن أن توجه الشخص نحو إتيان السلوك العنيف. ولقد أجريت في هذا المجال مجموعة من التجارب على السجناء، وعلى الفئران، إلا أنها لم تؤكد بالكامل وجود علاقة سببية واضحة ما بين هرمون «التيستوستيرون»

الذي تم اعتباره الهرمون المسؤول عن توليد العنف، وما بين إتيان الشخص للسلوك العنيف.

2.2- المقاربات المؤكدة على دور الشعور الإحباط

لعل أبرز ما يميز هذه المقاربة، هو رفضها لكل تصور يقوم على أساس ربط السلوك العدواني بالغريزة لدى الإنسان، وذلك في مقابل تأكيدها على مجموعة من المعطيات والسيرورات النفسية التي ترتبط بالحوافز الغير ملبات وما يتبعها من إحباط. حيث يرى كل من جون دولارد Dollar / ونيل ميلرMiller، بأن الإحباط هو السبب الأساسي للعدوان. والمقصود بالإحباط هنا، هو إعاقة أحد الدوافع أو بعضها عن الإرضاء. إنه الحيلولة بين الفرد وإرضاء دوافعه. فعندما تعاق دوافع الفرد، فإنه يبقى من المنتظر أن يشعر بالحزن والضيق والتوتر والغضب، وتلك مظاهر الإحباط[10]. مما يجعلنا أمام حلقة دائرية، يمثل فيها الإحباط عاملا أساسيا في توجيه الشخص نحو السلوك العدواني من جهة، كما يمثل فيها السلوك العدواني بجميع أشكاله ودرجاته، نتيجة لإحساس الشخص بالإحباط من جهة ثانية. فأمام كل إحساس بالإحباط نتيجة عجز الشخص عن تحقيق مبتغاه، وأمام كل غياب للمكافئة التي كان ينتظرها أو يتوقعها، يحصل الإحباط، مما يؤدي إلى السلوك العنيف. وبناء على ذلك، يمثل العنف نتيجة لمعادلة يقوم فيها الفرد باحتساب درجة الربح والخسارة، ما بين عدد من المنجزات التي تم تحقيقها، وتلك التي لم يتم تحقيقها. ويتولى Berkowitz 1989، تفسير الإحباط في أبعاده المعرفية والعاطفية، باعتباره رد فعل عاطفي تجاه عقبة ما. بحيث أن الأمر لا يرتبط حسب Berkowitz

(10) محمد شحاتة ربيع، المرجع السابق، ص 247.

بوجود عائق خارجي ملموس، بقدر ما يرتبط بعوائق داخلية عاطفية ومعرفية، تحيل على الكيفية التي يدرك بها الشخص ويؤول الوضع المهدد أو المنذر بالخطر. مما يصبح معه هذا الوضع الداخلي العاطفي بمثابة شبكة من المشاعر والأفكار، التي تخلق نوعا من ردود الفعل الحركية والتعبيرية التي تختلف باختلاف الجنس، وأيضا باختلاف قواعد جماعات الانتماء.

إلا أن هذا الربط السببي للسلوك العدواني بالإحباط، لا يلغي حسب هذه المقاربة إمكانية تعويض مضمون الإحباط بمضمون آخر. بمعنى أنه إذا كان السلوك العدواني صادرا عن شعور الشخص بالإحباط، فإن ذلك لا يعني توجه العنف بالضرورة نحو نفس الموضوع الذي تسبب في الإحساس بالإحباط. إذ يمكن للإنسان بفضل ما يتوفر عليه من إمكانات معرفية وعاطفية، أن يقوم بتعويض الموضوع المسبب للإحباط بموضوعات جانبية بديلة، وذلك استنادا إلى حوافزه واستراتيجياته الدفاعية التي غالبا ما تتوقف على مدى إحساسه بقوته، مكانته، ودرجة سلطته على محيطه. فالسلوك العدواني لا يوجه دائما نحو موضوع الإحباط كما يعتقد، وإنما يمكن أن يتخذ أساليب وطرق ملتوية، وذلك على غرار ما جاءت به نظرية التحليل النفسي في حديثها عن أساليب التعويض الرمزية التي يلجأ إليها الأفراد في تعاملهم مع واقعهم وتمويهه.

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه المقاربة، هو ربطها للسلوك العدواني بنوعين من الانفعالات، وهي التي تسمى في كلاسيكيات علم النفس بالانفعالات السلبية على غرار الغضب والحافزية. إلا أنه بالرغم مما يمكن أن تلعبه هذه الانفعالات المسماة سلبية من دور في

خلق سلوكات يمكن أن تكون عدوانية ومؤذية للآخر، فإن حضورها لا يمثل شرطا أساسيا في السعي نحو التعبير عنها أو إخراجها إلى حيز الوجود. بمعنى أنه ليس من الضروري أن يكون الشخص غاضبا لكي يعتدي على الآخر، لأن العدوان يمكن أن يتم بدم بارد كما يمكن أن يتم في أوج الانفعال. كما أنه ليس من الضروري أيضا أن يكون المعتدي كارها للضحية أو راغبا في الانتقام منها لكي يتصرف بعدوانية. بل يمكن أن تكون للمعتدي اتجاهات إيجابية نحو الضحية، إلا أن ذلك لا يمنعه من تعنيفها أو التعدي عليها. وذلك على غرار ما نلمسه في العنف الأسري بشكل عام، والعنف الزوجي على وجه الخصوص. وبناء على ذلك، تمت إعادة النظر في كل موقف يربط العدوان أو العنف بالإحباط، لأن الإحباط يمكن أن يؤدي إلى عدد من السلوكات الأخرى التي تبقى بعيدة عن العدوان من بينها الفرار، البكاء، التحاشي، الاستسلام، الإدمان الخ، كما أن السلوك العدواني لا يتم بالضرورة نتيجة شعور بالإحباط، وذلك على غرار ما يحصل مع المجرم الأجير مثلا. إنه من شأن الشعور بالإحباط أن يساعد على بروز العدوان، إلا أنه لا توجد لحد الآن معطيات تؤكد وجود علاقة مباشرة بين الإثنين. وبناء على ذلك، أصبح الإحباط يمثل سببا من ضمن عدد من الأسباب الأخرى، والتي بتضافرها يمكن أن تؤدي إلى السلوك العدواني أو العنيف.

3.2- المقاربات المؤكدة على أهمية دور المجال

وهي تلك التي تتعارض مع النظريات السابقة مؤكدة على أهمية المحيط، رابطة للعنف أو السلوك العدواني بتأثيرات الوسط، منبهة إلى أهمية التعلم في اكتساب الشخص للسلوك العنيف. وبناء على ذلك،

فإنها تتعامل مع العنف كرد فعل لأحداث اجتماعية مرتبطة بالمحيط في مختلف أبعاده. ومن بين أبرز النظريات في هذا المجال، النظريات البيئية، نظريات التفاعل السيكواجتماعي، ونظريات التعلم الاجتماعي.

◄ نظرية التعلم الاجتماعي

غير بعيد عن هذه المقاربة السيكولوجية التي ترفض كل سعي نحو ربط السلوك العدواني بالفطرة، أو التعامل معه كنتيجة حتمية للغرائز والطاقة المتراكمة الداخلية، يمكننا استحضار نظرية «التعلم الاجتماعي» التي تعتبر من بين أبرز النظريات شيوعا في تفسيرها للسلوك العدواني. إذ تؤكد نظرية «التعلم الاجتماعي» على أهمية التعلم كسيرورة معرفية في التوجيه نحو السلوك العدواني، معتبرة العنف سلوكا مكتسبا متعلما كغيره من السلوكات الاجتماعية الأخرى. فالأشخاص وفقا لنظرية التعلم الاجتماعي، يتعلمون السلوكات العدوانية بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى. ومن هنا أهمية أعمال كل من Bandoura / Ross[11]، والتي بينت مدى ارتباط السلوك العدواني بعمليتي التعلم عن طريق الإشراط والتعلم بالقدوة والمثال. فبخصوص الإشراط، يشير الباحثون بأنه كلما لاحظ الطفل بأن استعماله للسلوك العدواني يمكنه من الحصول على رغباته، كلما تعود على استعمال نفس السلوك في ظروف مماثلة. أما بخصوص مسألة القدوة والمثال، فتبين الملاحظات بأن أول خطوة في التعلم أو اكتساب أشكال جديدة من السلوك، غالبا ما ترتبط بملاحظة الآخرين بشكل عام، وملاحظة النتائج المحصل عليها من وراء تلك

(11) M. Hewstone et autres, Introduccion a la psicologia social, Ariel Psicologia, Barcelona, 1991, P.267.

السلوكات على وجه الخصوص. ولقد أجريت في هذا المجال دراسات متعددة بينت مدى فاعلية سيرورة التعلم في اكتساب السلوك العدواني لدى الأطفال، وذلك سواء من خلال التشبه بالراشدين وتقليدهم، أو من خلال التعزيز الإيجابي الذي يلعب دورا فعالا في تدعيم السلوك العدواني وتأكيده والتعود عليه.

ويعد «ألبرت باندورا» واضع أسس نظرية التعلم الاجتماعي أو ما يعرف أيضا بالتعلم من خلال الملاحظة، من أشهر الباحثين الذين أوضحوا بشكل تجريبي الأثر البالغ لمشاهدة النماذج العدوانية على السلوك. مؤكدا بأن أغلب السلوكات التي يتعلمها الإنسان، تتم من خلال ملاحظتها لدى الآخرين. حيث يبدأ التعلم عن طريق مشاهدة الآخرين وتتبع الحدث، ثم يتم تمثل هذه الوضعية في الذهن لكي تتم إعادة إنتاجها على أرض الواقع من خلال التقليد. وذلك سواء تعلق الأمر بمشاهد واقعية، أو على الشاشة، أو حتى عبر الرسوم المتحركة. مما يصبح معها التعلم في نظره عملية عفوية تكاد تكون حتمية، لارتباط السلوك بمجموعة من العمليات المعرفية مثلا: الانتباه، التذكر، التخيل، التفكير، والتي تلعب دورا حيويا في توقع النتائج المترتبة وبالتالي في توجيه الشخص نحو اختيار هذا السلوك أو غيره. وذلك لكون التعلم حسب باندورا، لا يقف عند حدود تقليد الطفل للسلوك العدواني فحسب، وإنما يتعلم أيضا متى يمكنه أن ينهج هذا السلوك العدواني، وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب عليه.

ويميز باندورا على هذا المستوى، ما بين اكتساب الفرد للسلوك، وتأديته له. فاكتساب الشخص لسلوك معين، لا يعني بالضرورة بأنه سوف يؤديه، على اعتبار أن تأدية السلوك النموذج تتوقف بشكل

مباشر على مدى توقع نتائج التقليد. فإذا توقع الفرد بأن تقليده «لسلوك النموذج» سوف يعود عليه بنتائج سلبية كالعقاب مثلا، فإنه لن يسعى إلى هذا التقليد والعكس صحيح. وفي إطار تأكيد نظرية «التعلم الاجتماعي» على ربط السلوك العدواني بالتعلم عن طريق التقليد والتعزيز، تم إجراء عدد من الدراسات بخصوص تأثيرات وسائل الإعلام، وما تبثه من أشكال العنف وانعكاساتها على سلوكات الأطفال. حيث أكدت مجمل هذه الدراسات المعاصرة إن لم نقل كلها لما لوسائل الإعلام من تأثيرات بالغة الأهمية على توليد السلوك العدواني وتعلمه. وبأن الإكثار من مشاهدة العنف عبر وسائل الإعلام بالنسبة للأطفال من شأنه أن يحدث تأثيرات عميقة في شخصياتهم، فيؤثر على بنياتهم الفكرية والعاطفية المتعلقة باتجاهاتهم نحو العنف كمنهج في السلوك وكطريقة في التعامل مع الآخر. ومن بين التجارب التي اشتهر بها باندورا، دراسته لتأثيرات مشاهد العنف على سلوك الأطفال وردود فعلهم مباشرة بعد المشاهدة. حيث بينت أغلب النتائج إن لم نقل جميعها، بأن الأطفال الذين شاهدوا أثناء إجراء التجربة أفلاما عنيفة،قد اظهروا سلوكات عدوانية أكثر من غيرهم.

ولعل أبرز ما نبهت إليه النظريات المعرفية المعاصرة في هذا السياق، هو خطأ الاعتقاد القائل بأن مشاهدة الشخص للسلوكات العدوانية والعنيفة عبر وسائل الإعلام، أمر يساهم في التخفيف من حدة العدوان لديه. ومن هنا الترويج لأفلام العنف أو الألعاب الإلكترونية العنيفة، بحجة أنها تمنح إمكانية الإسقاط أو التنفيس، وبالتالي التفريغ والتقليص من السلوك العدواني. في حين بينت مجمل النظريات المعرفية المعاصرة، بأن العكس هو الصحيح، وبأن كل الوسائل والقنوات التي تبث العنف، لا تخفف أبدا من نسبته وإنما

العكس هو الصحيح، إذ غالبا ما تساهم بشكل كبير على تأجيجه وإثارته. فكلما أقبل الشخص بشكل عام والطفل على وجه الخصوص على مشاهدة السلوكات العدوانية، كلما تعود عليها، وأصبحت مشاهدة سيناريوهات العنف مألوفة لديه، وتبلورت لديه معتقدات معرفية تدعم تعلماته وتسهلها[12].

وفي إطار التأكيد على خطورة دور وسائل الإعلام في تعلم السلوك العنيف لدى الأطفال، يرى كل من Berkowitz و Rowling بأن الطفل لا يكتفي بتعلم السلوك العنيف، وإنما يتقمص دور البطل ودرجة غضبه. إلا أن تأكيدهما على دور وفاعلية وسائل الإعلام في توليد العنف بشكل عام وعند الأطفال على وجه الخصوص، لا يلغي تدخل مجموعة من المعطيات الأخرى النفسية والاجتماعية، والتي بتفاعلها مع تأثيرات وسائل الإعلام يمكن أن تساهم في توليد العنف لدى الطفل. على اعتبار أن تأثيرات وسائل الإعلام لا تتم بنفس الكيفية، ولا تؤثر بنفس الدرجة على المتلقي، مما يحيل على وجود معطيات أخرى ترتبط بكيفية إدراك الفرد للرسالة، ودرجة تقمصه للدور وللسلوك العنيف الذي يشاهده على الشاشة. مما يخلص معه إلى أن العنف سلوك معقد، يتطلب تحليل الأسباب التي تدفع إلى تقليد السلوك العنيف وإعادة انتاجه لدى بعض المتفرجين دون غيرهم.

◄ النظرية التفاعلية

ونقصد بها النظريات المعاصرة التي تجمع ما هو معرفي بما هو سيكواجتماعي، فتنطلق في تفسيرها للسلوك العدواني من تأكيدها على

(12) Susan, T.Fiske. psychologie sociale, Op.Cit, P.476.

الجانب المعرفي، وربطها ما بين الإدراك وتبني السلوك لدى الإنسان ضمن وضعية معينة. وبناء على ذلك، فإن أية محاولة لفهم طبيعة السلوكات العدوانية لدى هذا الأخير، يجب أن تمر من خلال دراسة مختلف الميكانيزمات المعرفية وفي مقدمتها الإدراكات، الإسنادات، والتمثلات، في علاقتها بما هو اجتماعي ثقافي. ولا يمكننا حسب هذه المقاربة الاكتفاء بالتفسيرات التي تستند على علاقات طولية linéaires تربط السبب بالنتيجة[13]. إذ أنه يبقى من الصعب حسب الباحثين في هذا المجال، فهم السلوك العدواني أو تحليل أسبابه بمجرد الاقتصار على دراسة مظاهر السلوك الخارجي للشخص العنيف، دون الانتباه إلى الشروط الداخلية والمتمثلة في السيرورات المعرفية حيث يتفاعل ما هو نفسي بما هو اجتماعي مسفرا عن سلوك معقد ذي أبعاد عاطفية متعددة. على اعتبار بأن هذه السيرورات الداخلية هي التي تخبرنا عن كيفية إدراك الشخص لوضع معين وطريقة تأويله لأحداثه، حتى نتمكن من فهم الأسباب التي دفعته نحو تبنيه للعنف كسلوك، دون غيره من السلوكات الممكنة الأخرى.

وبناء على ذلك فإن المقاربة التفاعلية، لا تلغي أهمية ما جاءت به المقاربات السابقة، والتي ركزت على أهمية المعطيات الداخلية للشخصية بما في ذلك القلق، الإحباط، التوتر، الغريزة، الخ، باعتبارها معطيات أساسية في التوجيه نحو السلوك العدواني. إلا أنه بالرغم من أهمية وحيوية هذه المعطيات، فإن المقاربة التفاعلية تنبهنا إلى أهمية المعطيات المعرفية في تفاعلها مع ما هو اجتماعي، لكون الأشخاص غالبا ما يتصرفون بناء على إدراكهم للواقع وتأويلهم لسلوكات الآخرين.

(13) Farzaneh. Pahlavan, Les conduites agressives, Armand Colin, Paris, 2002, P.4.

فكثيرا ما يتصرف الشخص بعدوانية، وذلك بسبب تأويله لسلوك الآخر على أنه سلوك عنيف أو عدواني. وكلما تعلق الأمر بوضعية غير واضحة أو غير مفهومة من لدن الشخص، كلما صعب عليه استيعابها أو تحليلها بكيفية صحيحة، وكلما ارتفع احتمال ميله نحو اعتماد «التأويل» لسلوكات الآخر بنسبة أكبر. مما نلمس من خلاله مدى أهمية المعطيات المعرفية من جهة، ومدى فاعليتها ضمن أوضاع «حالة صعوبة الفهم»، نحو توجيه الفرد إلى تبني السلوكات العدوانية من جهة ثانية. وذلك لوجود علاقة وطيدة ما بين الوضع المعرفي الغير المريح أو المزعج أو الغامض، وبين ارتفاع نسبة القلق والتوتر لدى الإنسان. الشيء الذي من شأنه أن يساهم في ارتفاع احتمالية توجهه نحو تبني السلوك العدواني. وبناء على ذلك، يمكننا القول حسب هذه المقاربة، بأن السلوك العدواني لا يرتبط بوضعية معينة، وإنما بكيفية تفاعل الفرد مع هذه الوضعية. هذا التفاعل الذي تتدخل فيه مجموعة من المعطيات، منها ما يرتبط بالخبرات السابقة، ومنها ما يتوقف على الوضع الحالي للفرد، ومنها ما يربط بالسياق ومقدار ما يشمله من مثيرات مؤلمة كالسب أو الضرب أو الإهانة أو غيرها من أساليب التجريح. هذه الأساليب، التي تمثل جميعها معطيات «سياقية» حيوية في تعيين ردة الفعل لدى الشخص، وبالتالي في الدفع به نحو إتيان السلوك العدواني أو العكس.

ولقد سبق لمدرسة «الجشطالت» أن أشارت إلى هذا الطابع البنيوي لمختلف السيرورات المعرفية مركزة على أهمية الإدراك، معتبرة الشخص المدرك إنسان مؤول لكل الإحساسات التي يتلقاها، رابطا لبعضها ببعض، مسندا إليها تفسيرات معينة. مما دعا إلى الاهتمام بما سمي بالإطار المرجعي لسيرورة الإدراك، الذي يرجع الفضل في بلورته

لكورت لوين[14]. هذا الأخير، الذي أكد على أهمية التأثيرات التي تمارسها الخبرات والمعارف والمعلومات السابقة للفرد على إدراكاته الآنية. معتبرا بأن الإدراك والتفكير والمشاعر والذكريات، كلها عبارة عن سيرورات تطورية تسمح بإعادة التوازن، أمام كل ظرف أو سياق قد يتسبب في ارتجاج النسق المعرفي أو العاطفي للفرد. الشيء الذي يصبح معه كل من الأفراد أو الجماعات، بمثابة «أنساق» تعمل في كل لحظة من أجل تجديد توازنها تحقيقا للانسجام الداخلي وحفاظا على تناغم الذات. وذلك اعتبارا منه بأن ما ندركه، غالبا ما يمثل نوعا من الانتقاء ضمن عدد لا نهائي من الإدراكات الممكنة.

وفي سياق ارتباط السلوك العدواني بالإدراك، يشير Dolge[15]، بأن الفرد أمام وضعية اجتماعية معينة، يمتلك مجموعة من الخبرات السابقة المخزنة في الذاكرة، كما يمتلك عددا من الأهداف التي يود تحقيقها. وفي ظل هذه الوضعية سوف يتوقف سلوكه على خمس خطوات معرفية أساسية هي كالآتي:

1 - **تفكيك الشفرة:** والمقصود بذلك، تفسيره الرمزي للحدث. مثلا لما يصطدم به شخص ما، فإنه يسعى إلى معرفة هل كان هذا الشخص قاصدا لهذا الأمر مهتم به وساع إليه، أم أن الحادث حصل بكيفية اعتباطية وبأن الشخص غير مبال بما حصل.

2 - **التأويل:** انطلاقا من هذه العلامات المدركة، سوف يتساءل هل يتعلق الأمر بسلوك كان الغرض منه الدعابة، أم الإساءة

(14) مصطفى حدية، «مفهوم إدراك الآخر ومسألة الدور في علم النفس الاجتماعي»، المناظرة، السنة الثانية، العدد 3، الرباط 1990، ص 57.

(15) Felix Lopez e Otros, Desarrollo afectivo y social, Psicologia PIRAMIDE, Madrid, 2008, P. 223.

والاستفزاز، أم أن الشخص لم يكن مباليا فحدث السلوك من غير قصد.

3 - **سيرورة البحث عن الجواب:** فإنه يعود إلى المعلومات السابقة المخزنة والتي تتعلق بأوضاع مشابهة، لكي يشرع في وضع السيناريوهات السلوكية الممكنة للرد أو الجواب عن سؤاله (مثلا هل سوف يضحك، أم سوف يرد الإساءة ..)

4 - **أخذ القرار:** وهنا يحسم بخصوص الجواب الذي يراه مناسبا، مع احتسابه للنتائج المترتبة سواء منها الإيجابية أو السلبية.

5 - **الإعلان عن السلوك:** بعد ذلك يتولى الشخص الإعلان عن السلوك الذي يعكس اختياره وموقفه.

وبناء على هذه الخطوات، تختلف ردود فعل الأشخاص وذلك استنادا إلى خبراتهم، أهدافهم، قدراتهم وكفاءاتهم المعرفية أثناء إدراكهم للوضع واحتسابهم للنتائج المترتبة. ويبين Dolge، بأن الأطفال الذين يمتلكون خبرات سابقة بخصوص العدوان والنزاع، أكثر ميلا إلى إعادة اعتماد السلوكات العدوانية لحل النزاعات. فكلما واجهوا سياقا خلافيا، أو ظرفا غامضا (حيث تكون استفزازات الآخر غير واضحة)، كلما عادوا إلى خبراتهم السابقة لتقدير الوضع الحالي وتفسيره وتأويله بناء على تلك الخبرات السلبية السابقة. وذلك حتى يتصرفوا بعدوانية وعنف، باعتبارها الاستجابة المرتقبة والأكثر وضوحا وتطابقا وحضورا ضمن بنياتهم الذهنية. وكلما تعلق الأمر بظروف لا تقتضي استعمال العنف، كلما ارتفعت احتمالية رفض الطرف الآخر لهذا السلوك العدواني «المجاني»، باعتباره سلوكا ظالما وغير مبرر. الشيء الذي يزيد من تأجيج السلوكات العدوانية

لدى هذه العينات من الأطفال، حيث تمثل هذه الاستجابات الرافضة أو الاحتجاجية من طرف الآخر، بمثابة معطيات واقعية ترسخ وتأكد توقعاتهم وانتظاراتهم، كما تزيد من تعزيز اختيار العنف كسلوك وكنمط في التعامل بالنسبة لهم.

وتشير بعض الدراسات المقارنة التي قام بها كل من Rubin/Chen/Hymel[16]، بين الأطفال العدوانيين وغيرهم من الأطفال الآخرين، بأن ما يميز الأطفال العدوانيون هو ثقتهم في العدوان كوسيلة ناجعة وأساسية في توجيه السلوك. إذ يمثل العدوان كسلوك واقعي، معطى إجرائي يؤكد لهؤلاء وبكيفية عملية وواضحة مدى قدرتهم على السيطرة والتغلب على غيرهم من الأطفال. مما يرسخ اعتقادهم بأنه من شأن العدوان أن يرفع من مستوى تقدير الذات لديهم. ومن بين الملاحظات الهامة التي أشارت إليها هذه الأبحاث، هو عدم تقديرهم للنتائج التي يمكن أن تترتب عن سلوكاتهم العدوانية بكيفية واقعية. إذ غالبا ما يعتقد أغلب هؤلاء الأطفال العدوانيين، بأن ما يمارسونه من عدوان لن يسبب أي أذى «دائم» بالنسبة للضحية. مما يرسخ تقديرهم الإيجابي للسلوك العدواني، ويجعلهم غير مبالين أو منتبهين أو حتى مهتمين بالانعكاسات السلبية لتصرفاتهم، وفي مقدمتها، الرفض الذي يمكن أن يتعرضوا له من طرف المحيط (بسبب تصرفاتهم العدوانية). وذلك في مقابل تأكيد محيطهم سواء تعلق الأمر بالمربين أو الأقران أو غيرهم من الراشدين على نعتهم بالعدوانية، وترقب السلوكات العنيفة والمؤذية منهم. الشيء الذي غالبا ما يؤدي بهؤلاء المربين والراشدين والآباء أيضا، إلى التصرف مع هؤلاء الأطفال بعدوانية تساهم بدورها

(16) Felix Lopez e Otros, Desarrollo afectivo y social, Op.Cit, 226.

في تأكيد انتظارات الأطفال وتوقعاتهم. مما يجعلنا أمام حلقة مفرغة من العدوانية والعدوانية المضادة، التي يصعب على كل من الطرفين فهمها، وبالتالي تغييرها أو التخلص منها.

◄ النظرية البيئية

وهي التي تنظر إلى العنف باعتباره نتاج لمجموعة من المعطيات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية. وبناء على ذلك، فهي تؤكد بأنه لا ينبغي البحث عن أسباب العنف ضمن البنيات النفسية للأفراد، وإنما ضمن معطيات اجتماعية من قبيل التهميش، الفقر، الاستغلال، التبعية، التنافسية، الخ. هذا فضلا عن مجموعة من التمثلات السوسيوثقافية، التي تجعلنا ننتقل من التساؤل عن الأسباب التي تؤدي إلى السلوك العدواني، إلى الاهتمام بكيفية تقييم الثقافة لهذا السلوك وحكمها عليه. وذلك علما بأن الثقافات كثيرا ما تشجع على العنف وتعتبره سلوكا «عاديا» أو طبيعيا، مما يجعلها لا تقف عند حدود قبول بعض السلوكات العنيفة فحسب، وإنما تشجع عليها. الشيء الذي يدعو حسب هذه المقاربة إلى ضرورة الاهتمام بمختلف التقييمات السوسيوثقافية للسلوك العنيف، والشروط التي على أساسها يتم تعيين وتعريف السلوك بكونه سلوكا عدوانيا أم لا. هذا بالإضافة إلى ضرورة الانتباه للأبعاد التقييمية الأخرى والتي نذكر من بينها، نوعية القيم التي تم خرقها، وكذا العقوبة التي يستحقها هذا النوع من السلوك في ظل ثقافة معينة. على اعتبار أن نفس السلوك يمكن أن يؤول على أنه سلوك عدواني بالنسبة لشخص أو جماعة أو مجتمع، بينما يمكن أن يعتبر غير عدواني في سياقات أو ظروف اجتماعية أو ثقافية مغايرة.

وفي ظل الاهتمام بتعيين السلوك العدواني وتمييزه عن غيره من السلوكات الأخرى، قام بلومنطال Blumenthal[17] بدراسة بعض الجماعات المختلفة إثنيا وثقافيا لأجل تعيين طبيعة السلوك العدواني، تبين من خلالها بأن هناك اختلافات كبيرة على مستوى إدراك الأشخاص والجماعات لطبيعة السلوك وتقييمه باعتباره سلوكا عدوانيا أم لا. كما بينت دراسة أخرى أجريت لنفس الغرض (تعيين السلوك العدواني)، والتي شملت عينة تتضمن مجموعتين، تتكون المجموعة الأولى من عدد من الطلبة، بينما تتكون المجموعة الثانية من عدد من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى المجال الطلابي. فلقد بينت النتائج بأن أغلب الطلبة يتمثلون سلوكات الشرطة إبان الإضرابات على أنها سلوكات عدوانية عنيفة، بينما لا يدركون العدوان في سلوك الطلبة المنتفضون رغم ما كانوا يقومون به من عمليات الضرب أو التخريب. وذلك على خلاف الأشخاص الذين لا ينتمون إلى المجال الطلابي أو الجامعي، بحيث أن نسبة هامة من هؤلاء، قد أدركوا العدوان في سلوكات الطلبة ولم يدركوه في سلوكات الشرطة. استنادا إلى هذه التجارب ومثيلاتها، فإن أهم ما توصل إليه هذا الباحث، هو تنبيهنا إلى أن نفس السلوك يمكن إدراكه بكيفيات مختلفة قد تصل إلى حد التعارض، مما سوف ينعكس بالضرورة على كيفية تقييمنا لهذا السلوك، وتقييمنا بالتالي لنوع العقوبة التي يستحقها.

استنادا إلى هذا المنظور الذي يربط السلوك العدواني بالإدراك الاجتماعي، يمكننا القول بأن تعيين «العنف» يرتبط بتقديرات اجتماعية قيمية وثقافية. وبالتالي فإننا نعيش يوميا أشكالا من السلوك التي

(17) M. Hewstone et autres, Introduccion a la psicologia social, Op.Cit, P.276.

يمكن أن تكون عدوانية، إلا أنها لا تعتبر كذلك مادام المجتمع يتقبلها ويدرجها ضمن ما هو مقبول، معتبرا إياها دفاعا عن النفس، أو رغبة في الانتقام ورد الاعتبار للذات، أو باعتبارها رد فعل متبادل، أو أخذا بالثأر، الخ. الشيء الذي ينبهنا إلى أن السلوك العدواني هو سلوك اجتماعي، وبالتالي فإن درجته ونوعه ومدى انتشاره هي عبارة عن سيرورات معرفية ثقافية ترتبط بطبيعة القواعد الاجتماعية المحددة لما هو مقبول أو مرفوض. مما يستدعي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد السيكوثقافية للسلوك العدواني، مادامت كل ثقافة تتعامل مع العدوان بناء على معطيات قيمية، دينية، سياسية واقتصادية.

وبناء على ذلك، تؤكد هذه النظرية على أهمية وحيوية الثقافة، باعتبارها هي من يلعب الدور الحيوي في هيكلة سلوك الأفراد، وتعيين قواعد التصرف أو السيناريوهات المناسبة لكل سياق على حدة. وذلك بكيفية تمكننا في كثير من الأحيان من التنبؤ بنوعية الظروف أو الملابسات التي يمكن أن تؤدي إلى بروز بعض السلوكات العدوانية، كما تمكننا من التنبؤ بحدتها، وتحديد حتى الأطراف المعنيين بها. ونشير في هذا السياق، إلى بعض السيناريوهات السيكوثقافية التي نسردها على سبيل المثال لا الحصر، والتي تسمح، وتشرع، وتقبل بعض التصرفات التي يمكن أن تكون عدوانية وعنيفة دون أية إدانة. مما يسمح للأفراد باستدماج هذه التصرفات وتقبلها والتعامل معها وكأنها سلوكات طبيعية. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك نذكر ما يلي:

1 - **مبدأ الدفاع عن النفس وقواعد التبادل:** بالرغم من تأكيدنا في تربيتنا للأبناء على عدم الإساءة للآخر، فإن ذلك لا ينفي تأييدنا وحثنا في الوقت ذاته على ضرورة الدفاع عن النفس في حالة

الاعتداء. فأغلب المجتمعات إن لم نقل كلها، تقر بمبدأ التبادل القائم على «العين بالعين، والسن بالسن، والبادئ أظلم». مما يجعلها ترفض الاعتداء وتعتبره سلوكا عنيفا من جهة، إلا أنها تقر بالدفاع عن النفس وتشجع عليه من جهة ثانية. وذلك بصرف النظر أحيانا عما يمكن أن تتضمنه هذه العمليات الدفاعية من ممارسات أو سلوكات عدوانية، وما يمكن أن يصدر عنها من نتائج مؤذية.

2 - **مبدأ الدفاع عن الحقوق:** في هذا السياق أيضا، غالبا ما يتم إدراك سلوك الشرطة على أنه سلوك عدواني، بينما يتم التغاضي عن كل أشكال العدوان الصادرة عن المتظاهرين وفقا لمبدأ الدفاع عن الحقوق، مواجهة الظلم، الخ. فكثيرا ما يتم تبرير هذه السلوكات العدوانية للمتظاهرين وتقبلها اجتماعيا، أخلاقيا، بل وقانونيا باعتبارها مناهضة الظلم، عادلة، وبالتالي لا علاقة لها بالعدوان أو العنف.

3 - **مسألة القصدية:** كثيرا ما يتم تقييم السلوك العدواني بناء على معيار القصدية، فيطرح السؤال هل كان المعتدي يقصد ذلك؟ وبناء على هذا الإدراك للقصدية يتم تفسير السلوك، كما يتم إدراك النتائج المترتبة عنه. وكلما تم إدراك أن الشخص كان يقصد إلحاق الضرر بالآخر، كلما ارتفع مستوى الانفعال، وبرزت الرغبة في الانتقام، واعتبر السلوك عدوانيا والعكس صحيح.

3 - **القيم العرضية:** وتتضمن مختلف أنواع العدوان التي تتم تحت غطاء الشرف والدفاع عن الكرامة والاسم أو سمعة العائلة أو القبيلة أو ما شابه. والتي تصل فيها درجات العدوان والعنف

والبطش إلى حدود القتل. إلا أنها لا تمثل في بعدها الثقافي والاجتماعي، سلوكات عدوانية، وإنما تعتبر سلوكات عادلة ومشروعة إن لم تكن واجبة.

ثم بالإضافة إلى هذه المبادئ العامة التي تكاد تكون مشتركة بين سائر الثقافات، تبين الدراسات المقارنة بين المجتمعات، بأن للثقافة عموما بما تتضمنه من قيم ومعايير وأعراف دورا حيويا في تذكية العدوان في شخصية الأفراد أو الحد منه بكيفية لاشعورية. فهناك بعض الثقافات التي تميل بشكل واضح إلى السلم ورفض العدوان كما هو الأمر مع قبائل «الأرابش» في جنوب غينيا، أو قبائل «لابشاس» في الهيملايا، وذلك على خلاف قبائل «الإيك» في أوغندا، أو دولة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسمح باقتناء السلاح وحيازته واستعماله، بحجة الدفاع عن النفس أو الممتلكات.

كما اشارت نفس الدراسات إلى أهمية وخطورة عامل الفوارق الطبقية في تذكية السلوك العدواني لدى الأفراد والجماعات. وذلك بسبب ما تعيشه الطبقات الفقيرة من تهميش وفقر وانعدام للتأهيل، تنعكس بشكل واضح على تربية الأطفال والعناية بهم. إذ غالبا ما ترتفع معدلات العدوان ونسبته في مثل هذه الأوساط الفقيرة والمهمشة، بين المراهقين والشباب بشكل ملحوظ. حيث تساهم ظروف العيش بما تكتنفه من صعوبات اقتصادية في ارتفاع درجة التوتر ونسبة الخلافات بين الراشدين، مما يمثل بيئة مناسبة لتعلم العدوان وممارسته بالنسبة للأطفال والمراهقين. كما أنه بسبب الفقر وتصدع العلاقات الأسرية، غالبا ما يفتقد الأطفال نماذج إيجابية للتقمص، ويجدون من جراء ذلك صعوبة في بناء روابط عاطفية إيجابية. ولقد أشار كل من

Holden / Ritchie[18] إلى أن الخلافات المستمرة بين الآباء، من شأنها أن تخلق مشاكل عاطفية وأشكال من الخلل على مستوى السلوك وفي مقدمتها الميل نحو تبني الأطفال للتصرفات العدوانية. ولقد أجرى هؤلاء الباحثون بعض الدراسات حول أطفال تتراوح سنهم ما بين 2 و3 سنوات، بينت بأن ملاحظة الأطفال للصراعات بين الراشدين، لا تقف تأثيراتها عند حدود إحداث القلق العاطفي، وإنما تولد لديهم الرغبة في الصراع والتصرف بعدوانية بين بعضهم البعض.

هذا فضلا عن تنبيه جل الدراسات السيكواجتماعية المهتمة بالعدوان، إلى مدى تأثير الأساليب التنشئوية على الأطفال. إلى درجة وصل معها بعض الباحثين إلى القول بأن سلوكات الأطفال بشكل عام، وخلال فترة الطفولة المبكرة على وجه خاص، تعكس إلى حد بعيد تصرفات الآباء أو المربين المحيطين بالطفل. فالأسر التي لا تمنح العناية والحماية الكافية لأبنائها، والتي تستعمل أساليب الزجر والإهمال في التربية، غالبا ما يميل الأطفال فيها إلى العنف، رغبة في جلب انتباه الآباء والتواصل معهم. كما تبين الملاحظات الميدانية بأن الأطفال العنيفين، غالبا ما يواجهون صعوبات كبيرة على مستوى التحصيل الدراسي أو الأكاديمي. مما يدفعهم إلى التجمع فيما بينهم، لتغذية السلوكات العنيفة وتأكيدها، ويشكل أول الخطوات نحو الانحراف والسلوكات المضادة للمجتمع.

استنادا إلى هذه الملاحظات السابقة، نستنتج بأن السلوك العدواني ليس مفهوما وصفيا فقط، وإنما هو مفهوم تقييمي بالأساس. وكلما تم التساؤل بخصوص المعايير التي يتم اعتمادها

(18) M. Hewstone et autres, Introduccion a la psicologia social, Op.Cit, P.276.

لوصف السلوك باعتباره عدوانا أم لا، كلما أثيرت بعض الحيثيات التي غالبا ما تتضمن أحكاما ذاتية أو سوسيوثقافية متعددة من بينها الظرفية التي تم فيها العدوان، مدى تعارض هذا السلوك مع القانون السائد، علاقته بالدفاع عن النفس أو الدفاع عن الحق..الخ. مما يؤكد بأن الحكم على السلوك باعتباره سلوكا عدوانيا أم لا، هو حكم تتدخل فيه مجموعة من السيرورات المعرفية السابقة المرتبطة بالاتجاهات من جهة، وبالاعتقادات والاسنادات السوسيوثقافية من جهة ثانية. وبناء على هذه المفارقات، يبقى من اللازم حسب المقاربة السيكواجتماعية النظر إلى السلوك العدواني كغيره من السلوكات الاجتماعية الأخرى، المهيكلة بالقواعد والقوانين والقيم والأعراف التي تعين خاصيات السلوك العدواني حسب كل وضع أو ظرف أو شخصية أو سياق. لذلك يتعين حسب المقاربة السيكواجتماعية، عدم التركيز على الشروط المحركة للغرائز أو الدوافع الفردية، أو تلك التي تقلل من درجة التحكم العقلاني في السلوك، وذلك في مقابل البحث عن الشروط التي تجعل السلوك العدواني سلوكا مقبولا أو مشروعا من طرف المعتدي. ولعل السؤال الذي ينبغي التركيز عليه، هو كيف يمنح المعتدي لنفسه الحق في تعنيف الآخر؟ ما هي إدراكاته وتمثلاته لواقعه ؟ ثم كيف يصل على المستوى المعرفي والعاطفي إلى منح نفسه شرعية التعدي على الآخر؟

وخلاصة يمكننا القول، بأنه بصرف النظر عن نوعية المقاربة وتعيينها للمحدد الأساسي للسلوك العدواني، وذلك سواء تعلق الأمر بالمقاربة البيولوجية، أو السيكولوجية، أو السيكواجتماعية، فعلينا أن ندرك بأنه ليس لأي عامل لوحده سواء تعلق الأمر بالوراثة، أو الإحباط، أو التعلم، أو الإدراك، أو المحيط. أو السياق..الخ، أن يتسبب في توليد السلوك العدواني بكيفية مباشرة، في استقلال عن استعداد

الشخص لممارسة العدوان. وذلك لوجود مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تساهم في الرفع أو التخفيض من احتمالية وقوع السلوك العدواني، وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية من جهة، ثم القيم والقواعد الثقافية من جهة ثانية. الشيء الذي ندرك من خلاله مدى تعقد هذا الموضوع وتداخل مكوناته، سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي والثقافي. مما يبقى من اللازم معه مقاربة موضوع العنف أو العدوان من خلال مجموعة من الأوليات التي يمكن تلخيصها كالآتي:

- العنف هو سلوك ناتج عن تفاعل الفرد مع وسطه
- لا يمكن فصل العنف عن إدراكات الشخص وتمثلاته لمحيطه
- التنبيه إلى أهمية «السياق» المباشر لحصول سلوك العنف
- ضرورة التعامل مع العنف كإشكالية نسقية تحيل على الفعل ورد الفعل، تحيل على التفاعل وتوقف الأفراد على بعضهم البعض، وذلك ما يكون دينامية النسق.
- ربط العنف كسلوك بمراحل الحياة (السن).

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تعلق الأمر بسلوكات عدوانية تتم في نطاق العلاقات الأسرية أو الحميمية، كلما ازداد الموضوع تعقيدا لتداخل مجموعة من الانفعالات وتشابكها بشكل حساس قد يصعب التمييز معها في بعض الأحيان ما بين هذا الانفعال أو ذاك. وفي ظل هذه المقاربة السيكواجتماعية التي تنظر إلى السلوك العدواني كعلاقة تربط ما بين الحوافز الداخلية والإدراكات الشخصية للعالم الخارجي، سوف ننتقل إلى الحديث عن العنف الموجه ضد النساء، من خلال الوقوف على بعض خصوصيات العنف الزوجي.

ثانيا : العنف، والنوع الاجتماعي

1- السلوك العدواني في علاقته بالذكورة والأنوثة

لما يتم الحديث عن العدوان في علاقته بالاختلافات الجنسية بين النساء والرجال، غالبا ما يسود الاعتقاد بأن الذكور هم الأكثر ميلا إلى ممارسة السلوك العدواني مقارنة بالإناث، وذلك بصرف النظر عن نوعية العدوان أو درجته. ولقد اهتم كل من علم النفس الارتقائي وعلم النفس الفارقي بدراسة متى يبدأ السلوك العدواني في التشكل لدى الأطفال، ومتى يبدأ التعبير عنه. وفي هذا المجال، أجريت مجموعة من التجارب التي ركزت على مرحلة الطفولة المبكرة في عدد من رياض الأطفال. والتي أسفرت عن مجموعة من النتائج التي ترى بأن السلوك العدواني لدى الأطفال ما بين 2 و 3 سنوات، غالبا ما يأخذ شكل «رد الفعل» إزاء خلافات أو خصومات تتم بين الأقران. مما يستنتج منه، بأن السلوك العدواني لدى الأطفال في هذه المرحلة، غالبا ما يكون أدواتيا، لأن الغرض منه هو حصول الطفل على شيء ما. ولم يلاحظ الباحثون وجود فوارق دالة خلال هذه المرحلة بين سلوك الإناث و الذكور.

ولا يبدأ الميل إلى الانتقام «كرد فعل» أمام الإحباط أو هجوم الآخر، سوى ابتداء من سن الثالثة. الشيء الذي يعكس وجود نمو اجتماعي، وتطور معرفي هام لدى الأطفال، يستنتج منه بأن الطفل في مواجهته للآخر، قد أصبح قادرا على القيام بعملية الإسناد، ومحاولة فهم قصدية الآخر، والتمييز ما بين السلوك المقصود والغير مقصود. ثم سعيه بعد ذلك إلى اختيار الرد المناسب والمتوافق مع السياق، في

أبعاده الاجتماعية والنفسية والمعرفية. ولا توجد على هذا المستوى أيضا، فوارق واضحة بين الذكور والإناث.

وبناء على هذه الملاحظات وغيرها، يستنتج بأن السلوك العدواني لدى الأطفال خلال فترة الطفولة المبكرة (مرحلة الروض) يبقى مرتبطا بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تهيكل البنيات المعرفية لكل من الذكر والأنثى. هذه الأساليب هي الكفيلة بجعل الطفل أكثر ميلا إلى الرد على العدوان بالعدوان، أو تعليمه أساليب الحوار والاقتسام والتفاوض كطرق في التواصل وتدبير الخلاف، سواء تعلق الأمر بالتعامل مع الراشدين أو الأقران.

وفي ظل هذه النتائج، تجدر الإشارة إلى أن الأعمال المخصصة لدراسة العدوان في الطفولة المبكرة أو حتى في مرحلة الروض تبقى قليلة ونادرة. وبالتالي فإنها لا زالت تحاول الإجابة عن السؤال المطروح بخصوص مدى علاقة متغير الفوارق الجنسية في التأثير على السلوك بكيفية إجمالية، بما في ذلك السلوك العدواني. ولقد قدمت مختلف التجارب التي تم إنجازها لحد الآن، تفسيرات مختلفة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مقاربات نسردها كالآتي:

1.1- المقاربة البيولوجية

تنطلق المقاربة البيولوجية من مجموعة من الملاحظات من أبرزها:

- إن الذكور أكثر عدوانية من الإناث في مختلف المجتمعات والثقافات والحقب التاريخية.
- تظهر الاختلافات المتعلقة بالسلوك العدواني بشكل مبكر بين

الجنسين، وذلك منذ الطفولة المبكرة، أي ما بين سنتين وسنتين ونصف.

- يمثل الذكور الجنس الأكثر تميزا بالقوة، لدى سائر الحيوانات.
- توجد علاقة واضحة ما بين الهرمونات الذكورية والسلوك العدواني، وذلك سواء تعلق الأمر بالحيوانات أو البشر.

2.1- المقاربة الاجتماعية

وهي التي تنطلق من رفضها لما ورد في المقاربة البيولوجية، مبرزة بأن ارتباط الهرمونات الذكورية بالسلوك العدواني، يمكن أن تكون سببا كما يمكن أن تكون نتيجة. وذلك لأن الدراسات المنجزة حول الأطفال، لا تبرز لحد الآن بأن الأطفال الذكور أكثر ميلا نحو العدوانية مقارنة بالإناث. ولقد بينت أعمال Caplan 1991[19]، بأن التفاعلات العدوانية الحاصلة بين الأطفال بسبب الخلافات حول اللعب، لا تؤكد وجود اختلافات واضحة بين الذكور والإناث.

وبناء على هذه الأوليات، تؤكد هذه المقاربة على أهمية وحيوية دور التنشئة الاجتماعية، التي تلعب دورا حاسما في توجيه سلوكات الأطفال، استنادا إلى بعض الممارسات التي يمكن أن نذكر من بينها:

- ميل الآباء إلى اللعب بخشونة أكبر مع الذكور مقارنة بالإناث
- استنكار الآباء والمربين في أغلب الثقافات، للسلوكات العدوانية لدى الإناث ومواجهتها بالرفض، مع السعي نحو التدخل بقوة للحد منها.

(19) Felix Lopez e Otros, Desarrollo afectivo y social, Op.Cit, 224.

- الألعاب المسموح بها للذكور غالبا ما تمكنهم من المخاطرة ومواجهة الأوضاع الصعبة أو العنيفة. بينما تحاط سياقات اللعب لدى الفتيات بالرعاية والحماية والميل إلى أخذ الحيطة والحذر.

هذا بالإضافة إلى عدد من المعطيات الأخرى، والتي تبرز حسب هذه المقاربة أهمية دور التنشئة الاجتماعية، في تمرير الصفات الجندرية المتناسبة مع كل جنس، والتي تغذي العدوان في الذكور، وترسخ الاستكانة والضعف في الإناث.

3.1- المقاربة التفاعلية

ينطلق أصحاب هذا الموقف من فكرة أن السلوك العدواني سواء بالنسبة للذكر أو الأنثى، هو نتاج تضافر مجموعة من الأسباب المعقدة والمتداخلة فيما بينها. منها ما هو بيولوجي مرتبط بالجنس، ومنها ما هو اجتماعي ثقافي. وتفيد الملاحظات العينية بأن الإناث ينضجن قبل الذكور، ويتمكن من اكتساب اللغة والقدرة على الكلام والتعبير في سن مبكرة مقارنة بالذكور. الشيء الذي يساهم في الرفع من احتمالية أن يصبحن أكثر حساسية للألم وأكثر إدراكا لانعكاساته السلبية. وفي مقابل هذا النضج المبكر للإناث على المستوى المعرفي والوجداني، يعرف الذكور نموا ملحوظا على المستوى البدني، مما يمكنهم من الحركة والتركيز على الجسد والقوة العضلية.

إن هذه الاختلافات المرتبطة بالتكوين العضلي وخاصيات النمو في بعدها الفزيولوجي والانفعالي لكل من الذكور والإناث، سوف تؤثر لامحالة في سلوك الآباء والمربين والراشدين المحيطين بالأطفال. كما

أنها سوف تدفعهم إلى التعامل مع الأطفال بكيفيات مختلفة، تبعا لخاصيات نموهم باعتبارهم ذكورا أو إناثا. ومن هنا اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية بين كل من الذكور والإناث، والتي غالبا ما نجدها مهيكلة بمجموعة من النماذج المنمطة المتوارثة، والتي تسعى في كل مرة إلى تزكية هذه الفوارق وتأكيدها بكيفية مسبقة.

وفي ظل هذه التمثلات التصنيفية الجندرية، يميل الذكور إلى العدوان الفيزيقي، الفزيولوجي والجسدي، بينما تميل الإناث إلى العدوان العلائقي، الساعي إلى مس الآخر في علاقاته وحياته الاجتماعية. ولعل ذلك ما يفسر ملاحظتنا للاختلافات الحاصلة ما بين الذكور والإناث على مستوى كيفية التعبير عن العدوان. إذ غالبا ما يميل الذكور إلى الإعلان عن السلوك العدواني إلى حد التباهي في بعض الأحيان كعنوان على الرجولة، بينما تعتبر الإناث بأن السلوك العدواني لا يتطابق والخاصيات الأنثوية. فيتعاملن مع العدوانية الفجة والواضحة بمثابة استجابة غير ملائمة للأنوثة، ويشعرن إزاءها في غالب الأحيان بنوع من الندم أو القلق. مما يؤدي بهن على مستوى العمليات المعرفية والانفعالية، إلى كبح السلوك العدواني أو السعي إلى تمويهه وتغليفه بأساليب ملتوية. ولعل ذلك ما يفسر ميل النساء إلى استخدام العدوان الغير المباشر، من قبيل السخرية، النميمة، الكذب ونشر الإشاعات المغرضة والغير حقيقة، الخ. حيث تمكن مثل هذه الأساليب الملتوية والخفية من ممارسة العدوان وإلحاق الضرر بالضحية، دون إثارة الانتباه أو الظهور بمظهر «المعتدي» بشكل علني أو مكشوف[20].

(20) كولين فريزر وآخرون، تقديم علم النفس الاجتماعي، ترجمة فارس حلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 259.

وخلاصة يمكننا القول، بأن أغلب الأبحاث والدراسات في مجال علم النفس وعلم الجريمة والأنثروبولوجيا، تؤكد جميعها على مدى ارتباط الجريمة كسلوك عدواني بالرجال، وذلك على اختلاف الثقافات والمجتمعات والحقب التاريخية. حيث تبين الإحصاءات بأن 95 % من الجرائم تم ارتكابها من طرف رجال، وذلك في مقابل 5 % فقط، والتي تمت من طرف نساء[21]. إلا أن هذه الأبحاث على أهميتها، لم تتمكن لحد الآن، من تفسير الأسباب المؤدية إلى هذه الفوارق، كما أنها لم تؤكد في الوقت نفسه وجود استعداد فطري لدى الذكور إلى الميل نحو السلوك العدواني مقارنة بالنساء. فما يمكن استنتاجه على هذا المستوى، هو أن علاقة العنف أو السلوك العدواني بمتغير الجنس، سوف ترتبط حتما بالفوارق الجندرية الثقافية، كما أنها تعكس لنا بشكل من الأشكال، مختلف التمثلات والتقييمات والتوقعات الاجتماعية والثقافية المنتظرة والمهيكلة لسلوك كل من المرأة والرجل.

2- العنف ضد النساء

ليس العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة مقتصرة على مجتمع معين أو ثقافة في حد ذاتها، وإنما هو ظاهرة عالمية تتعرض لها سائر النساء في مختلف المجتمعات. إنه جزء من التاريخ الثقافي ومظهر من مظاهر علاقات القوى الغير متكافئة على مر التاريخ ما بين الرجل والمرأة[22]. ويقصد بالعنف ضد المرأة أي فعل من أعمال العنف القائم على النوع

(21) Genoveva Sastre Villarosa, y Monserat Moreno Marimon, «Una perspectiva de género sobre conflictos y violencia», In Psicologia y género, PEARSON, Madrid, 2004, P.122.

(22) بنخويا دامية ، جريمة الاغتصاب بالمغرب، (تقرير المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة ، بكين 1995)، نشر الفنك ، 2000 ، ص 18.

الاجتماعي، والموجه من طرف الرجل كطرف معتدي نحو المرأة كطرف معتدى عليه. حيث ينتج عن هذا السلوك العنيف أو يحتمل أن تنتج عنه إصابات أو آلام جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة. ويشتمل أيضا التهديدات بهذا الفعل أو أي فعل إجباري أو حرمان تعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة[23].

وبالرغم من قدم ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، فإنه لم يتم طرحه كظاهرة اجتماعية سلبية سوى منذ سنة 1975 في أول محاضرة منظمة من طرف هيئة الأمم المتحدة، حيث تم تقديم إحصائيات دالة بينت بأنه ما بين 20 % إلى 50 %[24] من النساء في العالم قد تعرضن للعنف الزوجي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصاءات لا تعكس سوى نسبة النساء اللواتي لجأن إلى طلب المساعدة، علما بأن هناك أعداد أخرى من النساء اللواتي يتعرضن للعنف دون الإعلان أو اللجوء إلى طلب المساعدة. وبالتالي فإنه يبقى من المحتمل أن تكون نسبة النساء اللواتي يعانين من العنف، جد مرتفعة بالمقارنة مع هذه الإحصاءات المصرح بها. كما يمثل مؤتمر نيروبي المنعقد سنة 1985، المؤتمر العالمي الثالث الذي تم فيه الإعلان عن مأسسة الحديث عن «العنف ضد النساء»، من خلال وضع خطة عمل للإحاطة بالظاهرة من أجل تجريمها ومحاربتها. حيث تم تجريم العنف على المستوى القانوني، مع تعيين الاغتصاب كجريمة، والاعتراف بوجود «العنف الزوجي»، وكذا التحرش الجنسي في مجالات العمل[25].

(23) إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ، دجنبر 1993 ، قرار 48 / 104 ، المادة الأولى .

(24) Farzaneh. Pahlavan, Op.Cit, P.165.

(25) Maryse Jaspard, « Les violences envers les femmes : une reconnaissance difficile », femmes genre et société. L'état des savoirs, La Découverte, Paris, 2005,P.148.

كما أن الاهتمام الأكاديمي والعلمي بهذه الظاهرة، لم يبدأ بدوره سوى مع بداية الستينيات من القرن 20. حيث برزت ضمن التيارات النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من النساء الأكاديميات على غرار كل من Stanley Liz / Catherine McKinnon / Susan Wise وغيرهن[26]، اللواتي تولين إعادة النظر في مجموعة من الدراسات العلمية ضمن مختلف التخصصات، معتمدات في ذلك مقاربة النوع الاجتماعي. هذه المقاربة التي تمكن من تحليل وتقصي ما تتضمنه تلك الدراسات من تمثلات ذكورية، تعكس تصور الرجال للحياة الاجتماعية في كل أبعادها. ولعل أهم ما اهتمت به هؤلاء الباحثات، هو مراجعتهن للتصورات السابقة بخصوص كيفية تمثل ومعالجة العنف ضد النساء. والتي كانت تسير في مجلها في اتجاه تبرير هذا العنف والتبسيط من حجمه والتقليص من خطورته، مع محاولة إيجاد بعض المبررات للرجال الممارسين للعنف ضد النساء. ومن بين المبررات التي كان يتم اعتمادها يمكننا أن نسرد على سبيل المثال ما يلي:

- الرجال العنيفون والمغتصبون للنساء، هم في غالبية الأحيان أشخاص يعانون من اضطرابات عقلية أو نفسية.
- الرجال المعنفون للنساء، هم في غالبية الأحيان ضحايا مشاهد العنف في أسرهم، وإبان فترة طفولتهم.
- الرجال المعنفون للنساء هم في غالبية الأحيان أشخاص يعانون من الإدمان.

(26) Victoria A.Ferrer et Esperanza Bosch Fiol, « Violencia cotra las mujeres », In, Psicologia y género, PEARSON, 2004, Madrid, P. 257.

- الرجال المعنفون للنساء، غالبا ما يفعلون ذلك بدافع الغيرة على المرأة.
- الرجال المعنفون للنساء غالبا ما يعانون من الاقصاء و القهر الاجتماعي.
- لبعض النساء خاصيات سيكولوجية معينة تجعلهن عنيدات، متسلطات، سليطات اللسان، الخ، وتلك خاصيات يدفعن بها الرجل إلى ممارسة العنف ضدهن.
- النساء المغتصبات، لهن دورا حيويا في إثارة المغتصب.

تلك عينة من التمثلات التي حاربتها هذه الفئات من الباحثات، مبرزات بأن الأمراض العقلية والإدمان والإقصاء الاجتماعي، وتدني المستوى السوسيواقتصادي، الخ، هي كلها معطيات قد تساعد على ظهور العنف، إلا أننا لا يمكننا اعتبارها لوحدها معطيات مسببة بالضرورة في التوجه نحو العنف، كما لا يمكن اعتبارها محددات أساسية للسلوك العنيف لدى الرجال ضد النساء. كما تبين هؤلاء الباحثات، بأن نسبة المرضى العقليين والنفسيين ضمن مجموع عدد الرجال العنيفين، تبقى ضئيلة ولا تمثل الأغلبية.

وبناء على ذلك تم التأكيد على ضرورة تناول مفهوم العنف ضد النساء كظاهرة اجتماعية من لدن التيارات النسوية، التي اختلفت بدورها في تحليل أسباب هذه الظاهرة، وكيفية تدبيرها ومحاربتها. وبناء على هذه الاختلافات، تم تقسيم المواقف النسوية في هذا المجال إلى تيارين أساسيين:

1.2- النسوية البيولوجية

وهي التي تنطلق من التحديد البيو - ثقافي لعدوان الرجل على المرأة وتعنفه عليها، مؤكدة على الفوارق البيولوجية بينهما، مقترحة بلورة نوع من «الثقافة النسائية المضادة»، كاستراتيجية بديلة مضادة للعقلية الذكورية، حتى يتم الحد من هذه الظاهرة أو التقليص من حجمها.

وعلى غرار سائر التيارات النسوية، ترى هؤلاء الباحثات بأن الاختلافات البيولوجية هي معطى طبيعي لا يمكن تفاديه أو تجاوزه، إلا أن ما يسمى «بالعنف الجندري»، هو أولا وقبل كل شيء «عنف للذكر على الأنثى». عنف قائم على معطيات بيولوجية تجعل الذكور بالطبيعة كائنات مهيأة بالفطرة للعدوان، لأنهم قد مثلوا على مر التاريخ «الصيادون» و«المحاربون». لذلك نجدهم «كائنات وحشية مفترسة بالفطرة»، سواء على المستوى الجنسي أو الاجتماعي. متميزون بالعدوان، التنافسية، التراتبية، الحرب، وعدم التضامن أو الرغبة في السلم. وفي مقابل هذا النوع البشري، يوجد نوع بشري آخر يتميز بالليونة، ويميل بالطبيعة إلى التضامن والغيرية والدمقراطية والسلم ضمن الجماعة وهم الإناث. وبناء على ذلك، فإن الحل لا يتمثل في تغيير البنيات السوسيوثقافية الذكورية، وإنما في بحث الإناث عن النجاة وسعيهن إلى الابتعاد والافتراق عن الذكور، الذين يمثلون كائنات عدوانية، قوية، ومتعطشة للجنس. مما يجعلهم في نظر هؤلاء النسويات بشر «مغتصبون بالفطرة». وسعيا نحو تعميق هذه المواقف وتفسيرها، اهتمت هذه التيارات النسوية بدراسة الفوارق بين «الجنسية» الذكورية والأنثوية، والتي وصلن فيها إلى

بعض الاستنتاجات من بينها، بأن أبرز ما يميز الجنسية الذكورية هو كونها عدوانية، غير مسؤولة، موجهة نحو الأعضاء الجنسية. وذلك في مقابل الجنسية الأنثوية التي تبقى حنونة، لطيفة، وموجهة نحو العلاقات المابين شخصية.

كما تقترح هذه الجماعات النسوية، أن تعيش النساء نوعا من الاستقلالية الثقافية، التي تمكنهن من بناء هوية مستقلة يتخلصن فيها من التبعية للذكور على المستوى المادي والمعنوي. وتستند هذه التيارات كما سبقت الإشارة على الفوارق البيولوجية، لكي تؤكد مدى تفوق الإناث بالطبيعة على الذكور، وذلك بفضل ما يمتلكنه من مؤهلات طبيعية على غرار الحمل، الولادة، الرضاعة، العناية بالأطفال، الخ. والتي تجعلهن أقرب إلى الطبيعة وأكثر تناغما مع قيمها ومبادئها. وبناء على ذلك، فإن النساء أكثر أهلية لحماية هذا الكون والحفاظ عليه سواء في بعده المادي أو القيمي الأخلاقي. كما تعمد هذه التيارات النسوية إلى تعزيز رأيها من خلال استنادها إلى بعض المعطيات أو الملاحظات العينية، والتي تثبت بأن النساء أقل انحرافا من الرجال، وأقل ارتشاء وغشا، وبأنهن متفوقات على المستوى الأخلاقي والقيمي على الرجال. كما تعود هؤلاء الباحثات إلى التاريخ، وإلى بعض الدراسات الأنثروبولوجية لكي يستلهمن من وجود بعض المجتمعات الأموسية، أمثلة يؤكدن من خلالها إمكانية الفصل بين النساء والرجال ضمن إطار سوسيوثقافي يطلقون عليه «جنة الأمهات».

ولقد تعرضت هذه التيارات لانتقادات عديدة من داخل التيارات النسوية ذاتها ومن خارجها، وذلك بسبب تبنيها لمعلومات تتعارض ومعطيات السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. كما تم انتقادها في

تقسيمها للإنسانية إلى ذكور يمثلون الأشرار، ونساء يمثلون الأخيار. في حين أنه يبقى من الصعب على المستوى السيكولوجي، الحديث عن شخصيات شريرة في المطلق وبمعزل عن الظروف السوسيوثقافية التي تجعلها أميل إلى الخير منه إلى الشر والعكس صحيح.

ويبقى هذا التيار النسوي الكلاسيكي، سواء في شقه الذي كان يدعو إلى المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، أو في شقه التفاضلي، الذي ينظر إلى الجنس الأنثوي باعتباره أرقى وأفضل من الجنس الذكوري، مثار انتقادات عديدة. وذلك بسبب نظره إلى كل من المرأة والرجل، من خلال مقاربة تفاضلية، مع إغفال لأهمية متغيرات «الدور» وما طرأ عليه من تغيرات، خاصة أدوار النساء التي غيرت من طبيعة العلاقات الاجتماعية من جهة، وطبيعة الهويات الجنسية من جهة ثانية. مما يدعو إلى الحديث عن «هوية الجندر» باعتبارها سيرورة من الإسنادات العاطفية والمعرفية والسلوكية المرتبطة بأوضاع الأفراد، وعلاقة تلك الأوضاع بمراكز السلطة وصنع القرار.

2.2- النسوية الثقافية

وهي التيارات النسوية التي ترفض كل حديث عن وجود محددات بيولوجية عمياء، يمكن على أساسها تفسير ظاهرة العنف ضد النساء. مؤكدة في مقابل ذلك، على أن العنف ضد المرأة هو ظاهرة تاريخية، ذات أبعاد سوسيوثقافية وإديولوجية ترتبط بالتنشئة الاجتماعية. هذه التنشئة التي تهيء الرجل للعيش والتواجد والحضور أكثر ضمن المجالات العمومية، مما يفسر تربيته على القوة والعنف واخذ المبادرة والتنافس وغيرها من الصفات التي تهيؤه للتصرف بعدوانية، وذلك

في مقابل تهيئ الفتاة إلى العيش ضمن المجالات الحميمية، وبالتالي تهيئيها نحو الميل إلى التصرف بليونة أكثر.

ومن هنا تأكيد هذه التيارات علىاعتماد مقاربة الجندر، التي تمكننا من الوقوف على الأبعاد السوسيوثقافية لهذه الظاهرة، وإدراكها كممارسة ذكورية وكميكانزيم اجتماعي يساهم في الحفاظ على دونية النساء وفي مقابل تفوق الرجال. مما يدعو إلى رفض كل مقاربة تتعامل مع العنف من منظور أن الرجال هم الجنس العنيف والنساء هن الضحايا، علما بأنه يمكن للنساء أيضا ممارسة السلوكات العنيفة[27].

وبناء على ذلك، تتوخى هذه التيارات الوقوف عند أبرز الخصائص المميزة للعنف ضد النساء عن غيره من أشكال العنف الأخرى، والتي تتمثل في كونه يستهدف كل فئات النساء، بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو المهني أو السياسي أو الانتماء العرقي أو الديني الخ. كما أنه يطال مختلف الشرائح الاجتماعية ضمن مختلف مراحل العمر ودورات الحياة، سواء تم ذلك ضمن المجال العمومي أو الخاص. الشيء الذي يفسر أسباب تعدد أشكاله وألوانه ودرجاته ومستوياته ومجالاته، بحسب اختلاف المؤسسات الثقافية والاجتماعية بشكل عام. ومن بين أشكال العنف الممارس ضد النساء، والتي تم تعيينها وفقا لما ورد في تقرير الأمم المتحدة ما يلي:

- العنف الجسمي والنفسي.
- العنف الأسري.

---

(27) Maryse, Jaspard. Op.Cit, ,P.149.

- العنف الزوجي ومنه الاغتصاب الزوجي.
- العنف الجنسي ومنه الاغتصاب.
- العنف المرتبط بجميع أشكال الاستغلال.
- التحرش الجنسي في مجال العمل، الشارع، ...الخ.
- ختان الفتيات.
- قتل النساء بدعوى الحفاظ على الشرف.
- عنف الزواج المبكر والزواج المفروض.
- المتاجرة بالنساء والفتيات بغرض الاستغلال الجنسي.
- الهجرة السرية وشبكات الدعارة.
- عنف وسائل الإعلام والبرنوغرافيا وأشكال الاستغلال المتعددة للجسد الأنثوي.
- أشكال العنف المهني، الاقتصادي والسياسي، والتي نجدها ضمن مختلف القوانين التي تتسامح مع العنف ضد النساء وتتغاضى عنه بشكل أو بآخر.
- التواطؤ والسكوت عن العنف القائم على النوع الاجتماعي[28].

ويبقى العنف الممارس ضد النساء ظاهرة قديمة قدم التاريخ البشري، تعود أقدميته إلى طبيعة التمثلات التي صاحبته، والتي غالبا ما كانت تفسره على أنه نتيجة طبيعية وعالمية للفوارق البيولوجية الموجودة بين المرأة والرجل. فلقد تم اعتبار التكوين البيولوجي للرجل

(28) كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين ، محاربة العنف ضد النساء ، المنتدى المتوسطي الأول ، 2005 ، ص 7 .

وقوته العضلية معطيات طبيعية تهيؤه بالفطرة نحو نهج السلوكات العنيفة والمسيطرة على المرأة. وذلك في مقابل التكوين البيولوجي «الضعيف» للمرأة، والذي يهيئها بالفطرة أيضا إلى الخضوع والاستسلام للرجل. في حين تؤكد كل الدراسات العلمية المعاصرة، بأن العنف ضد النساء هو فعل اجتماعي ثقافي متعلم، وليس للبيولوجيا أي دخل في توليده أو التشجيع عليه.

وبناء على هذه التمثلات المتوارثة سادت المجتمعات الذكورية التي يحظى فيها الذكر بمجموعة من الامتيازات على حساب الأنثى. الشيء الذي أصبح معه من الواضح إن لم يكن من البديهي أن يتم اللجوء إلى العنف للحفاظ على هذه الامتيازات خوفا من كل مقاومة من طرف النساء. ووفقا لهذه المنظومة الذكورية، مثل العنف أحد الصفات الحيوية المميزة للذكورة، والمطلوب تجسيدها في كل رجل حتى تكتمل رجولته. ولأجل تحقيق هذه الأهداف والتأكيد على التفوق الذكوري، تقوم كل هذه المجتمعات بالموازاة مع ذلك ببلورة وتطوير وتغذية كل أنساق اللامساواة بين الجنسين على جميع الأصعدة وفي مختلف المجالات سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. مما منحها عبر التاريخ وبفعل تطور الزمن، سلطة رمزية مكنتها من تعيين العلاقات الجندرية بين الرجال والنساء وتحديديها، سواء على المستوى المؤسساتي أو العلائقي. الشيء الذي ندرك من خلاله بأن العنف الممارس ضد النساء قد شكل ولا يزال، أحد المؤشرات الدالة على انعدام العدالة الاجتماعية من جهة، وأحد الميكانيزمات الفعالة من أجل تأكيد هذه الأوضاع الغير العادلة وضمان استقرارها من جهة ثانية. فتم بفعل ذلك الحفاظ على الهيمنة الذكورية، في مقابل ترسيخ الضعف في النساء، لضمان خضوعهن واستغلالهن.

واستنادا إلى ذلك، مثل خوف النساء من التعرض للعنف الذكوري، أحد المعطيات التي ساهمت في تبنيهن لبعض السمات السيكولوجية وفي مقدمتها، سعيهن في غالبية الأحيان إلى التنازل والتراجع وعدم المشاركة على جميع المستويات. مما يصبح معه العنف، أحد الوسائل المعتمدة للحد من حرية النساء، ومن ثمة وسيلة فعالة للسيطرة عليهن وضبط تحركاتهن ضمن مختلف المجالات، سواء داخل المنزل أو خارجه، في العمل أو في الشارع، الخ. فكثيرا ما تتراجع المرأة وتخاف من اقتحام عدد من المجالات، لإحساسها بحاجتها المستمرة إلى الحماية ومساعدة الآخرين، إن هي تجرأت وتخطت حدود ما اصطلح عليه اجتماعيا «بالمجالات النسائية».

وترسيخا لهذه الإيديولوجيا القائمة على التفوق البيولوجي للذكر، سعت هذه المجتمعات إلى بلورة مجموعة من الاتجاهات المتصلبة التي تسعى إلى تفسير ثم تبرير مختلف أشكال العنف الممارس ضد النساء. هذه الاتجاهات التي لعبت ولا تزال دورا حيويا في تمويه هذا العنف وتبسيطه والتخفيف من حجمه، بكيفية أصبح معها العنف ضد النساء في بعض الأحيان بمثابة سلوكات ثقافية اعتيادية وطبيعية يتم توارثها عبر الأجيال. وبهذه الكيفية اكتسب العنف ضد النساء شرعية ثقافية واجتماعية، تحول معها إلى «أدوار» اجتماعية جندرية، يتم اكتسابها وتعلمها بدء من الأسرة، ثم الحي، ثم المدرسة، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى. مما يكسب هذه السلوكات شرعيتها، فتصبح بمثابة قوانين مهيكلة للحياة الاجتماعية، مانحة للرجال الأولوية على النساء في مختلف المجالات سواء على مستوى التعليم، المسؤولية، الكلام، الأكل،الخ.

وتشير كل من Koss / Kols[29]، إلى بعض المعتقدات والاتجاهات المتصلبة التي تدعم العنف وسوء المعاملة والاعتداء على النساء، وتساعد على انتشاره وتبريره وإخفائه والتقليل من شأنه، والتي نذكر من بينها على سبيل المثال ما يلي:

- الاعتقاد في مازوشية النساء، وبأنهن يتلذذن بالعنف بشكل عام والعنف الجنسي على وجه الخصوص. ومن هنا اعتقاد كثير من الرجال والمغتصبين منهم على وجه الخصوص بأن المرأة تتلذذ بفعل الاغتصاب.
- الاعتقاد بأن النساء لما يقلن «لا» فإنهن يقصدن «نعم»، وبالتالي فإن تعبيرهن عن الرفض هو نوع من الدلال الأنثوي، الذي يقصدن به القبول.
- الاعتقاد بأن المرأة تحب الرجل القوي، الصارم، المتسلط وبالتالي العنيف.
- الاعتقاد بأن سبب مكوث المرأة مع الزوج العنيف وصبرها وتحملها لعنفه، هو دليل على إعجابها به ورغبتها فيه. مما يدل على أنها راغبة بشكل من الأشكال في العنف.

وفي مقابل هذه الاتجاهات المتصلبة السلبية الموجهة ضد النساء، يقوم المجتمع ببلورة مجموعة من الاتجاهات المتصلبة الأخرى المبررة لسلوك العنف عند الرجال، والتي نذكر من بينها:

- من حق الرجل أن يغار على نسائه (كل النساء اللواتي يرتبطن به كالزوجة، البنت، الأخت، الخ).

(29) Maria Pilar, Aznar y otros, «Violencia de genero», In Psicologia del género : Implicaciones en la vida cotidiana, Ed, Biblioteca Nueva, Madrid, 2002, P.186 / 188.

- من حق الرجل تأديب وتربية نسائه.
- الشجار والخصام من بين خصائص ومقتضيات الحياة الزوجية، وبالتالي فلا مجال للحديث عن العنف في هذا المجال.
- الضرب والتسلط والحرمان من الحرية، مؤشرات تدل على مدى حب الزوج لزوجته واهتمامه بها. الشيء الذي من شأنه أن يثير فرح الزوجة وغبطتها، بدل استهجانها لسلوكات الزوج واعتبارها عنفا.

ولا تقف هذه الاتجاهات المتصلبة عند حدود سعيها نحو إخفاء العنف الذكوري وعدم الاعتراف به وتبريره، وإنما كثيرا ما تصل إلى حد تحميل المرأة مسؤولية إثارة الرجل والدفع به نحو نهج السلوكات العنيفة. إذ كثيرا ما يتم تمثل المرأة الضحية، كسبب مباشر فيما تعرضت له من عنف. ومن بين أبرز الأمثلة في هذا المجال، مختلف التبريرات التي يقدمها بعض الرجال المغتصبون للنساء، والتي نذكر من بينها على سبيل المثال:

- لباس المرأة
- حركات المرأة
- تواجد المرأة في بعض المجالات التي «تعتبر» ذكورية
- خروجها بمفردها إلى الشارع العمومي في بعض الأوقات
- حديثها أو ركوبها مع الغرباء
- الخ

مما تصبح معه المرأة الضحية، السبب المباشر في إثارة الرجل. فكثيرا ما نسمع بعض العبارات من قبيل: «هي التي كانت تبحث أو تسعى إلى ذلك»، «ما الذي كانت تنتظره بعد خروجها في ساعة متأخرة»، أو «ما الذي كانت تنتظره من لباسها بتلك الطريقة»، أو «ما الذي كانت تنتظره من تواجدها في ذلك المكان»، الخ. وفي ظل هذه المنظومة الثقافية المتكاملة، والمتغاضية عن العنف ضد النساء، نستنتج بأنه يمكن لكل رجل أن يكون معتديا، كما يمكن لكل امرأة أن تكون ضحية اعتداء من طرف رجل. وتبين مختلف الدراسات التي أجريت في مجال العنف، بأنه لا وجود لهوية معينة أو خصائص محددة للرجل المعتدي، كما أنه لا وجود لخاصيات معينة بالنسبة للمرأة المعتدى عليها. فالعنف ضد النساء هو ظاهرة شمولية معممة، تطال مختلف الشرائح والأوساط الاجتماعية بصرف النظر عن كل المتغيرات بما فيها ارتفاع أو انخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لكل من النساء أو الرجال.

وفي ظل هذه المقاربة، أجريت دراسات أبرزت وجود اختلافات جندرية ذات أبعاد ثقافية واضحة[30]، بخصوص كيفية تعامل كل من النساء والرجال مع العنف، وكيفية ردهم على الإساءة أو العدوان. حيث بينت بأن الاختلافات الموجودة بين النساء والرجال على هذا المستوى، غالبا ما تعود إلى أسباب ومعطيات سوسيوثقافية متعددة يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- تقسيم العمل استنادا إلى الجنس.

(30) Morales,J.F et autres, Psicologia social, Mc Graw Hill, 3° Edition, Madrid 2007, P.450.

- الفصل الجندري بين الجنسين على مستويات متعددة.
- التأكيد على الهوية الجندرية.

وبناء على هذه المعطيات، مثلت الحاجة إلى التماهي مع الهوية الشخصية والخاصيات البيولوجية، إحدى القواعد الاجتماعية الأساسية التي ساعدت على بروز العنف ضد النساء واستمراريته وتقبله. كما ساعدت أيضا، على خلق اختلافات واسعة بين النساء والرجال بخصوص تدبيرهم للعنف والتعامل معه. ولقد لعبت التنشئة الاجتماعية على هذا المستوى دورا حيويا، من خلال رفضها للعنف عند المرأة وتربيتها على الوداعة والليونة والاستسلام، في مقابل تشجيعها للرجل على ممارسة العنف والتعبير عنه. ولعل ذلك ما يفسر تمكن الرجال في غالبية الأحيان من التعبير عن العنف بكيفية مباشرة وعلنية غالبا ما يرتبط بالقوة الجسدية. فنجدهم يتجرؤون على القيام ببعض التصرفات العنيفة بكيفية واضحة من قبيل الضرب، الجرح، السب، الخ، أمام الملأ، وذلك على خلاف النساء. فكلما تعلق الأمر بوضعية تثير الغضب أو الألم أمام الملأ، كلما لا حظنا ميل المرأة (بحكم تنشئتها التي لا تدفعها نحو التعبير عن غضبها بشكل عام وأمام الملأ على وجه الخصوص) إلى التحكم في ردود فعلها وتصريف العنف نحو سلوكات جانبية غير فزيولوجية وغير مباشرة بالضرورة. ولعل ذلك ما يجعل أغلب النساء بحكم تنشئتهن الفارقية، أميل إلى التعامل مع العنف ببرودة أكبر مقارنة بالرجال. فبدلا من السعي إلى الرد المباشر، فإن المرأة تتريث في انفعالها وتحاول ضبط نفسها، وتميل إلى أخذ مهلة أكبر للتفكير. إذ غالبا ما تفكر في سلوكها، كما تفكر في كيفية رد الإساءة، خلافا لما نلاحظه لدى أغلب الرجال. ويمثل هذا السعي

نحو إخضاع الانفعال للتفكير لدى المرأة، عاملا قد يمكنها أيضا من «نقل» العنف من موضوعه الأصلي نحو موضوع آخر حتى لا تعرض نفسها للخطر. وفي سياق حماية الذات والرغبة في تفريغ الغضب، يمكن للمرأة نتيجة إحساسها بالضعف، ورغبتها في تفريغ الغضب أن توجه «النقل» نحو الأطفال أو نحو نساء أخريات أو نحو الذات. وفي هذه الحالة الأخيرة، غالبا ما يتم كبتها لهذا العنف وتفجيره بداخلها، من خلال أمراض عصبية أو نفسية أو سيكوسوماتية. ولعل ذلك ما يفسر بروز وشيوع بعض الخاصيات السيكولوجية والأمراض النفسية بين النساء فحسب، مما أصبحت معه بعض الاضطرابات السيكولوجية اضطرابات نسائية بالدرجة الأولى. في حين أن شيوع تلك الاضطرابات وتفاقمها بين النساء، ليست سوى نتاج تشابه أشكال القهر والتسلط الممارس عليهن. وتزداد حدة هذه الاضطرابات وتتعمق خطورتها، بناء على مجموعة من المعطيات المرتبطة التي نذكر من أهمها:

- هوية المعتدي، وعلاقة بالمرأة الضحية (فكلما كان قريبا من معارفها، كلما كان وقع العنف قاسيا عليها).
- درجة الاعتداء ومدته.
- طبيعة ونوعية ردود فعل الضحية أثناء الاعتداء وبعده.
- طبيعة الدعم الأسري بعد الاعتداء.
- التعامل القانوني مع هذا الاعتداء.

إذ تبين مختلف الحالات الميدانية بأنه كلما كان هناك دعم اجتماعي وعدالة قانونية في التعامل مع الاعتداءات ضد المرأة، كلما خفف ذلك من

حدة انعكاساته السلبية على المستوى السيكولوجي، وساعد المرأة على تجاوز الصدمة وقلل نسبيا من آلامها، ومكنها من استعادة توازنها. وتفيد نتائج الدراسات المنجزة بخصوص العنف الجنسي الممارس ضد النساء، بأن السعي نحو علاج الآثار المترتبة عن الصدمة، لا يمكن أن يتوقف عند حدود العناية بالجوانب السيكولوجية للضحية (والتي تشمل الإنصات، التصديق، التفهم، المساعدة على التعبير،الخ) وإنما يبقى من اللازم لزوما حيويا مرافقة ذلك بإجراءات على المستوى القانوني والاجتماعي، مع التأكيد على أهمية دور التحسيس والتدابير الوقائية على المستوى التربوي.

وبالرغم من خطورة انعكاسات العنف الممارس ضد النساء، سواء في أبعاده الفردية أو الاجتماعية، فإنه لا يزال يشكل موضوعا «طابو»، غالبا ما يتعمد تجاهله والتخفيف من خطورته رغم انتشاره. إذ لم يتم فضحه وإخراجه من مجال المسكوت عنه وإدانته سوى مؤخرا ضمن بعض العينات من النساء، اللواتي أصبحن يتمتعن بنوع من الاستقلالية المادية والمعنوية، وكذلك بسبب انتشار نوع من الوعي النسبي في المجتمع بأن النساء شقائق الرجال، وبأنهن مواطنات يتقاسمن معهم نفس الحقوق طبقا لمبدأ العدالة والإنصاف.

3- العنف الزوجي

وبالرغم من تعدد أشكال العنف الممارس ضد النساء وتفاوت درجات خطورته، فإن العنف الزوجي يمثل أحد أنواع العنف الأكثر انتشارا والأكثر خطورة وإيلاما بالنسبة للمرأة، وذلك على جميع المستويات المادية والمعنوية. ومن بين أول المؤشرات الدالة على

خطورة انعكاساته وصعوبة تحمله هو طبيعة مجاله. هذا المجال الذي يشمل الأسرة كإطار علائقي حيوي، والمنزل كمجال داخلي حميمي. ولعل ذلك ما يدفع في غالبية الأحيان، إلى إدراج العنف الزوجي ضمن ما يعرف بالعنف الأسري، والذي يمثل من وجهة نظر سيكولوجية، أحد أقدم أشكال العنف وأفظعها. على اعتبار أن العنف الأسري قديم قدم الأسرة ذاتها، لذلك فهو أحد أشكال العنف الأكثر انتشارا، الأكثر صمتا وخفية، والأكثر تأثيرا على سيكولوجية الأفراد في بعدها الشعوري أو اللاشعوري. فلقد مثلت الأسرة على مر التاريخ، أحد المجالات المنتجة والمحتضنة للعنف بشكل صادم مؤلم ومريب. وذلك لتعارضها كجماعة أولية وكمؤسسة للحماية والأمن والأمان، مع كل سلوك عدواني أو عنيف. ومن هنا بشاعة العنف الأسري وفظاعته.

والمقصود بالعنف الأسري، كل أشكال المعاملة السيئة التي تتلقاها المرأة باعتبارها أنثى، سواء في منزل أبيها من قبل هذا الأخير أو من قبل إخوتها أو أحد أقاربها من الرجال أو في منزل زوجها. إنه ممارسة لسلوكات عدوانية وهجومية قهرية، تشمل الإيذاء الجسدي والاعتداء الجنسي أو الإساءة النفسية أو الاستغلال الاقتصادي أو غيره من أنواع القهر والتسلط. ويأتي العنف الزوجي على رأس قائمة أشكال العنف الأسري، باعتباره أحد أبرز أنواع العنف الذي تتعرض له النساء بنسب عالية في جل أقطار العالم.

ولعل أهم ما يميز العنف الزوجي عن العنف الأسري بشكل عام، هو ارتباطه كما يدل على ذلك اسمه بالعلاقة الزوجية. إنه العنف الذي يصدر عن الزوج تجاه زوجته، سواء أثناء قيام العلاقة الزوجية أو بعدها أو أثناء التخطيط لها (مرحلة الخطوبة / الطلاق / الأمهات

العازبات) ودلك ما يطلق عليه «بالعنف بسبب الزوجية»[31]. ولعل ما يميز هذا العنف، هو اشتماله بفعل العلاقة الحميمية والتواجد المستمر لكلا الزوجين في نفس المجال، على مختلف مظاهر العنف ودرجاته. لذلك نجده يتراوح ما بين القتل، استعمال الوسائل الحادة، الضرب، الشتم، السب، الإهانة، التحقير، الانتقاد الجارح، وغيرها من أشكال العنف ذات البعد المادي أو المعنوي.

ويعود اهتمامنا بالعنف الزوجي دون غيره من أشكال العنف الأسري، إلى مجموعة من الاعتبارات في مقدمتها، أنه أحد أنواع العنف الأكثر خطورة على مستوى الكيف، وأكثرها انتشارا على مستوى الكم. ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك نذكر ما يلي:

- إنه العنف الأكثر خطورة لارتباطه بالأسرة، علما بأن الأسرة هي أهم مؤسسة اجتماعية أولية يعهد إليها المجتمع مسؤولية تنشئة الطفل وبلورة شخصيته، من خلال تلقينه مختلف الأدوار والأوضاع تحقيقا للاندماج الاجتماعي. فإذا كانت الأسرة التي تمثل النواة الأساسية لبناء الشخصية مرتعا لمشاهدة العنف وتعلمه، فإنه بإمكاننا أن نتساءل عن مدى فعالية كل أشكال الخطاب التي يمكن أن تدعو إلى الديمقراطية داخل المجتمع. ولقد بينت «أعمال كارلي أهمية آثار بعض التجارب والخبرات المعيشة على نمو سلوك الفرد تجاه العدوانية، معتبرا أن العدوان الممارس من قبل الفرد يكشف عن شخصية مبنية ومشكلة في واقع معيشي معين، كما يكشف

(31) أناروز، الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف، العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمغرب، التقرير الثاني، 2007، ص، 20.

عن أسلوب تكونه عبر مراحل تاريخيه الفردي»[32]. ولعل هذا الدور المحوري للأسرة كمؤسسة تنشئوية أساسية، هو الذي دفع إلى وصف العنف الأسري «بالعنف المتوارث» بين الأجيال. على اعتبار أن الفتاة التي تشاهد والدها يتعنف على أمها، يبقى من المحتمل جدا أن تستسلم وتسمح لزوجها بممارسة العنف عليها. كما أن الطفل الذي يشاهد والده يتعنف على أمه، فإنه يبقى من المحتمل أن يعيد إنتاج ما شاهده من أشكال العنف سواء داخل الأسرة أو خارجها.

- إنه العنف الأكثر انتشارا، والذي تتعرض له النساء بنسب عالية في مجمل مناطق العالم على اختلاف مستوياتهن الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية، الخ. وتشير بعض الدراسات بأن العنف الزوجي قد مثل على مر التاريخ البشري، أحد أول أشكال العنف وأبرزها. فهو ظاهرة قديمة، قد يعود ظهورها إلى بداية أول أشكال استغلال الإنسان للإنسان[33]. وتبين دراسة أجرتها الباحثة الأمريكية إليسا دلتافو عن ضحايا العنف العائلي في الولايات المتحدة، بأن 60% من حوادث قتل النساء يرتكبها الزوج أو الصديق. كما بينت دراسة أجرتها ليلى عبد الوهاب في مصر، بأن الزوجات يمثلن 77% من مجموع حالات النساء المعنفات في مصر[34].

(32) المصطفى حدية، قضايا في علم النفس الاجتماعي، منشورات المجلة المغربية لعلم النفس، الرباط، 2004، ص 182.

(33) الساري سالم، زكريا خضر، مشكلات اجتماعية راهنة، «العولمة وإنتاج مشكلات جديدة»، الأهالي الطبعة الأولى 2004، ص 147.

(34) الساري سالم، زكريا خضر، المرجع السابق، ص 158.

- إنه العنف المسكوت عنه، ولعل ذلك ما يفسر عدم إحاطته بالدراسة والاهتمام الكافيين لحد الآن. فكل الدراسات والإحصاءات الرسمية التي وردت في هذا المجال، لا تعبر سوى عن جزء يسير من هذه الظاهرة.

- إنه العنف «الطابو»، الغير معلن عنه، والأكثر تعرضا للسرية والكتمان بناء على الاعتقاد السائد بأن ما يحدث في الأسرة هو مسألة خاصة وحميمية، ومن ثمة سرية لا يحق للأجنبي الاطلاع عليها أو التدخل فيها. وبناء على مثل هذه المعتقدات، لا يتم الإعلان عن العنف الأسري إلا بعد بلوغه لأقصى درجات الحدة من قبيل الضرب والجرح والتهديد بالحياة.

- إنه العنف الذي غالبا ما يواجه بعدم الجدية واللامبالاة من طرف المسئولين. فحتى لما تتجرأ المرأة وتعلن عنه، فإن السلطات غالبا ما نجدها تتحفظ متحججة في ذلك بعدم صلاحية التدخل في العلاقات العائلية بشكل عام والحميمية الزوجية منها على وجه الخصوص. هذا فضلا عن ميلهم إلى تبريره وتبسيط حجمه أو ممارسة بعض الضغوطات لأجل إكراه المرأة على التراجع أو التنازل، سواء بتحميلها مسؤولية تشرد عائلتها أو بحرمانها من أبنائها، الخ.

- إنه العنف الأكثر تعقيدا، لما يتضمنه من ألوان وأشكال مختلفة من العنف، من بينها العنف القانوني، الجسدي، النفسي، الجنسي والاقتصادي. والتي نجدها تتراوح ما بين الاغتصاب، الضرب والجرح، الحرمان من الدراسة أو العمل، الاستيلاء على الموارد والممتلكات والأجر، ثم الحرمان

من النفقة ... وغيرها من أشكال الاستغلال والتسلط، التي لا تجرؤ النساء على البوح بها لما في ذلك من خدش للحياء والقيم المتعارف عليها داخل المجتمع.

وعلى الرغم مما يمكن أن ينتج عن العنف الزوجي من مخاطر سواء على المستوى المادي أو المعنوي، الفردي أو الجماعي، وبالرغم من شيوعه وتجذره في كل المجتمعات الإنسانية القديمة والحاضرة، فإنه لم يحظ بالاهتمام والدراسة إلا بعد سنة 1975. ولقد تم ذلك ضمن أول محاضرة منظمة من لدن الأمم المتحدة، حيث تم التصريح بإحصاءات تدل على تعرض النساء بنسب عالية من العنف الصادر عن الأزواج عبر مختلف مناطق العالم. وذلك استنادا إلى إحصاءات بينت على أنه بالرغم مما تتضمنه من نسب مرتفعة للنساء المعنفات، فإنها لا تعكس سوى النساء اللواتي لجأن إلى طلب المساعدة. مما يبرهن على أن الظاهرة هي أكثر استفحالا مما يتصور، وبأن الأعداد الحقيقية للنساء المعنفات هي أكثر بكثير مما يتم التصريح به.

وفي ظل غياب وتعذر الحصول على معطيات إحصائية مضبوطة، بدأ البحث عن أسباب التي تدفع بالنساء إلى التكتم عن العنف الزوجي والسكوت عنه، كما تم الاهتمام أيضا بالأسباب التي تدفع بنسبة هامة من النساء إلى المكوث مع الزوج وسعيهن للحفاظ على العلاقة الزوجية رغم عنف الزوج وتسلطه. وتبين الدراسات المنجزة من طرف بعض الجمعيات المناهضة للعنف ضد النساء، وجود مجموعة من الأسباب منها ما يرتبط بالأوضاع السوسيواقتصادية المتدنية للنساء في أغلب بقاع العالم، ومنها ما يرتبط بمعطيات ذات أبعاد سيكواجتماعية تحيل على العقلية الذكورية وما تتضمنه من تمثلات مجحفة في حق النساء.

وقد تختلف هذه الأسباب نسبيا باختلاف الثقافات والمجتمعات، إلا أن هذه الاختلافات لا تلغي وجود قواسم مشتركة تعود إلى شمولية سيادة الذكورة على الأنوثة في اغلب الثقافات إن لم نقل كلها، وتدني الأوضاع السوسيومهنية للنساء في مجمل أقطار العالم مقارنة بالرجال.

ومن بين أبرز تلك الأسباب نذكر ما يلي:

- انعدام تأهيل النساء أو تمتعهن باستقلالية مادية، مما يجعل نسبة هامة منهن متوقفات بصفة كلية على الأزواج.
- تضحية المرأة وصبرها لأجل الحفاظ على استمرارية الأسرة وعدم تشتت الأطفال بسبب انعكاسات الطلاق.
- الخوف من مواجهة المجتمع والعائلة الموسعة، بسبب استمرارية النظرة القدحية للمرأة المطلقة.
- الخوف من الزوج، فهناك من الأزواج من يهدد المرأة بالقتل إن هي فكرت في تركه والتخلي عنه.
- طول مدة الزواج التي تغذي لدى المرأة صعوبة الانفصال. فكلما طالت مدة الزواج، كلما قل احتمال مغادرتها للزوج لمجموعة من الاعتبارات في مقدمتها تقدم المرأة في السن، وعدم رغبتها في الطلاق لقلة حظوظ إعادة الزواج. (وأيضا للاعتبارات الاجتماعية السابق ذكرها)
- شيوع التمثلات التي تتعامل مع العنف الزوجي كخلافات طبيعية تعتري كل علاقة زوجية. مما يصبح معه العنف بكل أشكاله ودرجاته، مجرد خلاف سرعان ما تعود فيه المياه إلى مجاريها.

- شيوع التمثلات التي تقر بأن الرجل هو الذي يشقى ويتعب طيلة النهار خارج المنزل، وبالتالي فعلى المرأة أن تتحمل غضبه وتتفهم تعبه وتعذر تصرفاته مهما كانت عنيفة.
- اقتناع المرأة في ظل المعتقدات الذكورية السائدة، بأنها هي التي تتحمل بشكل من الأشكال مسؤولية عنف الزوج، وبأنها «هي المذنبة» لكونها لم تعرف كيف تحافظ على زوجها وبيتها.
- استمرارية العنف حتى بعد الطلاق. وتؤكد بعض الدراسات بأن الزوج العنيف، يمكن أن يصبح عنيفا أكثر لما تقرر الزوجة تركه أو الانفصال عنه. وبناء على ذلك تشير نفس الدراسات، بأن المرأة يمكن أن تتعرض للقتل أو الجروح الخطيرة، خلال السنتين الأوليين من الطلاق. الشيء الذي لم يكن ليحدث ربما، لو أن المرأة استمرت مع الزوج[35].

أما بخصوص زمن الإعلان عن العنف، فيشير مختلف الفاعلين في هذا المجال، بأن أغلب النساء لا يقررن الإعلان عن العنف وتكسير جدار الصمت إلا بعد معاناة المرأة لمدة طويلة من عنف الزوج، ونفاذ طاقتها على الصبر إزاء تسلطه وعنفه. ولا تصل المرأة إلى مرحلة نفاذ الصبر، إلا بعد تصاعد وتيرة العنف وتواتره بكيفية دورية تشعر معه بالخطر يهدد حياتها. وتشير بعض الدراسات التي أجريت في بلدان مختلفة، بأن 40 % إلى 70 % من النساء المتوفيات ضحية «القتل»، قد تعرضن للقتل من طرف الزوج أو الشريك ضمن علاقة عنيفة طويلة الأمد[36]. كما

(35) Matlin, Margaret W, Psychologie des femmes, Ed, De boeck, 1° Edition, Bruxelles, 2007, P. 496.

(36) Fischer, G.N. Psychologie des violences sociales, DUNOD, Paris, 2003, P.110.

تؤكد معظم العضوات المكلفات بمراكز الإنصات في عدد من الجمعيات، بأن بعض النساء لم يعلن عن عنف أزواجهن إلا بعد صبر دام أكثر من 10 سنوات، وبأن أغلب النساء لا يلجئن إلى الجمعية لتكسير جدار الصمت إلا بعد مرورهن بمراحل من بينها:

- الاستنجاد بأفراد من العائلة.
- طلب التدخل لردع الزوج من طرف بعض المعارف أو الأصدقاء أو مشغل الزوج أحيانا.
- تدخل الجيران مرات متعددة لتخليص المرأة من بطش الزوج .

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تعلق الأمر بامرأة لم تعلن عن العنف منذ السنتين الأوليتين للزواج، كلما صار من المحتمل أن تصبر على هذا العنف وتتستر عليه وتتعايش معه لمدة أطول. وذلك لمجموعة من الاعتبارات السيكواجتماعية التي يصبح فيها الزواج في حد ذاته كمؤسسة وكوضع اجتماعي، جزء من كينونة الذات. فلا يقف تمثل الزواج بالنسبة لهذه العينة من النساء عند «الزوج» كشريك، وإنما يتجاوزه لكي يأخذ معاني ودلالات أوسع ترتبط بالوضع الاجتماعي والعائلي والمكتسبات المادية المتراكمة خلال فترة الزواج. ومن هنا صعوبة التخلي عن هذا الزوج الذي يتحول بفعل التعايش ومرور السنوات، وبفعل ما تم تحقيقه ضمن هذه السنوات من تراكمات مادية ومعنوية، جزء هاما ومكونا حيويا من مكونات الهوية السيكواجتماعية لعدد هام من النساء.

وكلما تقدمت المرأة في السن كلما مالت نحو الصبر أكثر، والتعايش مع طبع الزوج، وتعمق إدراكها «للحقيقة» المرة التي لا زالت

تهيكل مختلف العلاقات ما بين الرجال والنساء، والتي تربط وجود المرأة ومكانتها ووضعها بالرجل «الزوج». وبناء على ذلك تقرر كثير من النساء ما فوق 40 الصبر والاستمرارية والصمت، مستسلمات قد الإمكان لأوضاعهن باحثات عن ميكانيزمات سيكولوجية يسعين من خلالها إلى تدبير هذه الوضعية «المابينية». وذلك نسبة إلى كونها وضعية وسطية توجد فيها المرأة ما بين عنف الطلاق وعنف الزوج وعنف المجتمع. ومن بين الميكانيزمات السيكولوجية التي تلجأ إليها نسبة من النساء في مثل هذه الحالات حتى تغذي صبرها وتقوي قدرتها على التحمل، نذكر ما يلي:

- تعمد «التجاهل»، حيث تسعى بعض النساء إلى عدم مواجهة عنف الزوج وتعمد تجاهل تصرفاته. وذلك اعتقادا منهن بأنه سوف يمل من نهج نفس التصرفات العنيفة ويبتعد عن السلوك العدواني، لما يلاحظ بعد طول الممارسة بأن تلك السلوكات لا تجدي مع الزوجة ولا تثير غضبها. إلا أن كل المعطيات الميدانية تؤكد عدم نجاعة هذه الاستراتيجية، بل إنها غالبا ما تؤدي إلى نتائج معكوسة لكون «التجاهل» أو «التظاهر بالتجاهل»، غالبا ما يدفع بالزوج العنيف إلى التمادي، لحاجته الملحة إلى إحساسه بالقوة والسيطرة.
- التخفيف من حجم العنف والبحث عن المبررات: بحيث تبقى وضعية هذه العينة من النساء أكثر إيلاما، لاستدماجهن لفكرة مسؤوليتهن في إثارة العنف لدى الزوج، واعتقادهن بأنهن مسئولات بشكل أو بآخر في إثارة عنف الزوج وتهيجاته. مما يفسر سعيهن إلى البحث عن بعض «المبررات المعقولة» لتفسير هذا العنف من خلال استدعاء مجموعة من العوامل الخارجية

المرتبطة بالبطالة أو ظروف العمل، أو غلاء المعيشة أو وعورة العيش، أو تعاطيه للمخدرات الخ. وهكذا تعيش غالبيتهن بين تأنيب الذات وأمل انتظار التغيير. ومن بين أبرز العبارات التي ترددها نسبة هامة من النساء في هذا المجال: «إننا نصبر إلى أن يحن الله».

- اعتماد الضحك أو الاعتذار: هنا تتبنى نسبة من النساء اعتماد أسلوب التبسيط والميل إلى التخفيف من عنف الزوج، من خلال تبني استراتيجية الضحك والمزاح، أو الاعتذار لتحاشي العنف قدر الإمكان.

استنادا إلى هذه الاعتبارات تصبر كثير من النساء آملات أن يتغير طبع الزوج ومزاجه العنيف. وقد تنتظر نسبة هامة من النساء هذا التغيير لسنوات طويلة بدون أية نتيجة تذكر. وذلك لتميز العنف الزوجي كما أشارت مجموعة من الدراسات، بتوفره على دينامية تصاعدية وديمومة خفية غالبا ما تنتهي بوقوع كلا الشريكين ضمن دورات متتالية وحلقات مفرغة يصعب الخروج منها. حيث يمارس الزوج العنف على زوجته، ثم يستسمحها، ثم يعود لممارسة العنف ثم يستسمح وهكذا دواليك. مما يدعو إلى تشبيه العنف الزوجي بجذوة النار التي مهما خمدت فإنها تبقى محافظة على حرارتها الداخلية التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاعها في أي وقت. الشيء الذي ندرك من خلاله بعض أبرز خاصيات العنف الزوجي باعتباره بمثابة دينامية متصاعدة، بقدر ما يتم السكوت عنها بقدر ما نساهم في اندلاعها واشتعالها[37].

(37) Maillou. Pierre, Au secours des femmes, Editions Quebecor, P.11.

وبناء على ذلك، يمكننا القول بأن كل امرأة تعرضت أو تتعرض للعنف الزوجي، إلا وتجد نفسها ضمن حلقة مفرغة تتخللها لحظات تبدو على أنها لحظات «حياة اعتيادية». وذلك ما أطلق عليه المختصون في دراسة العنف ضد النساء «بدورة العنف»، والتي نجدها تتكرر ضمن أغلب حالات العنف على اختلاف أشكالها. حيث يدخل كلا الطرفين ضمن حلقة مفرغة تتراوح ما بين لحظات مشاحنات، يسودها نوع من الهدوء النسبي، ثم التصالح، لكي تعود المشاحنات من جديد. ولقد قسمت الباحثة Leonore Walker 1979، دورة العنف هته إلى ثلاث فترات نسردها كالآتي:

1 - **مرحلة تراكم الأحداث التي تعكس تراكم العدوان في العلاقة:** وفي هذه المرحلة غالبا ما تميل المرأة قدر الإمكان، وذلك بفعل استفادتها من الخبرات العنيفة السابقة إلى تجنب النقاشات الحادة. فتميل إلى تبسيط الأحداث أو الوقائع الخلافية داخل العلاقة. كما تحاول أيضا، أن تسند أسباب الخلافات إلى معطيات خارجية في مقدمتها، الصعوبات أو الضغوطات التي يعاني منها الزوج في العمل، مشاكل اجتماعية،الخ. وتمثل هذه الإدراكات والتمثلات، عاملا سيكولوجيا يجعلها تشعر بأنها لا يمكنها فعل أي شيء لتغيير الوضعية. ومع مرور الزمن، تحتد هذه الأفكار وتترسخ وتتمكن من المرأة أكثر، مما يغذي من حدة «العجز المتعلم» لديها، فتصبح بفعل ذلك مساهمة في استمرار الوضع متواطئة معه ولو بكيفية لاشعورية.

2 - **مرحلة انفجار العنف:** في هذه المرحلة يتم فقدان السيطرة على النفس، فيحتد الغضب بكيفية صارخة يتم معها الانتقال إلى

الفعل العنيف. هذا الأخير، الذي غالبا ما يكون متبوعا بنوع من الصمت الرهيب.

3- **مرحلة الندم و«شهر العسل»**: بعد ممارسة العنف ومعاينة مشاهده وتحمل آثاره، وبعد انكسار الضحية وألمها، غالبا ما ينتاب الزوج المعتدي نوع من الإحساس بالندم على ما صدر منه من سلوكات عنيفة. فيتولى التعبير عن ندمه (إلى درجة البكاء في بعض الأحيان) والإفصاح عن عواطف «الحب»، محاولا استرجاع حب وثقة الزوجة، مقدما مجموعة من الوعود، ومتعهدا بأنه لن يعود إلى ممارسة مثل هذه التصرفات. ولعل ما يميز هذه المرحلة، هو تصديق كلا الطرفين لهذه الوعود. فالزوج يندم على ما فعله، والزوجة تريد بدورها تصديق زوجها، فتسامحه، وتصدق وعوده.

وفي ظل هذه البنية السيكولوجية المفعمة بالانفعال، يدخل كل من الزوجين ضمن ما يسمى «بدورة العنف»، أي ضمن حلقة مفرغة، تزداد حدة مع الزمن. حيث تبين الملاحظات العينية إلى أنه غالبا ما تتوالى فترات التشنج وتزداد تقاربا على مستوى الزمن، كما تزداد حدة على مستوى نوعية العنف ودرجته. ومن هنا خطورة «دورة العنف»، والتي تمثل «فخا سيكولوجيا»، يسقط فيه كلا الطرفين، مما يساهم في خلق نوع من الضبابية وعدم الوضوح في العلاقة. ولعل ذلك ما يفسر مقدار الصبر لدى النساء، سعيهن إلى عقلنة هذا العنف وتقبله وتبريره إلى حد «عدم الاعتراف» بوجوده ونكرانه. الشيء الذي يمنح مفهوم «الضحية» على المستوى السيكولوجي دلالة خاصة، تجعلنا ندرك بأن الزوجة «الضحية» ضمن هذا السياق العدواني،

ليست بالضرورة كائنا سلبيا. وذلك بسبب سعي المرأة المعنفة بكيفية شعورية أو لاشعورية، إلى فهم «طبع» أو «مزاج» زوجها، تفسير سلوكاته وتبريرها، مع ميلها إلى لوم نفسها. وفي ظل هذه البنية المعرفية والإدراكية لواقعها، نجدها تبذل مجهودات سيكولوجية جبارة لأجل ضبط سلوكاتها لعلها تستجيب لرغبات الزوج وتتأقلم مع مزاجه لعدم إثارة غضبه ومن ثمة عنفه. مما يجعلنا أمام «ضحية» أبرز ما يميزها على المستوى السيكولوجي هو فاعليتها. فالضحية هنا فاعلة على المستوى العاطفي، المعرفي، تطمح إلى تغيير وضعها قدر الإمكان، إلا أن أغلب سلوكاتها تسير وبكيفية لا شعورية نحو تكريس الوضع والحفاظ عليه بدل تغييره.

وفي إطار هذه المقاربة التي تنظر إلى العنف الزوجي باعتباره علاقة تفاعلية، تسعى الدراسات السيكواجتماعية المعاصرة إلى الاهتمام بسيكولوجية «الزوج العنيف». ولقد أجريت في هذا المجال بعض الدراسات الميدانية على عينة من الأزواج العنيفين، بينت مدى معانات هؤلاء من تضخم في تقدير الذات، مع وجود نرجسية مرتفعة وإعجاب كبير بالنفس، وذلك على خلاف ما كان يعتقد سابقا. فلقد كان يظن، بأن الأشخاص العدوانيون، يعانون من تقدير سلبي للذات، وبأن هذا الإحساس السلبي هو الذي يدفع بهم نحو الهجوم من أجل الدفاع عن النفس أو الانتقام لصالحها. في حين تبين هذه الدراسات المعاصرة، بأن النرجسية والحب المفرط للذات، معطيات تمثل بدورها إحدى المؤشرات الحيوية المساعدة على العدوان. إلا أن هذه النرجسية غالبا ما نجدها ذات بعد دفاعي هش، يسهل أن تتحول إلى نوع من «السعار» أو «الجنون» أمام تعرض الشخص النرجسي للإهانة أو الشتم أو ما

يمكن أن يتصوره كإساءة له. مما يدفعه نحو الرغبة في السيطرة على الآخر، لأجل إثبات وتأكيد مشاعر التفوق والقوة والاعتداد بالنفس بالنسبة لنفسه أولا، ثم بالنسبة للآخرين بعد ذلك. فالرجل المعتدي على المرأة، هو في غالبية الأحيان إنسان نرجسي معجب برجولته، لكنه في الوقت ذاته غير متأكد من هذه الرجولة. مما يخلق لديه نوع من الإحساس بالخوف، مع رغبة أكيدة في إثبات هذه الرجولة المهددة، وذلك من خلال علاقته بالمرأة.

كما تفيد بعض الملاحظات أيضا، مدى تميز الرجل الممارس للعنف ضد المرأة، بشخصية على مستوى معين من الذكاء. حيث يمثل هذا الذكاء إلى جانب «النرجسية» المتضخمة والرجولة «المشكوك فيها»، معطيات مساعدة على خلق نوع من الإحساس بالقلق مع استعداد دائم للتمويه والإخفاء. مما يجعلنا أمام شخصية ذات بنية نفسية هشة، إلا أنها قادرة في الوقت ذاته بما تملكه من كفاءة عقلية على التمويه والتصنع لجذب الجنس الآخر. ولعل ذلك ما دعا ببعض الباحثين إلى تشبيه هذا النوع من ارجال بحيوان «السحالي» le Caméléon، بما يملكه هذا الأخير من قدرة على التلون والتغير، وسهولة في التنقل من حالة عاطفية، إلى أخرى مناقضة.

وإلى جانب هذه النرجسية المتضخمة، تؤكد بعض الدراسات بأن مايميز هذا النوع من الرجال أيضا، هو كونه ملاحظ ذكي للمرأة. إذ غالبا ما يقع اختياره على عينة من النساء اللواتي يسهل اقناعهن «بضعفهن». فيستند منذ الوهلة الأولى في بنائه لعلاقته بالمرأة على تعميق إحساسها بضعفها، وبحاجتها إلى من يحميها ويقف إلى جانبها ويساعدها ويسندها، لكي يقنعها فيما بعد، بأنه «تجسيد للرجل»

المثالي الذي سوف يقوم بكل هده المهام تجاهها. الشيء الذي يفسر إلى حد كبير، ثقة هذا النوع من النساء المعنفات بهذا النوع من الرجال العنيفين. فأمام هذه الشخصية الذكية والجذابة، غالبا ما تنبهر «المرأة الضعيفة» فتمنحه ثقتها، مما يمكنه من معرفة أدق التفاصيل في شخصيتها، انفعالاتها، مخاوفها، همومها، وتطلعاتها. وكثيرا ما نلمس ضمن جلسات الإنصات للنساء ضحايا العنف، مدى فعالية هذه التمثلات في تعيين وتحديد الخاصيات العلائقية ما بين الرجل العنيف والمرأة «الصبورة». حيث تصرح عدد من النساء، باكتشافهن بعد سنوات، بمدى مساهمتهن بكيفية غير واعية في استمرارية وضعية العنف وحدتها. حيث تكرر نسبة من النساء بأساليب مختلفة ما مفاده: « لقد اكتشفت مع طول الزمن بأنه لم يكن هو العنيف، وإنما أنا التي كنت أتعنف على نفسي، لأنني أنا التي سمحت له بممارسته العنف علي».

وبالنظر إلى ما يكتنف هذا العنف الزوجي من تعقيدات ناتجة عن تشابك وتداخل ما هو معرفي بما هو عاطفي بما هو اجتماعي، فإنه لايزال يشكل أحد المواضيع المسكوت عنها. فبالرغم من كل المجهودات المبذولة لأجل التحسيس بخطورة هذا العنف، والدفع بالنساء إلى الإعلان عنه وفضحه، تخبرنا هيئات المجتمع المدني بمدى التفاوت الحاصل ما بين الاتجاهات اللغوية والسلوكات العينية لنسبة هامة من النساء على هذا المستوى. فكثير من النساء يتحدثن عن مواقف الشجاعة في الإعلان عن عنف الزوج ومواجهته، إلا أن الواقع لا زال يؤكد بأن نسبة قليلة من النساء هن اللواتي يصلن إلى مستوى المواجهة والإعلان عن عنف الزوج. حيث تبين الإحصاءات العالمية إلى حدود 2005 بأن 1,7 من النساء المعنفات، يصلن إلى التصريح بذلك

لدى الدوائر المختصة من شرطة أو قضاء[38]. كما تفيد الملاحظات العينية، بأنه في بعض الحالات، قد يستمر العنف حتى بعد حصول الانفصال أو الطلاق، خاصة في حالة وجود الأطفال الذين غالبا ما يفرضون على الأم الحفاظ على «العلاقة» مع الزوج بكيفية أو أخرى.

ولقد قامت منظمة الصحة العالمية OMS[39] برصد بعض معالم الانعكاسات السلبية والخطيرة للعنف على صحة النساء المعنفات، سواء على المستوى الفزيولوجي أو النفسي والتي نذكر من بينها:

طبيعة الانعكاسات	نوعية الانعكاسات
انعكاسات في غاية الخطورة.	• القتل. • الإجهاض. • التسبب في عجز دائم أو أعاقة. • السيدا. • الانتحار.
انعكاسات على المستوى الفيزيولوجي.	• الجروح واللكمات والكسور... • الربو. • إصابات على مستوى العين والرأس . • آلام مزمنة في الرأس (الشقيقية). • تقلصات على مستوى المعدة والأمعاء. • أمراض بسيكوسوماتية.

(38) Exposito, Francisca, et Moya. Miguel, « Violencia de género », In, Aplicando la psicologia social, PIRAMIDE, Madrid, 2005, P.213.

(39) Victoria A.Ferrer et Esperanza Bosch Fiol, « Violencia cotra las mujeres », Op.Cit, P.260.

انعكاسات على مستوى الحياة الجنسية.	• إصابات أثناء الحمل. • البرود الجنسي. • حمل غير مرغوب فيه أو في سن مبكر. • الإصابة بالأمراض المتنقلة جنسيا. • ...
انعكاسات على مستوى الصحة العقلية.	• التعاطي للمخدات والكحول. • القلق والتوتر. • الفوبيا. • اضطرابات في النوم. • نقص على مستوى التركيز.

هذا بالإضافة إلى ما تتكبده النساء ضمن ظروف القهر والظلم، من معاناة سيكولوجية غالبا ما تؤدي بالمرأة المعنفة إلى الإحساس بالاكتئاب، القلق، الخوف، تأنيب الذات ومراقبتها، الشعور بالذنب، الإحساس بالدونية واحتقار الذات،وغيرها من أشكال الاضطراب والتوتر التي غالبا ما تغذي تقديرها السلبي لذاتها. وترتبط هذه المشاعر بامتلاك الإنسان بالفطرة لوسائل وميكانيزمات انفعالية دفاعية أمام كل ما يمكن أن يهدد أمنه وسلامته. وبناء على ذلك، فإن كل شخص يعيش في ظروف قاسية، أو يتعامل مع طرف يستغله أو يهدده جسديا أو عاطفيا، إلا ونجده يميل في غالبية الأحيان إلى بلورة ردود فعل تعكس هذا الخوف والقلق المستمر من هجوم الآخر. إلا أنه لما تتكرر الهجومات والتهديدات والتصرفات العنيفة، فإن الشخص في ظل هذه الظروف غالبا ما يبلور عددا من الأعراض المزمنة بسبب تراكم مشاعر العجز وعدم الاقتدار الناتج عن تقييم السلبي للذات.

وبناء على ذلك، تبين مجموعة من الملاحظات العينية بأن تقييم المرأة المعنفة لوضعها هذا، غالبا ما نجده يتراوح ما بين طرفين، كلاهما أكثر إيلاما من الآخر. فهي إن صبرت، تجد نفسها تعيش مهانة مفتقدة لكرامتها وإحساسها الكامل بكيانها، وإن تحدثت فإنها تنعت بأشد الأوصاف قساوة وتتهم بعدم التفكير في مصلحة أسرتها. ومن هنا خطورة وخصوصية العنف الزوجي، والتي تؤكدها مجمل الدراسات السيكولوجية المنجزة في هذا المجال. فخلافا لكل أشكال العنف الأخرى، ينفرد العنف الزوجي بمجموعة من الخاصيات التي تجعله أكثر إيلاما، وذلك لطبيعة العلاقة الحميمية التي تجمع بين المعتدي والضحية. لذلك، فكلما تعلق الأمر بعنف ضمن علاقة زوجية، كلما تم استدماجه على المستوى المادي والمعنوي، المعرفي والعاطفي، وساهم في تعميق الإحساس بالهشاشة النفسية لدى الضحية وعمل على ترسيخ شعورها بالعجز وعدم الثقة في قدراتها. الشيء الذي غالبا ما يساهم في ازدياد ارتباط الضحية بالمعتدي، تعلقها به، وتوقفها عليه.

ولعل ما يزيد من تعميق هذه المشاعر وترسيخها، ما تعرفه القوانين في أغلب مناطق العالم من فراغات على هذا المستوى، وذلك إلى حدود الفترة الراهنة. إذ لا زلنا نلاحظ أشكال تعمد التغاضي عن العنف الزوجي وتبسيطه والتعامل معه باعتباره مجرد خلافات زوجية طبيعية وعادية. ولعل أبرز ما يجسد هذه التمثلات، سلوكات بعض ممثلي السلطة، الذين يرفضون في غالبية الأحيان التدخل رغم استغاثة النساء، بحجة أن العنف الزوجي هو خلافات «حميمية وعائلية»، لا تقتضي تدخل الأجانب حتى وإن تعلق الأمر بالمسؤولين عن الأمن في المجتمع.

وتختلف أشكال العنف الزوجي من طبقة إلى أخرى، إلا أن طبيعتها في ظل الإجراءات القانونية الحالية، تبقى واحدة لارتباطها بما يمكن تسميته ضمن المقاربة السيكواجتماعية بالمسافة ما بين حجم التكلفة Le cout / والمكافأة la récompense. على اعتبار أن العنف الزوجي بجميع أوجهه ودرجاته، هو شكل من أشكال العلاقة التي يجني منها صاحبها فوائد معينة بتبعات ضئيلة وغير مكلفة. حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بمراقبة الآخر والسيطرة عليه والتحكم فيه الاعتداء عليه، الخ، دون أن يتطلب ذلك منه أية «تكلفة مؤلمة» سواء على المستوى المادي أو المعنوي. وكلما كانت الضحية مرتبطة بالمعتدي متوقفة عليه وليس لها منفذ آخر غيره، كلما تكثفت عناصر السلطة لدى المعتدي، في مقابل تقوية عناصر الخضوع والاستسلام لدى الضحية. وبناء على ذلك تشكل المسافة ما بين Le coût et la récompense، أحد أهم الأسباب السيكواجتماعية المغذية للعنف الزوجي، والمشجعة عليه والمساعدة على استمراريته. هذا بالإضافة طبعا، إلى وجود عدد من المتغيرات الأخرى والتي لا تقل أهمية، نذكر من بينها ثلاثة معطيات أساسية هي كالآتي:

- طبيعة التنشئة الاجتماعية للمعتدي
- نوع العلاقة بين الزوجين
- الخاصيات السيكولوجية المميزة لشخصية المعتدي وتاريخه

وبناء على هذه المعطيات يبقى العنف الزوجي أحد أخطر أنواع العنف الأسري، وذلك بسبب تعدد أبعاده وامتداد جذوره في اللاوعي الجمعي للأفراد والجماعات. إنه العنف الذي يكاد يكون مشروعا، بسبب قيامه على مجموعة من الاتجاهات السيكواجتماعية القائمة

على دونية المرأة في مقابل تفوق الرجل. ومن هنا «مشروعيته» التي يستقيها من الموروث الثقافي والقيم والأعراف والتقاليد، حيث تلعب النساء أنفسهن دورا حيويا في تذكيته وشرعنته دون وعي منهن بخطورة ذلك. إذ غالبا ما تتبنى المرأة بشكل عام، والأمية الفقيرة على وجه الخصوص، لعدد من التمثلات السلبية نحو ذاتها كامرأة، ونحو الجنس الأنثوي بشكل عام. الشيء الذي يهيئها نفسيا لتقبل نسبة هامة من القيم والمبادئ وأنماط السلوك المثقلة بالعنف نحو النساء، معتقدة بأنها تخضع لمصير طبيعي يرتبط بهويتها كأنثى. مما يفسر شيوع «ثقافة الصبر» وتجذرها في الوجدان والأذهان لدى نسبة هامة من النساء، بما فيها النساء اللواتي زرن الجمعيات المناهضة للعنف ضد النساء. إذ بالرغم من لجوء نسبة من النساء إلى الجمعيات ومراكز الإنصات وإعلانهن عن عنف الزوج، فإن ذلك لا ينفي استعدادهن للصبر والتحمل. فأقصى ما تطالب به نسبة هامة من النساء المعنفات في غالبية الأحيان، لا يتجاوز الرغبة في تخويف الزوج وردعه لكي يخفف من عنفه ويتراجع عن السلوكات المهددة لحياتهن. إذ غالبا ما تصرح نسبة هامة منهن، باستعدادهن للصبر والمكوث إلى جانب الزوج ومساعدته، إن هو «خفف» فقط من عنفه.

الشيء الذي يفرض في هذا المجال تعيين مفهوم الصبر وتوضيح دلالته وحدوده لدى نسبة هامة من النساء. فبدلا من أن يأخذ «الصبر» معناه السامي كقيمة أخلاقية رفيعة وفضيلة دينية تتحدث عن «الصبر الجميل» الذي لا يتصف به سوى الأقوياء، يتحول في ظل هذه المنظومة الثقافية المضللة إلى قيمة سلبية، تدفع بالمرأة نحو تبني مجموعة من السمات وأنماط السلوك والتصرف التي تنم عن إحساسها بالضعف

وتقييمها السلبي لهويتها الأنثوية. وذلك بسبب تشبع المجتمع بشكل عام والنساء بشكل خاص، بمجموعة من النماذج المنمطة التي تختزل الأنوثة فيما هو عاطفي خيالي، مبعدة المرأة عن رجاحة العقل وسلامة التفكير حتى تفسح المجال لتدخل الرجل وتبرر قوته وبطشه وعنفه.

وبناء على ذلك فإن الحديث عن «الصبر» في مجال العنف الزوجي، ينبغي أن تحدد معانيه وتضبط، لخطورة انعكاساته على كلا الطرفين. وذلك لما يعتري مفهوم الصبر في هذا المجال من غموض أو تحريفات تجعله يبتعد عن معناه النبيل المرتبط بقوة الإرادة وهمة العزيمة لدى الطرف الصبور، لكي يصبح عنوانا للضعف وإحساسا بالذل والهوان وهدر لكرامته كإنسان. هذا فضلا عما يمكن أن يثيره لدى الطرف المعتدي من إحساس بالتفوق، يبقى من المحتمل أن يولد لديه بفعل التعود على استعمال القوة (في مقابل خضوع الطرف الآخر واستسلامه)، نوعا الانتشاء بالطغيان، والرغبة المستمرة في اللجوء إلى القوة والعنف لأتفه الأسباب.

كما يبقى من الضروري إعادة تحديد معنى الصبر ضمن العلاقة الزوجية، من خلال تمييزه عن الفهم الشائع عما نسميه «بثقافة الصبر» في قيمنا وعاداتنا المتوارثة. وذلك لكوننا لا نكاد نجد حديثا عن العلاقة الزوجية بشكل عام، والعنف الزوجي بشكل خاص غير مرفوق بكلمة «الصبر». إلا أن مفهوم الصبر ضمن هذه العلاقة في كل ألوانها، غالبا ما يرتبط بالمرأة إن لم نقل بأنه يقتصر عليها، وذلك لسبب وحيد وهو لكونها أنثى. وفي ظل هذه التمثلات التي يتحول معها مفهوم الصبر إلى مجرد إيديولوجية مخلخلة للنظام الاجتماعي، يتقوى مفهوم العنف على المستوى الإيديولوجي ويأخذ

طابع الشرعية. فنصبح نتيجة لذلك، أمام عنف مشروع بالنسبة لفئات واسعة من المجتمع، يمنح الرجل حق استخدام القوة أو اللجوء إليها بناء على مبررات متعددة من بينها غيرة الزوج، ورغبته في الحفاظ على كرامة وسمعة أهله وبيته، صيانته لنسائه باعتباره رب الأسرة. هذه الأسرة حيث لا تمثل فيها كل من الزوجة والأبناء شيئا آخر غير مجموعة من الممتلكات، التي يحق للرجل باعتباره الزوج أو الأب أو الأخ الأكبر، حق التصرف فيها وفقا لمشيئته إن لم نقل وفقا لأنانيته.

وفي هذا السياق، تنبهنا المقاربة السيكواجتماعية إلى خطورة ما يمكن تسميته «بالعنف البنيوي» أو «العنف اللامرئي»، والذي تلعب الثقافة دورا حيويا في انتشاره إن لم نقل في التشجيع عليه. وتشير أعمال Campbell إلى وجود شكلين من المعتقدات التي يمكن أن تساهم في بروز العنف الزوجي والمحافظة على استمراريته وهي:

- الثقافة التي تزكي الاعتقاد باعتماد العنف كوسيلة لحل الخلافات، فتسمح من جراء ذلك ببعض أشكال العنف ضمن العلاقات الأسرية والحميمية على وجه الخصوص.
- الثقافة التي تعمق الفوارق بين الأدوار الجندرية، والتي نجد فيها تمييزا واضحا ما بين أدوار الرجال والنساء.

فلقد لاحظ Campbell، أنه من شأن هذا النوع من الثقافات أن يزكي الفصل وانعدام التواصل بين النساء والرجال. ولعل ذلك ما يبرر وجود بعض التمثلات التي يعتقد فيها بمازوشية النساء ورغبتهن في الرجل العنيف، في مقابل ربط الرجولة بالسيطرة، ورغبة

الرجل في المرأة الضعيفة المستكينة. إلا أن تأكيد Campbell على أهمية المعطيات الثقافية، لا يلغي في نظره ضرورة الاهتمام بالجوانب السيكولوجية للرجل العنيف، وبطبيعة العلاقات الزوجية للتساؤل حول المحركات الأساسية للسلطة. على اعتبار أن ربط ظاهرة العنف بالعقلية الذكورية وبالثقافة لا يكفي لتفسير هذه الظاهرة، علما بأن هناك عدد من الرجال الذين يرفضون كل هذه الممارسات العنيفة ضد النساء، بالرغم من انتمائهم لنفس الثقافة.

وخلاصة يمكننا القول، بأن موضوع العنف ضد النساء قد أصبح بمثابة واقع لا يمكن إغفاله. فهو موجود في الأسرة، والشارع، تعكسه مجمل الدراسات والأبحاث والإحصاءات، في المراكز الاجتماعية للاستقبال والمساعدة والإيواء، في ملفات ومراكز الشرطة والدرك والمحاكم، وفي نشرات الأخبار ووسائل الإعلام على اختلافها. وفي مقابل ذلك، لا يمكننا إنكار ما أصبح يحظى به كظاهرة اجتماعية انحرافية من اهتمام، سواء على المستوى الواقعي أو الأكاديمي أو القانوني. فبفعل التحسيس بالموضوع، وبفعل تطور وسائل الإعلام ومساهمتها في خلق نوع من الوعي النسبي بخطورة هذه الظاهرة، تحققت بعض المكتسبات التي يمكن أن نذكر من بينها:

- إزالة خاصية «الفعل الطبيعي / العادي» عن عدد لا يستهان به من الممارسات العنيفة. فكثير من السلوكات العنيفة من قبيل ضرب الزوج لزوجته، أو سبها، أو أهانتها، الخ، والتي كانت تعتبر إلى عهد قريب سلوكا طبيعيا أو أمرا اعتياديا مألوفا، أصبح اليوم تصرفا غير مقبول، وسلوكاً مرفوضاً وغير طبيعي، قابل للمراجعة والإصلاح بل والعقاب أيضا.

- إزالة خاصية «الحميمية» عن كثير من الممارسات والسلوكات العدوانية: وعلى هذا المستوى نلاحظ أيضا، بأن كثيرا من الممارسات العنيفة التي تتم داخل الأسر وبين أفرادها، والتي كان يعتقد إلى عهد قريب بأنها شئن خاص، وقضايا عائلية مرتبطة بالحميمية والحياة الداخلية للأفراد، أصبح ينظر إليها اليوم كشأن اجتماعي، ينبغي الإعلان عنه والتبليغ به. إذ يبقى من اللازم على كل من الجيران، الأقرباء، الأصدقاء، وكل من له علم بحادثة عنف ما، أن يقوم بإخبار السلطات والجهات المعنية بمكافحة هذا العنف. وذلك خلافا لكل المعتقدات السابقة والأمثال والأقوال المأثورة التي كانت تتحفظ وتمنع كل تدخل في العلاقة الأسرية بشكل عام، والعلاقات بين الزوجين على وجه الخصوص.

- إزالة خاصية «الفردية»: كل أشكال الصراع التي كان ينظر إليها على أنه مشكلة شخصية، فردية، ذاتية، ناتجة عن إكراهات أو خلافات شخصية أدت بفعل التراكم إلى الانفجار، أصبح ينظر إليها اليوم كظاهرة اجتماعية عامة. وبالتالي فكل المشاكل المرتبطة بالسلوكات الانحرافية، سواء أكانت ذات أبعاد نفسية أو اجتماعية، فإنها تبقى في حاجة إلى المعالجة والإصلاح. وذلك من خلال اتخاذ إجراءات إصلاحية ووقائية وتدابير على مستوى القرارات السياسية والاقتصادية والقانونية.

كما تجدر الإشارة أيضا، إلى مدى تأثر ظاهرة العنف ضد النساء، بما تعرفه المجتمعات المعاصرة من تحولات هامة مست حياة النساء،

وأثرت على علاقتهن بالرجال سواء على مستوى الأدوار أو السلطة. هذا بالإضافة إلى ما عرفته وسائل الاتصال والتواصل من تطورات هائلة، ساهمت وتساهم بشكل كبير في تغيير ما كان يسمى إلى عهد قريب «بالمجتمعات الذكورية» أو «العقلية الذكورية»، التي أصبحت تعيش في ظل هذه التحولات الاجتماعية المعاصرة نوعا من «الأزمة». إذ لا أحد يمكنه أن ينكر اليوم ما تعرفه المجتمعات الصناعية المعاصرة من تحولات غيرت من طبيعة «الأدوار الجنسية»، كما غيرت الكثير من الممارسات وفي مقدمتها طبيعة العلاقات بين النساء والرجال. الشيء الذي ساهم بشكل فعال في تسليط الأضواء على ظاهرة العنف ضد النساء، إخراجها ولو بشكل نسبي من حيز «الطابو» إلى حيز الوجود العلني وطرحها كموضوع علائقي يخفي معاناة مجتمع مأزوم، يعاني فيه الرجال والنساء كل بطريقته.

- ففي مقابل كل امرأة قوية تعبت من تصنع الضعف، يوجد رجل ضعيف تعب من تصنع القوة.

- وفي مقابل كل امرأة اضطرت إلى إخفاء مواهبها خوفا من وصفها بالمترجلة، يوجد رجل اضطر بدوره إلى إخفاء عطفه وحنانه خوفا على رجولته.

- في مقابل كل امرأة سئمت من التعامل معها كموضوع جنسي، يوجد رجل قلق وخائف باستمرار على فحولته.

مما نخلص معه إلى القول بأن العنف عند الإنسان هو سلوك معقد، متداخل العناصر، إلا أنه ليست هناك معطيات علمية تدل على أننا لا يمكننا الحد منه. ومن هنا أهمية البحث عن أشكال للتدخل والعلاج التي تتوافق وسيكولوجية الأفراد من جهة، وتستجيب لمقتضيات

السياقات الثقافية والاجتماعية من جهة ثانية. فالقواعد والأخلاق التي تنبذ العنف، توجد في مجمل الثقافات والمجتمعات والحقب التاريخية، إلا أن تعلم كيفية عدم الاعتداء على الآخر يدخل ضمن سجل أوسع.

ثالثا: النساء المعنفات: المعيش والممارسات (دراسة ميدانية بمدينة تطوان)

مقدمة

يمثل العنف الذي يستهدف المرأة كأنثى أحد الظواهر الاجتماعية المنتشرة عبر العالم، وذلك على اختلاف الثقافات والمجتمعات والفترات التاريخية. إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن موضوع العنف ضد النساء قد شكل على مر العقود ولا يزال أحد المواضيع المسكوت عنها. فلم يبدأ الاهتمام به إلا مؤخرا حيث برزت مجموعة من الحركات المدافعة عن حقوق الإنسان بشكل عام، والحركات النسائية بشكل خاص. هذه الأخيرة التي لعبت دورا حيويا في إثارة انتباه الرأي العام إلى خطورة هذه الظاهرة، وخطورة انعكاساتها على كل من المرأة والأسرة والمجتمع، داعية إلى ربط حقوق المرأة بحقوق الإنسان، واعتبار العنف الممارس في حقها انتهاكا صارخا لكرامتها وحقوقها الأساسية.

فبرزت نتيجة لذلك ابتداء من يونيو 1993 بعد المؤتمر الأخير لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا، مجموعة من الإصدارات والمواثيق الدولية المناهضة للعنف ضد النساء. الشيء الذي أدى إلى إثارة اهتمام الرأي العام الدولي، وبلورة مجموعة من المواثيق والتوصيات التي انتهت بإصدار قوانين تجرم العنف باعتباره استخداما غير مشروع

أو غير قانوني للقوة. ولقد خصصت المواثيق الدولية حيزا هاما من موادها إلى أشكال العنف والتمييز الممارس ضد النساء، كما أعلنت منذ سنة 1993 عن اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. مما أدى بكثير من الدول إلى إعادة النظر في قوانينها، وسعيها نحو اتخاذ بعض التدابير من أجل مسايرة مختلف هذه المستجدات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص. فأصدرت مجموعة من المواثيق التي تؤكد على ضرورة صيانة حقوق الفرد، بصرف النظر عن أي تمييز يمكن أن يرتبط بالعرق أو الجنس أو اللون أو العرق. كما قامت بتحديد معنى العنف الممارس ضد النساء على أنه كل فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة، سواء وقع ذلك في المجالات العامة أو الخاصة.

ويندرج المغرب ضمن الدول التي سعت جاهدة من أجل مواكبة هذه النصوص والمواثيق الدولية، من خلال إدخاله لبعض التعديلات على نسبة هامة من القوانين والتشريعات التي كان معمول بها لحد الآن. وتمثل بعض التعديلات التي شملت مدونة الأسرة، قطاع التعليم، مدونة الشغل، حقوق الإنسان، نموذجا واضحا لذلك.

وفي خضم كل تلك التعديلات، مثل السعي نحو مناهضة العنف ضد المرأة أحد أبرز المجالات التي تم التركيز عليها. حيث برزت مجموعة من التدابير والإجراءات على مستويات متعددة تسعى الدولة من خلالها إلى الحد من ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، وفي مقدمتها وضع «الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء»، وذلك منذ سنة 2002. وتتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات النظرية والتطبيقية، التي تهدف جميعها إلى مناهضة

كل ما يندرج ضمن مظاهر التمييز الجنسي، من خلال تأكيدها عبر قنوات متعددة لما للعنف الممارس على المرأة من انعكاسات سلبية ذات أبعاد خطيرة تتجاوز حدود المرأة المعنفة لكي تمس بسيرورة التنمية في مجمل أبعادها المادية والمعنوية.

ومن بين التدابير التي قامت بها الدولة في هذا المجال لنهج سياسة القرب وضمان التتبع، يمكننا الوقوف على ما يلي:

- إصلاح مدونة الأسرة، هذا الإصلاح الذي ساهم بشكل ملموس في تكسير جدار الصمت من جهة، وارتفاع الإقبال على مراكز الإنصات بحثا عن المنافذ القانونية.
- مراجعة قانون الشغل والقانون الجنائي في يوليوز 2003، اللذان يشكلان قطيعة مع الماضي على مستوى الاعتراف بالوضع القانوني للمرأة في المجالين الخاص والعام[40].
- وضع الرقم الأخضر لفائدة النساء ضحايا العنف في ديسمبر 2005.
- خلق المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء ديسمبر 2006.
- دورية الوزير الأول في مارس 2007، والتي تحث كل القطاعات الوزارية على أن تتبنى ثقافة الإنصاف والمساواة بين الجنسين، كمبدأ أساسي لها عند وضع برامجها.
- خلق كتابة الدولة المكلفة بالمرأة والطفولة والأشخاص المعاقين،

(40) كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، رصد المنجزات في مجال محاربة العنف ضد النساء، 2003 ، ص، 23.

لأسبوع المساواة الذي يتم الاحتفال به في كل سنة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

- تبني الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، لأجل مناهضة كل أشكال الميز ضدها في هذا القطاع.

إلا أن وجود مثل هذه التعديلات على مستوى القوانين، لا يفيد بالضرورة وجود تغيرات موازية على مستوى الواقع اليومي أو الممارسات الفعلية للأشخاص. وذلك بسبب استمرارية فعالية آليات المجتمع الأبوي، التي ترسخ التمييز وتدعمه عبر مختلف القواعد والقيم والعادات والتقاليد معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تجعل من إمكانية مواجهة العنف ضد النساء عملية جد صعبة.

هذه الصعوبات التي تعود إلى معطيات متعددة ومتداخلة، من بينها ما تتضمنه نسبة هامة من النصوص القانونية ذاتها من أشكال الحيف والميز ضد المرأة، مما يمكن الحديث معه عن العنف القانوني. والذي تصبح معه مختلف المؤسسات القانونية بشكل عام، أحد أهم وأخطر المؤسسات التي تشرع للعنف وتقننه. إذ بالرغم مما عرفته النصوص القانونية من تعديلات، فإنها لا زالت تشمل أشكالا كثيرة من الحيف ضد المرأة سواء على مستوى المضامين القانونية، أو على مستوى المساطر التطبيقية. هذا فضلا عما قد يعتري عددا من القوانين والتشريعات من فراغات على مستويات متعددة، تجعلنا نستنتج بأن المنظور الثقافي والاجتماعي للعنف الممارس ضد النساء، هو أوسع بكثير من المنظور القانوني له. هذا دون أن نتحدث عن المشاكل المتعلقة بعدم تطبيق القوانين، والسعي نحو تفعيل الآليات الحمائية، حتى وإن

وجد الإطار القانوني لها. مما ندرك من خلاله بأن صياغة القوانين والاعتراف بمبدأ سيادتها، لا يلغي إمكانية خرقها وتجاوزها بالاعتماد على منطق القوة واستغلال النفوذ. مما يجعل متطلبات عدد كبير من النساء ضحايا العنف، تقف عند حدود مطالبتهن بتطبيق القوانين واحترامها.

وفي ظل هذه الأوضاع، يبقى من المحتمل جدا أن يواجه مختلف الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء مجموعة من الصعوبات على مستويات متعددة. منها ما يرتبط بطبيعة القوانين التي تسكت أو تتغافل أو تكرس بعض الأوضاع المهينة في حق المرأة. ومنها ما يرتبط بصعوبة تطبيق بعض القوانين وتفعيلها نظرا لوجود بعض العراقيل الموضوعية التي قد ترتبط بالسياق الإيديولوجي والموروث الثقافي للمجتمع بشكل عام. ومنها ما يرتبط بضعف الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لدى العاملين في هذا القطاع، أو بالمعطيات السوسيواقتصادية للنساء ضحايا العنف وظروفهن الأسرية أو غيرها من الحيثيات التي قد تحيلنا على ثقافة النوع الاجتماعي.

وفي سياق السعي نحو تفعيل مختلف التدابير والإجراءات المعتمدة لأجل مناهضة العنف ضد النساء، وما يعترض هذه الإجراءات من صعوبات وعراقيل، يأتي اهتمامنا بالمعيش اليومي للنساء المعنفات إزاء مختلف تلك التدابير والإجراءات، من جهة، ثم الممارسات اليومية لسائر الفاعلين في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بالفاعلين الرسميين ضمن القطاعات الحكومية من أجهزة الأمن و الصحة و القضاء، أو بالفاعلين الغير الرسميين ضمن قطاعات المجتمع المدني ونقصد بذلك الجمعيات النسائية، ولقد تمثلت الإشكالية الأساسية لهذا العمل في السؤال التالي:

ما هي أبرز خصائص ومميزات العنف كمعيش في مدينة تطوان ؟ كيف تتمثل النساء المعنفات تعامل كل من الفاعلين الرسميين والمجتمع المدني معهن كضحايا العنف؟ ثم ما هي مكتسبات وحدود هذا التعامل؟

ولقد اقتصرنا في هذا العمل على العنف الزوجي باعتباره أحد أبرز أشكال العنف الممارس ضد المرأة انتشارا، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، كما يمثل أحد أشكال العنف الأكثر تعقيدا على مستوى التدبير والممارسات القانونية.

أما على المستوى الإجرائي، فلقد حاولنا توظيف مقاربة النوع الاجتماعي كتصور نظري وإطار منهجي، لتسليط الأضواء على الخلفيات النظرية والإيديولوجية لظاهرة العنف الزوجي سواء تعلق الأمر بالنساء الضحايا من جهة أو بالفاعلين العاملين في هذا المجال. إذ أنه يبقى من الصعب إن لم يكن من الشبه المستحيل التوصل إلى فهم أو الإحاطة بظاهرة العنف الممارس ضد النساء بشكل عام والعنف الزوجي على وجه الخصوص، بعيدا عن الأنساق الثقافية المحلية. هذه الأنساق التي نستنتج من خلالها مدى فعالية سيرورة التنشئة الاجتماعية، التي لا زالت تقوم على أساس الميز الجنسي في أغلب المؤسسات والأوساط الاجتماعية. إنها المنظومة البنيوية العامة المهيكلة لعلاقات السلطة داخل المجتمع بشكل عام، وللعلاقات الزوجية داخل الأسر بشكل خاص. الشيء الذي تجسده تصرفات الأفراد عبر كثير من الاتجاهات والممارسات الرسمية أو الغير الرسمية، التي تحتقر المرأة وتحط من قدرها وتمتهن كرامتها وإنسانيتها لسبب وحيد، وهو لكونها أنثى.

هذا بالإضافة إلى ما تمنحه مقاربة النوع الاجتماعي من إمكانيات للمقارنة ما بين أشكال الخطاب الصادرة عن كل من الفاعلين الرجال والنساء على اختلاف مجالاتهم وتخصصاتهم. مما يطلعنا على طبيعة الاختلافات الجندرية بين النساء والرجال بخصوص إدراكهم للعنف الزوجي، وتعيينهم لخصائصه وأسبابه، وتحديدهم لأساليب تدبيره ومعالجته. وكذا الانتقال من مستوى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، إلى مستويات أوسع بغرض طرح التساؤل عن أسباب استمرارية عدم اعتبار القضايا النسائية بشكل عام، لدى نسبة هامة من القوى المهيمنة في الفضاء الرسمي، من بين إحدى الأولويات الأساسية لتنمية هذا البلد. علما بأنه لا تنمية بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية في بلد تنتهك فيه حقوق النساء.

إلا أن أول صعوبة واجهتنا على هذا المستوى هو ندرة المعطيات. ولا تخرج مدينة تطوان والنواحي عما هو سائد في أغلب المدن المغربية، حيث لا تتوفر مؤسساتها المعنية باستقبال النساء ضحايا العنف على معطيات كمية أو كيفية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في دراسة هذه الظاهرة. إلا أنه علينا أن نشير أيضا بأن عدم الوفر على المعطيات والإحصاءات المتعلقة بالنساء المعنفات، مسألة لا تخص المغرب فحسب، وإنما هي ظاهرة تعرفها كثير من الدول الأخرى بنسب متباينة. فلقد تبين من خلال المنتدى المتوسطي المنعقد في الرباط لسنة 2005، بأنه باستثناء كندا التي تعرف تراكما لبحوث وإحصائيات ودراسات تحليلية لهذه الظاهرة على المستوى الوطني، فإن أغلب الدول الأخرى والعربية منها على وجه الخصوص تعرف

ندرة أو غيابا تاما لإحصائيات رسمية دقيقة[41]. وقد تعود هذه الصعوبات إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها:

- انتشار «ثقافة الصمت» التي تدفع بعدد من النساء إلى التكتم على هذه الظاهرة لاعتبارات متعددة قد تكون ذاتية أو موضوعية غير بعيدة عن التمثلات الثقافية المتوارثة.
- حداثة تناول العنف كظاهرة اجتماعية خاضعة للبحث والدراسة. إذ لم يشرع في ذلك إلا مع بداية 80، وذلك من طرف الجمعيات النسائية على وجه الخصوص.
- انعدام وجود مؤسسات خاصة بمعالجة هذه الظاهرة وإحصائها.
- تعدد الأطراف الفاعلة في هذه الظاهرة وتفرعها.

وبناء على ذلك تبقى المصادر الأكثر توفرا على بعض المعلومات الكمية، مرهونة بالمجهودات التي تقوم بها بعض الجمعيات في المدينة. إلا أن هذه المعلومات المستقاة من الجمعيات على أهميتها، تبقى بدورها غير كافية وذلك لأسباب متعددة من بينها:

- محدودية تلك الأرقام، بسبب غياب التنسيق أو محدوديته بين الجمعيات على هذا المستوى. حيث تقوم كل من تلك الجمعيات على حدة بإحصاء ودراسة عدد حالات العنف الزائرة لمركزها.
- استقبال بعض الجمعيات الأخرى التي لا تتوفر على مراكز إنصات، لعدد من النساء المعنفات. وبناء على عدم تخصصها فإنها قلما تقوم بإحصاء هذه الحالات.

(41) كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، محاربة العنف ضد النساء، المرجع السابق ص 12.

- افتقار بعض الجمعيات بحكم محدودية إمكانياتها المادية والبشرية، لمتخصصين في هذا المجال. مما تصبح معه تلك الإحصاءات التي تقوم بها في بعض الأحيان، غير مراعية للشروط المنهجية الضرورية لرصد المعلومات.

وفي ظل شح هذه المعطيات، تؤكد النتائج المتوصل إليها بخصوص مميزات وخصائص النساء المعنفات في مدينة تطوان والنواحي، ما أثبتته مختلف الدراسات المنجزة في هذا المجال. والتي تبرز بأن العنف غالبا ما ترتفع نسبته ووتيرته ما بين النساء الأميات والفقيرات، كما ترتفع أيضا بين فئات ربات البيوت. وذلك بسبب تشكيل أغلب هؤلاء النساء (الأميات / ربات البيوت) للشرائح الاجتماعية المتدنية، التي تعاني في غالبية الأحيان من تدني مستوى الدخل مع ارتفاع عدد الأطفال و توقفهن الكلي في إعالة أنفسهن وأبنائهن على الزوج.

كما ترتفع وتيرة العنف ودرجته بين الفئات التي تزاول فيها النساء لبعض الأعمال أو الخدمات البسيطة من قبيل أجيرات أو مستخدمات في بعض القطاعات الغير مهيكلة (شغالات في المنازل، عاملات في المنطقة الصناعية، تاجرات صغيرات، حمالات في باب سبتة، الخ). والتي تساهم في حصولهن على عائدات مادية جد متواضعة مما يصبح معه هذا الدخل البسيط للمرأة في كثير من الأحيان، مثار شجار وصراعات تساهم بشكل من الأشكال في ارتفاع وتيرة الخلافات الزوجية ودرجة حدتها. حيث يطمع بعض الأزواج في الاستحواذ على عائدات الزوجة، وذلك في مقابل رفض هذه الأخيرة وثورتها. كما قد تعود أسباب هذه الخلافات إلى مجموعة من المعطيات السيكواجتماعية، والتي يمكن تلخيصها في «صراع الأدوار»، الناتج عن تعارض التمثلات

المستدمجة عن دور كل من المرأة والرجل، والمترسخة عبر مختلف القنوات الثقافية والإيديولوجية السائدة مع التحولات الاجتماعية المعاصرة وظروف العيش الواقعية.

إلا أن انتشار العنف بين الفئات الفقيرة أو الغير متعلمة لا ينفي تواجده أيضا بين الفئات ذات المستوى السوسيواقتصادي أو التعليمي المرتفع. لكون العنف كما سبقت الإشارة، لا يخص النساء الفقيرات والأميات فحسب، وإنما هو ظاهرة تخترق كل الفئات والأوساط على اختلاف مستوياتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية. مما ندرك من خلاله بأن ارتفاع نسبة العنف بين الفئات الفقيرة أو الأمية راجع إلى ذيوع صيت هذا العنف بسبب طبيعة السكن، الاكتظاظ، ذهنية المرأة ورغبتها في الاحتكام إلى الشرطة لتخويف الزوج وردعه الخ. وتلك معطيات ذات الأبعاد سيكواجتماعية، غالبا ما تختلف جذريا عن تلك التي نجدها بين الفئات الغنية والمتعلمة، والتي تتميز بسعي نسبة هامة من النساء فيها إلى التكتم على هذا العنف، وتدبيره بكيفية معينة تطغى عليها السرية.

كما أنه بحكم ما تتوفر عليه هذه الفئات من إمكانيات مادية، فإنها قلما تلجأ إلى المستشفى العمومي. هذا فضلا عن تفضيلها للتفاوض وعدم اللجوء إلى الشرطة، وذلك بحكم مستواها التعليمي والسوسيواقتصادي. وقد يعود ذلك إلى رغبة المرأة في ظل هذه الفئات إلى حفاظها على كرامتها ولو ظاهريا، لما للعنف من آثار عميقة ذات انعكاسات على صورة الذات و درجة تقييمها. وكلما ارتفع المستوى السوسيوإقتصادي أو التعليمي للمرأة، كلما وجدت صعوبة أكثر في تقبل هذا العنف من جهة، والإعلان عنه من جهة ثانية. ولعل ذلك ما

يفسر تأكيد الإحصاءات المحصل عليها، على ارتفاع نسبة العنف بين الأوساط الفقيرة والأمية على وجه الخصوص، على اعتبار أن هذه الفئات هي التي غالبا ما تشكل الفئات التي تعلن عن العنف، وتخبر بذلك لدى الجهات الرسمية. إذ غالبا ما تشكل النساء الأميات والفقيرات العينات الأكثر لجوءا إلى الشرطة احتماء بالمخزن، والأكثر توجها للمستشفيات العمومية نظرا لقلة إمكاناتها المادية، والأكثر انتظارا ضمن دواليب المحاكم لجهلها بالمساطر القانونية.

معيش النساء المعنفات

قبل الخوض في تحليل تمثلات النساء المعنفات للفاعلين وتقييمهن لعملهم في هذا المجال، ارتأينا الوقوف على بعض أبرز معالم العنف كمعيش في أبعاده النفسية والاجتماعية. هذا المعيش الذي يطبع حديث كل امرأة تعرضت للعنف، فيهيكل إلى حد بعيد مختلف تمثلاتها وتقييماتها، وهي تجوب دواليب المؤسسات المعنية بمحاربة العنف ضد النساء وتتفاعل مع مختلف الفاعلين بها. ولعل أول ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، هو أنه بالرغم من اختلاف أشكال العنف، واختلاف سن النساء ومستوياتهن الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، فإن معيش العنف يبقى متشابها بين سائر النساء. إنه بحسب تعبيراتهن تجربة قاسية، أبرز ما يطبعها الخوف والإحساس بالرهبة أمام سطوة الزوج وقوته ونفوذه كرجل ضمن مجتمع ذكوري. هذا الخوف الذي يتغلغل في نفسية المرأة ويجعلها في غالبية الأحيان مرعوبة مشتتة الذهن والفكر، متوترة الأعصاب عاجزة عن التفكير السليم، مفتقدة للنظرة الواضحة لأسباب عنف هذا الزوج وتسلطه.

وفي ظل ذلك، طرحنا بعض التساؤلات حول تمثلات النساء للعنف كاعتداء يستدعي الإدانة والخروج من دائرة الصمت، من بينها: متى يصبح سلوك الزوج «عنفا» في تمثلات النساء؟ ومتى تصرح المرأة بالعنف وتصل إلى إدانته والمطالبة بتدخل العدالة لمعاقبة الزوج باعتباره «جانيا» أو «معتديا»؟

من بين الملاحظات المثيرة للانتباه في هذا المجال، هو ارتباط تمثل أغلب النساء للعنف بالحالات القصوى لاستعمال القوة أو الاعتداء. فكثيرا ما يتم تمثل السب والشتم والإهانة واللكم من طرف عدد من النساء على أنها مجرد سلوكات ذكورية «عادية». مما يجعلها في نظر نسبة هامة من المستجوبات مقبولة إلى حد ما، باعتبارها عنوانا للرجولة التي تقتضي اتصاف الرجل بنوع من الخشونة أو الصرامة في التعامل. وكلما تعلق الأمر بفئات تعاني من الأمية والفقر، كلما تكرست هذه الإدراكات وارتبط تمثلهن للعنف بأشكال الاعتداء الخطيرة التي تصل إلى حد الجرح الذي يهدد حياة الزوجة أو سلامتها. هذا التهديد الذي يتجلى على مستويات متعددة، منها ما يترك معالم واضحة تستدعي علاجات طبية نفسية أو جسدية طويلة الأمد. ومنها ما يتسبب في خلق صراعات حادة (فوضى، شجارات، صياح واستغاثة...الخ) تزعج الجيران أو تقتضي تدخلهم لأجل إنقاذ المرأة وتوقيف الزوج عن هيجانه، أو تتطلب التدخل الفوري للأهل بسبب فرار المرأة ولجوئها إلى ذويها، الخ. وتجدر الإشارة إلى أنه كلما وصل العنف إلى حد الاعتداءات الجسدية، كلما تضمن بالضرورة أشكالا أخرى من العنف المعنوية النفسية والرمزية، بما تشمله من أشكال التحقير التي تمس بمشاعر الإنسان وتقديره لذاته.

الشيء الذي يغذي لدى فئة هامة من النساء مشاعر قوية لكراهية الزوج، وربما الرغبة في الانتقام منه كلما سنحت الفرصة بذلك.

وبالنظر إلى ما يخلفه العنف من آلام، وما يرسخه في الذهن والوجدان من أوجاع ومعاناة، نلمس حاجة أغلب النساء للحكي عما يكابدنه من خبرات مؤلمة. فأمام عنف الأزواج من جهة، والاضطرار إلى الاستمرارية في العيش معهم من جهة ثانية، لا تملك أغلب النساء المعنفات سوى الحكي والتشكي. مما يفسر رغبتهن الملحة في وصف ما تعرضن له في أدق تفاصيله، لعلهن بالحكي يخففن عما يشعرن به من آلام دفينة تعجز الكلمات عن وصفها في نظرهن.

1- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين الرسميين

وفي ظل مرارة هذا المعيش المفعم بالعنف وما يخلفه من آلام كاسرة، تأخذ المرأة طريقها إلى المؤسسات لكي تشكو تظلمها وتطلب العدالة والقصاص للجاني. مما يجعل المرأة تخطو نحو مرحلة ثانية، ينتقل فيها معيشها للعنف من طور السكوت والخضوع ضمن العلاقة الأسرية أو الحميمية، إلى طور الإعلان والمواجهة الرسمية لهذا العنف. وذلك بما تحمله كلمة المواجهة من دلالة، وبما تتطلبه عملية الإعلان من مرور من عدد من المؤسسات الرسمية وتفاعل مع نسبة من الفاعلين بها، على اختلاف تخصصاتهم ومهامهم. الشيء الذي يجعل من هذه المرحلة، إحدى أهم التجارب التي تبقى عالقة بذهن أغلب النساء إن لم نقل كلهن. وذلك لاعتبارات متعددة، منها ما يرتبط بطبيعة التنشئة التي تتلقاها أغلب النساء والتي تبعدهن عما هو رسمي أو مؤسساتي، ومنها ما يرتبط بما تعيشه أغلب النساء

المعنفات ضمن هذه المؤسسات (صحة، أمن، عدل)، من خبرات وتجارب متعددة ومؤلمة في كثير من الأحيان.

هذا بالإضافة إلى ما تلعبه هذه المرحلة من دور حيوي، يجعلها بمثابة مؤشر ندرك من خلاله مدى تمكن الدولة من تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء. وبالتالي مدى مساهمتها في تدبير سيرورة العنف وتكسير جدار الصمت لدى النساء المعنفات أم العكس.

1.1- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين في مجال الأمن

ولعل أول من تلجأ إليه المرأة في ظل هذه الظروف هو الأمن أو الشرطة أو ما تسميه أغلب النساء «بالمخزن» أي الدولة. وذلك بما تحيل عليه هذه الكلمة في تمثلاتهن من دلالات ترمز إلى كون «المخزن» هو أقوى سلطة في البلاد، وبالتالي أقوى هيئة بمقدورها ردع هذا الزوج وتأديبه، مهما احتدت قوة هذا الأخير أو اشتد تعنته.

وبناء على هذا الإدراك «للمخزن» كسلطة عليا، ولقوته وجبروته يمثل توجه المرأة للأمن إحدى الخطوات الحاسمة في تكسير جدار الصمت ومواجهة الزوج والمجتمع الذكوري برمته. إذ قلما تلجأ النساء إلى دوائر الشرطة إبان بروز الصراعات الزوجية واكتشافهن لعنف الأزواج. وإنما غالبا ما يتم ذلك بعد تكرر العنف ودخوله ضمن دورات ذات بعد تصاعدي تصبح إمكانية تحمله أو التستر عنه مسألة شبه مستحيلة بالنسبة للمرأة. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان لجوء المرأة إلى الأمن مؤشرا دالا على تطور العنف وبلوغه أقصى الدرجات، فإن ذلك لا يعني بالضرورة رغبة المرأة في الانفصال عن الزوج أو طلبها الطلاق منه. بل في كثير من الأحيان، تلجأ النساء إلى الشرطة

بغرض تخويف الزوج وتحسيسه بقوة «المخزن» حتى يتراجع عن عنفه وبطشه.

وهكذا تمثل دوائر الأمن أول مؤسسة تستقبل المرأة المعنفة، مما يجعلها أحد المؤسسات الأكثر قربا من العنف كمعيش، والأكثر معاينة لآثاره المادية والمعنوية. فالشرطة هي أول من يشاهد المرأة فور تعرضها للعنف، وبالتالي فهي الجهة التي يمكنها استخلاص مختلف الحيثيات والتفاصيل الدالة على العنف، والمحددة لنوعه ودرجته في مختلف أبعاده المادية والمعنوية. حيث يعاين رجال الأمن من شرطة أو درك نوع العنف، فترة حدوثه، أثاره على جسد المرأة، ثم مختلف الحيثيات المحيطة بظروف وقوعه.

وبناء على ذلك فإنه من المتوقع أن تلجأ أغلب النساء إلى دوائر الأمن وهن في حالات انفعالية عالية، باحثات عن أذن صاغية طالبات للحماية. إلا أن أول ما يواجهن به وهن فيما هن عليه من انفعال وتوتر، وجودهن قبالة «رجل» شرطي غالبا ما يبادرهن بالسؤال التالي: «ماذا فعلت حتى تصرف معك زوجك بهذه الطريقة ؟».

وتشير بعض النساء إلى أنه، حتى لما يتعلق الأمر بالحالات التي لا يجد فيها رجال الأمن بدا من الاعتراف بخطورة درجة العنف المقترف ضد المرأة، فإن بعضهم يطرحون السؤال على الشكل التالي : «بما أنك تعرفين طبع زوجك ودمه الحامي، فلماذا لم تتجنبي غضبه أو إغضابه ؟».

أمام مثل هذا النوع من الأسئلة التي يستهل بها أغلب رجال الشرطة مقابلتهم للنساء المعنفات، تصاب نسبة كبيرة منهن بالإحباط.

وذلك بسبب إحساسهن بأنهن يتحولن ضمن مراكز الشرطة من الطرف المعتدى عليه والمتشكي من العنف إلى الطرف «المتهم» تقريبا، والذي عليه أن يدافع عن نفسه ويبرأها من كل مسؤولية في إثارة هذا العنف. وهنا ينتاب بعض النساء الشعور وكأن ما يهم بعض رجال الأمن أمام حالات العنف الزوجي، ليس العنف الماثل أمامهم، بقدر ما يهمهم اتهام المرأة والبحث عن كيفية إقحامها كطرف فاعل ومسؤول. وذلك بسبب تركيز نسبة هامة من الأسئلة المعتمدة لأجل ملء استبيان محضر الشرطة، على حيثيات العنف وأسبابه ومكان حدوثه، ...إلخ، بدل التركيز عليه كفعل أو اعتداء ومعيش إنساني مؤلم.

وهنا تلاحظ نسبة هامة من النساء، إلى أنه بصرف النظر عن مدى اعتراف رجل الأمن بوجود العنف أو عدم وجوده، وبصرف النظر عن كيفية تقييمه لدرجة هذا العنف ووحشيته، فإن أغلب رجال الأمن كانوا وإلى عهد قريب، يميلون إلى جعل المرأة طرفا مساهما في إثارة العنف لدى الأزواج، فيحملونها بشكل أو بآخر مسؤوليتها في حدوثه. الشيء الذي يجعل من اللقاء الأول مع رجال الأمن، أحد أهم المحطات المترسخة في ذهنية نسبة هامة من النساء المعنفات، وهن يحكين عن معاناتهن عبر دواليب المؤسسات التي يفترض فيها أن تعمل على مساعدتهن وحمايتهن قدر الإمكان. كما يمثل اللقاء الأول مع رجال الأمن بالنسبة لعدد من النساء، بمثابة بارومتر يتلمسن من خلاله ما ينتظرهن من صعوبات تتجاوز ما هو إداري أو رسمي، لكي ترتبط بما هو ذهني ثقافي مدين لكل امرأة لم تنجح في تدبير خلافاتها الزوجية في صمت، بعيدا عن «الفضيحة» والتي تتمثل في تدخل رجال

الشرطة أو الاحتماء بهم. الشيء الذي يمنح نسبة هامة من النساء الضحايا الإحساس بأنهن لسن بصدد مواجهة زوج عنيف، وإنما بصدد مواجهة عقلية مفعمة بالقيم الذكورية العنيفة.

ويمثل هذا النوع من الاستقبال والتعامل من لدن بعض رجال الأمن للنساء ضحايا العنف، سببا أساسيا في تراجع نسبة هامة منهن عن تكسير جدار الصمت. الشيء الذي يتعارض بشكل جذري ومختلف التدابير التي تنهجها السياسة العامة للدولة في مجال محاربة العنف ضد النساء. فبالرغم مما ورد ضمن مختلف التدابير المعتمدة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، والتي نجد في مقدمتها ضرورة توفير بنيات خاصة لاستقبال النساء ضحايا العنف، وإدراج العنصر النسوي بشكل مكثف ضمن بنيات الشرطة العاملة في هذا القطاع، فلقد لاحظنا بأن أغلب مراكز الشرطة في المنطقة تفتقر إلى هذه الإمكانيات. وفي غياب الإمكانيات البشرية والمادية الكافية والملائمة، تعجز كثير من مراكز الشرطة عن الاستجابة بشكل فعال لمقتضيات تدبير العنف الزوجي.

إلا أنه وفي ظل هذه البنية المميزة لأغلب مراكز الشرطة، يبقى من المجحف عدم الاعتراف بما طرأ على بعض تلك المراكز من تحولات عميقة. فلقد تحدثت نسبة من النساء عن وقوع تغيرات إيجابية، لمسناها على مستوى استقبالهن ضمن دوائر الأمن. حيث يتم استقبال المرأة باحترام بالغ، مع تمكينها من الجلوس ومنحها إمكانية الحديث دون مقاطعتها أو تكذيبها، مع إبداء نوع من الاهتمام بمشاعرها والقيام بمواساتها. كما قد يسعى بعض رجال الأمن بعد تهدئة المرأة والإنصات إليها، إلى إرشادها نحو ما يجب أن تقوم به من إجراءات

وخطوات لاحقة، مع شرح وتوضيح ما سوف تقوم به الشرطة أيضا من إجراءات، الخ.

إلا أنه بالرغم من اعتراف نسبة لا يستهان بها من النساء المعنفات بالتحولات الإيجابية الطارئة على دوائر الأمن، فإن ذلك لا ينفي استياء نسبة هامة من النساء الأخريات من معاملة بعض الفاعلين لهن كنساء معنفات. ويبقى التمثل الأكثر شيوعا عن الشرطة بين أغلب النساء ذا طابع سلبي، دفع بالكثير منهن إلى الحديث عن «عنف الشرطة». هذا العنف الذي يتجلى على مستويات متعددة، بدء بالاستقبال. فتأتي المرأة المعنفة إلى مركز الشرطة حاملة معها لمختلف الإثباتات المادية والمعنوية على وقوع العنف، لكي تبدأ في التنقل من مكتب إلى آخر، مستفسرة عن الجهة التي من شأنها أن تستقبلها وتستمتع إليها، علما بأنها في حالة نفسية لا تسمح بالمزيد من الإهانة والتشتت الذهني والعاطفي.

ثم بعد مرحلة الاستقبال تبدأ عملية ملء المحضر، هذه العملية التي تحكي عنها نسبة هامة من النساء بكثير من الألم أيضا، مما قد تتحول معه هذه العملية على مستوى تمثلاتهن إلى نوع من «الاستنطاق». وذلك لمجموعة من الأسباب ذكرن في مقدمتها، معاناتهن من عدم تصديق الشرطة لأقوالهن. فبدلا من الإنصات للمرأة وتدوين ما تحكيه عن معاناتها مع الزوج، يتولى بعض رجال الأمن تكذيبها، أو مقاطعة كلامها، أو إحراجها ببعض الأسئلة أو التعقيبات التي تعرقل إمكانية استرسالها في الحديث أو البوح بما تود التصريح به. هذا فضلا عن قصر المدة الزمنية المخصصة لهذه العملية، والتي يتم الاقتصار فيها على تدوين ما يتعلق بالمعلومات الإدارية دون الاهتمام في كثير من الأحيان بالمرأة «كحالة عينية» لعنف واقعي.

ومن بين المؤشرات التي دفعت بالنساء إلى الحديث عن «عنف الشرطة»، عدم فسح المجال أمام المرأة للحديث ومطالبتها بالسكوت. وتحكي نسبة هامة من النساء عن غضبهن وإحساسهن بالدونية والتهميش أمام منعهن من الكلام ومطالبتهن بالحفاظ على الصمت بشكل مستفز يؤدي بكثير منهن إلى الانفجار والصراخ والسقوط في نوبات انفعالية قوية، تصبح معها تصرفات المرأة بل وشكلها، تعبيرا واضحا عن النموذج المنمط المتغلغل في الذهنية الشعبية عن الطابع الهستيري للنساء وفقدانهن السيطرة على الذات. وتتحدث أغلب النساء إن لم نقل كلهن عن هذا النوع من التعامل الذي يفرض عليهن السكوت، والالتزام بالصمت كلما فتحن أفواههن للتعبير أو الكلام. إذ غالبا ما تواجه النساء بعبارات من قبيل: «اسكتي، لا تتكلمي إلا بعد أن أوجه لك السؤال»، أو «اسكتي ولا تتكلمي، وأجيبي على ما أطلبه منك لا أكثر». وهنا تقول إحدى النساء: «أمام منعي المستمر من الكلام، لم أشعر إلا وأنا أصرخ في وجه الجميع بالله عليك لماذا جئت إلى هنا؟ إنني جئت لكي أتكلم فكيف تأمرني بالسكوت ؟».

وبناء على مثل هذه التصرفات، تشعر نسبة هامة من النساء بأن الشرطي أو الدركي، لا يتصرف كفاعل مهني، بقدر ما يتصرف كرجل أو كزوج، مشبع بعقلية ذكورية يعمل لصالح صيانة هذه العقلية والحفاظ على هيمنتها عبر آليات متعددة، بما فيها تلك التي شرع لها القانون وحددها ضمن قالب مؤسسي واضح.

لذلك فحتى بالنسبة للحالات التي أشادت برجال الأمن، والتي تم استقبالها بشكل حسن من لدن الشرطة، فإنها غالبا ما تميل إلى ربط حسن الاستقبال والتعامل «بشخصية» الشرطي كإنسان،

وبأخلاقه وطبيعة تنشئته كفرد، أكثر من ربطها بوظيفته أو التزامه بما يمليه عليه وضعه كمهني. وهنا تعتبر نسبة هامة من النساء، بأن الاستقبال الجيد من طرف الشرطة هو مسألة حظ. فقد يتصادف أن يتم استقبال المرأة إبان محنتها من طرف رجل أمن «ولد الناس»، والمقصود بذلك شرطي ذو أخلاق جيدة وخصال إنسانية حميدة تعود إلى تنشئته وانتمائه الأسري، أكثر مما ترتبط بواجبه كمهني في إدارة الأمن الوطني. ولكثرة شيوع مثل هذه الممارسات وردود الفعل القوية لدى أغلب رجال الأمن في بعض الدوائر، تتصور نسبة هامة من النساء بأنه ليس من مهام رجل الأمن أن يحسن استقبال النساء. وبناء على ذلك، نجد بعض النساء يبحثن عن مبررات وتفسيرات معقولة لهذه الممارسات الغير مهنية لنسبة من العاملين في مجالات الأمن. فتعتقد بعض النساء بأن للشرطي كرجل أمن مهام صعبة ومضنية، وبالتالي فإنه من المنتظر إن لم يكن من «البديهي» في نظر هذه الفئات من النساء ألا يتوفر على الاستعداد أو الوقت الذي يمكن تضييعه مع امرأة جاءت تشتكي من عنف زوجها. لكون مهام الشرطي كحارس للأمن، تتجاوز مثل هذه الأنواع من الخصومات الداخلية «التافهة». وبناء على مثل هذه الاعتقادات التي نجدها بين نسبة لا يستهان بها من النساء، تقول إحداهن «الله يكن في عوانهم». فيلتمسن العذر في ذلك للشرطة لكثرة مشاغلهم وصعوبة مهامهم. هذا بالإضافة إلى إيمان عدد من النساء بضرورة تقمص الشرطي للقسوة، فلا يكون الشرطي رجل أمن إلا إذا كان قاسيا عنيفا، أليست الشرطة هي ممثلة المخزن ؟ إذن «المخزن خصو يكون قاصح» لأن «المخزن ما معاه مزاح».

2.1- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين في مجال العدالة

ثم بعد الانتهاء من مختلف الإجراءات التي تطلبها دوائر الأمن من النساء ضحايا العنف، تتحول نسبة من الشكايات إلى المحكمة لكي تأخذ صبغة القضايا. فتواجه المرأة على هذا المستوى فاعلين آخرين من قبيل المحامي والقاضي ووكيل الملك، كفاعلين أساسيين وكمهنيين متخصصين في تحقيق العدالة والدفاع عن حقوقهن كنساء يعانين من عنف الأزواج.

وخلافا لمجال الأمن الذي تشتكي فيه نسبة هامة من النساء من ندرة العنصر النسوي أو غيابه، فإن ما يميز مجال العدالة هو حضوره البارز على اختلاف التخصصات (محاميات، نائبات وكيل الملك، قاضيات). ويمثل حضور العنصر النسائي أو غيابه ضمن مختلف الفاعلين، عاملا ذا تأثير حاسم على نفسية المرأة المعنفة. إذ تصرح نسبة هامة من النساء ضحايا العنف الزوجي بأن مثولهن أمام إحدى الفاعلات، مثل في حد ذاته عاملا مساعدا على إحساسهن بنوع من الهدوء، والتخفيف بشكل نسبي من روعة التوتر وحدة الإحراج. مما يمثل في نظر النساء ضحايا العنف، عاملا مساعدا نسبيا على ترتيب الأفكار والتعبير بصراحة أكثر، وهن يحكين عن ملابسات العنف أو يجبن عن الأسئلة.

وتجدر الإشارة إلى أن إحساس المرأة المعنفة بأهمية الحضور الأنثوي على مستوى التخفيف من وطأة التوتر، لا ينفي وعيها بمهنية المرأة الفاعلة والتزامها بما تمليه عليها القوانين في مجال عملها. فإذا كانت المرأة ضحية العنف تبحث بين الفاعلين عن العنصر الأنثوي

لأجل استقبالها أو الإنصات إليها، فإن ذلك لا يعني بأنها تنتظر من العنصر الأنثوي تواطؤا معينا أو انحيازا خاصا. فالأمر هنا لا يتجاوز حدود إحساس المرأة المعنفة بنوع من الارتياح النفسي تجاه الجنس المماثل. هذا الارتياح الذي يعود في جزء كبير منه، إلى تلقي نسبة هامة من النساء بشكل عام لتنشئة تقليدية غير مساعدة على تمكينهن من التواصل بسهولة مع الجنس المغاير. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن نفس الملاحظة يمكن تطبيقها على الرجال أيضا، وذلك بسبب استمرارية فعالية التنشئة التقليدية التي قلما تعمل على تمكين كلا الجنسين من الانفتاح على بعضهما والتواصل فيما بينهما بشكل سلس. الشيء الذي غالبا ما يعرقل إمكانية وصولهما كجنسين متكاملين وكطرفين أساسيين، إلى بناء علاقات نفسية اجتماعية تتجاوز اختلافاتهما الجنسية، لكي يدرك كلا منهما الآخر ضمن اختلافات شخصية وإنسانية لا غير.

ثم بالإضافة إلى ما يمنحه الحضور الأنثوي من ارتياح. فلقد أشارت نسبة هامة من النساء المعنفات عن إدراكهن لبعض الفوارق البسيطة بين الفاعلين الرجال والنساء، وذلك على مستوى الإنصات واستعمال الأساليب الزجرية. بحيث أن نسبة من النساء الفاعلات في مجال العدالة يتميزن بقدرة أكبر على الإنصات، والاهتمام بما يحكينه من تفاصيل مقارنة ببعض الرجال. كما لاحظن أيضا ابتعاد نسبة من النساء الفاعلات عن استعمال الأساليب الزجرية بشكل مباشر أو عنيف، على غرار ما يفعل بعض الفاعلين من الرجال.

أما بخصوص الأداء المهني، بأن أغلب النساء ضحايا العنف اللواتي تم الحديث معهن، لا يلمسن فوارق واسعة على مستوى الأداء

المهني ما بين الفاعلين الذكور والإناث في مجال العدالة بشكل عام. بل إن هناك من النساء ضحايا العنف اللواتي يتحدثن عن تبني بعض الفاعلين النساء من محاميات وقاضيات للعقلية الذكورية، وميلهن نحو الالتزام الحرفي بالمساطر القانونية دون أدنى اعتبار أو اهتمام بوضعيتهن كنساء. وتقول بعض النساء في هذا المجال: «إنني أفضل التعامل مع الرجال في هذا المجال، لأنه لو نهرني أو عاملني بعنف، فإنني أقول في نفسي بأنه رجل ويصعب عليه فهم حالتي. لكن لما تنهرني المرأة أو تحتقرني ولا تبدي أية مراعاة لحالتي، فإن إحساسي بالإهانة يكون مضاعفا».

وإجمالا يمكننا القول بأن هناك اختلافات واسعة بين تمثلات النساء المعنفات للنساء الفاعلات في مجال العدالة، وذلك بحسب اختلاف الحالات والتجارب المعاشة. إلا أن هناك إجماع شبه عام بينهن حول مدى إحساسهن بنوع من الارتياح النفسي أمام الفاعلات النساء. الشيء الذي لا يفيد تفضيلهن للعنصر النسوي بالضرورة. مما نستنتج من خلاله مدى حاجة النساء المعنفات لفاعلين مهنيين متمكنين من مهامهم مدركين لخصوصياته، وذلك بصرف النظر عن كونهم من الجنس الأنثوي أو الذكوري.

أما فيما يخص تمثل النساء للفاعلين في مجال القضاء، فلقد صرحت نسبة من النساء المعنفات باستعمال بعض القضاة للأساليب الخطابية وردود الفعل القوية، التي لا تقل عنفا أو استفزازا عن الأساليب المعتمدة من طرف بعض رجال الأمن. بحيث تشتكي نسبة هامة من النساء المعنفات من معاملة بعض القضاة الذين يمنعون المرأة من الكلام ويقوموا بإسكاتها ومقاطعتها إن تكلمت. وذلك

على خلاف ما يفعلونه مع الأزواج. إذ تشتكي نسبة هامة من النساء المعنفات، من وجود نسبة من القضاة الذين يمنحون الأزواج حيزا أكبر من الاهتمام والوقت والتعبير على خلاف النساء. كما تشتكي بعض النساء أيضا من عدم تصديق هذا النوع من القضاة لكلامهن، الشيء الذي يزيد من نسبة التوتر لديهن، فينعكس على مدى تمكنهن من التعبير واستجماع الأفكار. وبسبب هذه التصرفات التي يتبناها هذا النوع من القضاة، تضطر كثير من النساء إلى السكوت والامتثال مرغمات لأوامر القاضي الزجرية، أو يسقطن في بؤرة الانفعال فيصرخن ويبكين، مما يسمح للقاضي بالتمادي في تهميشهن مقارنة بالاهتمام الذي يمنحه لأقوال الزوج.

فإذا كانت هناك نسبة من النساء على وعي بما طرأ على القوانين من تطورات، فإنهن لا يلمسن ذلك على مستوى التعامل مع بعض الفاعلين في مجال العدالة. فاغلب النساء يتمثلن القاضي كمهني، يكتفي بتطبيق المساطر القانونية بكيفية حرفية بعيدا عن أية اعتبارات إنسانية تراعي خصوصية الوضع الواقعي للمرأة المعنفة الماثلة أمامه. فحتى وإن كانت التعديلات الجديدة تفتح الأبواب أمام القاضي لممارسة سلطة التقدير والاجتهاد، فإنه في نظر نسبة هامة من النساء المعنفات قلما يستغل هذا الحيز الذي منحه الشرع، وقلما ينتبه إلى الخصوصيات الفردية إلا في بعض الحالات النادرة. كما أن انفتاحه غالبا ما ينصب على مراعاته للجانب الاقتصادي. وهنا تشتكي نسبة من النساء، من عدم مراعاة عدد من القضاة للمعطيات السيكولوجية في الخلافات الزوجية، وعدم اهتمامهم بالجوانب النفسية للمرأة ضحية العنف.

3.1- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين في المراكز الصحية

يمثل الفاعلون في مجال الصحة طرفا حيويا ضمن أية مقاربة لظاهرة العنف. ومن هنا أهمية استحضارهم كمكون أساسي ضمن أية استراتيجية تراعي الطابع المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة وفاعليها. إذ يمثل المستشفى أحد المؤسسات الرسمية التي تستقبل النساء المعنفات، لأجل تلقي العلاج أو الحصول على الشواهد الطبية التي تثبت وجود العنف ودرجته ومدة العجز الناتجة عنه.

وسعيا نحو تحقيق هذه المقاربة ذات الطابع الشمولي، تم استحضار وزارة الصحة بمختلف فاعليها كطرف أساسي ضمن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء. حيث نلمس حضور مختلف الفاعلين وعلى رأسهم الأطباء، ضمن مختلف التدابير والإجراءات المعتمدة من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية وتطويرها. إلا أن تفعيل هذه التدابير، يبقى ضئيلا وغير متناسب على مستوى المعدات اللوجيستيكية والأطر المهنية، مع حجم الظاهرة واتساعها.

ولا تخرج مدينة تطوان عن هذا الإطار العام، حيث تتوفر على مستشفى رئيسي وهو مستشفى «سانية الرمل»، الذي يعود تاريخ إنشائه إلى بداية عهد الاستقلال. ويمثل هذا الأخير، المستشفى المدني الوحيد بالمدينة والضواحي، مما يجعله يستقطب عددا كبيرا من الزائرين بشكل يفوق طاقاته الاستيعابية المادية منها والبشرية. ويمثل النساء ضحايا العنف إحدى الفئات التي تزور هذا المستشفى بغرض تلقي العلاج، أو الحصول على وثائق الإثبات القانونية التي تؤكد تعرض المرأة للاعتداء.

ولقد أشار بعض من العاملين في المستشفى من أطباء وممرضين، إلى مدى استقبال المستشفى لعدد متصاعد للنساء المعنفات، منبهين أيضا بأن هناك عدد من النساء لا يلجأن للمستشفى إلا في الحالات الاستعجالية البالغة الخطورة. والمقصود بالخطورة هنا، حالات الضرب والجرح التي تتجاوز إمكانية التدبير الشخصي أو الأسري للإصابات، وتحتاج إلى التدخل الفوري للطبيب قصد ترميم الجراح وإغلاقها، أو إيقاف النزيف، أو غيرها من الحالات المستعصية التي قد تتطلب إجراء عمليات جراحية. كما يشير بعض الأطباء إلى ما يتخلل حالات العنف في بعض الأحيان من سادية للأزواج، تتمثل في تعمد ضرب الزوجة في بعض الأماكن الحساسة من جسدها على غرار الوجه أو الفرج. مما يبرز تعمد الزوج بالإضافة إلى ممارسته للعنف على زوجته، ترك بصمات مستديمة على جسدها تحول دون تمكينها من بناء حياة مستقبلية في حالة انفصالها عنه.

إلا أن وجود هذه الحالات الخطيرة والصعبة التي تبقى عالقة بأذهان بعض الأطباء لفظاعتها، لا تنفي في نظرهم وجود حالات أخرى تلجأ فيها المرأة للمستشفى طلبا للوثائق لأجل إثبات الاعتداء لا غير. وقد يتم ذلك بإيعاز من المرأة ذاتها أو بطلب من المحامي، لأجل الإدلاء بها عند الجهات المختصة، إما انتقاما من الزوج أو رغبة في إدخاله للسجن أو ما شابه ذلك.

أما بخصوص تمثلات النساء المعنفات، فلقد شكل الحديث عن «الاستقبال»، «العلاج» و«الشواهد الطبية»، أحد أبرز المواضيع التي أثارتها كل النساء اللواتي سبق لهن زيارة المستشفى. حيث تبدأ المعاناة بالنسبة للنساء منذ «الاستقبال»، وذلك لعدم توفر المستشفى المذكور

على مجالات خاصة باستقبال النساء ضحايا العنف، تسمح بنوع من الحميمية أو المرافقة. فبالرغم من تأكيد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء على أهمية استحضار وإشراك الفاعلين في مجال الصحة، فإنها لم تزود هؤلاء بالبنيات التحتية اللازمة للقيام بعملهم. إذ لا يزال معظم الأطباء يعملون بنفس الإمكانيات المادية والبشرية السابقة، سواء على مستوى استقبال النساء المعنفات، أو على مستوى علاجهن، أوعلى مستوى إمدادهن بالشواهد الطبية اللازمة.

ففي غياب وجود فضاءات خاصة لاستقبال النساء المعنفات، غالبا ما تجدهن واقفات ينتظرن ضمن الطوابير التي تضم مختلف الحالات الزائرة للمستشفى. فحتى لما يتعلق الأمر بحالات العنف التي تتطلب التدخل المستعجل، فإن المرأة غالبا ما تنتظر ضمن طوابير مختلف الحالات المستعجلة الأخرى. الشيء الذي تشعر معه نسبة هامة من النساء بالإحراج والخجل، مما يدفع ببعضهن إلى التراجع والتخفي، وانتظار انتهاء «الطابور»، حتى لا ينفضح أمرها أكثر(وذلك على حد تعبير بعض النساء)

وتجدر الإشارة إلى أن ما تعيشه النساء على مستوى الاستقبال، ينعكس على مستوى التشخيص والعلاج والعلاقة مع الطبيب. إذ غالبا ما يتم فحصها أيضا ضمن الظروف المادية والمعنوية لسائر الحالات الأخرى. هذا دون أن نتحدث عن زمن الفحص الذي لا يخرج بدوره عن الأسلوب الروتيني الذي يتعامل به الطبيب مع مختلف الحالات، والتي يتم فيها الفحص بسرعة دون أدنى اعتبار لما تتطلبه هذه الحالات من تعامل خاص، وحد أدنى من المرافقة ضمن مجالات تمكنها من الاسترخاء، حتى تتمكن على الأقل من سرد حالتها، أو استرجاع

قدرتها على الكلام في بعض الحالات. وبناء على ذلك تقول بعض النساء، بأن الطبيب غالبا ما يقوم بوصف دواء لعلاج آلام الرأس، أو صعوبة النوم، أو تهدئة الأعصاب، بكيفية عامة، قد لا تتلاءم ووضعية المرأة، فتساهم في تدهور حالتها بدلا من الانصات إليها، ومساعدتها على المواجهة.

ثم بالإضافة إلى معاناة الاستقبال والعلاج، يمثل الحصول على الشواهد الطبية، أحد المواضيع الأكثر إثارة للجدال بين النساء المعنفات والطاقم الطبي. حيث تمثل الشهادة الطبية الممنوحة من طرف الطبيب، التي تثبت وجود عجز لا تقل مدته عن 21 يوم، الوثيقة الرسمية الوحيدة التي يتم الاعتراف بها من طرف رجال الأمن أو الدرك أو المحكمة. وبالتالي، الوثيقة التي تسمح بمتابعة الزوج المعتدي من أجل عقابه، الذي يمكن أن يصل إلى حدود إدخاله السجن.

إذ يحدث أن تثير تقديرات بعض الأطباء لطبيعة العنف ودرجته، استفزازات بعض النساء الضحايا، فينتابهن الإحساس بالظلم والانكسار والضعف، أمام استهانة الطبيب بالعنف الممارس ضدهن. وتتحدث إحدى المسئولات عن مركز الإنصات في أحد الجمعيات، عن معاينتها لحالات عديدة لم تمنح فيها الشواهد الطبية المتناسبة مع طبيعة العنف الممارس على المرأة، ولا مع حجم الضرر المترتب عن ذلك.

ومن بين الملاحظات التي تثير غضب النساء، حديث بعض الأطباء عن العنف «الكبير» أو الخطير والذي يتمثل في الحالات القصوى التي تحتاج إلى العمليات الجراحية أو التي تترك عاهات مستديمة. وذلك في مقابل ما يسمونه بالعنف «البسيط أو القليل أو الضعيف»، والذي يتمثل عند بعضهم في الضرب واللكم الذي قد لا يترك آثارا بادية على

الجسد، أو آثار يمكن أن تزول بعد مدة معينة. فلا يتم الاعتراف بالعنف بالنسبة لبعض منهم إلا لما يتعلق الأمر بإحداث آثار بادية للعيان، متذرعين في ذلك بتبنيهم للموضوعية وتشبثهم بالقواعد المهنية الصرفة.

وتحتد انتقادات النساء المعنفات نحو بعض الأطباء كلما يتعلق الأمر بأنواع معينة من العنف الزوجي، وفي مقدمتها العنف النفسي والاغتصاب الزوجي. حيث يتهم بعض الأطباء برفضهم الاعتراف بالاغتصاب الزوجي، وتقديمهم للشواهد الطبية المثبتة لذلك مع إدراكهم التام لكل علامات الاغتصاب على جسد المرأة. هذا مع العلم بأن التعديلات الأخيرة للقانون الجنائي، تمنح الأطباء الحق في إزاحة السر المهني لما يتعلق الأمر بالإخبار أو التصريح بحالات العنف[42]. وتبقى مثل هذه المواقف التي يتبناها بعض الأطباء في نظر بعض االنساء الضحايا، متنافية مع الأمانة العلمية لمهنة الطب. مما يؤكد في نظرهن مدى تجدر العقلية الذكورية المتقوقعة في اللاوعي الجمعي لدى بعض المهنيين، على الرغم من ارتفاع مستوى مداركهم أو تكويناتهم العلمية. هذه العقلية التي تأبى النظر إلى العلاقة الزوجية في بعدها الإنساني التكاملي، متشبثة بنظرتها للعلاقة الجنسية بين الزوجين، كعلاقة تمثل فيها المرأة «ملكية» للزوج.

إلا أنه بالرغم من كل هذه الملاحظات، يبقى الطبيب هو الخبير الشرعي الوحيد المكلف بتعيين طبيعة العنف ودرجته، صاحب السلطة التقديرية في هذا المجال، والذي لا ينبغي لأي طرف آخر أن يتدخل في عمله. إلا أن الاعتراف بشرعية الطبيب وبسلطته العلمية،

(42) كتابة الدولة، رصد المنجزات في مجال محاربة العنف ضد النساء ، المرجع السابق ،ص 25.

تقتضي في رأي النساء ضرورة تقيده بالموضوعية قدر الإمكان، وعدم الاستجابة لأية اعتبارات أخرى مهما كان نوعها. ومن بين الملاحظات التي تؤلم عددا كبيرا من النساء، وتدفع بهن إلى الحديث عن «عنف المؤسسات الطبية»، مطالبة بعض الأطباء المرأة باستحضار الشهود، أو طرحهم لبعض الأسئلة بخصوص مآل «الشهادة الطبية»، كيفية استغلالها، وغرض المرأة منها، في حين أن مهمة الطبيب تتلخص في إثباته للضرر، ووصفه، مع تعيين درجة خطورته ضمن وثيقة رسمية بشكل مهني ومحايد.

وفي مقابل هذه الملاحظات، يفسر أحد الأطباء تعمده في بعض الأحيان اللجوء إلى ما تسميه بعض النساء الضحايا، «بتجاوز الحدود المهنية للطبيب». فيقول: «لما أشعر عند فحصي لبعض الحالات بأن المحرك الأساسي للمرأة هو حقدها على الزوج ورغبتها في الانتقام منه ورميه في السجن، فإنني أتريث في الأمر وأفكر بشكل جدي ومتأن في نوع الشهادة الطبية ومدتها. فيجب ألا نغفل في حديثنا عن العنف ضد النساء، افتعال بعض النساء للعنف. وبناء على ذلك فإن أول ما يجب التأكد منه هو الالتزام بالحقيقة، قبل أية اعتبارات أخرى».

وفي سياق الحديث عن «الشواهد الطبية»، تحدث بعض الفاعلين في مجال الصحة عن وجود عينات واسعة من النساء اللواتي يرفضن الحصول على الشهادة الطبية بالرغم من إلحاح الطبيب على ذلك. حيث يشير بعض الأطباء إلى أن هناك نسبة لا يستهان بها من النساء المعنفات، اللواتي يرفضن قبول الشهادة الطبية خوفا من بطش الزوج وغضبه. فبالرغم من إلحاح الطبيب على تزويد المرأة بوثائق تثبت عنف الزوج وبطشه، وبالرغم من سعيه نحو إقناعها بأهمية

هذه الوثائق التي يمكن أن تحمي بها نفسها من عنف مستقبلي، فإن هذه العينة من النساء لا ترى في الوثيقة سوى وسيلة لإدخال الزوج إلى السجن. الشيء الذي يبرر تخوفها ورفضها، فتغادر المستشفى في غالبية الأحيان مكتفية بتلقي العلاجات المناسبة دون البحث عن أية وثائق إثبات. هذا فضلا عن النوع الثاني من النساء المعنفات، اللواتي يتعرضن للتهديدات من طرف الأزواج إن صرحن بالعنف أو طالبن بالشواهد الطبية. حيث تأتي هذه العينة من النساء إلى المستشفى بصحبة الزوج، الذي يتولى بنفسه إحضار الزوجة لتلقي العلاج، مدعيا بأن الإصابات الموجودة على جسدها هي نتاج حادث ما، يقوم باختراعه في حضرة الطبيب. إلا أن خبرة هذا الأخير ومعرفته بأنواع الإصابات تجعله على بينة من وجود العنف، مما يدفعه إلى استجواب المرأة الضحية وطلب الحقيقة منها. إلا أن اعتراف هذه العينة من النساء للطبيب بتعرضهن للعنف من طرف الزوج، لا يسمح بتجرئهن على التصريح العلني بذلك، خوفا من مواجهة الزوج وبطشه. وكلما تعلق الأمر بنساء أميات وفقيرات ربات بيوت، كلما ازداد هذا الرفض واكتفت المرأة بالرجوع إلى المستشفى لتلقي العلاج وذلك في أحسن الأحوال.

وفي نفس السياق، تشير النساء الضحايا، إلى ضرورة اهتمام الطبيب بالجوانب النفسية للمرأة المعنفة، لوعيهن بخطورة انعكاساتها على صحة المرأة وحفاظها على توازنها. فهناك عدد من الأطباء الذين يكتفون بتسجيل ما هو قابل للمشاهدة العينية، مع عدم تقديمهم لأية إشارة للجوانب النفسية. وتقول إحدى النساء: «إن إغفال هذه العينة من الأطباء للجوانب النفسية لا يعود بالضرورة إلى صعوبة وضوح معالم المعاناة النفسية، وإنما العكس هو الصحيح. فكثيرا ما تأتي

المرأة إلى المستشفى وهي في حالة نفسية مرعوبة وخائفة، تحمل معها كل علامات الفزع التي لا تحتاج إلى مهارة كبيرة لمشاهدة تلك المعاناة وفهمها. فالاصفرار باد على وجهها، والجحوظ في عينيها، وارتعاش في كل أطرافها، وتشتت في ذهنها وأفكارها، الخ. وبالرغم من كل هذه العلامات، لم يمنحها الطبيب أية شهادة طبية على الإطلاق، بحجة أنها لا تتوفر على أية علامات دالة على الضرب أو الجرح».

وتمثل هذه الخلافات المتعلقة بدرجة تقدير العنف وتعيين طبيعته، سواء تعلق الأمر بالعنف المادي أو المعنوي، بالعنف ذي المعالم البادية للعيان أو بالعنف الذي يتغلغل في الداخل وتأبى صاحبته عن الإفصاح عنه لسبب أو آخر، أحد أهم المواضيع التي تستحوذ على تمثلات النساء للمجالات الاستشفائية والعاملين بها.

هذا دون أن نتحدث عن ضرورة التزام المرأة الضحية إبان تعرضها للعنف، بإتباع مختلف الإجراءات الإدارية للمستشفى. ومطالبتها بأداء تكاليف العلاج سواء تعلق الأمر بالتحاليل أو شراء الأدوية أو بالعمليات الجراحية. فلا تعفى من هذه الإجراءات غير بعض الحالات المعوزة، التي تدلي فيها المرأة «بشهادة الاحتياج». هذه الشهادة التي تتطلب بدورها وقتا وإجراءات وتقصي من طرف أحد رجال السلطة المتمثل غالبا في «مقدم الحي»، والتي تبقى في أغلب الأوقات غير متناسبة مع الظرفية التي تعيشها المرأة المعنفة. فبالرغم من التوصيات التي نتجت عن الملتقى الوطني لمحاربة العنف ضد النساء المنعقد في 2002، والذي ينص على تعيين ميزانية خاصة لمحاربة هذه الظاهرة، فإننا لا نجد مجانية الخدمات سوى في بعض المستشفيات لا غير.

وفي ظل هذه الظروف، تصرح أغلب النساء المعنفات، على أنه باستثناء الحصول على الشهادة الطبية، فإن الخدمات المقدمة من طرف المستشفى تبقى ضعيفة، ولا تستجيب لانتظاراتهن أو طلباتهن. فينتاب عددا من النساء المعنفات الإحساس، بأنه لا فرق بين المستشفى كمؤسسة مهيأة للاستقبال والعلاج والمساعدة عن مركز الشرطة أو المحكمة. ففي كل هذه المؤسسات تستقبل بعد عناء، وتسأل بسرعة دون أن يتم الاهتمام بالاستماع إلى أقوالها، ثم قد تتم تلبية طلبها أو رفضه حسب مزاج وشخصية المهني الماثل أمامها.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت هذه الخدمات لا تستجيب لطلبات النساء الضحايا، فإنها لا تستجيب أيضا لانتظارات المهنيين في مجال الصحة. فأغلب الفاعلين في المستشفى سواء تعلق الأمر بالأطباء أم بالممرضين أم بالأخصائية الاجتماعية، فإنهم لا ينفون تصريحات النساء المعنفات ولا يكذبونها. حيث يرى بعض الأطباء على أنه في ظل هذه الإمكانيات المادية والبشرية الضئيلة، غالبا ما يتجسد عملهم في:

- الخضوع لقواعد التدخل المهني، كما هو الأمر في أية حالة اعتداء أو عنف.
- التركيز على الأضرار المادية.
- غياب الظروف التي يمكن أن تسمح بالعناية بما هو نفسي.
- ضآلة حجم دور الأخصائي الاجتماعي .
- غياب وجود الأخصائي النفسي كمهني مساعد بكيفية رسمية.
- ... إلخ.

2- تمثلات النساء المعنفات للفاعلين في المجتمع المدني

بعد وقوفنا على تمثلات النساء ضحايا العنف لمختلف الفاعلين الرسميين في مجال تدبير العنف الزوجي، ننتقل في هذا المجال إلى تقييم تمثلات النساء للفاعلين الغير الرسميين، والذين تم حصرهم في بعض الجمعيات المعنية بمناهضة العنف ضد النساء في المنطقة. هذه الجمعيات التي تقوم بمجموعة من المهام بتنسيق ومساعدة بعض الأخصائيين من قبيل، المحامين، الأطباء، الأخصائيين النفسيين، المساعدين الاجتماعيين، الخ. ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات:

- العمل على استقبال النساء ضحايا العنف.
- توفير مراكز للإنصات.
- القيام بعمليات التوجيه والإرشاد القانوني.
- القيام بعمليات الدعم النفسي.
- تقديم بعض المساعدات على مستوى بعض الإجراءات من قبيل التكفل بالملفات وتتبعها، توفير المحامي،الخ.

وتبدأ علاقة النساء المعنفات بالجمعيات أو بمراكز الإنصات في غالبية الأحيان، عن طريق المعارف الشخصية (صداقة أو جيرة). فقد صرحت نسبة هامة من النساء المستجوبات ضحايا العنف، بأنهن قد تعرفن على الجمعيات كأطراف يمكن أن تمد لهن يد المساعدة، من خلال نساء سبق وأن تعرضن للعنف. حيث تلتقي الواحدة منهن بالأخرى في ممرات المؤسسات التي يلجأن إليها (محكمة، مراكز الشرطة، مستشفى، مكتب المحاماة، الخ) فترشدها إلى هذه

الجمعية أو تلك انطلاقا من تجربتها الشخصية. كما يتم التعرف على الجمعيات أيضا من خلال ما تؤديه من خدمات اجتماعية أخرى، على غرار محو الأمية، الحملات التحسيسية الخ.

ثم هناك بعض الحالات القليلة من النساء، اللواتي تعرفن على الجمعيات عن طريق رجال الأمن. حيث اعتبرت النساء اللواتي تحدثن بشكل إيجابي عن تعامل الشرطة، على أنه من بين المؤشرات الدالة على حسن الاستقبال والتعامل، إرشادهن وتوجيههن نحو الجمعيات التي تعنى بمكافحة العنف ضد النساء. وهناك نسبة جد قليلة من النساء اللواتي تعرفن على الجمعيات عن طريق الأخصائية الاجتماعية أو عن طريق الرقم الأخضر، والذي يمثل أحد أهم الوسائل المعتمدة من طرف الوزارة المعنية، في سعيها نحو تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

ولعل أهم ما يميز الفاعلين الغير الرسميين أو الجمعيات في تمثلات أغلب النساء الضحايا، هو حسن الاستقبال والسعي نحو المساعدة، وحسن التعامل الذي يلمسنه على مستويات متعددة، وذلك بدء من:

- الإنصات وفسح المجال أمام التعبير بدون قيد أو شرط أو مقاطعة.
- التصديق بما يتم قوله مع عدم التوجه باللوم أو التأنيب.
- الاهتمام بالمعاناة النفسية للمرأة وتفهمها.
- التمكين من تفريغ الآلام دون إحساس بالإحراج أو الخجل.
- فسح المجال أمام التعبير عن كل أشكال المعاناة. بحيث يمكن للمرأة المعنفة أن تتحدث مع أعضاء الجمعية عن مختلف

معاناتها، سواء تعلق الأمر بعنف الزوج، أو سوء معاملة بعض الفاعلين الرسميين، أو عن الرشوة، أو الرغبة في استغلال ضعفها والتحرش بها، أو غيرها من أشكال الاستغلال التي يمكن أن تتعرض لها بسبب العقلية الذكورية، والتي قد لا تجرؤ على الحديث عنها مع أطراف أخرى.

حيث تمنح أجواء حسن الاستقبال لأغلب النساء إن لم نقل جلهن، الإحساس بالاطمئنان لوجود فاعلين لا يقلون أهمية عن الفاعلين الرسميين، يمكنهم أن يتفهموا معاناتهن ويعملوا من أجل الدفاع عن حقوقهن. وكلما غمر النساء الإحساس بكفاءة أعضاء الجمعية كطرف ثالث قادر على أن يدافع عن مصالحهن ويفضح المرتشين والمفسدين والمتواطئين مع الزوج، كلما سعين نحو إطلاع أعضاء الجمعية على ما يتعرضن له من أنواع الاستغلال. الشيء الذي يفسر تمكن عدد من الجمعيات من أخبار ومعلومات دقيقة عن بعض الجهات أو الأطراف والمسؤولين، الذين يستغلون هشاشة وضع النساء المعنفات، ويمارسون عليهن أشكالا إضافية من العنف.

ثم بعد حديث النساء عما سمينه بحسن الاستقبال، تأتي المرحلة الثانية، والتي تتعلق بالسعي نحو المساعدة من خلال التوجيه والإرشاد ضمن دواليب المؤسسات والمساطر القانونية. هذا التوجيه الذي تنظر إليه النساء المعنفات بشكل عام والأميات الفقيرات منهن على وجه الخصوص، بكثير من الامتنان والشكر لما يسدينه لهن من خدمات يبقى من الصعب جدا تحقيقها بالنسبة لبعضهن. هذا فضلا عن إعفائهن من نسبة هامة من المصاريف وفي مقدمتها، تلك المتعلقة بأتعاب المحامي والمتابعة الطبية بشقيها العضوي والنفسي.

فبالرغم من بساطة الإمكانيات التي تتوفر عليها الجمعيات النسائية العاملة من أجل مناهضة العنف في المنطقة، فإن ذلك لا ينفي امتنان النساء لها. وتبقى الجمعية في نظر جل المستجوبات حتى وإن لم تقدم مساعدات مادية عينية، فإنها تعمل على التخفيف من المعاناة النفسية والتوجيه القانوني، والسعي نحو إعفاء المرأة قدر المستطاع من عنف البيروقراطية الذي لا زال متواجدا في نسبة هامة من المؤسسات التي تلجأ إليها النساء المعنفات. حيث تتكلف الجمعيات النسائية في غالبية الأحيان إن لم نقل جلها، بتعيين محامي خاص يتكلف بقضية المرأة ويتولى متابعتها إلى حين صدور الحكم.

وفي غمرة حديث النساء عن أهمية ما تقوم به الجمعيات من أدوار، وما تسديه لهن من خدمات، يأسفن لقلة إمكانيات هذه الأخيرة ومحدودية دورها في كثير من الأحيان. فيشتكين من عدم تمكن الجمعيات من تحقيقها لبعض طلباتهن وفي مقدمتها توفير الحماية والإيواء من بطش الزوج، أو دفعها لمصاريف العلاج والتنقل، أو غيرها من الطلبات الأخرى التي تتصور بعضهن على أنها من واجبات كل جمعية تعمل من أجل مناهضة العنف ضد النساء. وفي هذا المجال حكت إحدى النساء الشابات عن تجربتها فقالت:

«كنت أسكن في منطقة (...) لما ضربني زوجي ضربا مبرحا وطردني أنا وأولادي الثلاثة إلى الشارع، فقصدت جمعية (...) وهناك طلبت الإيواء فلم أجده، طلبت الحماية فلم أجدها، طلبت مجرد تذكرة سفر لكي أذهب إلى بيت أهلي. كنت أصيح وأقول لعضوات الجمعية إنني في الشارع أنا وأولادي، لكنهن لم يتمكن من مدي بأية مساعدة.

خرجت من هناك وذهبت إلى مركز الشرطة، فنظر إلي الشرطيان بكل برود وقال أحدهما: ماذا تنتظرين منا، نحن لا نملك لك حلا. فبقيت أجول في الشوارع إلى أن أعطاني مجموعة من الرجال كانوا موجودين في مقهى ثمن تذكرة مكنتني من السفر إلى بيت أهلي. إذن كيف تقول هذه الجمعية بأنها تساعد النساء المعنفات؟ لقد تركوني مرمية في الشارع مع أبنائي الثلاثة ولم يقدموا لي أية مساعدة».

يمثل حديث هذه المرأة الشابة نموذجا لكيفية تمثل نسبة لا يستهان بها من النساء المعنفات لمهام الجمعيات المناهضة للعنف ضد النساء، ولحجم انتظاراتهن من عمل هذه الأخيرة في هذا المجال. فأمام حالات الاستعجال التي تتعرض فيها المرأة للرعب والخوف والطرد والتشرد، يبقى من المتوقع جدا أن تتجسد المساعدة بالنسبة لها في التدخل الفوري من أجل إنقاذها، حمايتها، وتخليصها من محنتها بشكل استعجالي أيضا. الشيء الذي يفسر سبب إصابة نسبة من النساء والأميات منهن على وجه الخصوص، بنوع من الإحباط أمام خدمات الجمعيات. وكلما تعلق الأمر بحالات عنف تقتضي التدخل الاستعجالي كما هو الأمر في حالة الحماية والإيواء، كلما ارتفعت درجة الإحباط تجاه خدمات الجمعية وتم التقليل من أهميتها بالنسبة لبعض النساء. فباستثناء بعض الحالات التي تتمكن معها الجمعيات من ضمان التدخل الفوري للطبيب، (وذلك بفعل تطوع نسبة من الأطباء)، تعجز أغلب الجمعيات عن تحقيق أول وأبرز متطلبات النساء المعنفات، ألا وهو تحقيق الحماية وضمان المأوى.

ولقد استرعى انتباهنا في هذا المجال، تمكن نسبة لا يستهان بها من النساء المعنفات من تقبلهن لفكرة عجز الدولة عن توفير الإيواء

والحماية للنساء المعنفات، وعدم تقبلن لعجز الجمعيات. وذلك بدعوى أن مهام الدولة كثيرة ومتعددة، كما أن الأعباء الملقاة على عاتقها جد ثقيلة، وذلك على خلاف الجمعيات. فإذا كانت الجمعيات النسائية قد أنشئت لأجل غرض وحيد ألا وهو مناهضة العنف ضد النساء، فإنه يتعين عليها في نظر نسبة هامة من النساء المعنفات الاستجابة لطلباتهن وتوليها مهمة إيوائهن وحمايتهن. واعتمادا على هذا المنطق، يتعذر على نسبة من النساء والفقيرات الأميات منهن على وجه الخصوص تقبل فكرة عدم توفر الجمعيات على موارد مادية كافية لتلبية هذه الطلبات، وبأن ما يقدمنه في كثير من الأحيان هو نتاج مجهودات شخصية بل وتضحيات فردية لبعض العضوات.

إلا أن احتكاك النساء ضحايا العنف بالجمعيات، ومعاينتهن لما تبذله عضواتها من مجهودات على مستوى الوقوف إلى جانبهن ومرافقتهن عبر مختلف المؤسسات، وسعيهن من أجل تحقيق مصالحهن، غالبا ما يؤدي إلى الاقتناع بأن الجمعيات لا تبخل عليهن. فيدركن بأن محدودية عمل الجمعيات هو نتاج محدودية إمكاناتها. وبناء على ذلك تعترف جل النساء قائلات: «إن العضوات كيوقفوا معنا أكثر من الجهد، وتلك هي الحقيقة».

خلاصة واستنتاجات

لقد كان غرضنا من هذا العمل كما سبقت الإشارة، الوقوف على الخاصيات السوسيواقتصادية للنساء المعنفات من جهة، ثم التعرف على تمثلاتهن لمختلف الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء. ولقد حاولنا في ظل ما تمكنا من الحصول عليه من معطيات، إبراز مدى

تأثير العوامل السوسيواقتصادية في بروز العنف، أو تهيئ الظروف المساعدة على تبنيه كسلوك. فكلما تعلق الأمر بظروف اقتصادية واجتماعية هشة جمعت ما بين الفقر والاحتياج والأمية والإحساس بالتهميش، كلما يبقى من الصعب على الشخص أن يحافظ على هدوئه النفسي وتوازنه الانفعالي الذي يمكنه من ضبط التوتر والابتعاد عن الغضب أوغيره من المشاعر التي تعتبر أحد الخصائص المميزة للسلوك العدواني. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه كلما استمرت الأوضاع الخارجية التي يمكن أن تولد العنف، فإن العنف سوف يبقى موجودا بألوان ونسب مختلفة قد تكون واضحة أو خفية، مادية أو رمزية، مادام الشخص يعيش في أوضاع مولدة للتوتر الداخلي. إلا أن حديثنا هذا لا يعني قبولنا للسلوكات العنيفة، أو محاولة تبريرنا لتصرفات الزوج العنيف، وإنما نقصد بذلك التنبيه إلى أهمية الأبعاد السيكوثقافية في توليد العنف أو الحد منه، وذلك علما بأنه من الصعوبة بمكان، فهم تصرفات الإنسان بعيدا عن إدراكاته وتمثلاته لوضعه ومحيطه.

فلقد تبين بأن الأشخاص لا يسجلون داخل عملياتهم الإدراكية سوى العلامات المتناسبة مع وسطهم الاجتماعي. بمعنى أن إدراكاتهم وكذا قدرتهم على اكتساب المعلومات، تبقى جد محدودة وبسيطة إذا ما تمت مقارنتها بالتعقيدات الموجودة بداخل كل ظاهرة خاضعة للإدراك[43]. فإذا كانت المحددات الواقعية أو العينية تمثل «الدرج» الأول والأساسي في التعرف على الواقع، فإن العوامل الذاتية بما تتضمنه من آفاق ومرامي فردية، تبقى صاحبة الكلمة النافذة في

(43) G.P.Leyens, et J.P.Godol, «cognicion social», Introduccion a la psychologia social, Ediciones Piramide, Madrid, 1999, p.101.

تعيين خصائص هذا الواقع وتعريفه بسبب قدرتها على تحريف تلك المحددات وتغيير دلالتها. الشيء الذي تصبح معه إدراكات الشخص لواقعه بمثابة نوع من الحوافز المحركة للسلوك، مادام تمثلنا للعالم الخارجي وإدراكنا له نابع من رغبة داخلية نسعى من خلالها في غالبية الأحيان إلى إدخال السعادة وإرضاء المشاعر وتحقيق الأهداف. الشيء الذي ينبهنا إلى مدى ارتباط الميل نحو تبني السلوكات العنيفة بكيفية إدراك المعتدي لواقعه وتقييمه له. وكلما كان وقع الظروف المحيطة على الشخص عنيفا وقاسيا، كلما كان من المحتمل أن تتم مواجهته بسلوكات عنيفة وقاسية أيضا.

ويقول الاستاذ مصطفى حدية في هذا المجال: «إن كل ما ينتمي إلى مجالنا الشخصي هو جزء من القوى المتواجدة بداخلنا، فقد نستطيع جهلها أو تجاهلها . وأغلب الناس يجهلون مشاعرهم التي يكونونها والتي تحركهم. ولكن مع ذلك فإن هذه القوى لا تكف عن أن تظل فعالة ومؤثرة»[44].

وتؤكد مختلف المعطيات التي حصلنا عليها، مدى ارتباط العنف وتركزه بين الفئات الشابة والزيجات الحديثة. الشيء الذي لا يبتعد في نظرنا عن الخاصيات السوسيواقتصادية السابقة التي تنتج من خلال تفاعلها مع ما يتميز به الشباب عموما، من رغبة في الاستمتاع بالحياة ومن تطلعات غالبا ما تصاب بخيبة الأمل والإحباط عند اصطدامها بالواقع. وبقدر ما يرتفع مستوى الآمال والتطلعات، بقدر ما تكون درجة الإصابة بالإحباط أقوى. الشيء الذي يرجح احتمال

(44) مصطفى حدية ، «مفهوم إدراك الآخر ومسألة الدور في علم النفس الاجتماعي»، المناظرة ، السنة 3، العدد 3، 1990 ، ص 57،

ميل الإنسان إلى التوتر واستعماله للأساليب العنيفة في علاقته بذاته أو بالآخر. هذا بالإضافة إلى ما تتميز به فترة الشباب عموما من قوة بدنية واندفاع، يصبح معها الشخص أقدر على ممارسة العنف مقارنة بغيرها من دورات العمر الأخرى. كما يجب ألا نغفل ما عرفته تنشئة الفتيات المغربيات في السنوات الأخيرة من انفتاح نسبي، يدفع بنسبة هامة منهن إلى عدم السكوت على عنف الزوج، والسعي نحو مواجهته على خلاف جيل الأمهات. ولا يفوتنا أن نشير هنا أيضا، إلى ما سببه الفهم المغلوط للمدونة الجديدة للأسرة ، وما أحيط بها من إشاعات في تأجيج الصراعات بين الأزواج. الشيء الذي ساهم على حد تعبير عدد من الفاعلين على اختلاف تخصصاتهم، في الارتفاع النسبي لظاهرة العنف الزوجي على وجه الخصوص.

أما فيما يتعلق بتمثلات هذه الفئات من النساء المعنفات لسائر الفاعلين، فيمكننا القول على أنه باستثناء الفاعلين الغير الرسميين والمكلفين بمراكز الإنصات، تشتكي نسبة هامة من النساء من أشكال إضافية من العنف، والمتمثلة في عنف بعض المؤسسات وبعض الفاعلين الرسميين المكلفين باستقبال النساء والدفاع عن حقوقهن وإنصافهن. فأغلب النساء يربطن حسن التعامل والسلوك للفاعلين بخصائصهم كأشخاص، وليس بوضعهم المهني أو انتمائهم المؤسساتي وتبقى المسألة على حد تعبير بعض النساء مسألة حظ «أنت وزهرك، وأنت وفي من طحت» ، تلك هي العبارة الأكثر ترددا على لسان النساء الضحايا.

وكلما تعلق الأمر بنساء فقيرات وأميات، كلما صرحن بتعرضهن للعنف والإهانة ضمن عدد من المؤسسات وذلك بدرجات متفاوتة.

بحيث يمكننا الحديث في هذا المجال عن عنف الاستقبال، عنف الانتظار، عنف الحوار، عنف التوجيه والإرشاد، الخ. وكأن المجتمع هنا يعاقب المرأة المعنفة من خلال بعض المؤسسات والفاعلين بها على «عدم صبرها» وجرأتها على تكسير جدار الصمت، وإقدامها على إفشاء سر الزوج والتشهير به أمام الملأ. ولعل ذلك، ما يفسر تراجع نسبة هامة من النساء المعنفات عن تصريحهن بعنف الأزواج، وترددهن في الإقبال على ذلك. فلقد تبين من خلال دراسة ميدانية أجريت في الأردن أن أكثر من 80 % من الجرائم التي ارتكبت في المنزل لم يبلغ عنها. كما بينت دراسة أخرى أجريت في تونس بأن نحو 52 % من النساء اللواتي يتعرضن للعنف يلجأن إلى العائلة، بينما تتجه أقل من 4 % منهن إلى مراكز الشرطة، و 3.5 % إلى المحاكم، و 4 % إلى المرشدات الاجتماعيات[45].

فبالإضافة إلى الخوف من «الفضيحة» والخوف من بطش الزوج إذا علم بشكوى المرأة منه، تمثل معاملة بعض الفاعلين ضمن المؤسسات الحكومية بشكل عام، والمؤسسات الأمنية على وجه الخصوص، أحد الأسباب المساهمة في تراجع عدد كبير من النساء وترددهن في الإعلان عن العنف لدى الجهات المختصة. وبناء على ذلك تستلم نسبة هامة من النساء للصبر والخضوع في انتظار الفرج. هذا الأخير الذي يمكن أن تنتظر المرأة قدومه كمعجزة، كما يمكن أن تعمل من أجل تحقيقه بطرقها الخاصة. وذلك من خلال سعيها عبر مجموعة من الميكانيزمات الدفاعية التي غالبا ما يلجأ إليها الطرف الضعيف، كطرف مقهور من أجل حماية نفسه والدفاع عن وجوده.

(45) خضر زكريا و سالم الساري ، المرجع السابق ، ص 157 .

مما يجعلنا نلمس الطابع البنيوي للعنف بشكل عام والعنف الزوجي بشكل خاص، لكونه يخترق سائر الاتجاهات والإدراكات والأفكار، فيعبر عن نفسه بشكل شعوري أو لاشعوري ضمن مختلف الفضاءات والمجالات سواء منها العمومية أو الخاصة، بما فيها تلك التي يفترض بأنها وضعت من أجل تحقيق العدالة وضمان الحماية من الظلم والتسلط. فكأنه يتعين على كل امرأة جريئة قررت تكسير جدار الصمت، أن تدفع ثمن هذه الجرأة من خلال مواجهتها بعنف مضاد. عنف يستهدفها كزوجة، مادامت الزوجة الصالحة في التمثل المشترك هي تلك التي تتستر وتصبر على عيوب زوجها وتتحملها لأن ذلك قدرها. ومن هنا ميل عدد من الفاعلين في المؤسسات العمومية على غرار الشرطة والدرك والعدل والمستشفى، إلى التقليل من حجم العنف الزوجي واعتباره مجرد مشاحنات عائلية لا تخلو منها كل الأسر. إلا أن الفرق يكمن حسب بعض الفاعلين الرسميين في «نوعية الزوجة». فكلما تعلق الأمر بزوجة صالحة «بنت الناس»، كلما صبرت وتكتمت وحافظت على سر زوجها لأنها بذلك تساهم في إصلاحه، وذلك وفقا للمثال الشعبي الذي يقول: «الصبارا، عمرت دارا». وكلما تعلق بامرأة غير صبورة، وبالتالي «بزوجة غير صالحة»، كلما عملت على تفجير عش الزوجية وإعلان سرها أمام الملأ، فسعت بذلك إلى تخريب نفسها وأسرتها. لكون الخسارة حسب الذهنية الذكورية غالبا ما تطال المرأة وليس الرجل.

وفقا لهذه التمثلات تطوق المرأة بعدد من العراقيل التي تجعلها تتردد بشكل كبير أمام إعلانها عن عنف زوجها. وحتى عن فكرت في ذلك فيتولى بعض الفاعلين في المؤسسات الحكومية تذكيرها بالأمر.

وبهذه الكيفية تستباح حقوق المرأة كمواطنة وكإنسان وتستهان كرامتها، بشكل يتعارض مع مفهوم العدالة في مختلف أبعادها الإنسانية، الدينية والاجتماعية.

ويمثل هذا الإحباط الذي يداهم المرأة في سعيها نحو مناهضة العنف الممارس عليها وتوجهها للمؤسسات طلبا في تحقيق العدالة، أحد العوامل المزكية للهيمنة الذكورية في وعيها. فتدرك حينئذ ومن خلال الواقع الفعلي، بأنها أمام بنية عامة تذكرها بأنها أنثى، وزوجة وأم، وتلك أوضاع وأدوار تحتم عليها الخضوع والطاعة. وبأن خروجها عن صمتها وسعيها نحو التعبير والاحتجاج، ليست من سمات النساء المقدرات اجتماعيا، وبأنها إن فعلت ذلك فيجب أن تعلم بأنها سوف تسبح ضد التيار، أي ضد المنظور الذكوري المرسخ لدونية المرأة في مقابل تفوق الذكر.

فتساهم هذه القناعات لدى المرأة في إعادة إنتاجها لهذه التمثلات، وسعيها كزوجة وأم إلى السير في اتجاه دعم مشروعية تفوق الرجال، وتأييدها لثقافة الصمت لدى بنات جنسها حتى يضمن الانسجام ويحققن الاندماج الاجتماعي. وليس للاندماج الاجتماعي من هذا المنظور سوى مدخل واحد ووحيد، ألا وهو اقتناع المرأة بدونيتها في مقابل اعترافها بتفوق الرجل وأولويته. تلك هي الوصفة البسيطة / المعقدة، التي تمكن المرأة من تحقيق وجودها ضمن البنية العامة للمجتمع، والسر في نيلها احترام المجتمع وتقديره. وذلك لكون المسيطر على حسب تعبير بيير بورديو، لا يملك القدرة على مد نفوذه وهيمنته، إلا من خلال تواطؤ المسيطر عليه. هذا الأخير الذي يعمل

من أجل تدعيم وضعية العنف التي يعيشها، فيندمج فيها ويقبلها وينظر من خلالها إلى العالم والعلاقات[46].

ولعل هذه البنية الشمولية للعنف هي التي تفرض تناوله ضمن مقاربة النوع الاجتماعي، على اعتبار أن التفكير في العنف كظاهرة اجتماعية لا يمكن أن ينفصل عن مختلف التمثلات المفسرة له والمؤسسات المهيكلة لشروطه وغاياته. فسلوك الفاعل في المؤسسات الرسمية للدولة والمكلفة بمحاربة العنف، لا يبتعد في شموليته عن سلوك الزوج العنيف. كلاهما يندرج ضمن البنية العامة المنظمة لأنماط التفاعل المكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية، والمنظم لطبيعة الأدوار والأوضاع بين الجنسين داخل منظومة اجتماعية معينة. مما يصبح معه العنف الزوجي بالرغم مما يمكن أن يتخذه من أبعاد متطرفة جزء من كل، وبالتالي أحد الآليات السيكواجتماعية المنظمة للعلاقات الاجتماعية والمحافظة على استمرارية المجتمع واستقرار مختلف بنياته الإيديولوجية.

وفي ظل هذه المقاربة السيكواجتماعية للعنف، تمثل ضرورة الاهتمام بالمعتدي أحد أهم التوصيات التي نخلص لها في هذا العمل. الشيء الذي يدفعنا إلى توجيه انتباه كل الفاعلين في هذا المجال وكل المهتمين بمحاربة العنف ضد المرأة، إلى عدم الاقتصار على المرأة ، لأنه يبقى من الصعب الحديث عن المرأة ككائن مكتمل الوجود أو ككائن ذي معاناة مهما كان نوعها دون استحضار الرجل . إنهما وجهان لعملة واحدة. فلا وجود لزوجة معنفة بدون وجود زوج عنيف، ولا وجود

(46) Bourdieu, Pierre. La domination masculine, Collection Liber, Edition seuil, Paris, 1998, P.58.

لعنف زوجي بدون وجود الطرفين. صحيح أننا في نطاق العنف نجد الطرف المعتدي والطرف المعتدى عليه، إلا أن ذلك لا يستثني تشكيل كل منهما لعنصر أساسي ضمن هذه العلاقة. وبالتالي طرف فاعل فيما يحكم هذه العلاقة من أنماط السلوك والتصرف، وذلك بصرف النظر عن المواقف التي يمكن أن يتبناها، سواء تعلق الأمر بالمواقف المتسمة بالشدة والتسلط أو المتسمة بالخضوع والامتثال والصبر. وذلك علما بأن العنف من الناحية السيكواجتماعية، هو أولا وأخيرا علاقة، تعكس موقفا من الذات كما تعكس موقفا من الآخر بمعناه المعمم، والتي تمثل من الزاوية السيكولوجية على حد تعبير د. مصطفي حجازي، السلاح الأخير، أو لغة التخاطب الأخيرة والممكنة مع الواقع والآخرين[47]. فلما يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته، يلجأ إلى العنف[48].

ولا يمكن أن نغفل في هذا الإطار تأثيرات التنشئة الاجتماعية التي تلعب كما تشير جانين أندرسون Janine Anderson[49]، الدور الحيوي في الحفاظ على النسق التربوي القائم على التمييز الجنسي. حيث يتم تعليم الطفلة كيف تصبح امرأة، ضمن مجموعة من القوالب الجاهزة والاتجاهات والمقاييس التي تحدد «الأنوثة» في عدد من الصفات المصادق عليها والتي تتصدرها، صفات الصبر والسكوت والخضوع والطاعة والخجل، باعتبارها صفات «طبيعية» في المرأة.

(47) مصطفي حجازي ، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء ، المغرب ، الطبعة التاسعة ، 2005 ، ص 165.

(48) المرجع نفسه.

(49) Elizabet – Vargas. Machua, Identidad femenina : Cuestionando y construyendo esteriotipos, DESCO, Péru, 1991, P.39.

وإلى جانب هذا الدور الحيوي للتنشئة الاجتماعية التي تعتبر المسئولة الأساسية في تأكيد هذه التمثلات التقليدية عن المرأة وأدوارها، لا يمكن أن نغفل خطورة ما تمرره وسائل الإعلام من أشكال الخطاب، التي تعمل على استلاب المرأة وتوجيها بكيفية تصبح معها تمثلاتها لذاتها عرقلة أساسية أمام تحررها وانفتاحها.

وبناء على ذلك، فإنه يبقى من اللازم الاهتمام بتحيين القوانين من جهة، والاشتغال من أجل تغيير العقليات المزكية للفوارق الميزية. إلا أن التحدي الأكبر يبقى مرتبطا بضرورة البحث عن مختلف السبل الكفيلة بتمكين المرأة بكيفية تصبح معها قادرة على مواكبة ما تعرفه الحداثة المعاصرة من تحولات وما تتطلبه من كفاءات. بدء بتسليحها بالتعليم وتخليصها من الأمية بجميع ألوانها، لكي تتمكن من تحقيق الاستقلال الذاتي، وتخلص نفسها من هاجس تبعيتها للرجل توقفها عليه. مما جعل من «الضعف» و «الخوف» أحد أبرز العوامل المسببة للمتاعب والأمراض النفسية بين النساء.

لذلك فإننا بحاجة اليوم إلى أن تتمكن المرأة من بلورة صورة جديدة عن ذاتها وهويتها ضمن بنية ثقافية عادلة مؤمنة بالاختلاف رافضة للاستغلال. بنية النوع الاجتماعي التي تحترم الاختلافات بين المرأة والرجل، وتأبى استعمالها كتبريرات لاستغلال جنس لحساب الآخر. وذلك من أجل تحرير الطرفين من علاقات الحماية أو الاستعباد، فيتحول الزوج في ظل هذا المنظور من مجرد طرف معيل أو حام أو متسلط، إلى طرف مكمل للوجود ومساعد على تحقيق الذات. الشيء الذي سوف يغير حتما من تمثل المرأة للزواج، الذي سيتحول بالنسبة لعدد هام من النساء من مجرد وسيلة لتأمين

العيش، إلى ثمرة حب لشريك يتم اختياره بكل حرية. وبناء على ذلك، فإنه يبقى من المحتمل جدا أن تتقلص العلاقات القائمة على العنف بين الأزواج، لكي تعوض بعلاقات التكامل المبنية على الاحترام المتبادل والقدرة على العطاء بدون من أو حساب. على اعتبار أن العلاقات الزوجية، هي أحد أبرز العلاقات الإنسانية الأكثر حميمية، وبالتالي أكثرها حاجة إلى الحب، مما يتنافى بشكل جذري مع كل أشكال العنف أو التسلط.

قائمة بالمراجع المعتمدة:

- أناروز، الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف، العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمغرب، التقرير الثاني، 2007.
- إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، دجنبر 1993، قرار 104/48، المادة الأولى.
- المصطفى حدية، قضايا في علم النفس الاجتماعي، منشورات المجلة المغربية لعلم النفس، الرباط، 2004.
- المصطفى حدية، «مفهوم إدراك الآخر ومسألة الدور في علم النفس الاجتماعي»، المناظرة، السنة الثانية، العدد 3، الرباط 1990.
- بنخويا دامية، جريمة الاغتصاب بالمغرب، (تقرير المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، بكين 1995)، نشر الفنك، 2000.
- مصطفي حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء، المغرب، الطبعة التاسعة، 2005.
- محمد شحاتة ربيع، علم النفس الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
- نبيل سفيان، علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، ليبيا، 2010.
- نجاة الرازي، العنف الزوجي وإشكالية المقاومة، بحث لنيل دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، 2004 / 2005.
- كولين فريزر وآخرون، تقديم علم النفس الاجتماعي، ترجمة فارس حلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، محاربة العنف ضد النساء، المنتدى المتوسطي الأول، 2005.
- الساري سالم، زكريا خضر، مشكلات اجتماعية راهنة، «العولمة وإنتاج مشكلات جديدة»، الأهالي الطبعة الأولى 2004 .
- Aznar, Maria Pilar. y otros, «Violencia de genero», In Psicologia del género : Implicaciones en la vida cotidiana, Ed, Biblioteca Nueva, Madrid.
- Bleda, Consuelo et autres, «El Proceso de agrecion», in, Psicologia social de la théoria a la practica, PIRAMIDE, Madrid, 2003.

- Bourdieu, Pierre. La domination masculine, Collection Liber, Edition seuil, Paris, 1998, P.58.
- Exposito, Francisca, y Moya. Miguel, «Violencia de género», In, Aplicando la psicologia social, PIRAMIDE, 2005, Madrid. .
- Ferrer,Victoria A. y Esperanza Bosch Fiol, «Violencia cotra las mujeres», In, Psicologia y género, PEARSON, 2004, Madrid.
- Fiske, Susan T. psychologie sociale, Ed, de boeck, Bruxelles, 2008.
- Fischer, G.N. Psychologie des violences sociales, DUNOD, Paris, 2003.
- Hewstone, M. et autres, Introduccion a la psicologia social, Ariel Psicologia, Barcelona, 1991.
- Jaspard, Maryse «Les violences envers les femmes : une reconnaissance difficile», femmes genre et société. L'état des savoirs, La Découverte, Paris, 2005.
- Leyens, G.P. y J.P.Godol, «cognicion social», Introduccion a la psychologia social, Ediciones Piramide, Madrid, 1999, p.101.
- Lopez, Felix y Otros, Desarrollo afectivo y social,Psicologia PIRAMIDE, Madrid, 2008, P.223.
- Maillou. Pierre, Au secours des femmes, Editions Quebecor.
- Matlin, Margaret W, Psychologie des femmes, Ed, De boeck, 1° Edition, Bruxelles, 2007.
- Morales, J.F et autres, Psicologia social, Mc Graw Hill, 3° Edition, Madrid 2007.
- Pahlavan, Farzaneh. Les conduites agressives, Armand Colin, Paris, 2002.
- Sastre Villarosa, Genoveva, y Monserat Moreno Marimon, «Una perspectiva de généro sobre conflictos y violencia», In Psicologia y género, PEARSON, Madrid, 2004, P.122.
- Vargas. Machua, Elizabe, Identidad femenina : Cuestionando y construyendo esteriotipos, DESCO, Péru, 1991, P.39.

-2-

التنافر المعرفي
دراسة ميدانية للنساء الباغيات

أولا: التنافر المعرفي

1- مفهوم التنافر المعرفي

من بين المواضيع التي استثارت اهتمام الباحثين في علم النفس الاجتماعي، مدى ارتباط المعرفة بالسلوك. فسلوكاتنا هي في جزء كبير منها نتاج نظرتنا للأمور، كما أن نظرتنا للأمور تؤثر لا محالة على اختيارنا القيام بهذا السلوك أو ذاك. إلا أن هذا الارتباط ما بين المعرفة والسلوك ليس بالأمر الهين، كما أنه ليس مجرد تحصيل حاصل. إذ كثيرا ما تعترضنا مواقف وأحداث، تصبح فيها معارفنا غير متوافقة مع السلوكات التي نقوم بها. وفي مثل هذه الأوضاع، غالبا ما يعاني الشخص من ضغوطات سيكولوجية تدفعه إلى البحث عن الوسائل التي من شأنها أن تخفف من هذه الضغوطات.

وقد تعود هذه الضغوطات إلى أسباب متعددة في مقدمتها، حاجتنا إلى الحفاظ عن نظرة إيجابية نحو الذات، بالإضافة إلى حاجتنا أيضا إلى نيل إعجاب الآخرين والتفاعل معهم. إلا أن تحقيق هذه الحاجيات ليس بالأمر السهل، وكلما واصل الإنسان سيره عبر الحياة، كلما اعترضت طريقه مجموعة من المواقف والأحداث التي تحول دون تكوين هذه الصورة أو تشوش عليها. ومن هنا ميل الإنسان إلى اعتماد

استراتيجيات سيكولوجية يحاول من خلالها الحفاظ على نوع من التناغم والانسجام ما بين رغباته، سلوكه، وواقعه. ولعل ذلك، ما يفسر سبب سعي كل منا إلى تكييف سلوكاته وفقا للمعايير والقيم المتفق عليها من طرف الجماعة. وكلما شعر الفرد بأنه قد تصرف بكيفية غير متوافقة مع المعايير والقيم الجماعية، كلما انتابه القلق والإحساس بعدم الارتياح ودخل بفعل ذلك في غمرة تجربة سيكولوجية تدعى «بالتنافر المعرفي».

ويعرف التنافر المعرفي بكونه وضعية سيكولوجية تتسم بالقلق نتيجة تصرف الشخص بكيفية تتعارض والصورة التي يحملها عن نفسه. فيشعر بالألم والإحباط، نتيجة احتقاره لذاته أو تقييمها بشكل سلبي. وذلك علما بأن ما يميز حالة التنافر هو تواطأ الفرد في حصول هذا التناقض، دون ما حاجة إلى وجود ظروف خارجية ضاغطة بشكل إلزامي. ومن هنا أهمية إحساس الفرد بأنه حر في التعبير عن اتجاهاته وأيضا في اختياره لسلوكاته حتى يشعر بالتنافر. كما تجدر الإشارة أيضا، إلى مدى ارتباط وضعية التنافر بالمجالات الأخلاقية، وذلك لما لهذه الأخيرة من آثار على صورة الذات. ولعل ذلك ما يفسر أنه كلما تعلق الأمر بأشخاص يحملون صورا إيجابية عن ذواتهم، أو أشخاص على مستوى عال من التشبث بالقيم والأخلاق، كلما ارتفعت احتمالية شعورهم «بالتنافر المعرفي».

ولعل ما يميز وضعية التنافر المعرفي كتجربة سيكولوجية، هو ما تثيره من إحساس بالقلق وعدم الارتياح، غالبا ما تدفع بالفرد نحو البحث عن السبل الكفيلة بتقليص هذا التنافر وتعويضه بحالة من التناغم. هذا بالإضافة إلى جعلها الشخص يتحاشى كل الأوضاع

أو المعلومات التي من شأنها أن تعلي من درجة هذا التنافر أو تعمل على تقويته. وذلك علما بأن درجة التنافر التي يعيشها الشخص، هي نوع من الحماية للذات ووقايتها من المعلومات المتنافرة. مما يفسر بأن الحرص على التناغم ما بين المعرفة والسلوكات، هو أحد أهم الحوافز المحركة للإنسان، سعيا نحو تحقيقه للارتياح والتوازن السيكولوجي.

يعود الفضل إلى فستنجر Festinger في توضيح نظرية التنافر المعرفي وذلك منذ 1957، حيث انطلق من أعمال برازارد Prazard، حول الإشاعات المرعبة والمخيفة التي انتشرت بين الأهالي بعد أن عاشوا تجربة مريرة بسبب حدوث هزة أرضية عنيفة بالهند. فكان تساؤل فستنجر كالآتي: ما الذي يدفع بأشخاص عاشوا خوفا مرعبا في الواقع إلى سعيهم لإخافة أنفسهم؟. ولقد بينت التجارب بأنه لما لا حظ الأشخاص بأنه لا شيء من حولهم يستحق كل ذلك الخوف، اضطروا إلى خلق معارف تبرر تلك المخاوف، معتمدين في ذلك على تصور كوارث مقبلة[50]. مما يفيد بأنه أمام إحساس الأشخاص بتنافر ردود فعلهم مع الواقع، فإنهم يسعون إلى تقليص هذا التنافر والتخلص منه من خلال تغيير انفعالاتهم ومشاعرهم وأفكارهم حول الواقع.

وبناء على عدد من التجارب، بلور فستنجر نظريته حول «التنافر المعرفي»، والتي تنطلق من فكرة أنه لما يقوم الشخص باختيار سلوك معين (وذلك بكل حرية وإرادة) يتعارض مع اتجاهات هامة بالنسبة للأنا، فإن هذا التناقض يتسبب في حالة سيكولوجية متعبة، تولد توترا وقلقا تسمى بحالة «التنافر المعرفي». وهذا الوضع غالبا ما يدفع

(50) المصطفى حدية، قضايا في علم النفس الاجتماعي، منشورات المجلة المغربية لعلم النفس، الرباط، 2005، ص 20 / 23.

بالأشخاص إلى تغيير اتجاهاتهم حتى تصبح متناغمة مع سلوكاتهم، كما يمكن أن يدفعهم إلى تبرير تلك السلوكات والسعي إلى عقلنتها حتى تصبح متناغمة مع اتجاهاتهم. ومن بين الأمثلة الموضحة لذلك نشير إلى أنه يحصل في حياتنا أن نؤتي سلوكات نحن غير موافقين عليها، أو غير مرتاحين لها، لكونها سلوكات تتعارض واتجاهاتنا الحقيقية. فقد نجد مثلا بأن هناك نسبة هامة ممن يقبلون على التدخين أو على الوجبات السريعة، رغم وعيهم بأضرار مثل هذه السلوكات. إلا أن هذا الوعي، بدلا من أن يدفع بهؤلاء إلى تغيير سلوكاتهم، نجدهم يسعون في بعض الأحيان إلى تبريرها أو التخفيف من حدة أضرارها الخ، سعيا نحو القضاء على هذا الإحساس بالتنافر وتعويضه بحالة من التوازن والارتياح السيكولوجي.

وتعود الأسباب في ذلك حسب فستنجر، إلى ميل الأفراد عموما، نحو اختيار المعلومات المتناغمة مع اعتقاداتهم وسلوكاتهم، وابتعادهم ما أمكنهم الأمر عن المعلومات التي من شأنها أن تجعلهم يطرحون تساؤلات حول طريقة تفكيرهم أو نمط عيشهم. مما يجعل من «التنافر المعرفي» حالة من القلق والتوتر، التي تحفز الشخص نحو القيام بتغيرات على المستوى المعرفي لأجل إعادة التوازن والانسجام. إنه على حد تعبير فستينجر، عامل أو معطى حافزي، ذو بعد سيكولوجي لا يقل أهمية عن غيره من الحوافز البيولوجية الأخرى. ومن هنا، سعيه إلى تشبيه «التنافر المعرفي» بحالة الجوع أو العطش، أو غيرها من الحاجات الفزيولوجية الأخرى. فكلما تم الإحساس بالجوع، كلما دفع ذلك بالشخص إلى البحث عن السبل التي يمكنها أن تحد من هذا الإحساس، فكلما تم الإحساس بالوقوع في حالة تنافر معرفي، كلما شعر

الشخص بحالة من اللاتوازن، بسبب توفره على معلومات أو معارف غير منسجمة مع بعضها البعض، أو غير منسجمة مع سلوكاته. الشيء الذي سوف يدفعه إلى بذل مجهودات سيكولوجية جبارة وقهرية من أجل التقليص من حالة التنافر وتعويضها بحالة التناغم. ولعل ما يبرز الطابع القهري والجبار لهذه المجهودات، هو عدم سعي الشخص أو بحثه عن «العقلنة»، بقدر ما نجده يسعى إلى التخلص أو التخفيف من حالة التنافر. هذا فضلا عن بذله بالإضافة إلى كل ذلك، لمجهودات إضافية تجعله يتحاشى كل الأوضاع أو المعلومات التي يمكن أن تعلي من شأن هذا التنافر.

وبناء على هذا التعريف، فإن التنافر المعرفي لا يمكن أن يحصل في حالة إحساس الفرد بأنه مجبر على إتيان سلوك أو التخلي عنه، لأنه في حالة الإجبار غالبا ما يجد لنفسه مبررا واضحا لما صدر عنه من مواقف أو سلوكات. ومن هنا أهمية ربط وضعية التنافر المعرفي بمدى إحساس الفرد بالحرية والإرادة والقدرة على إتيان السلوك أو التخلي عنه، حتى يشعر بمدى تحمله لمسؤولية اختياراته. ويمثل هذا الإحساس بالحرية وتحمل المسؤولية، إحدى المعطيات الحيوية في خلق وضعية التنافر. وبناء على ذلك يمكننا القول على أنه تلزم ثلاثة شروط أساسية لحصول التنافر وهي كالآتي:

- وعي الفرد بأن السلوك المتعارض مع الاتجاه، سوف يتعبه، وسوف يسبب له مضايقات، وسوف تكون له انعكاسات سلبية عليه.
- تحمل الفرد لمسؤولية سلوكاته واختياراته، مع وعيه وإحساسه بأنه كان حرا عند القيام بالفعل، وبأنه كان بإمكانه

أن يتراجع لو أراد. إذ يبقى من الصعب الحديث عن التنافر عندما نفعل شيئا تحت التهديد، أو بسبب البحث عن مكافآت عالية، الخ. لأنه يبقى من الممكن إسناد تصرفاتنا إلى طرف خارجي متجنبين بذلك الوقوع في التنافر.

- شعور الفرد بنوع من الإثارة واللذة والانتشاء، عند إتيانه للسلوك المتعارض مع الاتجاه.

ويبقى التنافر عموما بمثابة وضعية أو تجربة سيكولوجية غير مريحة، لما يصاحبها من مشاعر القلق والألم بسبب عدم التوافق الحاصل بين المعلومات أو المعارف التي يحملها الشخص في ذهنه، وما بين السلوكات والتصرفات التي يقوم بها إزاء نفسه أو إزاء الآخرين. وللمعرفة في هذا المجال حسب فستنجر معنى عام، فهي تفيد سائر الآراء والمعتقدات والاتجاهات وغيرها من المضامين المعرفية ذات أبعاد متعددة يمكن أن تشمل:

- المعلومات المبلورة حول الذات
- الصورة المرغوب فيها عن الذات
- المعلومات الناتجة عن المشاعر والأحاسيس والانفعالات.

2- محددات التنافر المعرفي

تؤكد مجمل الأبحاث التي أجريت حول موضوع الإدراك، بأن الإنسان لا يتحمل بالطبيعة وضعية تكون فيها غلبة التنافر على التناغم. وبأن الصورة التي ندركها حول الواقع كما بين شريف Scherif من خلال أبحاثه حول النماذج المنمطة، تتعدل في اتجاه

تقليص كل تنافر ممكن أو محتمل، لعدم تحمل الإنسان عموما لوضعية التنافر المعرفي[51]. الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل بخصوص المعلومات أو المعارف التي من شأنها أن تؤدي إلى الوقوع في حالة التنافر المعرفي، كما تدفعنا إلى التساؤل أيضا بخصوص الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى تنافر بعض المعارف. للإجابة عن هذه التساؤلات، يرى فيستنجر بأن حالة التنافر المعرفي يمكن أن تحدث نتيجة لأسباب متعددة قد تنطلق مما هو معرفي، كما يمكن أن تنطلق مما هو سلوكي، ويذكر من بينها:

- **التماسك المنطقي للمعتقدات، وتناقضها مع السلوك:** والمقصود بذلك، أنه لما يتعلق الأمر بمعلومات منطقية مترابطة فيما بينها، يكون الشخص على وعي كامل وتام بمدى ترابط هذه المعلومات وانسجامها، وبأن الواحد منها ينتج عن الثاني ويلزم عنه. إلا أنه وبالرغم من ذلك، يستمر في إتيان سلوك يتعارض وتلك المعلومات طلبا للنشوة أو المتعة (مثلا استمرار الشخص في التدخين، رغم توفره على ما يكفي من المعلومات المنطقية والواقعية التي تؤكد مدى الضرر الذي يمكن أن يلحقه بصحته من جراء ذلك)
- **لما يختار الشخص (بكل حرية) سلوكا معينا تكون له انعكاسات سلبية:** فيندم على اختياره ويستمر في استحضار الاختيار الثاني والتأسف عليه. (وكلما تعلق الأمر بموضوع حيوي مثل الزواج/العمل استمر في المقارنات، تأسف، وبالتالي شعر بالتنافر).

(51) المصطفى حدية، قضايا في علم النفس الاجتماعي، منشورات المجلة المغربية لعلم النفس،الرباط ، 2004، ص 43.

- **الاتيان بسلوك يتعارض والاتجاهات الشخصية:** قد يضطر الشخص في بعض المواقف إلى الإعلان عن موقف، أو التصرف بكيفية تتعارض واعتقاداته الحقيقية. مثلا: شخص يقوم بساعات إضافية إرضاء للمدير وذلك بفعل الخوف أو الخضوع. في مثل هذه الحالة، يعيش الشخص تنافرا ما بين سلوكه (الساعات الإضافية)، وشعوره الذي يتمثل في عدم رغبته في القيام بهذه الساعات الإضافية. الشيء الذي يبقى من المحتمل أن يولد لديه نوعا من التوتر الذي يمكن أن تنتج عنه حالة من التنافر المعرفي. بينما لو كان هناك ثواب أو مكافئة على هذه الساعات الإضافية، لما حدث التنافر لأن العلاقة بين المعطيات سوف تكون واقعية.

- **التماسك المنطقي لمعتقدات متناقضة فيما بينها:** بحيث يكون الشخص مقتنعا بفكرة ثم يكتشف وجود موقف آخر متعارض مع ما يؤمن به، دون أن يكون هذا الرأي بدوره خاطئا.

- **تلقي معلومات تتعارض والأفكار التي كان يحملها الشخص:** قد تكون للفرد معلومات راسخة يظن بأنها يقينية وبأنها تمثل الحقيقة، ثم يتلقى حقائق مختلفة أو متعارضة تقتضي منه تصحيح معلوماته السابقة أو تعديلها. في هذه الحالة غالبا ما يعيش تنافرا على المستوى المعرفي وقلقا وتوترا على المستوى العاطفي. (مثلا، شخص يعلم بخيانة صديق).

- **تعارض المجهود مع النتائج المحصلة:** لما يبذل الشخص مجهودات جبارة في مجال ما، فيدرك بأن ما تم بذله من مجهودات لا يتناسب والنتائج التي تم تحقيقها.

- **تصرف الشخص بكيفية تتعارض وما هو متفق عليه اجتماعيا أو أخلاقيا.**

أما بخصوص حدة التنافر ودرجة الإحساس بعدم الارتياح السيكولوجي لدى الفرد، فإنها تتوقف على عاملين أساسيين هما:

- نسبة المعلومات المتنافرة لدى الشخص مقارنة بنسبة المعلومات المتوافقة لديه.

- مدى أهمية تلك المعلومات بالنسبة للشخص.

أما في ما يتعلق بمضامين التنافر المعرفي، فإنها ترتبط حسب فيستنجر بالثقافة حيث يقول: «التنافر يحدث، لكون الثقافة هي التي تحدد ما هو متنافر وما هو متناغم»[52]. على اعتبار أن معطيين يمكن أن يكونا متنافرين أم لا، بناء على المعلومات المتوفرة لدى الشخص، والمستقاة من ثقافته وتنشئته الاجتماعية. وبناء على ذلك، فإن نفس المعلومات يمكن أن تكون متنافرة لدى شخص ومتناغمة بالنسبة لشخص آخر.

3 ـ ميكانيزمات تقليص التنافر:

كما أن الإنسان مدفوع بالطبيعة إلى البحث عن التوازن على المستوى الفزيولوجي من خلال سعيه إلى الأكل والشرب والنوم الخ، فإنه مهيأ أيضا على المستوى السيكولوجي بالبحث عن الآليات التي من شأنها أن تخفف من توتراته وقلقه. وبناء على ذلك، فإن ما يميز

(52) Anastasia Ovejero Bernal, Las relaciones humanas, Editorial Biblioteca Nueva, Madrid, 1998, P. 224.

وضعية التنافر المعرفي، هو كونها حالة من الحالات الدافعية التي تؤدي بالشخص إلى تغيير أو تعديل اتجاهاته وآرائه ومعتقداته[53]. وكلما احتد الإحساس بالتنافر، كلما ارتفعت نسبة القلق وعدم الارتياح، وتكثفت بالتالي حوافز الفرد نحو استعادة التوازن للإحساس بالارتياح. مما يدفعه بالتالي نحو تكثيف حوافزه من أجل تعزيز وتقوية المعلومات المتناغمة في مقابل التقليص من الغير متناغمة، سواء على مستوى الكم أو الكيف.

ويقدم فستنجر ثلاث حالات[54]، يسعى من خلالها الفرد إلى التخفيف من حدة التنافر والتقليص من حجمه وذلك من خلال اختبار بعض الحلول الأكثر تناسبا مع حالته. فلنتصور مثلا بأن الأمر يتعلق بشخص يتناول الوجبات السريعة، وهو يعرف مدى الضرر الناتج عن هذا النوع من الأكلات. وفي هذا السياق سوف نجده في سعيه إلى التقليل من التنافر ينهج إحدى الاستراتيجيات وهي:

1 - تغيير عنصر من العناصر المسببة للتنافر، ويتعلق الأمر بتغيير الاتجاه أو تغيير السلوك.

2 - البحث عن معلومات جديدة، والإتيان باستشهادات كمثل البحث عن دراسات أو معلومات تدل بأن هناك رقابة على هذه المحلات، او الاستشهاد بأن هناك نسبة عالية من الناس الذين يتناولون هذه الأطعمة دون أن يصابوا بأي مرض، الخ.

(53) رمضان محمد القذافي و عبد السلام بشير الدويبي، علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 235.

(54) Maria Soledad Palacios Galvez, Aplicando la psicologia social, Ediciones Pirámide, Madrid, 2005, P.101.

3 - استسهال التنافر، من خلال سعي الفرد إلى تعمد «الانتباه الانتقائي»، سعيا نحو إقناع الذات والتغاضي عن الأدلة المغايرة والتقليل من قيمتها. فيحاول تبرير سلوكه من خلال تبسيط الأمر واعتباره موضوعا هامشيا لا يستحق الاهتمام. (مثلا كقوله بأن الأكلات السريعة منتشرة في العالم، وبأنها ضريبة الحياة المعاصرة، ثم بأن الحياة ليست هي الأكل فقط حتى نجعل من الأكلات السريعة مشكلة،الخ). وفي مثل هذه الحالات، غالبا ما يغير الشخص من اتجاهاته حتى تتطابق مع السلوك، لكي يخفف من حدة وضعية التنافر المعرفي.

وبالنظر إلى ارتباط حجم التنافر بنسبة المعطيات المتنافرة وأهميتها، فإن التخفيف من التنافر يصبح سهلا أو عسيرا، حسب مجموعة من المعطيات التي يمكن تلخيصها كالآتي:

- الكيفية التي يعاش بها هذا التنافر، والتي ترتبط بمدى أهمية الموضوع بالنسبة للشخص.
- نسبة المعطيات المتنافرة وأهميتها.
- السياق الذي يحدث فيه التنافر.

نستخلص مما سبق، بأن كل حالة تنافر معرفي إلا وتدفع بالفرد إلى تغيير الوضعية التي يوجد عليها. فقد يميل إلى تغيير اتجاهه، كما يمكن أن يميل إلى تغيير سلوكه.

1- تغيير السلوك

يمثل تغيير السلوك إحدى الميكانيزمات المنطقية التي من شأنها أن تقلص من أسباب التنافر، إلا أن تغيير السلوك غالبا ما يكون

صعبا، وتزداد هذه الصعوبة لما يتعلق الأمر بظروف معينة نورد من بينها:

- لما يتعلق الأمر بظروف يتسبب فيها تغيير السلوك، تكبد الشخص لنوع من الخسارة أو الفقدان. مثلا يمكن للشخص أن يدرك تمام الإدراك بأن أخذه للرشوة أمر غير سليم، وقد يؤدي به هذا السلوك إلى الشعور بمرارة ما يفعله. إلا أن ذلك لا ينفي استفادته من هذه الممارسات بالرغم مما يمكن أن تسببه من توتر أو قلق.
- لما يتعلق الأمر بسلوك يجلب لذة، وبأنه لولا الشعور بالتنافر لجلب لذة أكبر. (مثلا: إن المدخن يعرف تمام المعرفة أضرار التدخين. هنا نلاحظ بأن حالته الذهنية والعقلية تنبهه إلى ضرورة الإقلاع عن التدخين حماية لصحته. إلا أن حالته العاطفية تدفعه بقوة نحو التدخين لما يجنيه من متعة ولذة)
- لما يكون التغيير مستحيلا، والمقصود بذلك، أنه لما يتعلق الأمر بظروف يكون الشخص فيها عاجزا عن الاتيان بسلوك جديد، لكونه لا يتحكم في السلوك الجديد.
- لما يتعلق الأمر بسلوكات تتعارض والمعايير الاجتماعية، أو القواعد المتفق عليها.

2- تبرير السلوك

بالنظر إلى ما تطرحه مسألة تغيير السلوك من صعوبات، فإن الأشخاص غالبا ما يميلون إلى تبرير سلوكاتهم وعقلنتها ما أمكنهم الأمر، حتى يحافظوا على نفس الممارسات أو العادات تخفيفا من حدة

التنافر. ويتم تبرير السلوك من خلال تبني الفرد لبعض الميكانيزمات السيكولوجية من بينها:

- رفض المعلومات وتكذيبها
- حذف المعلومات المتنافرة وإضافة معلومات متناغمة
- تخفيض أهمية المعلومات المتنافرة والرفع من أهمية المعلومات المتناغمة
- تحوير المعلومات وتأويلها بشكل يختلف عن حقيقتها
- البحث عن أشخاص يشاطرون الشخص نفس الرأي
- السعي نحو تقبل مؤقت للمعلومات من خلال ربطها بالأهداف المراد تحقيقها (يتقبل الشخص فكرة ما لمدة معينة من أجل تحقيق هدف محدد).

فأمام هذه مثل هذه الحالات التي يتم فيها اللجوء للتبرير، بينت الدراسات بأن السيرورة الأكثر شيوعا واعتمادا من طرف أكبر نسبة من المبحوثين، لا تتمثل في البحث عن التناغم بمعناه المنطقي بقدرما نجدها تسير في اتجاه عقلنة اللاتناغم[55]. وفي حالة عجز الشخص عن عقلة اللاتناغم الذي يعيش فيه، فإنه غالبا ما يشعر بالضيق وعدم الارتياح. مما يستنتج من خلاله بأن تبرير السلوك نفسه، لا يكون هينا دائما، خاصة لما يتعلق الأمر بمعلومات يؤكدها الواقع العيني. ومن بين الأمثلة التي نوردها هنا، لنتصور شخصا يسوق سيارته بسرعة

(55) Eliot R. Smith, et Diane M.Mackie, psicologia social, Panamericana, Madrid, 1997, P.326.

متجاوزة الرقم الذي تشير إليه علامة تحديد السرعة، وذلك علما بأن الضرر الناتج عن السرعة في السياقة أمر واضح يؤكده العقل والقانون، هذا فضلا عن وجود إشارات طرقية متعددة تسعى إلى تذكيره بذلك. إلا أننا نجد الشخص لا يخفض من السرعة، وفي نفس الوقت لا ينعم بالارتياح، لكنه ينتشي بما يفعله.

وخلاصة يمكننا القول بأن نظرية «التنافر المعرفي» كما سبقت الإشارة هي حالة سيكولوجية غير مريحة، تعكس حالات الصراع التي يعيشها الفرد بسبب التنافر الحاصل ما بين اتجاهاته من جهة، والضغوطات التي قد تؤدي به إلى التصرف بكيفية مخالفة لما يتبناه من اتجاهات أو قناعات. وبالنظر إلى تعدد مكونات الاتجاهات، فإن التنافر يمكن أن يعاش على مستويات متعددة، قد يكون هناك تنافر بين اتجاهات الفرد والتزاماته، كما يمكن أن يحصل التنافر ما بين المكون العاطفي والسلوكي للاتجاه، أو بين المكون العاطفي أو المعرفي، إلى غير ذلك من التعارضات. إلا أنه وبصرف النظر عن مضمون التنافر وأشكال حدته، فإنه يمثل وضعية سيكولوجية تدفع بالفرد نحو البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التناغم والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يحافظ على وضعية التنافر. ولعل ذلك ما يدفع بالفرد إلى بذل مجهودات سيكولوجية جبارة، من أجل البحث عن الوسائل التي يمكن أن تصبح معها المعارف المتنافرة أكثر توافقا.

وبناء على ذلك، يرى كثير من الباحثين، بأن وضعية التنافر المعرفي، بالرغم مما يمكن أن تثيره من قلق أو إحباط بالنسبة للشخص الذي يوجد في حالة تنافر، فإنها لا تخلو من إيجابيات نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- يمثل السعي نحو تقليص التنافر ميكانيزما سيكولوجيا فعالا، يسعى من خلاله الفرد تجنب أسباب الإحباط والقلق النفسي.
- بذل الشخص للمجهود بغرض تقليص التنافر، هو في حد ذاته وسيلة مساعدة لحفاظه على استقراره النفسي، وبالتالي تقديره الإيجابي لذاته.
- سعي الفرد إلى انتقاء معلومات معينة من محيطه الاجتماعي سعيا نحو تقليص التنافر، هو مؤشر دال على مدى فعالية الفرد على المستوى المعرفي والعاطفي في التكيف مع واقعه وتأقلمه معه.
- السعي إلى التبرير الذاتي، يمثل خطوة هامة على صعيد عقلنة الاتجاه والسلوك. فكثير ما تتم عملية التبرير الذاتي بكيفية لاشعورية، إلا أن ذلك لا ينفي بذل الشخص أثناء عملية تبريره لأفعاله لمجهودات ذهنية معقدة، لأجل فحص المعلومات وتنظيمها ونقدها. ربما لم يكن ليبذلها في ظروف مغايرة. وبذلك يمثل البحث عن المبررات، إحدى السيرورات المعرفية التي من شأنها أن تساهم في بلورة أو بروز معالم «عقلنة جديدة» لدى الشخص.
- يمثل السعي نحو التقليص من التنافر، مؤشر ضروري، لتمكين الشخص من بلوغ أهدافه وفي مقدمتها تحقيقه لتوازنه على المستوى السيكواجتماعي.

وختاما نشير، بأن نظرية التنافر المعرفي لفستنجر، قد مثلت ولا تزال إحدى أهم النظريات التي يتم اعتمادها في دراسة وتحليل

علاقة الاتجاه بالسلوك. وذلك بهدف فهم وإدراك الأسباب المحفزة للسلوكات، من أجل التحكم فيها والسعي نحو تغييرها وفقا لما تتطلبه مقتضيات الواقع. ولعل أهم ما نستخلصه من «نظرية التنافر المعرفي»، هو الوعي بأن الإنسان ليس كائنا عقلانيا صرفا، وبأن كثيرا من تصرفاته وقناعاته وأفكاره تبقى مطبوعة بكثير من اللاعقلانية. ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك، سعيه عند إحساسه بالتنافر إلى محاولة تبرير سلوكاته، بدل تغييرها.

ثانيا: البغاء كمجال للتنافر المعرفي

1- البغاء كمفهوم وكممارسة

البغاء أو الدعارة هي المفردات التي اعتمدنها كترجمة للكلمة الفرنسية prostitution. وتفيد لفظة «البغاء» لغة، ممارسة جنسية هدفها الأساسي هو الحصول على اللذة وليس الإنجاب، وذلك مقابل مبلغ مالي. حيث يمثل هذا المقابل المادي الذي يتعين أن يكون ماديا عينيا وليس عاطفيا، شرطا أساسيا لتمييز هذه العلاقة الجنسية عن أية علاقة جنسية أخرى. مما يبرز بأن البغاء هو علاقة جنسية تجارية بالأساس، تربط بين طرفين أحدهما يبيع والآخر يشتري. إنه نشاط يهدف من خلاله الشخص (رجلا أو امرأة) إلى إنشاء علاقات جنسية تخضع لمواصفات البيع والشراء، العرض والطلب، الثمن والمساومة.

أما من الناحية السيكواجتماعية، فيمكننا تعريف البغاء على أنه ممارسة أو نشاط قديم قدم التاريخ، يتلخص في تقديم خدمات جنسية دائمة ومتكررة مقابل تعويض مادي. على أن يتم تقديم هذه الخدمات

الجنسية بكيفية طوعية ومن دون إكراه لكل طالب للجنس من جهة، مع عدم اشتراط ضرورة اختيار العشير من جهة ثانية. إنه وسيلة للحصول على المال من خلال استخدام الجسم وبيع اللذة الجنسية لعدد غير منتقى أو محدود من الزبائن[56]. وهناك بعض التعريفات المعاصرة التي توسع من مجال البغاء، لكي يشمل كل أنواع الإثارة والنشاط الجنسي المشترى بالمال. مما يصبح معه مفهوما شاملا لكل استعراض للمفاتن بقصد الإثارة والإغواء سواء على شاشات السينما أو فوق المسارح أو غيرها من النوادي وصالات التدليك أو الرقص أو غيرها. حيث يتم تقديم الجنس المأجور سواء بكيفية سرية أو علانية، فردية أو جماعية. هذا بالإضافة إلى السياحة الجنسية، وشبكات الأنترنيت وغيرها مما يمكن جمعه تحت اسم البرنوغرافيا.

فإذا كان البغاء قديما يرتبط بالفقر وظروف الهشاشة، فإن أسبابه في ظروفنا المعاصرة قد أصبحت أكثر تعقيدا، وذلك بسبب تفكك الجماعات الأولية الصغيرة، ظهور المجتمعات الواسعة اللاشخصية، وبالامتهان التجاري للعلاقات الاجتماعية[57]. الشيء الذي ساهم بدوره في انتشار تعاطي المخدرات وتجارتها، الهجرة السرية، التهريب بكل أنواعه وفي مقدمتها تهريب الأشخاص ضمن شبكات الدعارة التي تقوم باستغلال النساء والطفلات المراهقات على وجه الخصوص. مما أصبح معه البغاء أكثر من أي وقت مضى، ظاهرة اجتماعية تعكس قطاعا مهمشا أبرز ما يميزه:

(56) Maria del Pilar Moreno Jiménez, Psicologia de la marginacion social, Ediciones ALJIBE, Malaga, 2001, p. 199.

(57) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص، 216.

- بنيته الانحرافية مما يجعله يتم في السرية والخفاء.
- علاقاته اللامتكافئة التي تربط الجنس بالمال، مما يصبح معه الجسد شيئا أو مادة يتم تقديرها وفقا لقانون العرض والطلب.
- تعارضه كظاهرة إنسانية مع القيم والقواعد الاجتماعية والدينية.
- مساهمته في خلق ميكانيزمات الإقصاء وتهميش لكل من ينتمون إلى هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من شيوع ظاهرة البغاء وقدمها على مر التاريخ الإنساني، وبالرغم من تناميها وانتشارها بشكل ملحوظ في مجتمعاتنا المعاصرة، فإن الدراسات المنجزة حولها تبقى قليلة، وتكاد تقتصر على المجتمعات الغربية. أما بالنسبة للدول العربية الإسلامية، فإن الاهتمام بدراسة ظاهرة البغاء لايزال محتشما ونادرا إن لم نقل منعدما، كما لا يزال «البغاء» يمثل أحد المواضيع الطابو. إذ يبدو أنه لا أحد يود الحديث عن هذا الموضوع بما في ذلك الباغيات أنفسهن. علما بأن البغاء، هو ظاهرة اجتماعية تمارسها فئات عريضة من الأشخاص في العالم بأسره، ووسيلة لكسب العيش بالنسبة لفئات معينة ضمن سائر المجتمعات والثقافات. وتفيد إحصائيات بعض الدول كإسبانيا مثلا، بأن هناك أكثر من 300,000 امرأة باغية، وبأن 90 % من هؤلاء النساء مهاجرات، وصلن إلى إسبانيا عن طريق شبكات الهجرة السرية المتاجرة في النساء لأجل تشغيلهن في الدعارة[58].

(58) Francisca Exposito y Miguel Moya, Aplicando la psicologia social, PIRAMIDE, Madrid, 2005, P. 222.

وتمثل مثل هذه المعطيات، إحدى المؤشرات الأساسية التي تدعو إلى الاهتمام بهذه الظاهرة، والتي تزداد خطورتها بسبب استفحالها خلال هذه السنوات الأخيرة بشكل درامي ملحوظ، وذلك نتيجة لمجموعة من المعطيات من بينها: العولمة، الهجرة السرية، التطورات التقنية لوسائل الاتصال والتواصل ، ثم الأزمة التي تعرفها بعض الدول الغربية.

ولقد أدى الانتشار الواسع لهذه الظاهرة، إلى طرحها ضمن البرلمان الأوروبي سنة 1986، الذي صنف ظاهرة البغاء، باعتبارها إحدى أخطر مظاهر العنف الممارس ضد النساء. إلا أن ذلك لم يمنع من اختلاف مواقف الدول في تعاملها مع ظاهرة البغاء. فهناك بعض الدول التي اتخذت إجراءات صارمة ضد هذه الظاهرة، من خلال المنع التام للبغاء والتعامل معه كجريمة يعاقب عليها القانون، وهناك من سعى نحو شرعنتها وتقنينها. هذه الشرعية التي تتمثل في تعامله مع عالم البغاء كقطاع مهني معترف به، والتعامل مع الباغيات «كممتهنات للجنس»، بالإضافة إلى ترخيصه لما يسمى حاليا بصناعة وتجارة الجنس. وتبقى الأهداف المتوخية من هذه الشرعنة في نظر الدول المتبنية لهذا الموقف، هو السعي إلى إخراج هذا القطاع من مجال «الطابو» المظلم إلى حيز النور والوضوح. وذلك لكي يصبح بالنسبة لمحترفي هذا المجال، مهنة مقننة تخضع لقواعد وضوابط وقوانين، وتؤدي ضرائبها للدولة على غرار سائر الفئات المهنية الأخرى. ومن بين الدول التي تبنت هذا الموقف بشكل واضح وأدرجته ضمن قوانينها المدنية والمهنية، ألمانيا، هولندا، وأستراليا، وذلك خلافا للقانون السويسري الذي جرم هذه الممارسات.

ينطلق القانون السويسري منذ سنة 1999 من رفضه اعتبار البغاء كمهنة، انطلاقا من مبدأ أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يقوم على المساواة في الحقوق استنادا إلى النوع الاجتماعي. وبناء على ذلك، فإن مبدأ المساواة لا يمكن أن يتحقق في مجتمع تحتاج فيه النساء إلى بيع أجسادهن لضمان عيشهن. كما أن مبدأ المساواة يتعارض وكل ممارسة تجارية للجسد، يستمر ضمنها النساء في وضع البائعات اللذة، والرجال في وضع المشترين المستهلكين. وبناء على ذلك، فإن القانون السويسري ينص على معاقبة كل زبناء الخدمات الجنسية على اختلافها بغرامات مالية عالية وعقوبة حبس تصل مدتها إلى 6 أشهر. وتنطلق خلفيات هذا القانون من معاقبة الزبناء، على اعتبار أن أغلب النساء العاملات في هذا المجال، يمارسن البغاء تحت ضغط وإكراهات شبكات الدعارة ومافيا الجنس، أو تحت ضغط ظروف سوسيواقتصادية معينة. وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة للقضاء على «الاقتصاد الجنسي» أو الاقتصاد القائم على الجنس، لا يمكن أن يتم من خلال معاقبة الأطراف الضعيفة والتي غالبا ما تتشكل من النساء الباغيات، وإنما من خلال التدخل لتغيير الظروف والأسباب التي تساعد على وجوده وانتشاره. مما يستدعي البدء بمعاقبة الطرف المقبل على هذه الممارسات والراغب فيها، باعتباره العنصر المشجع على انتشارها، والذي يتشكل في غالبيته من الرجال. فالرجال هم الذين يستعملون أموالهم وسلطتهم وإمكانياتهم المادية لشراء الجنس، وبالتالي فإنهم يدفعون إن لم نقل يرغمون النساء بشكل أو بآخر على ممارسة البغاء. وبناء على هذه المقاربة، يؤكد القانون السويسري بأن كل توجه نحو تشريع البغاء وتقنينه أو مأسسته، هو بمثابة عنف رسمي ضد النساء ينبغي إدانته وتجريمه.

وفي مقابل القانون السويسري الذي يجرم البغاء، نجد كلا من القانون الهولندي والألماني والأسترالي، الذي يشرعن ويسن القوانين المحددة للبغاء كمهنة، ويتعامل مع الباغيات باعتبارهن مهنيات. ومن هنا اعتماد مصطلح «مهنيات أو ممتهنات الجنس»، كتعريف لهذه الفئات. ومن بين المبررات المعتمدة لدى هذه الدول لتشريع ومأسسة البغاء، أنه ظاهرة سوسيوثقافية عرفتها المجتمعات منذ قرون، وبأنه من الصعب القضاء عليها. فالبغاء هو حدث اجتماعي وواقع يومي، ومن هنا الحاجة إلى تنظيمه وتشريعه وتحويله إلى قطاع مهيكل يمكن من مراقبته وضبط مداخيله حتى يدفع ضرائبه للدولة على غرار غيره من القطاعات المهنية الأخرى. كما يمكن بالإضافة إلى ذلك من حماية النساء الباغيات من مختلف أشكال العنف أو المخاطر التي يتعرضن لها، مع تمكينهن في الوقت ذاته من الاستفادة من خدمات الوقائية، والتأمين، والتغطية الصحية، والتعويضات العائلية، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تضمن حقوقهن وكرامتهن ضمن هذا القطاع. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى نسبة الأرباح الهائلة التي حققتها هذه الدول بسبب مأسستها للبغاء، أصبحنا نلاحظ في السنوات الأخيرة نوعا من الميل الأوروبي وذلك منذ سنة 2002، إلى نهج نفس الأسلوب، والتعامل مع «البغاء» باعتباره نشاطا اقتصاديا مقبولا، مادام يمارس بدون ضغط أو إكراه وبمبادرات شخصية من لدن أشخاص راشدين.

وبين كل من القانون السويسري المجرم للبغاء استنادا إلى مبادئ الديمقراطية والنوع الاجتماعي، والقانون الهولندي والألماني المبيح والمؤسس للبغاء، نجد مناطق أخرى من العالم تجرم البغاء،

باعتباره انحرافا وجريمة أخلاقية ودينية. وبناء على ذلك، تدعوا هذه القوانين إلى معاقبة كل الأطراف المشاركة في هذا النشاط وفي مقدمتها المرأة الباغية باعتبارها العنصر الحيوي ضمن هذه البنية الانحرافية. إلا أن هذا النوع من الأنظمة غالبا ما يكتفي بالمنع والتجريم، دون الاهتمام بما يترتب عن هذه القوانين الزجرية من انتشار سري للظاهرة. الشيء الذي غالبا ما يساهم في انفلاتها من كل مراقبة أو معرفة، مما يزيد من حجم انتشارها، كما يزيد من نسبة الانحرافات والأوبئة المرتبطة بها، فتنتشر الأمراض كما تنتشر أساليب الاستغلال والعنف ضد النساء.

وبالرغم من طرح موضوع البغاء ضمن البرلمان الأوروبي كظاهرة اجتماعية ترتبط بالنوع الاجتماعي، وبالرغم من شيوع هذه الظاهرة في مختلف أقطار العالم، إلا أن الدراسات المهتمة بها كما سبقت الإشارة تبقى قليلة، مما يجعله موضوعا شبيها بالعنف الأسري. إذ بالرغم من شيوع الظاهرة، نلمس نوعا من السكوت والتغاضي عن طرحها كظاهرة أو كمشكلة اجتماعية. إذ غالبا ما يرد الحديث عن موضوع البغاء بشكل عرضي، يتم تناوله من خلال دراسات تهتم بالمخدرات، أو بالأمراض المتنقلة جنسيا أو بالهجرة السرية وانعكاساتها. وتجدر الإشارة هنا، إلى أهمية الدور الذي قامت به بعض القطاعات الصحية والمتخصصة منها في الأمراض المتنقلة جنسيا وعلى رأسها الدراسات التي اهتمت بداء «السيدا»، في مبادرتها نحو الاهتمام بموضوع البغاء وتنبيهها إلى خطورته كظاهرة ذات أبعاد سيكواجتماعية متعددة. كما نجد بالإضافة إلى هذه الدراسات الطبية التي يطغى عليها الجانب الوقائي والتقني، بعض الدراسات السوسيولوجية، التي طرحت

موضوع البغاء كظاهرة اجتماعية معقدة متداخلة العناصر، ذات انعكاسات اجتماعية خطيرة. أما الدراسات السيكولوجية فتبقى قليلة ونادرة، ركزت في غالبية الأحيان على الجوانب السيكولوجية للباغيات، من خلال دراسة بعض الحالات أو القيام ببعض المقابلات مع الباغيات، ولا نجد على هذا المستوى دراسات اهتمت بشخصية أو سيكولوجية الزبون.

إلا أن هذه الدراسات على قلة عددها، فإنها لا تخلو من أهمية تتلخص بالأساس في انتشالها لهذا الموضوع من دائرة «الطابو»، وطرحه كظاهرة اجتماعية خطيرة. كما أنها نبهت إلى أنه لم يعد من الممكن الاكتفاء بالنظر إلى هذه الظاهرة من منظور أخلاقي صرف، أو التعامل معها باعتبارها انحرافا أخلاقيا يرتبط بفئات معينة من النساء «المنحرفات أو المنحلات»، في مقابل النساء الشريفات العفيفات الصالحات. وإنما أصبح البغاء يطرح كظاهرة اجتماعية، سواء من حيث أسبابه، أو الخصائص المحددة له، أو انعكاساته على المجتمع. وبفضل هذه المبادرات الأولية، تم الانتقال إلى مقاربة جديدة لموضوع البغاء أو الدعارة بالاستناد إلى مجموعة من الأوليات من بينها:

- البغاء ظاهرة اجتماعية، وبالتالي فهي تبقى قابلة للدراسة العلمية الموضوعية.
- ظاهرة ذات أبعاد متعددة اجتماعية، نفسية، اقتصادية، أخلاقية، قانونية، صحية، تربوية.
- ظاهرة معقدة متداخلة العناصر، مما يقتضي ضرورة مقاربتها من زوايا متعددة.

- ظاهرة ترتبط بمجال لا يقتصر على النساء الباغيات، وإنما تعمل فيه فئات متعددة (البغايا / الوسطاء / الشركاء / الزبائن / الشرطة / القطاع السياحي، الخ).
- ظاهرة مشتتة، لكونها عبارة عن ممارسة يمكن أن تتم في مجالات متعددة (الشارع، دور الدعارة، الحانات، المنازل الخاصة، بعض النوادي الرياضية، أماكن التدليك، مجالات التجميل، الفنادق، الخ.).
- ظاهرة غير مقتصرة على فئات اجتماعية بعينها، وإنما تخترق مختلف الفئات والأوساط السوسيوثقافية (السن، المستوى السوسيواقتصادي، أو التعليمي، الوضع الأسري، الخ).

ولعل أهم إشكال تطرحه ظاهرة البغاء في عصرنا، هو البحث عن الأسباب التي تدفع إلى وولوج عالم البغاء. وفي هذا السياق بينت بعض الدراسات المعاصرة، مدى ارتباط البغاء بمظاهر الفقر والهشاشة الاجتماعية. وحيث تبين بعض الأبحاث التي أجريت في آسيا، بأن 50 % من الطفلات اللواتي يترواح سنهن ما بين 11 إلى 16 سنة، قد دخلن إلى مجال البغاء لأسباب أسرية في مقدمتها الفقر والاحتياج الاقتصادي. كما تبين بعض الإحصاءات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية بأن أغلب الباغيات هن نساء من الجنس الأسود. وتشير دراسات أخرى أجريت في إسبانيا، بأن 90 % من النساء الباغيات في إسبانيا مهاجرات قادمات من إفريقيا وأوروبا الشرقية[59]. الشيء الذي

(59) Patricia. Canales. « la régulacion de la prostitucion en la législacion comparada », Serie Estudios, N°325,. Biblioteca del Congreso Nacional de Chilé. 2005. www.nswp.org.

ندرك من خلاله بأن الفقر هو الوجه الأكثر وضوحا في التوجه نحو البغاء، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المعطيات السوسيواقتصادية الأخرى وفي مقدمتها انعدام التأهيل، نقص على مستوى التكوين، ضعف التمدرس أو غيابه بالنسبة لبعض الفئات الفقيرة والمهمشة. فأغلب الباغيات مدركات بأن نسبة هامة من قطاعات الشغل مقفلة في وجههن،وبأن القطاعات التي يمكن أن تقبل بتشغيلهن لا يمكن أن تحقق لهن نفس العائدات كما هو الأمر في مجال البغاء.

كما تبين نفس الدراسات أيضا مدى ارتباط التعاطي للبغاء بالاستغلال الجنسي للأطفال بشكل عام والطفلات على وجه الخصوص. إذ كثيرا ما يمثل هذا الاستغلال الجنسي الفتيات على وجه الخصوص، عاملا مساعدا لتعاطي هؤلاء للبغاء فيما بعد. حيث تبين نفس الدراسات، بأن 90 % من النساء الباغيات تعرضن لاستغلال جنسي في الطفولة[60]. وبأن اغلب الباغيات قد عشن خلال طفولتهن حياة أسرية مضطربة، مشحونة بالكراهية نتيجة تصدع الروابط العائلية بسبب الطلاق أو الهجر أو العنف[61]. الشيء الذي غالبا ما ينعكس سلبا على حياة الأبناء بسبب افتقادهم للحب والحنان، ويشكل عوامل مساهمة في الدفع نحو الانحراف. ويبقى التعرض للعنف والاغتصاب أحد أبرز الأسباب السيكواجتماعية، التي تؤدي بنسبة هامة من النساء إلى ولوج عالم البغاء. إذ غالبا ما نجد وراء كل باغية قصة اغتصاب أو عنف أو تفكك أسري.

(60) Cristina, Graizabal, «Una mirada feminista a la prostitucion», www.pensamientocritico.org

(61) نبيل صالح سفيان، علم النفس الاجتماعي المعاصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 271 .

ومن بين المؤشرات الدالة على خطورة هذه الظاهرة واتساعها في السنوات الأخيرة، وهو التحولات النوعية الطارئة على الأطراف الممارسة لهذه المهنة. إذ لم يعد مفهوم «الطرفين» في ظاهرة البغاء يقتصر على المرأة والرجل، وإنما اتسعت هذه العلاقة لكي تشمل الأطفال والرجال والمثليين من الرجال والنساء على حد سواء. مما أصبحنا معه أمام أشكال متخصصة من البغاء أو الدعارة، والتي نذكر من بينها دعارة الرجال أو دعارة الأطفال من الجنسين la pédophilie.

وفي خضم هذا التعدد، سوف نتناول في هذا المجال نمط البغاء الأكثر شيوعا وقدما عبر التاريخ، ألا وهو البغاء الذي تمثل فيه المرأة الطرف الذي «يبيع» أو يقدم البضاعة، والرجل الطرف الذي يشتري. مما يجعلنا أمام علاقة تجارية تقوم على أساس وجود عقد أو اتفاق بين طرفين أو شريكين، تمثل فيه المرأة الطرف المانح والعارض للخدمات الجنسية، بينما يمثل الرجل الطرف المستهلك والراغب في اقتناء هذه الخدمات. إنه نشاط تربط المرأة من خلاله علاقات جنسية تجارية مع رجل يطلب شراء هذه الخدمات مقابل تعويض مادي. ولعل أبرز ما يميز هذا النوع من البغاء أو الدعارة كغيره من الأنواع الأخرى، هو تعدد أبعاده (قيمية، اقتصادية، سياسية، رمزية ثقافية وإيديولوجية)، والتي تجعل منه نموذجا لعلاقة تجارية مرفوضة لمجموعة من الاعتبارات التي نسردها كالآتي:

1 - **على المستوى الأخلاقي والديني:** يمثل البغاء أو الدعارة من المنظور الديني، علاقة انحرافية غير شرعية. على اعتبار أن العلاقات الجنسية المقبولة، هي تلك التي تتم داخل نطاق المؤسسة الشرعية المتمثلة في الزواج، والتي تبقى مرتبطة إلى

حد بعيد بالإنجاب وتكوين الأسرة. مما يجعل من البغاء ممارسة مرفوضة على المستوى الديني، فهو بمثابة «زنا» يستحق أقصى العقوبات في حق كل من الزاني والزانية، كما يبقى مرفوضا على المستوى الأخلاقي والقيمي لارتباطه بالبحث عن الغريزة والشهوة مقابل المال.

2 - **على المستوى القانوني:** بالرغم مما عرفته المجتمعات المعاصرة من انفتاح أو تحرر على المستوى الجنسي، فإن البغاء لا زال يمثل في اغلب مناطق العالم جريمة يعاقب عليها القانون. وذلك لخروجه عن القواعد والنصوص الشرعية المؤطرة للعلاقات الجنسية. فباستثناء هولندا وألمانيا اللتين تعترفان بالبغاء كمهنة، يتولى المتعاطين لها تأدية الضرائب للدولة، يبقى البغاء جريمة أخلاقية يعاقب عليها القانون.

3 - **على المستوى الصحي:** يعتبر البغاء من المنظور الطبي ظاهرة مرضية، لما يخلفه من أضرار صحية مادية ومعنوية، ذات انعكاسات خطيرة على الممارسين لها والمرتبطين بها سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات. وذلك بسبب ما يصاحب الممارسات الجنسية المتعددة عادة، من أمراض عضوية من بينها مرض السل، الأمراض الجلدية، سرطان الرحم، بالإضافة طبعا لكل الأمراض المنقولة جنسيا وفي مقدمتها مرض السيدا. هذا فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات بين النساء الباغيات والشابات منهن على وجه الخصوص، بسبب عمليات الإجهاض المتكررة، والتي غالبا ما تتم في ظروف عشوائية بعيدا عن أية مراقبة أو تدخل طبي.

4 - **على مستوى الاجتماعي:** يمثل البغاء تجارة للجنس خارج مؤسسة الزواج، مما يجعل منه نموذجا لعلاقة جنسية مدانة تهدد أمن الأسر، كما تهدد بالتالي تماسك المجتمع واستقراره. وبناء على هذا التعارض للبغاء مع القيم والقواعد الاجتماعية الأخلاقية والدينية، فإنه يساهم في خلق ميكانيزمات الإقصاء والتهميش الاجتماعي، بسبب رفض المجتمع لمارسي البغاء وإقصائهم. هذا فضلا عما ينتج عن البغاء من حمل غير شرعي، يساهم في خلق عدد من الأطفال الضحايا.

5 - **على المستوى السيكولوجي:** يمثل البغاء على هذا المستوى أيضا ممارسة انحرافية، وذلك بسبب ما تعيشه الفئات الممارسة للبغاء من خبرات قوية غالبا ما تساعد على ترسيخ بعض السمات السيكولوجية المتعارضة مع الصحة النفسية والتوازن السيكواجتماعي للفرد. إذ غالبا ما يمارس البغاء في ظروف وأوضاع كثيرا ما تشجع على استعمال العنف، كما أنها تخلق الشعور بالعزلة والإقصاء، فتتسبب في القلق الدائم بسبب انعدام الإحساس بالأمن والثقة في الآخر، الخ. مما يؤدي في غالبية الأحيان إلى السقوط في الاكتئاب، التقدير السلبي للذات والرغبة في تهديمها من خلال الإقبال الكبير على استعمال كل أشكال المخدرات لأجل النسيان والقدرة على تحمل الواقع ومواجهته. هذا بالإضافة إلى ما تتعرض له الباغيات ضمن مختلف الثقافات والحقب الزمنية، من تنميط يساهم في إدراكهن كنساء منحطات، متسخات، حاملات للقذارة وناقلات للأمراض، بالإضافة إلى وصمهن أخلاقيا باعتبارهن مفتقدات للحس القيمي الأخلاقي

والديني، مما يساهم في إقصائهن وتهميشهن. وتمثل هذه الاتجاهات المتصلبة القدحية نحو النساء الباغيات أحد أبرز مظاهر العنف المميزة لهذا المجال، لإحساس الباغية في غالبية الأحيان بصعوبة تخلصها من هذا الوصم المهين. فلقب الباغية سوف يطاردها باستمرار وذلك بكيفية واعية أو لاواعية. فحتى وإن تمكنت من إخفاء سرها عن الآخرين، فإنه غالبا ما يبقى من الصعب عليها نسيان هذا السر أو تدبيره والتعايش معه. وتمثل صعوبة التخلص من عالم البغاء، أحد أبرز الأزمات السيكولوجية الخطيرة التي تواجهها نسبة هامة من الباغيات، وذلك باعتباره (في نظر الباغيات أنفسهن) بمثابة نشاط أو ممارسة يصعب على كل من دخلته الخروج منه، فهو يربط الباغية بماضيها ويحدد مستقبلها.

هذا دون أن نغفل ما تتعرض له معظم النساء الباغيات إن لم نقل كلهن من أشكال العنف المادي، بما يخلفه هذا الأخير من أضرار مادية ومعنوية ذات انعكاسات سيكولوجية خطيرة. هذا العنف الذي يصل في كثير من الأحيان إلى درجة الجريمة والقتل. وتشير الملاحظات العينية لمراكز الشرطة في عدد من المناطق عبر العالم، إلى مدى ارتفاع نسبة الوفيات بين فئات البغيات بشكل عام والشابات منهن على وجه التحديد، بفعل ما يتعرضن له من أشكال العنف والجريمة.

6 - **على المستوى الحقوقي:** إن البغاء بجميع أشكاله وألوانه هو بمثابة علاقة مدانة، بالنسبة لكل الاتجاهات المنادية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الاتجاهات النسوية الأكثر تحررا، بل

والمنادية منها بالحرية الجنسية. حيث يمثل البغاء في نظر هذه الحركات النسائية على وجه الخصوص، أحد أبرز الممارسات الدالة على العنف ضد النساء. فليس البغاء علامة على التحرر الجنسي للنساء، ولا يمكن اعتباره كذلك، وإنما هو نوع من العبودية الجديدة التي تعكس استمرارية الإديولوجية الذكورية الباتريركية ضمن أنظمة لا ديمقراطية تدفع بالنساء نتيجة العجز الاقتصادي والنقص على مستوى التعليم والتأهيل المهني إلى بيع أجسادهن. صحيح أن للمرأة في نظر التيارات النسوية الحق في الجنس والحق في ملكيتها لجسدها والتصرف فيه، لكن على أن يتم ذلك ضمن علاقة تحفظ كرامتها وجنسيتها، فلا يتم استغلالها بكيفية يصبح معه الجنس قطاعا مختزلا لها في جسدها كسلعة. وبناء على ذلك ترفض مختلف التيارات النسوية لقب «ممتهنات الجنس»، لأنه لا يعقل أن نقبل بوجود قطاع يشتري فيه الرجال الرغبة الجنسية من النساء. وتقول Kathleen barry[62]، البغاء هو الشكل الأكثر وضوحا للعنف والاستغلال وخرق حقوق الإنسان، إنه ممارسة تتعارض وتحرير الجسد الأنثوي، لما يتضمنه من تشييء واستعباد واستغلال واتجار بهذا الأخير.

وفي ظل هذه المنظومات العلمية والقانونية والحقوقية، يبقى البغاء كغيره من المواضيع المرتبطة بالمرأة، مجالا نلمس من خلاله تناقضات المجتمع الذكوري وتسلطه وتحيزه للرجال. هذه التناقضات التي يمكن تلخيصها في ملاحظتين أساسيتين:

(62) Cecilia. Lipszyc, «Mujeres en situacion de prostitucion : trabajo o esclavitud sexual ?», ADEUDEM, Cecilial@ornet.com.ar.

◄ التغافل عن مسؤولية الزبون

جرت العادة في الحديث عن موضوع البغاء إلى ربطه كمجال وكممارسة بالمرأة الباغية، وذلك في مقابل التغاضي عن دور الرجل كزبون. إذ غالبا ما يشكل الزبون الطرف المسكوت عنه، إنه «الحاضر الغائب» أو المغيب بكيفية واعية أو لا واعية، بينما يتم التركيز على المرأة الباغية وإدانتها، لكونها تمثل الوجه المكشوف للبغاء. مما يجعلنا نقف بشكل واضح على بعض من أوجه التناقض واللامساواة التي يزخر بها المجتمع ذكوري، الذي يتهم النساء الباغيات ويتهجم عليهن ناسيا أو متناسيا بأنه لا وجود لباغية بدون زبون، وبأن كل باغية إلا وتعمل مع زبون. إلا أن البنية الذهنية للمجتمع الذكوري تبقى عاجزة عن إدراك البغاء كمجال «تجاري»، يستند كغيره من المجالات التجارية الأخرى على قانون العرض والطلب. وبناء على هذه الإدراكات المجحفة في حق النساء والمتحيزة لصالح الرجال، فإنه حتى لما يتم استحضار الرجل كطرف في هذه العلاقة، فإنه غالبا ما يتم إدراك لجوئه إلى الباغية كحق من حقوق بلورة الرجولة وتفتقها. وبناء على ذلك فقلما يفقد الرجل في كثير الثقافات مكانته أو وضعه بزيارته للباغية، بل إننا نلمس وجود نوع من التقبل لهذا السلوك باعتباره تصرف يدرج ضمن خانة ما يصطلح عليه اجتماعيا «بالعادي أو الطبيعي» في سجل بناء الذكورة واكتمالها. بينما غالبا ما تتم إدانة المرأة الباغية واحتقارها ورفضها وتهميشها، باعتبارها تجسيدا لما يصطلح عليه اجتماعيا «بالمرأة الفاسدة». ومن هنا اعتماد مصلح «الفساد» في اللغة العامية ضمن الثقافة الشعبية المغربية كمرادف لمفهوم «البغاء أو الدعارة»، واعتماد كلمة «الفاسدة» لتعريف المرأة الباغية.

وفي خضم هذا النفاق الاجتماعي الذي يرفض البغاء كممارسة انحرافية، ويبرر الحاجة إليه لما فيه من «مصلحة» للرجال وتفتق للرجولة، نقف عند أقوال بعض المفكرين ورجال الدين، الذين نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر، القديس سانت أوكوستان والقديس طوماس في القرون الوسطى[63]. فلقد اعتبر هؤلاء بأن البغاء وسيلة من الوسائل التي يستعملها المجتمع للحفاظ على تماسكه القيمي. إذ بفضل وجود الباغيات وبفضل ما يقدمنه من خدمات جنسية، يتم الحرص على شرف المتزوجات وعذرية العازبات. وفي هذا السياق يقول القديس أوكوستان متحدثا عن الباغيات: «إن وجود هذا الصنف الأول من النساء (ويقصد الباغيات)، هو الذي يحافظ على وجود الصنف الثاني (النساء المصونات). فكل منهما مدين بوجوده للآخر». مما يجعل من الباغية استنادا إلى هذا التصور امرأة «التي تفرضها الضرورة الاجتماعية»، للحفاظ على توازن المجتمع واستقراره. إلا أن ذلك لا يلغي في الوقت ذاته، النظر إلى الباغية كامرأة مرفوضة باعتبارها المختصة في العلاقات الجنسية الممنوعة والمحرمة، والمختصة أيضا في الجنس الذي يرتبط بالمتعة بعيدا عن الأمومة والإنجاب.

ولعل ما يثير الانتباه في مثل هذه المواقف لدى هذه الفئات من المفكرين ورجال الدين، هو إدانتهم الواضحة للنساء الباغيات باعتبارهن الطرف المنحرف أو الشاذ ضمن منظومة البغاء، دون أدنى إشارة باللوم أو الزجر للرجال الزبناء كطرف شريك. فحتى لما يتعلق الأمر بالمنظور الديني الذي يحرم العلاقات الجنسية خارج منظومة

(63) Maria del Pilar Moreno Jiménez, Op.Cit, p. 198.

الزواج على كل من الرجال والنساء على حد سواء، نجد رجال الدين يتغاضون عن مسؤولية الرجل. هذا الأخير الذي يبقى في نظر أغلب هؤلاء محافظا على مكانته ووضعه، فلا يفقد احترامه أوأهليته لا الدينية ولا الاجتماعية بلجوئه إلى الباغية. بل إن لجوء الرجل إلى البغاء وفقا لهذه البنية الذهنية الذكورية، يسير جنبا إلى جنب مع الخلية الأسرية. مما يجعل من البغاء بعدا من أبعاد الحياة الجنسية للرجل الذي يبقى من حقه أن يبحث عن «الجنس المتعة»، في ظل مجتمع يقدس الأسرة والزواج الأحادي، ويحرم كلا من التعدد أو الطلاق (بالنسبة للمجتمعات الغربية). وبهذه الكيفية تم تبرير وجود البغاء في نظر هؤلاء المفكرين من رجال الدين وأمثالهم، باعتباره ميكانيزما اجتماعيا يحقق من خلاله المجتمع مجموعة من الوظائف الاجتماعية بل والوطنية أيضا والتي نذكر من بينها كما ورد على لسان هؤلاء المفكرين:

- الحفاظ على الصورة المثالية للأنوثة.
- الحفاظ على المؤسسة الزواجية التي يحرم فيها الطلاق (بالنسبة للمجتمعات الغربية).
- تهيئ العزاب للحياة الجنسية
- تلبية الرغبات الجنسية للجنود

وخلافا لهذه البنية الذهنية التي تسعى نحو التغاضي عن دور الرجل ومسؤوليته كطرف شريك ضمن مجال البغاء، تؤكد الدراسات المعاصرة على ضرورة استحضاره والرغبة في تعيين بعض خصائصه. وبناء على ذلك تقوم هذه الدراسات والسيكولوجية منها

على وجه الخصوص، بطرحها للسؤال التالي من هو الزبون ؟ ما هي أبرز خصائصه ؟

يستنتج من هذه الدراسات التي اعتمدت على بعض الملاحظات العينية وأحاديث الباغيات، بأن أهم ما يميز الزبون ضمن مجالات البغاء على اختلافها هو «هويته الفضفاضة». فأمام طرحنا لهذا السؤال على عدد مختلف من البغايا كان جوابهن كالآتي: «الزبائن هم كل أشكال الرجال، تجدهم من كل الأعمار، ومن كل المهن والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعائلية. كل أشكال الرجال يمكن أن يقصد الباغية باحثا عن خدمة جنسية معينة». فالزبون عموما هو كل من يطلب أو يشتري الجنس. وبناء على ذلك، فهو لا ينتمي بالضرورة إلى فئة اجتماعية أو عمرية معينة، كما أنه لا يعكس انتماء أو وضعية خاصة. مما يستنتج من خلاله بأن ما يميز الزبون هو كونه رجل لا يحمل «هوية» محددة غير جنسه كذكر، ووضعه العرضي أو العابر في غالبية الأحيان. ما يدعو إلى القول فإن كل رجل يمكن أن يكون زبونا.

إلا أننا إذا نظرنا إلى الموضوع من الزاوية النفسية الاجتماعية، فإنه يتعين علينا تجاوز هذه المواقف العامة للباغيات، لكي نتعمق أكثر بخصوص البحث عن بعض الخاصيات السيكولوجية التي يمكن اعتبارها بمثابة قواسم مشتركة بين سائر الزبناء الذكور على اختلافهم. هذه الخاصيات التي يمكن أن ترفع من احتمالية رغبة بعض الرجال دون سواهم في اللجوء إلى الباغية وشراء اللذة، والتي نذكر من بينها:

- الباحث عن التغيير أو التجديد في علاقاته الجنسية

- الغير راض على علاقته الجنسية مع زوجته
- الباحث عن اللذة والمتعة الجنسية بدون التزامات أو توابع من أي نوع كانت.
- الباحث عن ممارسات جنسية من نوع خاص، يصعب عليه طلبها من زوجته. وذلك على خلاف الباغية التي تمنحه إمكانية تلبية رغباته مادام يدفع ثمن ذلك.
- الراغب في التخلص من الخجل. وهنا يتم اللجوء إلى الباغية التي يتمكن من التجرؤ عليها ومعها، لأنه يحتقرها، فلا يعبأ بالتالي لحكمها أو ذوقها أو مشاعرها. فهي لا تمثل شيئا آخر في نظره، غير كونها «الآلة» المنفذة لرغباته.
- ذاك الذي يعاني من مشاكل مع النساء، إما بسبب الخوف أو الخجل، أو العجز الجنسي، أو كبر السن أو غيرها من المشاكل النفسية أو العقلية أو الجسدية، التي تمنعه من الحصول على امرأة. مما يدفعه إلى البحث عن الباغية باعتبارها امرأة يمكن شراؤها.
- ذاك الذي يعاني من عقدة السيطرة على النساء أو الرغبة في الانتقام منهن، بسبب العقلية الذكورية التي ترفض تحرر المرأة ومناداتها بالمساواة.
- ذاك الذي يرغب في الاستهلاك السريع للجنس، خاصة بين الفئات الشابة بسبب تأثرهم الكبير بالبرنوغرافيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتباه إلى الزبون كطرف شريك، والرغبة في البحث عن خاصيته وتعيين هويته، توجه لا نجده سوى

ضمن بعض الدراسات القليلة المعاصرة المهتمة بموضوع البغاء كشكل من أشكال العنف ضد النساء. بينما يبقى التغاضي عن الرجل كزبون مع الميل إلى تغييبه، هو الاتجاه السائد. وذلك علما بأن الرجل «الزبون» قد شكل منذ القديم ضمن مختلف أشكال البغاء وألوانه، المحدد لقوانين العرض ومقتضياته. هذا بالإضافة إلى خضوع البغاء كقطاع اقتصادي لتسيير الرجال، وسعيه كمنظومة سوسيواقتصادية لإرضاء رغبات الزبون الرجل والاستجابة لطلباته وأذواقه، وذلك ضمن مختلف أنواع البغاء ومجالاته.

◄ ازدواجية التعامل مع المرأة الباغية

في مقابل هذا التغاضي الواضح عن دور الرجل، تتولى الثقافة الذكورية إدانة المرأة الباغية كطرف وحيد ضمن علاقة البغاء. مما يسمح بوقوفنا على كيفية تمثل المجتمع للمرأة الباغية وتعامله مع الجسد الأنثوي في بعده الاستيهامي. حيث يتم إدراك المرأة الباغية من خلال ازدواجية غامضة ومثيرة، تصبح بفعلها مثالا للأنثى المرفوضة والمرغوبة في الوقت ذاته. مما يشكل أحد أبرز الأسباب التي تدفع بعدد من الرجال نحو الرغبة في خوض التجربة، والتطلع نحو اكتشاف هذا النموذج من النساء. فبالرغم مما يمكن أن تحيل عليه المرأة الباغية من انحراف يجعلها على حد تعبير سيمون دي بوفوار «إحدى النماذج النسائية التي تلعب دور الأنوثة بشكل سلبي[64]، إلا أن ذلك لا يمنع من الرغبة فيها والتطلع إليها كنموذج للأنثى التي ترتبط بالمحرم أو الطابو. وكما هو معلوم في سائر الطابوهات وانعكاساتها على البنية

(64) خديجة العزيزي، الفكر النسوي الغربي،بيسان، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص 200.

السيكولوجية للإنسان، يلاحظ بأنه كلما تعلق الأمر بمجالات مرتبطة بعلاقات جنسية ممنوعة، كلما ساهم ذلك في إثارة الاستيهام والخيال، وتأجيج مشاعر البحث عن اللذة والمتعة، ومال الشخص نحو الدخول إلى غمار التجربة.

ثم بالإضافة إلى ما تثيره خاصية المنع المصاحبة للبغاء كمجال «محرم»، يدفع نحو الرغبة في خوض التجربة والاكتشاف، فإنه يمثل أيضا وبشكل من الأشكال مجالا للمتعة المطلقة والغير مشروطة. فلقد شكل البغاء ولا يزال، مجالا مفتوحا أمام المتعة والحرية الجنسية بمعناها الواسع، حيث تمارس العلاقات الجنسية بعيدا عن أية قيود أو أحكام أو قواعد بعينها. فلا شيء يعلو فوق مبدأ الحصول على اللذة، والتي تمثل الهدف الأول والأخير ضمن هذه العلاقة، ضاربا في غالبية الأحيان عرض الحائط هوية كل من الطرفين. الشيء الذي يصبح معه الإحساس «بالحرية»، أحد الخاصيات المميزة للعلاقة باغية / زبون. وبناء على ذلك فلا غرابة أن نلاحظ ضمن هذه العلاقات نوعا من التغير في موازين القوى، أو نوعا من الانقلاب على مستوى الأوضاع والأدوار الجنسية والاجتماعية والاقتصادية بكل ثقلها. بحيث قد تتحول المرأة الباغية وربما على صغر سنها، من الكائن الضعيف، الصغير، السلبي، المهمش، الفقير، إلى الفاعل الحقيقي ضمن هذه العلاقة والمتحكم في سيرها وتوجهها. إذ غالبا ما تمثل المرأة الباغية بحكم ما تتوفر عليه من خبرة وتجربة في التعامل مع الرجال بشكل عام، ومع الممارسات الجنسية بشكل خاص، مالكة للمعرفة خبيرة بمجال الشهوة ومتحكمة فيها. الشيء الذي يمنحها بفعل ذلك نوعا من السلطة الاستيهامية، التي تؤهلها بشكل من الأشكال لكي تتبوأ مركز

الطرف المتحكم فتسيطر على الرجل وتخضعه لرغباتها ومصالحها ضمن هذه العلاقة. وبناء على ذلك نقول بأن التفاعل الحاصل بين الباغية والزبون هو تفاعل من نوع خاص، أبرز ما يميزه هو عدم خضوعه للتراتبية المتعارف عليها اجتماعيا، والتي غالبا ما تقلل من شأن مكانة المرأة باعتبارها كائنا سلبيا، في مقابل الإعلاء من شأن الرجل والتأكيد على فاعليته. مما يبرز مدى فاعلية العوالم الرمزية ضمن هذه العلاقة، وتأثرها بمجموعة من الدوافع السيكولوجية الشعورية واللاشعورية، المبلورة حول المرأة الباغية كأنثى غامضة، مثيرة ومخيفة بما تتضمنه من استيهامات خيالية مرتبطة باللذة.

ولعل ما يزيد من خصوصية طبيعة هذه التفاعلات المميزة للعلاقة باغية / زبون، هوما يطبعها من إحساس عميق بالحرية نتيجة طابعها التعاقدي، الذي يعكس مدى استعداد كل من الطرفين للمشاركة ضمن هذه العلاقة حسب مصالحه وأهدافه. إذ غالبا ما تبدأ العلاقة بعد حصول نوع من الاتفاق المسبق بين كلا الطرفين حول نوع الممارسات المطلوبة ومدتها وسعرها. وكلما اتضحت المصالح بين الطرفين وتم تعيين حدود العلاقة وضبطها في إطار مهني أو مصلحي يجمع بين الباغية والزبون بعيدا عن أية اعتبارات عاطفية أو إنسانية، كلما ساهم ذلك في الرفع من درجة هذا الإحساس بالحرية، وساهم في تسهيل التفاعل بين الاثنين، وتقلصت احتمالية نشوب الخلافات بينهما.

وبصرف النظر عن هذه الخصوصيات التي تطبع علاقة الباغية بالزبون، يبقى البغاء ظاهرة اجتماعية مدانة، ومرفوضة بنسب مختلفة في عدد من الثقافات. وقد ترتفع نسبة الإدانة أو تخف بحسب الكيفية التي تهيكل بها العلاقات الجنسية داخل كل ثقافة على حده، وذلك استنادا إلى عدد من المتغيرات من بينها:

- **المكانة التي يوليها المجتمع لدور الأمومة:** فكلما ارتفع تقدير الأمومة في المجتمع، كلما اتضحت المسافات بين الجنس المرتبط بالإنجاب والجنس الذي يتوخى اللذة. وتمت بالتالي إدانة البغاء باعتباره انحرافا للجسد الأنثوي الذي يفترض فيه أن يكون مجالا للإنجاب وليس وسيلة للذة، خاصة إذا ارتبطت هذه الأخيرة بالربح المادي.

- **تعيين مجال العلاقات الجنسية:** كلما تم تصور «المنزل» كمجال داخلي مرادف للأسرة وللعلاقات الجنسية الشرعية، كلما تمت إدانة البغاء باعتباره ممارسات تتم في الشارع، أو في أي في مجال عمومي يتعارض والأبعاد الحميمية للفعل الجنسي الذي يجب أن يتم ضمن ما هو داخلي منزلي وأسري. وذلك لما يحيل عليه المنزل كمجال من علاقات عاطفية ذات بعد إنساني، تتوافق وطبيعة العلاقات الجنسية الحميمية. هذا بالإضافة إلى ما يرمز إليه المنزل كمجال، من علاقات دموية وعائلية تربط الجنس بالإنجاب وتكوين الأسرة.

- **تمثلات المجتمع لأوضاع وأدوار كل من الرجال والنساء:** كلما تعلق الأمر بمجتمع ذكوري، يتولى فيه الرجال حراسة الحياة الجنسية للنساء استنادا إلى مفاهيم تربط المرأة بالعرض والشرف، كلما تمت إدانة المرأة الباغية بشكل أكبر، ومثل لقب «الباغية» أحط وأقذر ما يمكن أن تنعت به المرأة في هذا المجتمع. وغالبا ما تتضمن هذه المجتمعات ترسانة من المترادفات لكلمة «الباغية»، والتي تحمل جميعها دلالات سلبية وقدحية تحيل على نساء منبوذات، مهمشات ومقصيات اجتماعيا وأخلاقيا.

وفي ظل هذه التمثلات التي تحرم البغاء وترفضه باعتباره ممارسة جنسية غير مشروعة، يسعى كل من الباغية والزبون، حرصا على المتعة إلى التخلص من «عقدة الذنب» التي تتبع هذه العلاقة وتنتج عنها. فيسعى الزبون إلى استعمال المال، لاستعادة توازنه وارتياحه السيكولوجي من خلال منحه مقابلا لما يستهلكه. بينما تسعى الباغية بدورها إلى مجموعة من الميكانيزمات السيكواجتماعية، التي تبرر من خلالها ما تقوم به من سلوكات. ويمثل «التنافر المعرفي» أحد برز هذه الميكانيزمات المعتمدة من طرف النساء الباغيات، كسيرورات دفاعية يهدفن من خلالها إلى استعادة التوازن والقضاء على مختلف أشكال التنافر.

وقبل الخوض في غمرة الإشكالية المتعلقة «بالتنافر المعرفي»، توخى في البداية التعرف على المرأة الباغية، من خلال طرحنا للتساؤلات التالية: من هي المرأة الباغية ؟ هل يمكن الحديث عن سمات معينة للمرأة الباغية ؟ هل يتعلق الأمر بنساء لهن خاصيات سيكولوجية معينة، أم بنساء لجأن إلى هذا المجال تحت وطأة ظروف سوسيواقتصادية ضاغطة؟

2- هوية المرأة الباغية

للإجابة عن هذه التساؤلات بخصوص هوية المرأة الباغية، نشير بأنه إذا كان من الصعب تحديد هوية الرجل الزبون كما سبقت الإشارة، فإنه يبقى من الأصعب أيضا تحديد هوية المرأة الباغية. وذلك بسبب انعدام وجود معطيات علمية أو عينية موضوعية يمكن على أساسها تعيين بعض الخاصيات أو السمات المحددة للمرأة الباغية،

لتعدد نماذج الباغيات وتعدد أشكال البغاء ومجالاته وحيثياته. وتبين بعض الدراسات المعاصرة[65] بأن هناك اختلافات واسعة بين صفات الباغيات وأسباب تعاطيهن لهذا المجال. كما تبين أيضا بأنه ليست هناك معطيات أو عوامل اقتصادية أو اجتماعية معينة يمكن أن تدفع بالمرأة نحو البغاء بالضرورة. هذا بالإضافة إلى تأكيد هذه الدراسات على أنه لا يشترط أن تكون الأسرة التي تنتمي إليها المرأة الباغية على علاقة بمجال البغاء، فهناك نسبة هامة من الباغيات ينتمين إلى أسر محافظة. كما تجدر الإشارة أيضا، إلى انعدام وجود صفات فزيولوجية معينة يمكن أن تدفع بالمرأة نحو البغاء، وبأنه ليس لنسبة جمال المرأة أي دور في ذلك، فمجال البغاء يشمل كل أشكال النساء على مستويات مختلفة من الجمال والشكل الفزيولوجي.

وبناء على ذلك، يصنف عالم الاجتماع بول غولدشتاين Goldstein 1979[66] البغاء على أساس نوعين من الخصائص هما الالتزام المهني و السياق المهني. ويشير مفهوم «الالتزام» إلى تواتر وتكرار المرات التي تنخرط فيها المرأة في ممارسة البغاء. أما «السياق المهني»، فيشير إلى نوع بيئة العمل، وطبيعة عملية التفاعل التي تشارك فيها المرأة خلال تبادل الاتصال الجنسي المدفوع الأجر. فإن أبرز تعريف للباغية هو التعريف الاصطلاحي الذي يربط البغاء بتجارة الجنس، ويعرف الباغية بكونها «المرأة التي تقبل الدخول في علاقة جنسية بالمقابل»، هذا المقابل الذي يمكن أن يكون نقدا أو عينا. إنها المرأة التي تبيع اللذة الجنسية لأي رجل غريب على استعداد أن

(65) Francisca Exposito y Miguel Moya, Violencia de género, In, Aplicando la psicología social, PIRAMIDE, Madrid, 2005, P. 222.

(66) أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص، 216.

يدفع لها أجرا نظير ما تقوم به. مما يجعل من الباغية المرأة المتاجرة في العلاقات الجنسية والبائعة المحترفة للذة لكل من يطلبها. وبناء على هذه الخاصيات، يمكننا القول بأن أبرز ما يحدد هوية المرأة الباغية، هو كونها تلك المرأة التي تدخل في علاقة جنسية، لاعتبارات غير جنسية. لأن الجنس بالنسبة للباغية هو «مهنة» وليس رغبة، وذلك لتعارض الرغبة مع الإجبار. فهي تمارس الجنس بالرغم من رغبتها وذلك تلبية لرغبة أخرى خارجة عنها، ألا وهي رغبة الزبون. أما هي فليست سوى وعاء لهذه الرغبة التي تمارس عليها[67]. ويشير بعض علماء النفس، بأن الغريزة الجنسية كثيرا ما تخلد لسبات عميق عند نسبة هامة من البغايا[68]. الشيء الذي يفسر نسبيا سبب التسمية المعاصرة للباغيات بممتهنات الجنس، حتى يتم التأكيد على الطابع التجاري أو المهني المحض، بعيدا عن المشاعر أو الرغبات الجنسية لهؤلاء الممتهنات. حيث يشكل الجنس بالنسبة للشبكات العاملة في هذا القطاع والمستفيدة منه، ميكانزيما فعالا للربح المادي.

فكما أن هناك أنواع متعددة من البغايا، هناك أيضا أشكال متعددة من البغاء، والتي تختلف باختلاف مجالات البغاء ومستوياتها، والتي نذكر من بينها:

- **بغايا الشارع:** ويتعلق الأمر بالبغاء الذي يمارس في المجالات العمومية المفتوحة، والذي يتم في الشوارع، الساحات والحدائق العمومية، في سيارات الزبائن، وفي كل ركن من

(67) رثيا الحضراوي، «ظاهرة البغاء في الدار البيضاء»، مقاربات: ملامح نسائية ، نشر الفنك، 1987 الدار البيضاء، ص.57 .

(68) Francisca Exposito y Miguel Moya, Op.Cit, P. 224.

الشارع يمكن أن يسمح بعلاقات جنسية سريعة. كما أن بغاء الشارع، يمكن أن يتم أيضا ضمن بعض الفنادق الرخيصة المحيطة بالشوارع حيث تقف الباغيات.

- **بغايا دور الدعارة:** ويتعلق الأمر هنا بدور معينة أو محلات سكنية معدة لهذا الغرض، تعمل في غالبية الأحيان تحت إشراف باغية متمرسة مستعينة ببعض الحراس الرجال. حيث تتولى هذه الأخيرة إدارة شؤون هذه المحلات بدء بتعيين الأثمان والتفاوض مع الزبناء، إلى تعيين أو اقتراح الباغية للزبون، تعيين المدة الزمنية، الخ. وتلعب هذه البنية التنظيمية لهذه الدور، دورا أساسيا في ميل نسبة هامة من الباغيات إلى تفضيلهن العمل بها، رغم قلة عائداتها المادية مقارنة مع العمل الحر. وذلك نظرا لما تضمنه من «حماية»، سواء تعلق الأمر بحمايتهن من عنف الزبناء وتملصهم من تأدية الثمن المتفق عليه، أو بحمايتهن من الشرطة.

- **بغايا المساكن الخاصة، والفنادق الفاخرة، وقاعات التدليك، ومحلات التجميل**...الخ. والتي تشمل عينات مختلفة من النساء اللواتي يعملن في البغاء بكيفية دائمة أو موسمية، وذلك لأسباب متعددة لا تعود بالضرورة إلى الفاقة أو الاحتياج المادي بشكل حيوي.

- **فتيات الهاتف:** وهي فئة من الفتيات اللواتي يعرضن خدماتهن الجنسية على صور بعض القنوات الفضائية أو المجلات، مع الإعلان عن أرقام هاتفية تمكن من الاتصال بهن.

وبالنظر إلى تنوع أشكال البغاء وممارسيه، ارتأينا التركيز في هذا العمل على الباغيات اللواتي يعملن في الشارع، وذلك لاعتبارات منهجية وعلمية نسردها كالآتي:

- بغاء الشارع هي الدعارة الأكثر وضوحا، وبالتالي هي التي يسهل فيها الاتصال بالباغيات مما يمنح إمكانية أوسع للدراسة.
- إنه البغاء الذي تمارسه النساء الأكثر فقرا والأقل تأهيلا.
- إنه البغاء الأقل عائدات مادية، مقارنة بعائدات الباغيات الموجودات في الأماكن المغلقة.
- إنه البغاء حيث تتعرض النساء بنسبة أكبر لشتى الأمراض، وفي مقدمتها الأمراض المنقولة جنسيا كالسيدا.
- إنه البغاء الذي تتعرض فيه النساء بنسبة أكبر لمختلف المخاطر المادية والمعنوية وفي مقدمتها العنف بما يصاحبه من أشكال الاعتداء المادي والنفسي من طرف الزبناء، أو اللصوص أو مضايقات المتشردين، أو استفزازات الشرطة.
- إنه البغاء الذي يمكننا من الحصول على أكبر قدر من المعطيات الكمية والكيفية، بفضل بعض الدراسات التي أنجزتها وزارة الصحة وبعض الجمعيات العاملة في المجال.

في ظل هذه المعطيات يأتي اهتمامنا بدعارة الشارع، وهي كما يدل على ذلك اسمها دعارة تمارس في الشارع، وأبرز ما يميزها هو ارتباطها الواضح بالمجال العمومي الواسع. إلا أنه بالرغم مما يمكن

أن يوحي عليه مفهوم «الشارع» من امتداد أو توسع على مستوى المجال، فإن هذا النوع من البغاء أو الدعارة، غالبا ما يتمركز في شوارع ذات خصوصيات أبرز ما يميزها هو وضعيتها «البينية»، والتي يمكن توضيحها كالآتي:

- **ما بين الوسط والهامش:** لعل ما يميز مختلف الشوارع التي تؤمها الباغيات، هو طبيعة تموقعها والتي غالبا ما تتراوح ما بين وسط المدينة وهامشها. والمقصود بذلك أنه يتعين على الشارع أن يكون قريبا من وسط المدينة دون أن يكون مزدحما، وأن يكون هامشيا دون أن يكون مهمشا. بحيث يسمح الشارع بوجود المارة دون أن يكون آهلا بالسكان، وذلك تفاديا لحصول أي إنزعاج أو تشكي من وجودهن.
- **ما بين الظلمة والإنارة:** من بين الخاصيات المميزة للشارع أيضا وسطية الإنارة. إذ غالبا ما يتميز الشارع المحتضن للبغايا بموقع يجعله يتراوح ما بين الإنارة والظلام. فلا يكون مظلما حتى يمنح الأمن والأمان للباغيات ويسمح برؤيتهن من طرف الزبناء، كما يجب ألا يكون شديد الإنارة حتى لا ينفضح أمرهن بين المارة والشرطة. كما تمثل هذه الدرجة الوسطية ما بين الإنارة والظلام، عاملا مساعدا للزبون كي يقترب منهن ويتفاوض معهن بنوع من السرية والكتمان.
- **ما بين الرواج والهدوء:** يتعين على هذا المجال أيضا، أن يكون محاذيا للشوارع المليئة بالمارة والرواج التجاري، دون أن يكون في الوقت ذاته مجالا لاستقرار الباعة. ولذلك، غالبا ما تختار الباغيات الشوارع الصغيرة التي تخترق الشوارع

الكبيرة، مما يمكن من الحصول على الزبائن والتفاوض معهم في جو هادئ، بعيدا عن الزحام من جهة، ونظرات أصحاب المحلات التجارية من جهة ثانية.

وفي ظل هذه الخاصيات المميزة للشوارع التي يتم اختيارها كمجالات للممارسة البغاء، تتولى النساء الباغيات توزيع هذه المجالات استنادا إلى اعتبارات تنظيمية ذات أبعاد «حقوقية» تمنح فيها الأولوية لتاريخ انتماء المرأة لمجال البغاء بشكل عام، وتاريخ تواجدها في هذا الشارع كمجال خاص. إذ غالبا ما يخضع الشارع كمجال «للإشتغال» إلى قواعد وقوانين تقسيمية مضبوطة، تعين حدود حركية وتنقل كل باغية على حدة. فلكل باغية مكانها الخاص بها، الذي يتم تعيينه وفقا لمرجعية السن والأقدمية في مزاولة البغاء واحتلال هذا الشارع كمجال. واستنادا إلى هذه الاعتبارات، تمنح المجالات الأكثر حظا في الحصول على الزبون للنساء الأكثر تقدما في السن والأكثر أقدمية في المجال، بينما تتم مواراة وتهميش الحديثات العهد والفتيات الصغيرات للوراء. وغالبا ما تتسبب هذه التقسيمات المجالية في مشاحنات عنيفة بين النساء، خاصة لما يتعلق الأمر بنساء أمهات تجاوزن سن الأربعين. حيث تبدأ معالم العياء والمشاكل الصحية، التي تصبح معها المرأة في أمس الحاجة إلى جلب ما تحتاجه من المال في أقرب وقت وأسرعه، لكي تعود إلى حال سبيلها.

فبعد وقوفنا على أبرز المعالم أو الشروط المميزة للشوارع التي تحتضن الباغيات، حاولنا الوقوف قدر الإمكان خلال عملنا الميداني، على بعض الخاصيات السوسيواقتصادية المميزة لأغلب هؤلاء النساء اللواتي يمارسن بغاء الشوارع، والتي نذكر من بينها ما يلي:

- **على مستوى السن:** تتضمن دعارة الشوارع نساء باغيات من مختلف الأعمار. بحيث يمثل الشارع مجالا يسع كل أشكال النساء على اختلاف سنهن، ابتداء من 13 سنة إلى ما فوق 50 سنة. حيث تتواجد الطفلة والشابة والمتقدمة في العمر.
- **على مستوى الانتماء السوسيواقتصادي:** يلاحظ بأن أغلب النساء اللواتي يتعاطين بغاء أو دعارة الشارع، ينتمين إلى الشرائح السوسيواقتصادية الفقيرة، والتي تقطن في الأحياء الهامشية.
- **الوضعية الزواجية:** تتضمن دعارة الشارع مختلف أصناف النساء، بحيث نجد المتزوجات والعازبات، ومن بين هؤلاء توجد نسبة هامة من الأمهات. إلا أن أغلب الباغيات هن من الأرامل والمطلقات والأمهات العازبات.
- **المستوى الدراسي:** أغلب هؤلاء النساء أميات أو من مستويات تعليمية متدنية، لا تتجاوز في غالبية الأحيان التعليم الابتدائي أو الإعدادي في أحسن الأحوال.

أما بخصوص الأسباب التي دفعت بهن إلى مجال البغاء، فتفيد كل من الدراسات السابقة والملاحظة الميدانية بأنه مهما اختلفت قصص هؤلاء النساء الباغيات وظروفهن الاجتماعية والاقتصادية، فإن السمة المحددة لأغلبهن إن لم نقل كلهن، هي صعوبة وتصدع أوضاعهن الأسرية. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدراسات السيكولوجية التي أجريت حول النساء الباغيات، قد أكدت على أهمية العلاقات الأسرية ودورها في لجوء المرأة إلى البغاء وتقمصها لهويتها كباغية. كما

صرحت أغلب الباغيات إن لم نقل كلهن من معاناتهن من مشاكل ذات أبعاد عاطفية وعلائقية مع الأسرة (الصداع مع الدار)، وأوضاع أسرية لم يتحملنها، والتي نذكر من بينها:

- فقدان رعاية الآباء وحبهم واهتمامهم.
- مغادرة الأسرة في سن مبكرة بسبب العنف أو عدم التفاهم.
- فقدان الدعم الأسري في حالة حصول الحمل غير الشرعي.
- تعرض نسبة هامة منهن للاغتصاب أو لعلاقات جنسية مبكرة.
- أغلبهن عشن اختلالات عاطفية وسلوكية في فترة المراهقة.
- تدني المستوى القيمي والأخلاقي للأسرة.
- التفكك الأسري واضطراب أو خلل في العلاقات الاجتماعية للأسرة بشكل عام.

3- بعض الخاصيات السيكولوجية للمرأة الباغية

يمثل البغاء كما سبقت الإشارة ظاهرة اجتماعية انحرافية مرفوضة من طرف المجتمع، وبالتالي فإن المرأة التي تدخل مجال البغاء، هي في الغالب امرأة ذات سمات سيكولوجية معينة. على اعتبار أن البغاء كثقافة وكمجال، يشترط توفر المرأة على شخصية معينة، وتبنيها لاتجاهات سيكواجتماعية متميزة، تستعملها المرأة الباغية كميكانيزمات أساسية لولوج هذا المجال والتمكن من الاستمرارية فيه. وبناء على ذلك، تشير بعض الدراسات السيكولوجية للباغيات على أن أغلب الباغيات يتوفرن وبنسب متفاوتة على خاصيات سيكولوجية معينة من أبرزها:

1.3- تقمص دور الباغية

إذا كان من الصعب تعيين الأسباب السوسيواقتصادية التي يمكن أن تدفع بالمرأة نحو البغاء، فإن ذلك لا يمنع من تعيين بعض الصفات السيكولوجية المميزة لأغلب من يدخلن إلى هذا المجال ويمكثن فيه محققين من ورائه أرباحا معينة. وذلك على اعتبار أن الدخول إلى عالم البغاء والمكوث فيه، ليس بالأمر الهين. ومن هنا الحاجة إلى الوقوف على بعض الأحكام المسبقة الشائعة حول هذا المجال وتصحيحها، وفي مقدمتها نعت مجال البغاء بكونه مجال «سهل»، والمقصود بذلك سهولة ولوجه والاشتغال في نطاقه والمكوث فيه. كما يعتقد أيضا بأنه مجال الربح السريع والأموال الطائلة. إلا أن معاينة الواقع اليومي لأغلب الباغيات، يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر في مثل هذه الأحكام المسبقة وتصحيحها، لما يخفيه مجال البغاء من عنف وآلام بغيضة يصعب في كثير من الأحيان تحملها. واستنادا إلى هذه الأحكام المسبقة الشائعة، كثيرا ما يظن بأن النساء اللواتي يلجن هذا المجال، غالبا ما يخترن اللجوء إليه من جهة، ثم إنهن يمكثن فيه لسهولته وتلك معتقدات خاطئة يبقى من اللازم تصحيحها. ومن بين المؤشرات الدالة على صعوبة مجال البغاء وخطورته، هوحاجة كل من تدخل إلى هذا المجال إلى تقمص دور الباغية والتمكن من إتقانه.

وبناء على ذلك، فإنه يشترط على كل من تلج هذا المجال أن تتقمص دور البغي أو ترتدي ما يمكن أن نسميه «بهوية الباغية». والمقصود بذلك أن تقمص الصورة المبلورة اجتماعيا عما يمكن تسميته بشخصية المرأة «الباغية» بكل أبعادها المادية والمعنوية.

الشيء الذي يتطلب نسبة معينة من الثقة في الذات، التي تمنح المرأة الإحساس بأنها يمكنها أن تدخل في هذا الدور فتلبسه وتتقمصه وتتقنه. ومن بين المؤشرات التي تمكن المرأة الباغية من الاطمئنان على نجاحها في دورها، هو حصولها في تقمصها لهذا الدور على اعتراف الآخرين. فتلمس من خلال سلوك ونظرة الآخرين لها والرجال على وجه الخصوص، بأنها فعلا امرأة «باغية». وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه غالبا ما يتعلق الأمر بنساء يتميزن على المستوى السيكولوجي بقدر ملحوظ من الذكاء وقوة في الشخصية وصلابة في الطبع. مما يساعد على تحملهن لما يعشنه من تهميش وإقصاء ورفض اجتماعي، فيدركن تمام الإدراك بأنه من الصعب أن يتم تقبلهن والترحيب بوجودهن، كما يدركن أنه من الصعب أيضا أن يصبحن «محبوبات»، أو أن يجدن رجالا يقعوا في حبهن بشكل حقيقي. إلا أن وعيهن بذلك، لا يحد من قدرتهن على احتواء هذه الإدراكات وما يترتب عنها من مشاعر مؤلمة، من خلال بلورة استراتيجيات وآليات دفاعية بغرض تدبير تلك الآلام والتخفيف من حدتها. وتؤكد أغلب الدراسات إن لم نقل كلها على أنه ليست هناك امرأة تولد باغية بالفطرة، وإنما يتعين على كل من تدخل هذا المجال، أن تتعلم وتنجح في تقمص دور الباغية بكل أبعاده المعرفية والعاطفية والسلوكية، وذلك سواء في علاقتها بذاتها، أم في علاقتها بالآخرين وفي مقدمتهم الزبناء.

ولعل هذه الرغبة في تقمص دور الباغية، هو ما يفسر بعض السلوكات وردود الفعل الملاحظة لدى أغلب الباغيات، وفي مقدمتها طريقة تعاملهن مع مظهرهن الخارجي، وطريقتهن في الخطاب والتعبير

سواء منه اللغوي أو الجسدي. فسعيا نحو لباس دور الباغية، تميل أغلب النساء إلى تغيير مظهرهن من خلال اختيارهن لنماذج معينة من اللباس. هذا الأخير الذي غالبا ما يكون قصيرا، شفافا وفاضحا لمفاتهن بشكل ملفت للانتباه. الشيء الذي كثيرا ما يتسبب في إصابتهن ببعض الأمراض وخاصة في فصل الشتاء. كما يملن إلى التكثيف من وسائل التجميل والماكياج وصباغة الشعر، باختيارهن للمساحيق القوية الداكنة، وكأنهن يطمسن بذلك معالم هويتهن لأجل تعويضها بهوية جديدة أكثر جرأة وإثارة. هذا بالإضافة إلى تبنيهن لطرق وأساليب خاصة في التفاعل، أبرز ما يميزها هو قيامها على الافتعال والتمويه بعيدا عن الجدية والرصانة.

2.3- الذكاء

يتعين على المرأة التي تدخل مجال البغاء أن تتوفر على القدرة والكفاءة الفكرية والمعرفية لكي تضمن عيشها ضمن عالم رجالي، تختزل فيه هوية وجود الرجال باعتبارهم «زبناء». وبناء على ذلك، فإن إدراك الباغية للرجل الماثل أمامها وتعيينها لهويته، غالبا ما يتلخص في تقديرها «للرصيد المادي» الذي يمكن أن تكسبه منه «كزبون». إنها امرأة ذات تصور برجماتي واضح يقوم على تمييزها ما بين الرجل والزبون، وما بين الجنس والتجارة. الشيء الذي يمكنها على المستوى المعرفي والإدراكي من بيع جسدها للرجل الزبون وتقديمه كبضاعة تضمن بها عيشها، دون أن تبيع من جراء ذلك روحها أو عقلها أو مشاعرها لهذا الأخير. الشيء الذي يتطلب على المستوى السيكولوجي الكثير من الحنكة والذكاء البراجماتي. هذا فضلا عن توفرها بفعل الخبرة على عين ثاقبة فاحصة، تمكنها

من تعيين صنف الرجل الماثل أمامها. فتصرح بعضهن بأنهن يتمكن من معرفة نوع الزبون (شخصيته، أذواقه، وطلباته) انطلاقا من كيفية اقترابه منهن، من لباسه، وطريقته في تعيين الثمن أو المساومة. فتدرك المرأة الباغية هل يتعلق الأمر برجل خبير متمرس في المجال، أم برجل مبتدئ خجول،الخ. وتبقى مسألة مدى التوفر الباغية على هذه «العين الفاحصة» والتمكن منها، عنصرا حيويا يمكنها من اختيار الزبون، المساومة وتحديد الثمن، كما يمكنها أيضا من حماية نفسها من العنف وما شابهه. هذا فضلا عن تمكنها من تقديم أقل ما يمكن من الخدمات في أسرع وقت وبأقل تكلفة جسدية أو مادية ممكنة. وكل ذلك، مع حرصها على راحة الزبون لضمان عودته.

3.3- الموهبة المسرحية

والمقصود بذلك، تمكن أغلب البغايا من التصنع والافتعال والكذب سواء على مستوى التعبير اللغوي أو السلوك الفعلي، بشكل يدل على مدى براعتهن في التمثيل والتمويه من أجل إخفاء مشاعرهن الحقيقة حتى يتمكن من اكتساب إعجاب الزبون وثقته. لذلك يسهل على المرأة الباغية أن تتقمص أو تلبس الشخصية التي يطلبها الزبون.

4.3- الشجاعة

فبالرغم من هشاشة وضع أغلب هؤلاء النساء الباغيات، فإنهن مضطرات بشكل من الأشكال إلى التزود بالشجاعة والقدرة على المواجهة. وذلك حتى تتمكن كل واحدة منهن من حماية نفسها والدفاع عن مصالحها وفرض وجودها و«احترامها» سواء في علاقتها بالزبون أو في علاقتها بباقي الباغيات. وبناء على ذلك تبقى الشجاعة مطلبا

حيويا تود الباغية تحقيقه بكل الطرق وفي مقدمتها تعاطيها للكحول. حيث يمثل الخمر وسيلة حيوية لتزويدها بالقوة الاستيهامية ولو لمدة مؤقتة. فيمنحها الجرأة والشجاعة على مواجهة الشارع المليء بالمخاطر، والزبون الغريب الذي يحمل معه كل احتمالات العنف، ومداهمات الشرطة المفاجئة، الخ. أمام هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر، يمثل الخمر حسب اعتراف نسبة هامة من البغايا، وسيلة لدرء الخوف والدفاع عن النفس ولو بشكل سلبي.

5.3- الاعتماد على النفس

كل من تدخل إلى عالم البغاء، تبقى مدركة تمام الإدراك بمدى رفض المجتمع لهذا المجال، وبالتالي بمدى رفضها واحتقارها كامرأة، وتصنيفها بكيفية سلبية تؤدي إلى إدانتها وتهميشها. الشيء الذي يدفعها في غالبية الأحيان إلى تحاشى وقوعها في الشجار أوالخصومات أثناء عملها. وذلك لعلمها بأنه في حالة وقوع الخصومة أو الخلاف مهما كان نوعه، فإنها سوف تمثل وبكيفية أوتوماتيكية الطرف المدان. الشيء الذي يجعلها شبه مقتنعة بأنه لا يمكنها طلب المساعدة أو الحماية من الآخرين، لأنه ليس هناك من سوف يمنحها الحق أو يصدق كلامها. فالباغية هي آخر من يمكن أن ينصت إليه، كما أنها تمثل آخر من يمكن أن تحظى أقواله بأية مصداقية، وذلك سواء تعلق الأمر بخلاف مع الزبون، أو الشرطة، أوالآخرين بوجه عام. وبناء على ذلك فهي غالبا ما تسعى إلى الاعتماد على نفسها، كما أنها غالبا ما تنتقم لنفسها بنفسها دون أن تنتظر المساعدة من أي طرف. ومن هنا لهفتها على المال، لكونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تساعدها على حل مشاكلها.

6.3- العجلة والسرعة

وتلك أحد أبرز خاصيات الباغيات اللواتي يوجدن في الشارع. حيث تمثل رغبة الباغية في الحصول على المال ضمن مجال عمومي، أحد الأسباب التي تطبع سلوكها بالسرعة. فتجدها دائما في عجلة من أمرها لكونها تطلب:

- السرعة في الحصول على المال.
- السرعة في الحصول على الزبون.
- السرعة في التخلص من الزبون.
- السرعة في إرضاء الزبون.
- السرعة في مغادرة المكان.

ونشير في هذا المجال، إلى أن تنظيم المقابلات والحديث معهن كان صعبا جدا لافتقادهن للوقت. هذا فضلا عن ارتباط أوقات «عملهن»، بخصوصيات الشارع، وأوقات عمل وعطلة الزبائن، (مثلا أيام السوق الأسبوعي بالنسبة لبعض المناطق القروية، أوقات وقوف الشاحنات، أو أوقات خروج العمال بالنسبة لبعض شوارع البيضاء).

وكلما تعلق الأمر بامرأة قضت ما يفوق عشر سنوات في هذا المجال، كلما كانت على دراية ومعرفة دقيقة «بقواعد اللعب»، مدركة لمختلف أشكال المساومة التي تجعلها متحكمة في علاقتها بالزبون. وهكذا تتمكن الباغية المحنكة بخرق القاعدة التجارية التي تنص على أن الزبون هو السيد Le client est roi، أو أنه المتحكم في العلاقة ما دام هو الذي يدفع، لكي تصبح صاحبة القرار بامتياز، باعتبارها هي التي تقرر (وبشكل مسبق) نوع العلاقة التي سوف تعقدها مع

الزبون. وتجدر الإشارة إلى أنها غالبا ما تتعمد تقديم أقل ما يمكن من الخدمات، مقابل حصولها على أكبر ما يمكن أن تحصل عليه من أجر. وكلما تمكنت الباغية من تسطير الحدود بين ما ترفضه وما ترغب فيه، كلما دل ذلك على نجاحها وأكسبها ثقتها في نفسها. هذا النجاح الذي غالبا ما يقاس بمدى الإقبال عليها وازدياد الطلب على خدماتها. ولعل ما يثير الانتباه هنا هو أن كثرة الطلب على الباغية لا يتوقف على جمالها بقدر ما يرتبط «بخبرتها» وبكيفية تعاملها مع الزبون، وتمكنها من منحه الإحساس بالارتياح. وكلما تحقق الإحساس بالارتياح لدى الزبون، كلما مثل ذلك ضمانا لعودته، وبالتالي مؤشرا على نجاحها.

وفي هذا السياق تصرح كثيرات منهن بأن المعرفة بالرجال لا تتعلم في المدارس ولا حتى في الجامعات، وإنما تكتسب من خلال العلاقة اليومية والحميمية بالزبناء. الشيء الذي يفسر إلى حد بعيد، اعتقادهن الراسخ بكونهن يمثلن النساء الأكثر فهما ومعرفة بسيكولوجية الرجال.

4- المرأة الباغية و معالم التنافر

تنطلق نظرية التنافر المعرفي كما سبقت الإشارة من أوليات أساسية يمكن تلخيصها في هذا المجال على الشكل التالي:

- لكل إنسان حاجة قوية وحيوية في بلورته لصورة إيجابية عن نفسه. إلا أن تمكنه من تحقيق ذلك، ليس بالأمر الهين، نظرا لما يتعرض له عبر مسار حياته من أحداث وتجارب وإكراهات قد تحول دون تحقيقه لذلك. الشيء الذي يمكن أن يحول دون

تكوين هذه الصورة الإيجابية، مما يتسبب في خلق وضعية التنافر المعرفي.

- التنافر هو حالة سيكولوجية يمكن أن يعيشها كل من يوجد في وضعية تتعارض فيها سلوكاته مع القيم والقواعد الاجتماعية المتعارف عليها.
- التنافر كحالة سيكولوجية، كثيرا ما يرتبط بالمجالات الأخلاقية لما لهذه الأخيرة من آثار على صورة الذات.

استنادا إلى هذه الأوليات النظرية، فإننا نرى بأن معالم التنافر المعرفي في مجال البغاء تنطلق من البغاء نفسه، باعتباره منظومة من الممارسات المحرمة والمحظورة على المستوى القانوني والقيمي، والموجودة والمتاحة على المستوى الواقعي واليومي. بناء على ذلك، فإنه يبقى من المحتمل جدا أن يعاني أغلب مرتادي هذا المجال إن لم نقل كلهم أشكال متعددة من التنافر المعرفي. هذا التنافر، الذي سوف يطبع مختلف وردود أفعال هؤلاء سواء اللفظية منها أو السلوكية، بكثير من المفارقات التي تتسبب على المستوى السيكواجتماعي في خلق نوع من الإحساس بعدم الانسجام والتنافر. وذلك لما يحتويه هذا المجال من تناقضات يختلط فيها الخوف باللهو، والعنف بالترفيه، والحزن بالفرح. ومن هذا المنظور فإننا نرى بأن النساء الباغيات يمثلن نموذجا واضحا لفئات تعلم حق المعرفة مدى رفض المجتمع لما يقمن به من سلوكات، ومدركات تمام الإدراك لمدى تعارض نمط عيشهن مع القيم والقواعد الاجتماعية. إلا أن كل ذلك، لا يمنع من استمرار ممارستهن للبغاء وعدم التفكير في الإقلاع عنه. الشيء الذي من شأنه أن يدفع بالنساء الباغيات إلى الرغبة في التخفيف من وطأة هذه المفارقات، حتى

وإن تعلق الأمر بخلق مفارقات جديدة. وسوف نحاول في هذا السياق الوقوف على بعض معالم التنافر الذي تعيشه هذه الفئات من النساء والتي نذكر من بينها ما يلي:

1.4- تقمص دور الضحية

كلما تم الحديث عن البغاء، لمسنا معالم التقاطب ما بين القيم والمبادئ الأخلاقية من جهة، والجوانب النفسية المطبوعة بالشعور بالذنب من جهة ثانية، ثم الميكانيزمات النفسية الساعية إلى التخفيف من حدة هذا التقاطب. وبناء على ذلك، فإن أول معالم التنافر المعرفي، تبدأ من حديث المرأة عن كيفية ولوجها لعالم البغاء. بحيث نلاحظ بأن ما يميز حديث أغلب الباغيات إن لم نقل كلهن، هو سعيهن الواضح إلى عدم الاعتراف بالمسؤولية الذاتية في اختيارهن لمجال البغاء أو في توجههن إليه ومكوثهن فيه. فأغلب هؤلاء النسوة، «مقتنعات» بافتقادهن لأي مجال آخر يمكن أن يكون بديلا لعالم البغاء، وبأنه لا وجود لأي قطاع يقبل باستقطابهن بعد ولوجهن لعالم البغاء. مما يفضي إلى تقوقعهن على أنفسهن ضمن حلقة مفرغة من التمثلات، التي تساهم في تكريس تقمصهن لدور الضحية من جهة، وتبرر عدم سعيهن أو بذلهن لأي مجهود من أجل ترك مجال البغاء من جهة ثانية.

فاغلب مقابلاتنا مع الباغيات إن لم نقل كلها، كانت تنطلق من تقمص المرأة «لدور الضحية»، وسعيها نحو تبرير وتفسير وشرح الأسباب التي دفعت بها إلى هذا المجال. فتصرح كل النساء تقريبا، بأن ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والعائلية التي ترتبط بالفقر، التفكك الأسري، الطلاق، العنف، التعرض للاغتصاب منذ الطفولة،

عوامل دفعت بهن إلى مجال البغاء. إلا أن هذا الحديث المطبوع بصبغة أو دور «الضحية»، سرعان ما ينمحي لما يتعلق الأمر بمواضيع تخص «الكسب المادي» أو العلاقة مع الزبون.

2.4- تمثل المال

من الطبيعي أن تسعي المرأة الباغية نحو المال لضمان عيشها ومستقبلها، إلا أن للمال بالإضافة إلى ذلك دلالات رمزية تكسب الباغية الإحساس بالحرية والاستقلالية بل والسلطة أيضا. فبالإضافة لما يمنحه المال كوسيلة للكسب والتمكين من الاستهلاك، فإنه هو الذي يمنح المرأة الباغية الوجود. فبفضل المال تتمكن المرأة من تحقيق حريتها والتصرف في عائدتها كما تريد دون ما حاجة إلى إعطاء أية تفسيرات لأي كان (فلوسي ديالي، كندير بيهم ما بغيت). كما أنه بفضل المال ومن خلاله، تستطيع شراء صمت وهمم الآخرين. وكلما تعلق الأمر بنساء يقمن بإعالة أسرهن، كلما شكل المال وسيلة للتأكيد على مكانتها وسلطتها بين أفراد أسرتها، بما في ذلك الإخوة أو الأبناء الذكور. ويمثل تغاضي أفراد الأسرة في كثير الأحيان عن مورد المال التي تأتي بها المرأة الباغية، عاملا مساعدا على ترسيخ اتجاهاتها نحو أهمية المال باعتباره قيمة في حد ذاته، حتى لو كان على حساب القيم والمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها.

فمن خلال المال وبواسطته قد تحقق المرأة الباغية كثيرا من المكتسبات، إلا أنها تبقى عاجزة عن تقدير ذاتها بكيفية إيجابية. فإذا كان تقدير الذات يرتبط بمدى تمكن الفرد من تحقيق الاستقلاليته، تدبيره لأموره بنفسه وعدم توقفه على الآخرين، فإن كل المنجزات تبقى

مفرغة من محتواها العاطفي، لما يتعلق الأمر بالمرأة الباغية. فبالرغم مما يمكن أن تحققه المرأة من مكتسبات قد تصل في بعض الأحيان إلى تقبل محيطها لعملها، فإنها تشعر في قرارة نفسها بنوع من الإدانة والاحتقار العميق للذات، ما دامت تقوم بعمل تخجل من البوح به، لوعيها التام بأن ما تقوم به لا يمكن أن يحظى بالتقدير الاجتماعي.

ويمثل تغافل الأهل وتغاظيهم عن تعاطيها للبغاء، إحدى المعطيات التي تترك آلاما جسيمة في أعماق المرأة الباغية، وتساهم في تعميق إحساسها بالتنافر المعرفي. فبقدر ما يمنحها المال سلطة التحكم في أفراد أسرتها وإخضاعهم، بقدر ما يزكي عندها الإحساس بهشاشة هذه السلطة التي تمثل بالنسبة لها كما تمثل بالنسبة للآخرين، مجرد كذب وتمويه. إنها على حد تعبير إحداهن، «سلطة النفاق»، سلطة مفبركة خارجية لا تقل هشاشة عن نوع المساحيق التي تغطي بها وجهها. وبناء على ذلك، فبقدر ما نجد المرأة الباغية تتلهف على المال لكي تحقق حريتها وتفرض سيطرتها على محيطها، بقدر ما نجدها تتمنى في قرارة أعماقها وجودها ضمن وسط يدين عملها ويراقبها ويضبط تحركاتها، ويحسسها بوجودها «كإمرأة عادية» (وذلك على حد تعبير بعض الباغيات).

3.4- مفهوم الزمن والمستقبل

وفي نفس سياق تمثيل أو تقمص دور الضحية، تميل كثير من الباغيات إن لم أقل أغلبهن إلى الحديث عن المخاطر التي يتعرضن لها، كما يحكين عن تجارب مؤلمة وخطيرة مررن منها لأجل توضيح مدى خطورة وضعهن وظروفهن. حيث عبرت كثيرات منهن بمرارة عن

كون : «الزنقة صعبة، الزنقة لا يتحملها أكثر الرجال قوة وصلابة، الزنقة لا يمكن قبولها حتى للكلب». إلا أن هذا الحديث المسهب عن المخاطر التي تهدد وجودهن وسلامتهن بسبب تعاطيهن لدعارة الشارع، لا نجد له أي صدى على مستوى سعيهن عمليا وفعليا من أجل الخروج من هذا الميدان أو التفكير في وسائل بديلة لكسب العيش. فبقدر ما تتحدث النساء عن «دعارة الشارع» كأحط أنواع البغاء وأقلها قيمة ومردودية باعتبارها «شوهة» أو «طايحة»، يتحملن فيها نظرات الاحتقار من طرف المارة والسكان ويسمعن كل أشكال السب والتجريح بشكل يومي، بقدر ما نلمس تشبثهن بهذا المجال، وإحساسهن بالعجز عن التفكير في إمكانية البحث عن عمل بديل لتغيير وضعهن.

هذا بالإضافة إلى معطى أساسي آخر لا تغفله جل النساء الباغيات إن لم نقل كلهن، لوضوحه وبداهته، ألا وهو ارتباط البغاء بفترة الشباب ونضارة الجسد الأنثوي. مما يصبح معه الكسب في هذا القطاع، كسبا قصير المدى، مادامت معالم التراجع بالنسبة للجسد الأنثوي في أعين الرجال، تبدأ مع بلوغ المرأة لسن 40 سنة. فبالرغم من وعي مختلف النساء الباغيات بهذه المعطيات، إلا أن أغلبهن لا ينهجن أي تدبير أو تخطيط أو احتياطات مادية للمستقبل.

فأغلب هؤلاء النساء يتحاشين الحديث عن المستقبل بشكل ملفت للانتباه. فكل ما يؤكدنه هو تعودهن على كسب عيشهن عن طريق البغاء، وبأنهن سوف يتابعن نفس المشوار دون أية رغبة في التفكير في الموضوع بشكل عقلاني أو واقعي. وتجدر الإشارة إلى أن كثير من الشابات يشاهدن بشكل يومي الوضع المزري لبعض الباغيات

المتقدمات في السن، واللائي أصبحن يعانين من العياء والمرض والمهانة، (بحيث وجدنا أن أغلب هؤلاء النساء المسنات يتقاضين أجرا لا يتجاوز 20 درهم)، إلا أنهن بالرغم من ذلك، عاجزات عن اتخاذ مواقف حاسمة أو التفكير في الحل لتدبير المستقبل.

كما أن وعيهن بقصر زمن «الكسب»، والمرتبط بفترة الشباب ونضارة الجسد، لا يمنع من ميلهن وبشكل ملحوظ إلى الاستهلاك الذي يصل إلى حد التبذير. فسواء تعلق الأمر بالإنفاق على أنفسهن أو على أسرهن (سعي أغلبهن إلى تلبية متطلبات الأبناء قدر الإمكان)، فإن ما يطبع سلوكاتهن في ذلك هو سوء التدبير. ومن بين الملاحظات المثيرة للانتباه في هذا المجال، هو تبريرات الباغيات لهذا الميل نحو التبذير وسوء التدبير. حيث تصرح أغلبهن بأن مرد ذلك إلى أن «المال الحرام» شأنه شأن كل شيء حرام، فهو لا بركة فيه. وترتبط الأسباب في ذلك على حد أقوالهن، بغضب وسخط الله على ما يقمن به من سلوكات، مما يفسر في نظرهن سبب ميلهن إلى التبذير وعجزهن عن الادخار أو التوفير احتسابا لفترات الشيخوخة أو المرض.

كما نلمس معالم التنافر المتعلقة بخصوص المستقبل أيضا، من خلال تمثل النساء الباغيات لعلاقتهن بمجال البغاء. بحيث نكاد نلمس لدى أغلب هؤلاء النسوة على اختلافهن، نوعا من الاقتناع الراسخ بأن من دخلت مجال البغاء فإنه يبقى من الصعب عليها الخروج منه. وتعود الأسباب في ذلك على حسب تعبيرهن إلى مجموعة من الاعتبارات منها ما يرتبط بمعطيات سوسيواقتصادية تفيد مدى تدني مستوياتهن التعليمية ونقص تأهيلهن، ومنها ما يرتبط بمعطيات سيكولوجية تحيل على وجود صورة سلبية نحو الذات وإحساس

عميق بالذنب، غالبا ما تجد المرأة صعوبة في التخلص منه. على اعتبار أن التحرر من عالم البغاء يتطلب أولا وقبل كل شيء تحرير الذات من ماضيها، وتلك مسألة في غاية الصعوبة إن لم تكن مستحيلة على حد تعبيرهن. فحتى إن تمكنت المرأة من التستر والتمويه والكذب على الآخرين، فإنه يبقى من الصعب أن تكذب على نفسها.

استنادا إلى هذه الملاحظات، يمكننا القول بأنه بالرغم مما تظهره هذه العينات من النساء من قدرة على التحدي والتمرد على المجتمع وقواعده، بقدر ما يخفين في أعماقهن خوفا عميقا من إدانة المجتمع واعتبارا قويا لقواعده وقيمه. فكثير منهن عاجزات عن مغادرة هذا المجال، بسبب خوفهن من نظرة الآخرين وأحكامهم وتجريحاتهم (فالمجتمع لا يرحم على حد تعبيرهن). وتسرد الباغيات حكايات عدد من النساء اللواتي خرجن من ميدان البغاء ثم عدن إليه مرة أخرى. كما تحكي الباغيات عما تتحمله بعض النساء اللواتي غادرن مجال البغاء لأجل الزواج من عنف وتجريح من طرف الزوج نفسه. هذا الأخير الذي لا يكف عن تذكير المرأة بماضيها وبفضله عليها في أخراجها من عالم البغاء. وبناء على ذلك، يبقى الأمل في مغادرة هذا المجال ضئيل إن لم نقل منعدم. وكلما تعلق الأمر بنساء قضين شطرا طويلا من حياتهن ضمن مجال البغاء، كلما تبنين استحالة المغادرة مهما كانت النتائج. وفي سياق الحديث عن التفكير في برامج لمساعدة النساء من أجل الخروج من عالم البغاء، تقترح المسنات التركيز على الفتيات الحديثات العهد بمجال الدعارة، لأنه يبقى من الصعب جدا حسب رأيهن تحقق ذلك مع نساء عشن في هذا المجال لسنوات طويلة، وذلك لأسباب متعددة في مقدمتها ما يعانينه من مشاكل وصراعات نفسية بسبب التقدير السلبي للذات.

وتجدر الإشارة إلى أن صعوبة الخروج من مجال البغاء لا ترتبط باستدماج المرأة للصورة السلبية عن ذاتها فحسب، وإنما تعود أيضا إلى ما يمنحه البغاء لهذه الفئات من النساء على حد تعبيرهن من إحساس عميق بالحرية. حيث صرحت كثيرات منهن: «مهما تم احتقاري بسبب انتمائي لمجال البغاء، فإن ذلك لا ينفي أنني أعمل بكل حرية، أختار المكان والزمان الذي يناسبني، آخذ عطلتي متى رغبت في ذلك، لا أحد يرغمني على العمل، ولا أحد يوجهني أو يراقبني أو يبدي ملاحظات بخصوص عملي أو نشاطي، لا أرتبط بأحد ولست متوقفة على أحد».

نلمس من خلال هذه التصريحات مدى رفض هذه الفئات للخضوع أو الالتزام بالقواعد حتى وإن تعلق الأمر بقوانين العمل، سعيا نحو الإحساس بالحرية والاستقلالية. في حين أن حديثهن عن الحرية ليس سوى تمويها لما يعشن عليه من ضغط وقهر.

4.4- تمثل الشارع

إن أغلب النساء الباغيات على علم تام بأن الشوارع التي يعملن فيها تمثل في نظر الآخرين شوارع متسخة ومرفوضة، قد تؤدي ببعض السكان إلى مغادرتها بسبب تواجدهن فيها. إلا أن شيوع هذه التمثلات عن الشوارع التي يتواجدن بها، لا يلغي تأكيدهن وحرصهن على ضرورة «احترام الشارع». ولمفهوم «الاحترام» معنى خاص، يقوم على أساس أن الشارع هو مجال عمومي ومفتوح، يستدعي التنظيم والخضوع لمجموعة من القواعد. وتبدأ معالم التنظيم من خلال إخضاع الشارع لتقسيم مجالي ورمزي، يتم وفقا لمعايير معينة تقوم

على أساس التزام «السترة» وعدم إثارة الفوضى والسعي ما أمكن إلى ممارسة النشاط في هدوء وسكينة مع تفادي كل ما من شأنه أن يثير الفوضى أو يزعج الآخرين.

فعلى الباغيات احترام أمكنة وقوف بعضهن البعض، واحترام الزبون وعدم إثارة غضبه أو الشجار معه، وعدم رفع الصوت بالسب أو الخصام أو استعمال الكلمات النابية بصوت عال. وأقصى ما تحرص عليه كل الباغيات بدون استثناء، هو تفادي أن تخرج إحداهن تحت أي تأثير إلى الشارع عارية فتثير ما نسميه باللهجة العامية «العربطة» أو «الحيحة» أو «الشوهة». فمن خلال التزام السترة والهدوء، ترى أغلب الباغيات بأنهن يحترمن الشارع والسكان والجيران.«نحاول جميعا الالتزام بالسكات، والحركة بهدوء، حتى لا نزعج أحدا أو نمنحه فرصة الاحتجاج أو التشكي من وجودنا». لأن للشارع «حرمته» «فالزنقة للشعب»، وبالتالي ليس من حق أي أحد أن يستفرد بها لنفسه دون مراعاة واحترام الآخرين. فالشارع في نهاية المطاف هو مسؤولية الجميع.

5.4- تمثلات لقب الباغية

تعترف كثير من الباغيات بمدى الألم الذي يستشعرنه أمام نعتهن بلقب الباغية، كما يعترفن بمدى بشاعة مختلف الألقاب المعتمدة لوصف من تنتمي إلى مجال البغاء. إنها في مجملها ألقاب قدحية تستعمل للسب والشتم والإيلام. إلا أن وعيهن بذلك لا ينفي استغلالهن لهذه الألقاب بما تحمله من نموذج منمط عن شخصية الباغية وسلوكها باعتبارها شخصية مثيرة للفوضى Scandaleuse

من أجل تهديد الآخرين وتخويفهم. فعند الشجار والمشاحنة غالبا ما تلجأ الباغية نفسها إلى استحضار كل ألقاب والمترادفات الدالة على معنى «الباغية»، فتنسبها لنفسها من أجل تخويف الآخر وتذكيره بأنه يتعامل مع «باغية». وهنا تتولى الباغية نفسها استحضار كل ما يحمله هذا اللقب من دلالات قدحية وقوية في نفس الوقت، لكي تذكر بها الآخرين بأنها «باغية» وبالتالي فليس لديها ما تخسره، وبأنها لا تهمها الفضائح، كما أنها لا تهاب الشرطة أو السجن. وكثيرا ما تلجأ نسبة من الباغيات لهذا الأسلوب في تعاملهن مع الزبون لأجل الاستفزاز أو تحقيق المصالح، أو أحيانا لأجل الدفاع عن النفس. وتلك استراتيجية أخرى، نقف من خلالها على مدى معاناة المرأة الباغية من التنافر، فبقدر ما نجدها تستعر من لقب الباغية وتتألم له، نجدها في الوقت ذاته تلجأ إليه لكي تستعمله في تدبير معيشها اليومي.

6.4- إدراكات كل من الصحة والمرض

تمثل النساء الباغيات اللواتي يعملن في الشارع الفئات الأكثر فقرا، والأقل عائدات مادية في مجال البغاء، كما يمثلن بالإضافة إلى ذلك الفئات الأكثر تعرضا للأمراض بشكل عام والمتنقلة جنسيا على وجه الخصوص. إلا أنه بالرغم من وعي النساء بهذه المخاطر الصحية التي تهددهن، فإنهن يشكلن الفئة الأقل عناية بصحتها، والأقل توجها وطلبا للخدمات الصحية رغم وعيهن التام بأن «جسدهن» هو وسيلتهن الوحيدة لكسب العيش. فكثيرا ما نجد الباغية تحرص على اقتناء وسائل التجميل واقتناء الملابس الداخلية والإكسسوارات، قبل حرصها على اقتناء وسائل النظافة والتطهير أو زيارة الطبيب حماية لصحتها.

وتبقى أسباب هذا التهاون متعددة منها ما يرتبط بالشارع كمجال، حيث تنعدم أبسط المرافق أو الإمكانيات التي يمكن أن تساعد على الحفاظ على النظافة. ومنها ما يرتبط بظروف الاستقبال في المؤسسات الصحية التي غالبا ما تكون مهينة تفضل معها المرأة اللجوء إلى الصيدلية أو العلاجات التقليدية بدل استشارة الطبيب. ومنها أيضا ما يرتبط بمعطيات سيكولوجية، ناتجة عن إحساس عميق بتدني تقدير الذات، والذي غالبا ما يصاحب بسلوكات تعكس مدى تبخيس وكراهية الجسد الشخصي.

ولعل ما يلفت الانتباه، هو موقف بعض الباغيات من الحملات التحسيسية التي تبذلها بعض الجمعيات التي تدعو إلى ضرورة استعمالهن للوسائل الوقائية بشكل عام والعازل الطبي على وجه الخصوص من أجل حمايتهن لأنفسهن من الأمراض وفي مقدمتها مرض السيدا. إذ يتعين على هذا المستوى التمييز ما بين مدى استفادة النساء من هذه البرامج على مستوى المعرفة بالأمراض وكيفية انتقالها وأساليب الوقاية منها، وما بين الاقتناع بإمكانية تطبيقها مع الزبون. حيث تصرح نسبة من الباغيات بمدى صعوبة استيعابهن على المستوى المعرفي، بإمكانية قيامهن بدور أو بوظيفة التوجيه والتحسيس للزبون. والمقصود بذلك، أنه يصعب على بعض النساء الباغيات، استيعاب فكرة أن تقوم هي كامرأة باغية، وكإنسانة أمية أو على مستوى بسيط من التعلم، تعيش في وضعية التهميش والإقصاء، بتوعية الزبون وتوجيه. كما يصعب عليها في ظل وضعيتها كباغية أيضا، تعمل من أجل خدمة الزبون، أن تطلبه استعمال العازل الطبي لوقاية نفسها منه.

في ظل هذه الوضعية السيكومعرفية الشديدة التعقيد، تعاني نسبة هامة من النساء نوعا من التنافر ما بين تمثلهن لأوضاعهن كنساء «مهمشات»، وبين الدور المعرفي والبيداغوجي بل والتوعوي، الذي يحتمل أن يقمن به إزاء الزبون. فأغلب النساء الباغيات ضمن دعارة الشارع، يواجهن صعوبة بالغة في الإقتناع بمدى قدرتهن على القيام بهذا الدور. مما يجعلهن رافضات للحديث مع الزبون بخصوص مواضيع الوقاية الصحية، غير محبذات لفكرة توعية الزبون أو مصارحته بأنها تخاف على صحتها منه، وبأنه يمكن أن يكون مريضا أو معديا فيسبب لها أذى. وهنا تصرح بعض النساء الباغيات بأن أغلب الزبناء ينطلقون من فكرة أن «القذارة» والمرض أمور توجد في الباغية، ومن ثمة فهي التي يتعين عليها أن تعتني بنظافتها حفاظا على صحة الزبناء. وبناء على هذه الصعوبات، نلاحظ بأنه حتى وإن حصل الوعي لدى المرأة الباغية بأهمية استعمال الوسائل الوقائية، فإنه يبقى من الصعب عليها توعية الزبون أو إقناعه، إلا في بعض الحالات النادرة التي تكون فيها الباغية على علاقة معرفة طويلة بالزبون. في مثل هذه الحالات، يمكن للباغية أن تكلم هذا الأخير بأسلوب مرن، تؤكد فيه بأن الغرض الأساسي من استعمال الوسائل الوقائية وفي مقدمتها «العازل الطبي»، هو الحفاظ على صحته والرغبة في وقايته من «قذارتها» المحتملة.

وفي ظل هذا الوضع المعرفي الذي يبقى مستعصيا عن الفهم بالنسبة لعدد من الباغيات، تختار بعضهن موقف اللامبالاة والإستهتار بالجوانب الصحية، وتقول «يدبار لراسو»، ضاربة عرض الحائط حمايتها لنفسها أو وقايتها. وتقول إحدى الباغيات: «أرى بأنه من البلادة أن تتم مطالبتي بحماية الزبون ونصحه للحفاظ على صحته،

أنا التي أعيش في وضعية الهشاشة والتهميش وليس هو». وهكذا تساهم كثير من النساء الباغيات في تفشي الأمراض الجنسية المعدية وفي مقدمتها مرض السيدا. وتعود الأسباب في ذلك إلى مجموعة من الإكراهات المادية والمعنوية والتي يلعب فيها إحساسها بالتنافر المعرفي دورا حاسما، يزيد من ترسيخ ضعفها واستسلامها لضغوط الزبناء.

7.4- الحماية و الاعتداء

يمثل التعرض للاعتداء أمرا جد محتمل بالنسبة للبغايا بشكل عام، واللائي يعملن منهن في الشارع على وجه الخصوص، مادمن يربطن علاقات مباشرة مع رجال مجهولين. إلا أن صعوبة هذه المواقف لا تمنع الباغية من التمييز ما بين إكراهات «العمل» ضمن مجال البغاء، وما بين والاعتداء، بحيث تعتبر كل ما هو خارج عن حدود تقديم الخدمات الجنسية اعتداء يتطلب الحماية، ويفترض تدخل السلطات وفي مقدمتها الشرطة. إلا أن أغلب الباغيات يصرحن بأن الشرطة غالبا ما تنطلق من كون الاعتداء على الباغية أمر طبيعي مرتبط بولوجها عالم البغاء، وبناء على ذلك، فالباغية تستحق بشكل أو بآخر ما يمكن أن تتعرض له من اعتداء، وبالتالي فليس من حقها طلب الحماية. فكثيرا ما يكون رد فعل رجال الأمن أمام طلب الباغيات للحماية أو المساعدة على الشكل التالي: «أنت باغية، فكيف تتصورين أنه لا يمكن الاعتداء عليك». واستنادا إلى هذه المواقف المسبقة لرجال الأمن، تفضل كثير من الباغيات عدم اللجوء إلى الشرطة وتدبير أمورهن بطريقتهن الشخصية، وذلك فبصرف النظر عن طبيعة الاعتداء أو نوعه أو أطرافه. وتقول إحداهن: «نحن لسنا في نظر الشرطة مواطنات، وإنما نحن أولا وقبل كل شيء باغيات».

إلا أنه بالرغم من هذه الخلافات، فإن علاقة الباغيات بالشرطة تبقى وطيدة إن لم نقل حتمية، أبرز ما يميزها، هو وضعها الدائري الذي يتم ضمن حلقة مفرغة، تتولى فيها الشرطة القبض علي الباغيات ثم إطلاق سراحهن، وذلك بكيفية دورية وحسب بعض المناسبات. خاصة لما يتعلق الأمر بحملات انتخابية يتم فيها الاستعانة بالشرطة للقيام بحملات «تنظيفية» للشوارع، يتم فيها جمع الباغيات والاعتداء عليهن او طردهن من بعض الشوارع، كورقة انتخابية لصالح بعض المرشحين للفوز في الانتخابات. وبناء على ذلك، تصرح كثير من الباغيات، بأن الشرطة هي شر لابد منه. فمهما حاولت الباغية الابتعاد عن الشرطة، فإنها غالبا ما تلجأ إليها في حالات الاعتداءات الخطيرة. حيث يمثل رجال الأمن الملجأ الأساسي لحمايتهن ولو بكيفية نسبية من باقي المشردين والمنحرفين المتواجدين معهن في الشوارع.

في ظل هذه الأوضاع حيث تقل إمكانيات الحماية وتقديم المساعدة، تفضل نسبة هامة من الفتيات الصغيرات السن، الحديثات العهد بمجال البغاء والهاربات من أسرهن، اللجوء إلى دور الدعارة حيث تتولى المسئولة عن مثل هذه الدور ضمان نوع من الحماية لهن في مقابل استغلالهن جنسيا. وتمثل هذه الوضعية التي تعرض فيها النساء نفسهن للخطر مع وعيهن بعدم قدرتهن على المطالبة بالحماية أو صعوبة الحصول عليها، أحد أبرز معالم التنافر المعرفي، كما تمثل سببا مباشرا في لجوئهن إلى العنف وتعاطيهن للمخدرات والكحول بحثا عن قوة أو شجاعة وهمية.

8.4- تمثلات الأمومة

تمثل الأمومة أحد أبرز المواضيع المسببة للتنافر المعرفي بالنسبة لعدد هام من النساء الباغيات على اختلاف سنهن ووضعهن الأسري، وذلك لإحساسهن العميق بوجود علاقة تنافرية ما بين الدعارة والأمومة. ولعل ذلك ما يفسر ما يثيره هذا الموضوع من حساسيات تتراوح ما بين الرغبة في الأمومة من جهة، ورفضها من جهة ثانية. وذلك بسبب الصور المنمطية السلبية السائدة عن المرأة الباغية، ولما لها من انعكاسات تسيء إلى سمعة أبنائها. هؤلاء الذين لا تتم مناداتهم في بعض الأحيان باسمهم، بقدر ما يعيرون بنشاط أمهاتهم، فيتم نعتهم بألقاب جارحة تفيد جميعها «أبناء الباغية». ومن بين المؤشرات الدالة على مدى رفض المجتمع للباغية الأم، هو شيوع لقب «ابن الباغية» كأحد أشكال السب الأكثر إيلاما وتجريحا، وذلك على اختلاف المجتمعات والثقافات والحقب التاريخية.

وتبقى معالم التنافر المرتبطة بالأمومة إحدى المعطيات الأكثر إثارة للشجن بالنسبة لأغلب النساء البغايا إن لم نقل كلهن، وذلك سواء تعلق الأمر بمن يعشن وضع الأم أم بمن يتطلعن إليه. فبالنسبة للفئات التي لم يخضن تجربة الأمومة، نلاحظ على أنه بقدر ما نلمس تلهفهن على الأمومة بقدر ما يرفضن أن يصبحن أمهات. مما يجعل من الأمومة في نظرهن حلما بعيد المنال، شيئا مقدسا لا يتناسب و«قذارة» وضعهن على حسب تعبيرهن، فتجدهن حريصات على أخذ كل الاحتياطات اللازمة لمنع الحمل، مع لجوئهن مرات متعددة للإجهاض. أما بالنسبة للفئات التي تعيش دور الأم، فيمكننا القول بأن نسبة هامة منهن مقصرات في أدوارهن، ولا يتحملن واجباتهن

كأمهات بالشكل المطلوب. وتبين بعض الدراسات بأن 40% من النساء الباغيات الأمهات يعشن مع أطفالهن، إلا أن الطفل غالبا ما يقضي جزء هاما من وقته لوحده. كما تبين نفس الدراسة بأن 5% فقط من أبناء هؤلاء يذهبن إلى الحضانة، بينما تترك الأخريات أبناءهن مع الجيران في مرحلة الطفولة الأولى ثم في الشارع بعد ذلك[69]. مما نلمس من خلاله، بأن أغلب هؤلاء النساء الباغيات، عاجزات عن القيام بدورهن كأمهات، سواء على المستوى المادي أو المعنوي. كما أن نسبة هامة ممن عانين من التصدع الأسري، غالبا ما يقمن بإعادة إنتاج تجاربهن وظروفهن المأساوية مع أسرهن.

هذا فضلا عما تعيشه نسبة هامة من البغايا الأمهات، من أشكال القلق الخوف الذي يصل إلى حد الرعب من انفضاح أمرهن بين أبنائهن كما سبقت الإشارة. ويبقى حرص النساء على إخفاء حقيقة وضعهن عن الأبناء أهم بكثير من حرصهن على إخفائه بالنسبة للزوج. حيث صرحت بعضهن «يمكن للزوج أن يضربني أو أن يطلقني إذا أراد، وذلك أهون عندي من افتضاح أمري أمام أبنائي. فإنني لن أتمكن من تحمل الوضع، وقد أقتل نفسي».

9.4- ثنائية «الفرفشة» / القلق

كل من تعمل في الشارع على دراية تامة بما يمكن أن تتعرض له من مخاطر وأشكال الاعتداء والعنف، من جراء تعاملهن مع رجال غرباء يحملون معهم كل احتمالات العنف أو الشذوذ أو غيرها من

(69) سارة كرمونا بنيتو، البغاء في شوارع الدار البيضاء، ترجمة عبد الصمد الديالمي، دار توبقال للنشر، 2006، ص 89.

الاضطرابات النفسية والعقلية. مما يطبع مزاج أغلب الباغيات بالتوتر والقلق الناتجين عن الإحساس الدائم بالخوف، وذلك بالرغم مما يظهرنه من شجاعة وقدرة على التحدي. فكل زبون جديد هو بمثابة مغامرة وتجربة جديدة تحمل معها كل الاحتمالات، خاصة لما يتعلق الأمر بزبون معربد. وبناء على ذلك، فإن كل زبون جديد هو بمثابة حالة مجهولة، وبالتالي مصدر قلق وترقب وريبة وخوف، إلى أن تنتهي «حصته» أو تستأنس به فيصبح من بين الزبناء المعروفين. ثم بالإضافة إلى هذا القلق الناتج عن الجهل بهوية الزبون، تعيش النساء قلقا مناقضا، ألا وهو القلق الناتج عن مواجهة الزبون المعروف، والذي قد يكون من الأقارب أو من بين المعارف في الأسرة أو الحي، الخ. افراد أو الأقارب. حيث تعيش هذه العينة من النساء في حالة رعب ورهاب مستمر، أمام كل زبون جديد. حيث تصرح بعضهن بأنه يبقى من المحتمل أن تجد نفسها في يوم من الأيام أمام ابنها أو زوجها أو أحد أقاربها ضمن مجال البغاء.

وتجدر الإشارة إلى أن صعوبة الوضع لا تكمن في تحمل القلق ومواجهة المجهول فحسب، وإنما في ضرورة إخفائها لقلقها، وتعمدها الابتسام والليونة وخدمة الزبون بصبر وهدوء وتفهم، لأجل منحه الشعور بالاطمئنان والهدوء. وتتحدث النساء الباغيات بحرفية كبيرة عن خصوصية هذا الموقف الذي يتطلب الكثير من الذكاء والمرونة، وذلك لوعيهن التام بأن «الباغية القلقة المتوترة» لا يمكن أن يرغب فيها أي زبون. وبناء على ذلك، يتعين على كل امرأة باغية أن تكون هادئة حتى تحقق الهدوء للزبون، الذي يكون هو بدوره قلقا متوترا. فالبغاء هو مجال للفرفشة والبحث عن المتعة، وبالتالي يتعين على كل

امرأة باغية أن تكون بشوشة ضحوكة مسلية. فالباغية هي الأنثى الاستيهامية المجردة من الواقعية، باعتبارها رمز لفضاء «النشاط»، والذي يلجأ إليه الزبون لأجل نسيان واقعه وبحثه عن المتعة. ويبقى هذا الوعي بضرورة إرضاء الزبون وتحقيق متعته، حاضرا في ذهن كل النساء الباغيات. حيث يؤكدن من خلال أقوالهن «كل الرجال يتركون النكد في بيوتهم بحثا عن النشاط، ونحن صاحبات النشاط. لولا الرغبة في النشاط، لما بحث الرجال عن النساء البغايا». ويمثل هذا الضغط السيكولوجي الذي تعيشه كل النساء البغايا باعتبارهن يوجدن من أجل «الامتاع والمآنسة»، أحد أبرز الأسباب التي تفسر تعاطي نسبة هامة منهن للكحول، كما تفسر تلازم مجال البغاء مع التعاطي للمخدرات وكل أشكال الإدمان.

وبناء على ذلك، يمثل الحديث عن ضرورة خدمة الزبون وإرضائه، إحدى أبرز المواضيع المؤلمة بالنسبة للنساء الباغيات، لما يتطلبه ذلك من مجهودات سيكولوجية تقتضي ضبط للنفس وعدم الانفعال وتصنع الهدوء بل وادعاء الإحساس بالمتعة أحيانا. ولا مجال للاعتبارات الإنسانية في هذه الظروف، مادامت العلاقة بين الباغية والزبون هي علاقة لا إنسانية ولا عاطفية، تمثل فيها المرأة الباغية مجرد أداة أو شيء تم شراؤه لتحقيق المتعة. لذلك فعليها أن تمتع وتبعث السعادة ما دام الزبون يشتري ويدفع المقابل.

10.4- «بنات المدارس» المنافسات الجدد

من بين المواضيع الدالة على التنافر أيضا، تشكي أغلب النساء الباغيات من منافسات بنات المدارس. هذه الفئات الجديدة من الفتيات

التي أصبحت تدخل مجال البغاء بشكل ظرفي أو مؤقت تلبية لبعض الحاجيات، التي غالبا ما ترتبط باقتناء المخدرات أو الملابس أو بعض الإكسسوارات تماشيا مع مستجدات الموضا. وبالنظر إلى صغر سن هذه الشرائح من الفتيات وإقامتهن مع الآباء ورغبتهن في الحفاظ على عذريتهن، فإنهن يقبلن بممارسات ترفضها الباغيات وبأثمان زهيدة. مما يتسبب في «تكسير الأسعار» من جهة، كما يساهم في تشجيع الزبناء على المطالبة بممارسات جديدة ترفضها النساء وتضر بمصالحهن كباغيات.

ومن بين الملاحظات المثيرة للانتباه في هذا السياق، هو استياء الباغيات من تراجع الأخلاق والقيم وتراجع سلطة الأسرة، مع اتهام للآباء بالتهاون في تربية بناتهم. كما يتوجهن باللوم للنظام المدرسي الذي لم يعد قادرا على ضبط التلميذات ومراقبة غيابهن وإعلام أسرهن بذلك. كما ينتقدن طرق لباس وحركات بنات المدارس ويستنكرن جرأتهن وقلة حيائهن ووقاحتهن. وفي إطار هذا الاستنكار لما تقوم به بنات المدارس، تتولى النساء الباغيات والمتقدمات في السن على وجه الخصوص، التمييز بين العلاقات الجنسية الطبيعية والشاذة، «مفتخرات» بأن ما يمارسنه كبغايا هو «علاقات طبيعة» عادية ومعترف بها على مر تاريخ الإنسانية. فإذا كان البغاء محرما، فإنه يتعين على الأقل، أن تكون نوع العلاقات الجنسية بعيدة عن غضب الله وغير متعارضة بشكل قطعي مع الدين. وبناء على هذا التصور، تؤكد الباغيات بأن ما يقترفنه من ذنوب يبقى هينا، ويمكن لله أن يغفره لما يأتي الوقت المناسب للتوبة والعودة إلى الله. وذلك خلافا للممارسات الجديدة التي تقوم بها بنات المدارس، والتي تمثل

في نظرهن شذوذا وانحرافا أخلاقيا تقشعر له النفوس والأبدان. حيث قالت إحداهن: «بنات المدارس تنقصهن التربية، أنهن لا يدركن بأن ما يقمن به من ممارسات يهتز لها عرش الرحمن».

ثم بالإضافة إلى استنكارهن لنوعية الممارسات الجنسية التي تقدمها فتيات المدارس، تستنكر أغلب الباغيات أيضا قبول الفتيات الشابات لزبائن أجانب من نصارى ويهود، كما يستنكرن أيضا دعارة الشباب الذكور. إذ تمثل كل هذه الظواهر في نظرهن أشكالا دخيلة من الشذوذ والانحلال الأخلاقي، تتهم فيها الباغيات الأساليب التنشئوية للآباء والمدرسين بالتهاون والإهمال، كما تتهم الباغيات وسائل الإعلام، التي أدخلت هذه الأشكال «المنكرة» على حد تعبيرهن إلى بلدنا وثقافتنا. ثم يتوجهن باللوم للدولة الممثلة في «المخزن» والشرطة، التي يقتصر عملها على مراقبة النساء البغايا، بدل اهتمامها بظواهر انحراف الشباب وبنات المدارس وغيرها من الظواهر الأخرى الأكثر خطورة كالشذوذ، واللواط والاستغلال الجنسي للأطفال، وتعاطي المراهقين من الذكور والإناث للدعارة.

11.4- مفهوم التضامن

وفي إطار هذا النمط من العيش الذي تتعرض فيه النساء البغايا للمخاطر مع عدم توفرهن على الحماية، نلاحظ مدى هشاشة معالم التعاون أو التضامن بينهن كنساء، ينتمين إلى نفس القطاع ويعانين من نفس الصعوبات. فبالرغم من وجودهن في نفس المجال ومرورهن من نفس التجارب ومواجهتهن لنفس المخاطر، وبالرغم من تشابه معاناتهن السيكولوجية، فإن العلاقات بينهن كثيرا ما تسير في اتجاه

الصراع والمشاحنات والحسد والكيد بكل أصنافه. فإذا كان من الصعب التماس المساعدة من الشرطة أو من الآخرين، فإن الأمر لا يقل صعوبة بخصوص علاقتهن بعضهن البعض. فلما تدخل إحداهن في مشاحنة مع الزبون أو الشرطة أو مع باغية أخرى، قلما نلمس تدخل الأخريات، سواء بالمساعدة أو اللوم. فأبرز ما يطبع علاقاتهن ببعضهن البعض، هو توخيهن للحيطة والحذر إلى حد «الوساوس». ويمثل الخوف من السحر و«التوكال»، أحد أبرز معيقات أشكال التبادل الاجتماعي بينهن. بحيث ترفض أغلبهن تبادل الأكل، اللباس، الهدايا،الخ. وبناء على ذلك، غالبا ما تقف العلاقات بينهن عند حدود تبادل التحية. وكلما تعلق الأمر بنساء بغايا شابات وعلى مستوى معين من الحسن والجمال، كلما تكثفت حدة هذه الاحتياطات وقلت نسبة التعاون أو التبادل بينهن.

وتجدر الإشارة إلى أن خاصية عدم التعاون والتضامن بين البغايا ليست مقتصرة على هذه العينة من البغايا (بغايا الشارع)، وإنما هي خاصية ملازمة لعالم الدعارة بشكل عام. فلقد أشارت بعض الجمعيات والفعاليات ضمن المجتمع المدني في الغرب، عند محاولتها تنظيم هذا القطاع أو هيكلته لتقديم المساعدة، إلى صعوبة تنظيم هذه الفئات أو جمع شتاتها بسبب تضارب مصالحها وتباين أهدافها. وبناء على ذلك، فإنه يبقى من الصعب في نظر هذه الجمعيات، الحديث عن وجود مطالب واحتياجات موحدة لكل من ينتمي أو يعمل في هذا المجال. وفي ظل هذه المنظومة العلائقية المتوترة، تفضل كل منهن التزام «التيقار» والحدود، باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لحماية الذات وتجنب المخاطر والتخفيف من حدة النزاعات. ويبدأ الاحترام

من خلال الالتزام بالقواعد المتفق عليها (مثلا بالنسبة لدعارة الشارع) والتي نذكر من بينها:

- التزام كل واحدة بمكانها المخصص لها في الشارع وعدم التطاول على أمكنة الأخريات. ويتم توزيع الأمكنة بين النساء بناء على تراتبية تراعي الأقدمية في المجال والتقدم في السن. وهنا غالبا ما تمنح الأولوية للنساء المسنات.
- عدم الحديث أو التعليق أو نشر أخبار الزميلات مع الزبناء.
- تحذير الأخريات وتنبيههن لما يتعلق الأمر بزبون عنيف، سارق، أو مصاب بمرض معدي.
- الالتزام بعدم السطو على زبناء الزميلات في المجال.

تلك عينة من الملاحظات، التي تعكس بعضا من أشكال التنافر المعرفي الذي تعيشه هذه الفئات من النساء الباغيات. هذا التنافر الذي غالبا ما يساهم في بلورة تركيبة سيكولوجية مطبوعة بالتناقض الناتج عن وعي النساء بوضعهن كفئات مرفوضة ومهمشة، مع حاجتهن الملحة إلى تبرير هذا الوضع وتقبله تحقيقا للتوازن وضمانا للاستمرارية. وبناء على ذلك، يمكننا القول بأن نسبة هامة من هؤلاء النساء يعانين من:

- انفصام ما بين التفكير المنطقي والعاطفي
- فقر ملموس على المستوى العاطفي
- صعوبة التحكم في الانفعال
- ميل واضح إلى الاحتماء في الخيال والحلم «بالرجل المثالي»

- الخوف من العلاقات والارتباطات ذات البعد العاطفي
- رفضهن لجنسيتهن من خلال منحهن لأجسادهن كمادة للاستهلاك
- شعور قوي بالذنب ورغبة عميقة في معاقبة الذات
- إحساس عميق بالوحدة مع الميل نحو العزلة والاحتماء في الكحول والمخدرات

5- المرأة الباغية وبعض آليات تقليص التنافر

يمثل التنافر كما سبقت الإشارة وضعية سيكولوجية غير مريحة، يسعى صاحبها إلى تغييرها وفقا لأهدافه ومقتضيات واقعه وإمكانياته. وفي هذا الإطار، سوف تسعى الباغيات إلى البحث عن السبل التي من شأنها أن تساعد على التخفيف من حدة التنافر والإعلاء من صورة من الذات. سواء على مستوى التمثلات أوالسلوكات، حتى يتمكن من الاستمرارية في ممارسة أنشطة يحققن من خلالها وجودهن واستمراريتهن على المستوى المادي أو المعنوي. ومن بين الميكانيزمات المعتمدة نذكر ما يلي:

1.5- على مستوى التمثلات

بالرغم مما يكتنف مجالات البغاء من تقييمات اجتماعية سلبية، وبالرغم من وعي الباغيات بأنهن لا يحظين باحترام الزبناء وبأنه من الصعب أن يكن محبوبات، إلا أن ذلك لا يلغي سعيهن نحو بلورة تمثلات إيجابية عن الذات. هذه التمثلات التي يحاولن تبريرها بالاستناد إلى معطيات واقعية تفيد حاجة الرجال المستمرة إلى البغايا.

فيستشعرن من خلال إقبال الرجال عليهن بأن لهن «قيمة أو مكانة ما» وبأنه مرغوب فيهن بشكل أو بآخر. ولقد قالت إحداهن خلال مقابلة جماعية بقهقهة عالية: «نحن لا نمثل شيئا في نظر المجتمع، لكن هواتفنا المحمولة لا تكف عن الرنين، مما يدل على مدى الإقبال علينا».

فكثير من الباغيات إن لم نقل كلهن على دراية بمدى هشاشة هذه الرغبة وضئالة حجمها وضيق وقتها، لكونها مجرد «شهوة» مادية مؤقتة وعابرة، كثيرا ما تتم بكيفية ميكانيكية مفرغة من أي بعد إنساني. إلا أن كل ذلك لا يلغي في نظرهن، وجود واقع يشهد برغبة الرجال فيهن وسعيهم إليهن. وتصرح كثير من الباغيات: «الرجال يأتون إلينا، يبحثون عنا، يرغبون فينا، يتحدثون معنا، ويعلنون عن ضعفهم أمامنا».

ومن بين المعلومات المساعدة على تبني هذه التمثلات والتشبث بها من طرف الباغيات، سعي كل أصناف الرجال إليهن، والمتزوجون منهم على وجه الخصوص. مما يدفع بنسبة هامة من الباغيات إلى الاقتناع بأن الرجال لا يبحثون دائما عن الباغية طلبا للعلاقات الجنسية كما يظن، وإنما يبحثون عنها أيضا لخبرتها بسيكولوجية الرجل. ولقد صرحت إحدى النساء الباغيات ضمن مقابلة فردية، قائلة: «نحن الأخصائيات النفسيات الحقيقيات للرجال، ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن يكون أغلب زبنائنا من الرجال المتزوجين».

واستنادا إلى هذه الملاحظات العينية، تتمكن بعض النساء الباغيات من ترميم هذا التقدير السلبي للذات، من خلال التأكيد على وظيفتهن باعتبارهن يمثلن بالنسبة لعدد من الزبناء «مجالا للتفريغ

والحكي والبوح والإحساس بالحرية والتخلص من الضغوطات والالتزامات، الخ، نظرا لمجموعة من الاعتبارات في مقدمتها»:

- **صفة المجهولية:** التي يمنحها مجال البغاء، حيث يشعر الزبون بأنه أمام إنسانة غريبة عنه وهو أيضا غريب عنها، وبأن كل منهما بعيد عن العالم الواقعي للآخر. اعتبارا لذلك، يشعر أغلب الرجال بأن الحديث مع الباغية غالبا ما يكون سهلا، لأنه ليس من الضروري أن يخضع لأية رقابة أو تكلف.

- **وضع الباغية ومكانتها:** فالباغية في نظر الزبون «شخصا» يحتل أدنى المراتب الاجتماعية. فمهما تدنت درجة الرجل، فإن الباغية تبقى في نظره أقل قيمة ومكانة منه، مادام قادرا على شرائها. مما يجعلها في نظره غير قادرة بشكل من الأشكال على انتقاد سلوكه أو الحكم عليه أو إدانته.

- **تتميز الباغية بصفة الانصات:** من أهم ما تتقنه النساء الباغيات هو ممارسة عملية الإنصات، وذلك بكل ما تتطلبه هذه التقنية من مهارات تقوم على أساس تبني الحياد والتقبل والابتعاد عن التقييم أو المحاسبة. وتعود الأسباب في ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات التي قد تغيب عن ذهن الزبون وفي مقدمتها:

- يمثل الإنصات أحد أحب الوظائف إلى نفس الباغية لسهولته وقلة عنائه، مقارنة بسائر الخدمات الأخرى التي يمكن أن يطلبها الزبون.

- تنصت الباغية للزبون في هدوء وسكينة دون أن تسأل أو تقاطع، لأنها تعرف جيدا (وذلك من خلال خبرتها) بأن حديثه معها ليس نتاج ثقته بها، ولا رغبته في سماع موقفها أو رأيها، فهو يبوح لها بأسراره لأنها «لاشيء» في نظره. ومن هنا سكوتها وهدوءها وسعيها إلى «الإنصات» دون أدنى مقاطعة أو إزعاج خضوعا لرغبة الزبون.

- بفضل الإنصات للزبون تتمكن بعض البغايا من معرفة نوع الزبون الماثل أمامها، وبالتالي الوقوف على نقط ضعفه، حتى تتمكن من حسن استغلاله تحقيقا لأهدافها، والتي غالبا ما تتلخص في تقديم أقل ما يمكن من الخدمات مقابل أكبر قدر من المال.

2.5- على مستوى السلوكات

لقد بينت مختلف الدراسات التي اهتمت بالجوانب السيكولوجية للباغيات، وجود ارتباط قوي ما بين طبيعة تنشئتهن وعلاقتهن بأسرهن خلال فترة الطفولة والمراهقة وتعاطيهن للبغاء. فمعظم هؤلاء النسوة عشن تجارب عاطفية مؤلمة على هذا المستوى، مما يجعلهن في أمس الحاجة إلى الإحساس بالحب والتقبل من طرف الآخرين. إلا أنه بقدر ما تحتاج هذه الفئات إلى الحب والعلاقات العاطفية، بقدر ما نجدها تحرص كل الحرص على ألا تسقط في شباك هذه العلاقات خاصة مع الزبون. حيث يمثل الوقوع في غرام الزبون على حد تعبير أغلبهن، أكبر لعنة يمكن أن تلحق بالباغية. إذ بالإضافة إلى ما يمكن أن يسببه ذلك من إحساس بالمهانة تصبح معه مدعاة للسخرية من طرف الزميلات والزبون نفسه (في كثير من الأحيان)،

فإنه يؤدي بها إلى فقدانها لحريتها وفشلها في عملها. وتمثل النساء الباغيات والمسنات القديمات في المجال على وجه الخصوص، أكبر العارفات بخطورة العلاقات العاطفية على مصير المرأة الباغية، حتى وإن انتهت هذه العلاقات بالزواج. فقد يقبل الرجل في البداية الزواج من الباغية، إلا أنه سرعان ما يتغير ويبدأ في التعنف عليها وتجريحها بماضيها، والتشهير به في بعض الأحيان. واستنادا إلى تجارب سابقة، تؤكد بعض الباغيات بأن العلاقات الزواجية قلما تستمر، إذ غالبا ما تعود المرأة إلى مجال البغاء منكسرة محطمة المشاعر. وتعود الأسباب في فشل زواج الباغية أو محاولتها الخروج من مجال البغاء عن طريق الزواج، إلى سبب أساسي يتلخص في صعوبة التخلص من الماضي، سواء تعلق الأمر بعلاقة الباغية بالمجتمع، أو بالزوج، أو بعلاقتها بذاتها. وتقول إحداهن: «يمثل الماضي سرا ثقيلا يصعب التخلص منه، حتى وإن غيرت المرأة مكان إقامتها، فإن هذا السر المتقاسم بينها وبين زوجها، غالبا ما يحول دون تحقيقها للسعادة».

إلا أن هذا الحرص على عدم التورط في العلاقات العاطفية، لا ينفي إمكانية وقوع المرأة الباغية في غرام أحدهم، إلا أنه يتعين عليها في مثل هذه الحالة عدم التصريح بهذا الحب أو إظهاره. وكلما تعلق الأمر بحب زبون «مهم»، يحن على المرأة الباغية ويغدق عليها من عطاءاته، كلما كان لزاما عليها إخفاء عواطفها لأجل الاحتفاظ به والاستفادة منه.

وبناء على ذلك تدرك أغلب الباغيات بأنه بالرغم من كون البغاء يمارس بشكل حميمي، فإن العلاقة مع الزبون يجب أن تقف عند حدود ما هو خدماتي ومهني. مما يفسر حرصهن على ممارسة

نوع من الرقابة الذاتية، من خلال تبني البرود العاطفي كميكانيزم دفاعي. وكلما تمكنت الباغية من التحكم في مشاعرها محققة هذا البرود العاطفي، كلما دل ذلك على حنكتها ومهارتها ومهنيتها.

ومن بين أبرز السلوكات التي تنهجها أغلب النساء الباغيات كوسائل مساعدة على تسطير الحدود ما بين المهني والعاطفي، نذكر ما يلي:

- السعي إلى تغيير الزبناء وتعددهم
- عدم الوفاء للزبون أو التعاطف معه
- اعتماد الخيال و الاستيهام في العلاقة
- التفكير في المال
- السعي إلى استغلال الزبون قدر الإمكان
- السعي إلى تقديم أقل ما يمكن من الخدمات في مقابل أكبر قدر من المال.
- التعاطي للخمر والمخدرات.

خلاصة

تلك بعض من معالم التنافر المعرفي لدى هذه العينات من النساء الباغيات، والتي تمثل كما هو معلوم مؤشرات واضحة على وجودنا أمام شخصيات هشة، تعاني من اضطرابات سيكولوجية عميقة يحتجن فيها إلى المساعدة. ولعل الشائع في مختلف التمثلات هو أن «البغاء» و مجالاته، تمثل أماكن للهو والاستمتاع وتلبية الشهوات، مجالات للنشاط والمرح بامتياز. في حين أن وقوفنا على بعض معالم

حياة النساء الباغيات، يجعلنا نكتشف بأن الأمر على عكس مما يظن. فالبغاء هو مجالات للألم والخوف، مجالات محفوفة بالمخاطر، مزكية للإحساس بالمذلة واحتقار الذات. وتبين دراسة قامت بها إحدى المتخصصات في علم النفس الإكلينيكي بإسبانيا بأن 90% من النساء الباغيات ضمن العينة المدروسة تعرضن للعنف أثناء العمل، وبأن 86% تم التعدي عليهن بالسلاح الأبيض، وبأن 73% تم الاعتداء عليهن فزيولوجيا، و 62% تعرضن للإغتصاب من طرف الزبائن أكثر من 5 مرات في حياتهن[70]. ولا نستبعد أن تكون المعطيات متشابهة، إذ أن معظم النساء الباغيات موضوع دراستنا إن لم نقل كلهن، يعانين من مجموعة من الاضطرابات السيكولوجية التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- التقدير السلبي للذات وكراهيتها مع الميل إلى العنف
- القلق الدائم
- الاكتئاب
- الميل إلى تحطيم الذات (الكحول / المخدرات / الاستهانة بوسائل الوقائية الخ،)
- انعدام الإحساس بالأمن
- انعدام الثقة في الآخر
- صعوبة التخطيط لمشروع حياة
- العزلة والشعور بالإقصاء

(70) Farley, Melissa, Psychologue clinicienne, 2003.

وتبين بعض الدراسات السيكولوجية حول العلاقات الجنسية بين المرأة والرجل، مدى أهمية نوعية التمثلات التي يحملها كل طرف عن الآخر في نجاح هذه العلاقة أو فشلها. على اعتبار أن كلا من الطرفين ينقل للآخر مشاعره السلبية أو الإيجابية، وذلك بحسب طبيعة تقييمه له كطرف شريك أو كمجرد موضوع[71]. إذ أنه يبقى من اللازم التمييز ما بين الرغبة الجنسية التي تنظر إلى الطرف الآخر كشخص وكشريك، والرغبة التي تنظر إليه «كموضوع للذة» أو كأداة. وتؤكد مختلف الدراسات التي اهتمت بالعلاقات الحميمية والعلاقات الجنسية، مدى تعقد هذه العلاقات، لكونها ليست مجرد لقاءات بين امرأة ورجل، أو لقاء بين جسدين ذكوري وأنثوي، وإنما هي علاقات محكومة بالمجتمع والثقافة والأعراف والقيم الدينية. هذه المرجعيات التي تؤكد جميعها على ضرورة ربط هذه العلاقات الحميمية بالزواج، وبالميولات العاطفية المتكافئة، حتى يعيشها أصحابها في هدوء وطمأنينة تحقيقا لمتعة الطرفين.

وفي مقابل هذه المنظومة القيمية، تمثل العلاقة باغية / زبون، أبرز مثال للعلاقات أو التفاعلات الغير متكافئة، حيث يكون الطرفان فاعلان ضمن إطار مفرغ من «الشخصنة»، تتحول فيه المرأة الباغية على وجه الخصوص إلى مجرد جسد وسلعة تخضع لقوانين العرض والطلب. مما ينعكس سلبا على نظرتها لذاتها وتقييمها لشخصها ووضعها كإمرأة وكإنسانة. إذ غالبا ما يتعمق إحساسها بعد كل علاقة بأنها ليست سوى مجرد جسد لمتعة طارئة. مما يمكن معه

(71) Carolina Junco, Prostitucion de la callé y précaridad, Materiles de reflexion, N°6, 2003. CGT: Comision confederal cotra la precaridad, P.15.

تصور كم مشاعر الألم والخوف والإحساس بالإحباط والكراهية، الخ، التي يمكن أن تراكمها هؤلاء النساء بعد كل علاقة جنسية مع زبون. وكلما تم إحساس المرأة الباغية ضمن العلاقة بالزبون على أنها «موضوع أو أداة للجنس»، كلما تعمق احتقارها لذاتها من جهة وكراهيتها الشعورية أو اللاشعورية للطرف الثاني من جهة. الشيء الذي ينعكس حتما على صحتها العقلية والنفسية، بسبب تراكم لحظات الغضب التي تعمل على كبتها، وعدد الإهانات التي تتكبدها والتي تتراكم بتراكم عدد الزبناء. فأغلب الباغيات يكرهن زبنائهن بكيفية أو أخرى، مما يفسر سعين بطريقة واعية أو غير واعية إلى استغلاله بشتى الطرق والوسائل. وكلما تعمق إحساسها باستغلالها من طرف الزبون، كلما اقتنعت بضرورة نهج نفس سلوك الاستغلال معه ومع الآخرين بشكل عام. وبناء على ذلك، نجدها توجه كل طاقاتها الذهنية والعاطفية نحو التخفيف مما تعانيه من تنافر معرفي، من أجل تبرير سلوكاتها وسعيها نحو إقناع نفسها وإقناع الآخرين بأنها تسلك الأسلوب المناسب والذي يتمثل في اعتمادها لمبدأ التبادل المتكافئ. فأمام قسوة الحياة والمجتمع والأسرة والزبون ..الخ، لا تملك هي أيضا إلا أن تنهج نفس الأسلوب، فتكون قاسية وعنيفة.

وفي ظل هذه المعطيات، يبقى من الصعب في نظرنا الحديث عن البغاء أو الدعارة كاختيار حر يتم بمبادرة ذاتية من طرف النساء وبإرادتهن. إن هذا النوع من التصور يجعلنا نغيض الطرف عن مختلف المعطيات السوسيواقتصادية التي دفعت بهؤلاء النسوة إلى التوجه نحو البغاء، أو إلى «اختيار» البغاء كمجال لكسب العيش.

فمهما سمعنا بعضا من هؤلاء النساء الباغيات يصرحن برغبتهن في التعاطي للبغاء، والمكوث فيه رغم اقتراح بعض البدائل، فإنه يبقى من اللازم أن نطرحه على أنفسنا السؤال التالي: هل يتعين علينا احترام هذه التصريحات؟ هل كل الاختيارات التي تقدمها بعض الفئات التي تعيش في ظروف الهشاشة والتهميش تبقى اختيارات صحيحة يجب احترامها؟ هل كل الاختيارات تخدم مصلحة أصحابها؟ ثم إلى أي حد تتمكن هؤلاء النسوة في ظل ما يعانينه من أمية وفقر ونقص على مستوى التأهيل من «الاختيار» بشكل سليم ؟

بناء على ذلك، فإنه لا يحق في نظرنا التمييز ما بين البغاء المفروض وذاك الذي تم بمحض إرادة المرأة واختيارها. فكل تمييز بين المرأة الباغية التي دخلت البغاء بإرادة واختيار والمرأة التي دخلت إليه مكرهة، يبقى مرفوضا من الأساس. لأنه لا ينبغي طرح البغاء كموضوع للاختيار، لأن البغاء بجميع أشكاله ومجالاته ودرجاته هو عبارة عن عبودية. ولا يعقل أن يختار الشخص لنفسه العبودية والإقصاء. وبناء على ذلك ترفض كثير من الاتجاهات النسوية والحقوقية الحديث عن البغاء كمهنة، أو السعي نحو شرعنته وتسمية الباغيات «بممتهنات الجنس»، لأن الجنس ليس مهنة ولا يمكن قبوله كمهنة[72]. فكثيرا ما نسمع بأن البغاء ممارسات قديمة قدم التاريخ، وبأنه أقدم مهنة في حياة البشرية، فحتى وإن افترضنا بأن هذا الأمر صحيحا فهل يمكن اعتبار ذلك مبررا لاستمرارية هذا الوضع المهين لكرامة المرأة وحقوقها كإنسانة وكمواطنة. ومن هذا

(72) Lilian, Mathieu, « Le débat Français sur la prostitution », femmes, Genre et société, L'etat des savoirs, Ed, La découverte, Paris, 2005, P.369.

المنطلق يبقى من اللازم تصحيح هذا المنظور، لكي نقول بأن البغاء لا يمثل أقدم «مهنة» في التاريخ، وإنما هو بالأحرى أقدم أشكال العنف والاستغلال في تاريخ الإنسانية.

واستنادا إلى ذلك، فإنه لم يعد من الممكن تجاهل واقع النساء الباغيات وما يواجهنه ضمن ممارساتهن اليومية من أشكال العنف والتهميش، والتعامل معها كمشكلات فردية ذاتية خاصة بهن كباغيات. وذلك لخطورة انعكاسات ظاهرة البغاء وتشعبه بكيفية تجعل منه ظاهرة بنيوية معقدة، ومؤشرا نقف من خلاله على ما يخفيه هذا العالم من فوائد وأرباح مادية على حساب النساء. فالبغاء هو سوق للرغبة، وفي مقدمتها رغبة الزبون، لما لها من انعكاسات بالغة الأهمية على المستوى الاقتصادي. فمن خلال البغاء يتم التسويق للرغبة التي تحرك بدورها مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها الفنادق، الملاهي الليلية، المقاهي، بعض النوادي المختصة في التجميل والتدليك، بعض المحلات التجارية، ...الخ. بالإضافة إلى مساهمة البغاء أيضا في الترويج للكحول والمخدرات.

هذا دون أن نتحدث عن الجوانب النفسية للباغيات من جهة والزبناء من جهة ثانية. فأغلب الرجال الذين يلجأون إلى الباغيات، يعانون بشكل أو بآخر من صعوبات معينة نفسية وجنسية سواء في علاقتهم بذواتهم أو في علاقتهم بزوجاتهم أو في علاقتهم بالنساء بشكل عام. مما قد يدفع إلى القول بأن البغاء في نهاية المطاف هو مشكلة الرجال وليس النساء. وذلك علما من كون الرجل الذي يبحث عن الباغية فهو في غالبية الأحيان رجل متزوج:

- يريد التغيير

- يبحث عن «اللحم الطري»، والبضاعة التي يمكن أن يشتريها على ذوقه وهواه، مادام قادرا على دفع ثمن هذه البضاعة.
- يبحث عن متعة بكيفيات جديدة لا يجرؤ على مطالبة زوجته بها، لكونه يحترمها، أو لأنها سترفض طلبه، أو لكونه يخجل من نفسه أو سنه.

استنادا إلى هذه الملاحظات، لا يمكننا حصر البغاء في النساء الباغيات، وإنما التعامل معه كظاهرة اجتماعية عامة، تمس كل القطاعات وفي مقدمتها قطاع الصحة والتعليم والأسرة والتربية والسياسة ...الخ، وليست وضعا خاصا يرتبط بالنساء الباغيات. فالبغاء هو نشاط يعكس علاقات جندرية مختلة، تمنح فيها الأولوية للرجال على حساب النساء. فالرجل الذي لا يكتفي بالعلاقة الجنسية مع زوجته، يمنحه المجتمع بشكل من الأشكال الحق في أن يشتري الجنس لأنه قادر على أن يدفع ثمن ذلك. فيوفر له بالموازاة مع ذلك، عالما للمتعة يقوم على أساس استباحة الجسد الأنثوي من خلال المرأة الباغية، التي يتم استغلالها تحت غطاء مجموعة من الشعارات أولها شعار «الحرية الفردية». إلا أن كل هذه الشعارات وما يترتب عنها من ألقاب وفي مقدمتها لقب «مهنيات الجنس»، لا يمكنها أن تلغي حقيقة عالم البغاء، الذي يبقى بمثابة ظاهرة سلبية ذات أبعاد سوسيو اقتصادية وسيكولوجية عامة تعكس وجود:

- أنظمة اقتصادية قائمة على اللامساواة والفوارق الطبقية الصارخة.
- مجتمعات يحظى فيها الرجال بالأولوية، مما يجعل النساء أكثر عرضة للهشاشة والخضوع والتوقف على الرجال.

- مجتمعات قائمة على ذهنيات ذكورية، تقدر الرجل وتخلق البغاء كمجال من أجل متعة هذا الأخير، ضاربة عرض الحائط بكرامة المرأة كإنسان.

- مجتمعات تزكي العنف واللامساواة، فتفرض على الرجل أن يكون فاعلا يتعين عليه أن يدفع، يشتري، يختار، يأمر، يتخلى، في مقابل توجيه المرأة نحو تمثيل الموضوع المفعول به.

- مجتمعات تسيء إلى تنشئة الرجال، فتعلم الرجل عدم الحب، والتعامل مع المرأة كطعم جنسي.

- مجتمعات منافقة، تمنح لوسائل الإعلام والإشهار حرية الاتجار بالجنس واستغلال الجسد الأنثوي، وتدين المرأة الباغية.

- مجتمعات تفتقد لتربية جنسية سليمة.

وختاما نشير بأن البغاء هو مجال للتنافر المعرفي، فلقد أضحى الجنس وسيطا لمؤسسات الدعاية والإشهار، بدل أن يكون استجابة وإشباعا للرغبة والدافع والميل. لم يعد ثمة ما يدعو إلى الخجل من الجسد، بل أبيح إبراز مفاتنه وانتشار عرضه لينحط ويبتذل أكثر فأكثر، من دون إشباع حقيقي أو متعة إنسانية رفيعة. إننا نعيش في مجتمع يغرق الإنسان المعاصر بالصور واللافتات الجنسية، ولكنه يظل على حرمانه، بل إنه يضاعف من رغبته ولا يشبعها إلا وهما. إنه مزيد من القمع والعنف المسيطرين على نظرة المجتمع إلى الجنس، لا حرمان ولا إشباع، قمع آخر لإيروس أشد

نكالا وأعمق فظاعة[73]. مما يصبح معه البغاء بمثابة مجال نستشف من خلاله ما تتضمنه العلاقات بين النساء والرجال من اختلالات ذات أبعاد سيكواجتماعية خطيرة. الشيء الذي يقتضي ضرورة مواجهة الظاهرة وطرحها باعتبارها إخفاقا صارخا للسياسات المعتمدة لحد الآن في هيكلة وتنظيم أدوار كل من النساء والرجال، بدلا من السعي نحو إلى شرعنة البغاء والحديث عن «مهنيات الجنس». على اعتبار أننا بهذه الشرعنة ومن خلالها، لا نقوم سوى بحماية عدد من اللوبيات وشبكات الدعارة، التي تريد الحفاظ على هذه الظاهرة لأسباب اقتصادية وتجارية ضاربة عرض الحائط حقوق الإنسان سواء أكان رجلا ام امرأة. فشرعنة البغاء تعني تبني المجتمع لتمثلات تقوم على أساس التعامل مع الجنس «كسلعة»، وتدفع نحو تنشئة تؤمن بأن بيع المرأة لجسدها لأجل الاستغلال الجنسي مسألة طبيعية. الشيء الذي من شأنه أن يهدم كل تصور للعلاقات الإنسانية القائمة على العاطفة والحب والتعاون والتضامن ويربطها بقيمة الاستهلاك. بينما ما ينبغي أن نسعى إليه هو تربية تهدف إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي، تمثل فيه النساء نصف المجتمع، ويتقاسمن فيه مختلف الأدوار مع الرجال، دون أن تحتاج أية امرأة لكي تبيع «جسدها» وتفقد إنسانيتها لكي تعيش.

(73) عبد الرحمن التليلي، عنف على الجسد، عالم الفكر، العدد 4 ، المجلد 37، يونيو 2009، ص 162

قائمة بالمراجع المعتمدة

- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د. فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت، 2005.
- المصطفى حدية، قضايا في علم النفس الاجتماعي، منشورات المجلة المغربية لعلم النفس،الرباط، 2004.
- رثيا الحضراوي، «ظاهرة البغاء في الدار البيضاء، مقاربات: ملامح نسائية، نشر الفنك، الدار البيضاء، 1987.
- نبيل صالح سفيان، علم النفس الاجتماعي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، 2010.
- خديجة العزيزي، الفكر النسوي الغربي، بيسان، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- عبد الرحمن التليلي، عنف على الجسد، عالم الفكر، العدد 4، المجلد 37، يونيو 2009.
- رمضان محمد القذافي وعبد السلام بشير الدويبي، علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، 2010.
- سارة كرمونا بنيتو، البغاء في شوارع الدار البيضاء، ترجمة عبد الصمد الديالمي، دار توبقال للنشر، 2006.
- Canales, Patricia, « la régulacion de la prostitucion en la législacion comparada », Serie Estudios, N°325,. Biblioteca del Congreso Nacional de Chilé. 2005. www.nswp.org.
- Exposito, Francisco. y Miguel Moya, Aplicando la psicologia social, PIRAMIDE, Madrid, 2005.
- Eliot R. Smith, et Diane M.Mackie, Psicologia social, Panamericana, Madrid, 1997
- Graizabal, Cristina. «Una mirada feminista a la prostitucion », www.pensamientocritico.org.
- Junco, Carolina. Prostitucion de la callé y précaridad, Materiales de reflexión, n° 6, 2003. CGT: Comisión confederal contra la precaridad.
- Lipszyc, Cecilia. « Mujeres en situacion de prostitucion : trabajo o esclavitud sexual ?», ADEUDEM, Cecilial@ornet.com.ar
- Mathieu,Lilian. « Le débat Français sur la prostitution », femmes, Genre et société, L'état des savoirs, Ed, La découverte, Paris, 2005.
- Moreno Jiménez, Maria del Pilar. Psicología de la marginación social, Ediciones ALJIBE, Málaga, 2001.
- Ovejero Bernal, Anastasia. Las relaciones humanas, Editorial Biblioteca Nueva, Madrid, 1998.
- Palacios Galvez, Maria Soledad. Aplicando la psicologia social, Ediciones Pirámide, Madrid, 2005.

-3-

الشيخوخة والنوع الاجتماعي

أولا: تعيين مفهوم الشيخوخة

إن الاهتمام بموضوع الشيخوخة هو اهتمام معاصر، يتناسب وما عرفته الإنسانية مؤخرا من تطورات طبية وتقنية، ساهمت في الرفع من نسبة أمد الحياة بشكل ملموس. ولقد تنبهت الأمم المتحدة إلى هذا التحول الديموغرافي العالمي، عندما أظهرت إحصاءاتها أن العمر المتوقع للإنسان قد ارتفع بين 1950 و 2010 من 64 عاما إلى 68، ومن المتوقع أن يزيد على أساس الإحصاءات نفسها، ليصل إلى 81 عاما في سنة 2050. وحسب هذه الإحصاءات، ثمة ما يزيد عن 700 مليون نسمة، تتخطى أعمارهم 60 سنة. وبحلول سنة 2050، سيصل هذا العدد إلى المليارين. وهذا يعني أن 20% من سكان العالم ستبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق عند سنة 2050[74]. الشيء الذي يفرض وضع سياسات وبرامج تتناسب وحجم هذه التحولات الديموغرافية، التي سوف تنعكس حتما على نمط عيش الأشخاص، وعلى طبيعة العلاقات السائدة فيما بينهم سواء كأفراد أو جماعات.

ومن بين أبرز المعالم الأولية لهذه الانعكاسات، تغير طبيعة العلاقات ذات البعد النفسي الاجتماعي، على اعتبار أن الشيخوخة لم

(74) عاطف عطية، «عالم المسنين من الخارج إلى الداخل»، العمر الثالث، التحولات، الحقوق، والسياسات، مؤتمر وطني 2014، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية والجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، 2010، ص 38.

تعد تمثل المرحلة التالية لفترة الرشد. فلقد أصبح الباحثون يميزون ضمن هذه الفترة العمرية بين ثلاث مراحل هي كالآتي:

1 ـ مرحلة السن الثالثة وهي التي تتراوح ما بين 60 و 65 سنة؛

2 ـ الشيخوخة المتوسطة ما بين 65 و 79 سنة؛

3 ـ الشيخوخة المتأخرة وتبدأ من السن 80 فما فوق[75].

وعلى الرغم من أهمية هذه التحولات الديموغرافية الحاصلة على المستوى العالمي، فإن الدراسات المتعلقة بالشيخوخة وفئات المسنين تبقى ضئيلة. ولا يختلف علم النفس عن غيره من التخصصات الأخرى في تأخر اهتمامه بهذه الفئات، رغم تضمن الحقل السيكولوجي لعلم النفس الارتقائي كتخصص يقوم بدراسة وتعيين أهم خصائص مراحل النمو الإنساني. إلا أن أغلب اهتمامات علماء النفس ضمن هذا التخصص، قد انصبت حول مرحلة الطفولة والمراهقة، لكي تنتقل فيما بعد إلى مرحلة الرشد، وكأنها آخر مرحلة في سيرورة تطور الشخصية. وذلك دون ما إشارة لما يعتري حياة الإنسان بعد الرشد من تحولات على مستويات عديدة، بفعل تقدمه في السن سواء تعلق الأمر بالجوانب النفسية أو الاجتماعية. وتمثل مدرسة التحليل النفسي أوضح مثال على ذلك. فبالرغم من اهتمام هذه المدرسة بدراسة مراحل تطور الشخصية، إلا أنها قد ركزت بصفة خاصة على مرحلة الطفولة والمراهقة، دون اهتمام واضح بسائر المراحل العمرية الأخرى، وخاصة منها فترة الشيخوخة. بحيث أننا لا نكاد نجد أي حديث عن السمات السيكولوجية للشخص المسن، سواء مع

(75) سماح سالم سالم، وآخرون، ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المسنين، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص، 27.

مؤسسها فرويد أو من جاء بعده من الفرويديين الجدد. فكل ما أكد عليه فرويد يتلخص في الطفولة المبكرة باعتبارها المحدد الأساسي للشخصية، مما تصبح معه مختلف الفترات اللاحقة مجرد انعكاس لما عاشه الشخص من خبرات طفولية مبكرة، وذلك دون أدنى إشارة إلى فترة الشيخوخة.

ثم إلى جانب نظرية التحليل النفسي، نجد التيار المعرفي الذي اهتم بدوره بدراسة تطور الشخصية وخاصة مع بياجيه، الذي يعتبر من بين أحد أبرز الباحثين في المجال. هذا الأخير، الذي ركز بدوره على مرحلة الطفولة في علاقتها باكتساب المعرفة منذ الولادة إلى حدود السنوات الأولى من التعليم الأساسي. ولا نلمس لدى بياجيه بدوره، اهتماما واضحا بسائر المراحل التطورية التابعة لمرحلة الطفولة، كما لا نجد لديه أية إشارة إلى ما يعتري الشخص من تحولات على مستوى البنيات الذهنية بفعل بلوغه مرحلة الرشد أو الشيخوخة.

وإلى جانب هذه التيارات السيكولوجية الكبرى، قد نجد ضمن بعض الاتجاهات المعاصرة تلميحات من هنا وهناك لمرحلة الرشد لدى بعض الباحثين كما هو الأمر مع ماسلو Maslow. هذا الأخير، الذي تحدث في هرمه عن مدى تداخل الحاجيات الأساسية للإنسان وارتباطها ببعضها البعض، مبرزا مدى توقف كل مرحلة لاحقة على ما تم تحقيقه من حاجيات في المرحلة السابقة، مشيرا إلى بعض خصوصيات مرحلة النضج، وفي مقدمتها حاجة الشخص بعد شعوره بتقدمه في السن إلى الاستقرار وتحقيق الذات. الشيء الذي يفسر في نظر ماسلو، سعي الشخص الناضج في أغلب الأحيان إلى البحث عن الشريك، بسبب حاجته الملحة إلى أن يحب ويرتبط ويشعر بنوع من

الاستقرار والحميمية، تحقيقا لتوازنه وحماية لنفسه من الوقوع فيما سماه «بالجمود». ولعل ذلك ما يفسر حسب ماسلو، سعي الإنسان في مرحلة الرشد إلى الإنتاج والعمل والإنجاب، رغبة منه في إثبات إحساسه بوجوده وفاعليته كشخص منتج. إلا أنه بالرغم من اهتمام ماسلو بمراحل الحياة إلى حدود 60 سنة، فإننا لا نجد لديه الكثير من التفاصيل بخصوص مرحلة الشيخوخة أو تلميحا للخاصيات السيكولوجية المميزة للشخص المسن.

وبناء على هذه الملاحظات، يمكننا القول بأنه على الرغم من بروز علم النفس الارتقائي منذ القرن 19 كتخصص مهتم بدراسة مراحل النمو الإنساني، الا أن الانطلاقة الأولى لدراسة الشيخوخة وتعيين خصائصها كمرحلة أساسية من مراحل التطور البشري، قد انبثقت من المجال الطبي. فلقد مثل الأطباء أول من اهتم بالشيخوخة، وذلك من خلال تركيزهم على بعض الجوانب العضوية، المرتبطة بدراستهم لبعض الأمراض التي تصيب الأشخاص المسنين. ونذكر هنا على سبيل المثال، الدراسات التي قام بها كل من Rostan سنة 1917، Charcot سنة 1889، Burger سنة 1908، ثم Nacher سنة 1912، وغيرهم من الذين نظروا إلى الشيخوخة من الزاوية الفزيولوجية، باعتبارها سيرورة من أشكال التدهور على المستوى العضوي والفيزيولوجي[76]. الشيء الذي ساهم في بروز وتطور تخصص جديد ضمن الدراسات الطبية، وهو ما يعرف اليوم «بطب الشيخوخة» La gériatrie. ويمكن اعتبار الأعمال التي نشرتها

(76) Cristina Bernis Carro, « Ecologia del envejecimiento reproductor », In Salud y género, Ed, EDIGRAFOS, Madrid, 2001, P.128.

جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1960، بمثابة الانطلاقة العلمية لدراسة الشيخوخة كمرحلة عمرية متميزة، ذات أبعاد نفسية واجتماعية تحتاج إلى العناية والاهتمام، بكيفية لا تقل أهمية عن العناية بالجوانب الطبية والفزيولوجية للشخص المسن. وذلك ما يعرف اليوم بالدراسات العلمية للشيخوخة La gérontologie.

وتمثل أعمال Butler[77]، البداية الفعلية للاهتمام بالشيخوخة كمرحلة عمرية ذات أبعاد نفسية واجتماعية ثقافية، من خلال تسليطه الأضواء على «الصور النمطية» السائدة عن الشيوخ. فلقد تحدث Butler عما سماه بـ Agéisme، والذي يقصد به الاتجاهات السلبية المعرفية والسلوكية السائدة بخصوص الأشخاص المسنين[78]. حيث تمثل هذه الصور النمطية في نظره، وجها من أوجه العنف الرمزي، بسبب ما يصاحب هذه الصور من تصنيفات سلبية ذات نزعة عنصرية Racisme إقصائية. فلا فرق على هذا المستوى، بين الصور النمطية السائدة عن الشيوخ، وغيرها من الصور النمطية التي نجدها في كل أشكال الميز الأخرى، سواء القائمة على أساس الجنس Sexisme، أو العرق، أو الإعاقة، أو الانتماء الديني، أو غيرها. ولعل ذلك ما دفع بالمنظمة العالمية للصحة OMS منذ سنة 1990 إلى التنديد بهذه الصور النمطية والتنبيه إلى خطورتها، لما لها من انعكاسات سلبية على صحة المسنين سواء في بعدها النفسي أو الفزيولوجي.

(77) Juan Munoz Tortosa, Personas mayores y malos tratos, Ed, PIRAMIDE, Madrid, 2004, P.41.

(78) Monica, Rodrigez-Zafra. Psicologia y psicoterapia de la vejez, Ed, Arriaza, Madrid, 2009, P.60.

إذ غالبا ما تتحول هذه «الاتجاهات والصور النمطية» إلى قناعات معممة، يتبناها المسنون أنفسهم قبل غيرهم من الآخرين. كما تشير بعض التقارير التي أنجزت من طرف المنظمة العالمية للصحة، إلى مدى صعوبة استمرارية متابعة الشخص المسن لحياته واستمتاعه بها، سواء في بعدها النفسي أو الفزيولوجي، في ظل محيط مهيكل بتمثلات ميزية وصور نمطية سلبية عن الشخص المسن.

واستنادا إلى هذه الأعمال الأولية التي سلطت الأضواء على الشيخوخة في بعدها النفسي والاجتماعي، منبهة إلى مدى شيوع الصور النمطية وخطورتها، لم يعد الاهتمام بالشيخوخة مقتصرا على ما هو طبي أو مرضي. مما ساهم في بروز بعض الدراسات والتخصصات في مجال الشيخوخة، في مقدمتها بروز تخصص قائم بذاته يعنى بسيكولوجية المسنين في علاقتهم بذواتهم ومحيطهم، ألا وهو علم النفس الشيخوخة. هذا التخصص المعاصر، الذي يهتم بدراسة الجوانب الانفعالية والعاطفية والمعرفية لدى الشيوخ، في تفاعلها مع مختلف الظروف المادية والاجتماعية المحيطة. ثم برزت بعد ذلك سوسيولوجية الشيخوخة، والتي ركزت بدورها على مختلف التحولات التي عرفتها وضعية المسنين من خلال ربطها بالتغيرات الطارئة على المجتمعات المعاصرة بما في ذلك التحولات الأسرية، بروز الفردانية، تأثيرات التطور التكنولوجي، الخ. ثم المقاربة السيكواجتماعية لمرحلة الشيخوخة، والتي تتميز بتحليلها وتعيينها لهذه الفترة كمرحلة عمرية ذات خاصيات مميزة، تتطلب عناية نفسية واجتماعية ومؤسساتية خاصة، تتناسب وحاجيات هذه الفئات الاجتماعية التي ترتفع نسبتها يوما بعد يوم.

أما على المستوى الدولي، فلقد بدأ الاهتمام بكبار السن انطلاقا من خطة فيينا الدولية للشيخوخة، والتي تمت سنة 1982. إلا أن الاهتمام الفعلي بالحاجيات الأساسية لكبار السن، لم ينطلق إلا بعد اعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وذلك في سنة 1991، حيث تم إصدار القرار الذي يقضي بإعلان الأول من تشرين اليوم العالمي لكبار السن. واستنادا إلى هذا القرار الدولي بتعيين «يوم عالمي للمسنين»، سعت منظمة الصحة العالمية إلى تكثيف جهودها ودعوتها إلى ضرورة تناول مسألة التقدم في السن من خلال مقاربة جديدة ذات أبعاد متعددة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجالات أساسية نسردها كالآتي:

- التركيز على الوقاية من الأمراض المزمنة.
- الدعوة إلى ضرورة الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الأولية المناسبة للمسنين.
- تهيئة بيئات ملائمة للمسنين[79].

ثم جاءت بعد ذلك خطة مدريد الدولية في سنة 2002، والتي شكلت الإطار الدولي للحوار حول حقوق المسنين واحتياجاتهم، وتحديد المجالات التي تثير اهتمامهم. ومن بين أهم القرارات المميزة لخطة مدريد، تعزيز وحماية حقوق الإنسان المسن، والدعوة إلى القضاء على التمييز، والإهمال، وإساءة المعاملة، والعنف على أساس السن. كما تضمنت خطة عمل وتوجيهات هامة تتعلق بالحق في العمل، والحق في الصحة، والمشاركة والمساواة في الفرص في جميع مراحل الحياة. بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات[80].

(79) عاطف عطية، المرجع السابق، ص، 42.
(80) عاطف عطية، المرجع السابق، ص ، 40.

وفي ظل هذه التوجهات والاهتمامات الدولية، برزت مجموعة من الأبحاث والدراسات ضمن تخصصات متعددة، تسعى إلى دراسة مرحلة الشيخوخة وفهمها وتحليلها، باعتبارها مرحلة عمرية ذات خاصيات واحتياجات معينة. ويأتي علم النفس الاجتماعي على رأس هذه التخصصات المعاصرة، داعيا ومنبها إلى أن أول ما يمكن البدء به في دراستنا للشيخوخة، هو ضرورة الفصل ما بين العمر البيولوجي والعمر الاجتماعي. مع التأكيد على أهمية استحضار دور السيرورات الذهنية المرتبطة بالتمثلات والإتجاهات، في تعيين كيفية إدراك المسن لذاته مقارنة بكيفية إدراك المجتمع له. وذلك عبر مجموعة من المؤشرات التي تنطلق من صورة الجسد، تعيين الهوية، تغير الأدوار، وضعية التقاعد، الخ. هذا بالإضافة إلى سعي المقاربة السيكواجتماعية إلى لفت الانتباه لمختلف الفوارق الجندرية ضمن مرحلة الشيخوخة، وذلك بسبب ما تعيشه نسبة هامة من النساء المسنات من إجحاف وتهميش ضمن مختلف بقاع العالم.

وفي ضوء هذه الاهتمامات، أصبحت دراسة الشيخوخة تخصصا قائما بذاته La gériatrie، (Gérontologie) يستند على معطيات علمية ونظريات أكاديمية تدرس بأهم الجامعات الدولية. فلقد تم إدراج برامج دراسية ومنهجية جديدة تهتم بتعيين خاصيات الشيخوخة ضمن عدد من الجامعات والكليات خاصة في أوروبا وأمريكا، حيث أصبح كبار السن يمثلون شرائح واسعة من المجتمع. ويهدف هذا التخصص الجديد والمتمحور حول «علم الشيخوخة» إلى ثلاثة أهداف نسردها كالآتي:

1 - القيام بدراسات نظرية: تهتم بنمو وامتداد النظم الإدراكية التي تتكامل وتؤدي إلى تنسيق الحقائق التي لوحظت بالنسبة لكبار السن والشيوخ.

2 - دراسات منهجية: تهتم بإيجاد الطرق والأساليب التي تعتمد في دراسة الشيخوخة.

3 - دراسات تطبيقية: ترتبط بمهنة الخدمة الاجتماعية التي تنطلق من واقع المسنين وكيفية وضع البرامج والخدمات الكفيلة برعايتهم[81].

كما أصبح موضوع رعاية المسنين من بين أهم المواضيع التي تحتل مركز الصدارة في عدد من الدول، بفعل ما عرفته من تحولات اجتماعية أدت إلى عدم تمكن نسبة من الأسر فيها الاحتفاظ بالمسن ضمن الوحدات السكنية الأسرية. مما فرض إعداد مؤسسات خاصة تتولى استقبال المسنين وإيوائهم وخدمتهم في ظل ما يعرف بالخدمة أو الرعاية الاجتماعية. ولقد تم تعيين أسس ومناهج الخدمة الاجتماعية للمسنين بالاستناد إلى متطلبات واحتياجات أغلب المسنين من جهة، وإلى مختلف الجهود التي تبذلها بعض الدول أو المؤسسات الأهلية المهتمة برعاية المسنين ولتحسين أوضاع عيشهم، من جهة ثانية. مما أصبحت معه «الخدمة الاجتماعية للمسنين» بدورها، تخصصا قائما بذاته لما تتضمنه من نظريات علمية تحليلية، وبرامج وخدمات صحية، اجتماعية، اقتصادية، ونفسية، لأجل تسهيل تكيف المسنين وتوافقهم مع ذواتهم أولا، ثم مع المجتمع خلال هذه المرحلة من حياتهم.

(81) سماح سالم سالم، وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

1- الشيخوخة والسن

يمثل طول أمد الحياة، أحد أبرز التحولات الاجتماعية المميزة للفترة المعاصرة، الشيء الذي دفع إلى إعادة النظر بخصوص تصنيفات المراحل العمرية المتعلقة بالشيخوخة، كما دفع إلى طرح مجموعة من التساؤلات بخصوص علاقة الشيخوخة بالسن، نذكر من بينها:

- التساؤل عن بداية الشيخوخة، فمتى تبدأ الشيخوخة؟
- متى يمكننا وصف الشخص بأنه قد أصبح شيخا أو شيخة ؟
- هل يمكننا ربط الشيخوخة بسن معينة ؟
- هل الشيخوخة حالة نفسية أم وضع فزيولوجي أم هما معا ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يمكننا القول بأنه للسن لا محالة دور أساسي في تعيين الشيخوخة، وبأنه لا أحد يمكنه أن ينكر ما تجلبه الشيخوخة معها من تغيرات على المستوى الفزيولوجي، السيكولوجي، والسوسيوثقافي. إلا أن ذلك لا ينفي بأن كل شخص يعيش هذه التحولات الحاصلة بفعل الشيخوخة بطريقته الخاصة. فالشيخوخة كما هو معلوم، هي أحد المراحل العمرية في حياة الإنسان، وبناء على ذلك، فإنه من الطبيعي أن تتلون بتلون الأحداث والتجارب التي يمر بها الشخص، وذلك على غرار ما يحدث في سائر المراحل العمرية الأخرى.

أما بخصوص التساؤل عن بداية الشيخوخة، فيشير الباحثون إلى أننا قلما ننتبه إلى «متى» وصلنا إلى هذه المرحلة. فكما أننا لا

ندرك متى خرجنا من فترة الطفولة لكي نلج عالم المراهقة، فإننا قد لا ندرك أيضا كيف أصبحنا من عداد المتقدمين في السن، أو كيف دخلنا عالم الشيوخ أو المسنين. فقد يبدأ الشخص في ملاحظة بعض التغيرات الفزيولوجية الطارئة عليه من قبيل استعماله لنوع معين من النظارات، أو ظهور بعض التجاعيد، أو بروز الشيب، أو تساقط الشعر، أو جفاف الجلد، أو تغير وتيرة النوم، أو تباطؤ في حركة الجسد ومرونته، الخ، إلا أنه غالبا ما يتغاضى عن هذه التحولات ويميل إلى التعامل معها باعتبارها مجرد حالات عابرة، وذلك بكيفية تكاد تكون «أوتوماتيكية» أحيانا، وبدون اهتمام أو وعي حقيقي بأنها أحد المؤشرات الدالة على تقدمه في السن.

وغالبا ما يتعمق هذا الإحساس مع الزمن بفعل ملاحظة الشخص للتغيرات الطارئة على العالم المحيط به. فيبدأ في ملاحظ تغير الأحياء القديمة، الموضا، العادات، الأشخاص المحيطين، المشاهير الذين كان يعرفهم من فنانين وسياسيين والذين تم تعويضهم بآخرين جدد. كما يلاحظ أيضا تغير الآلات والأدوات وغيرها من المستجدات التكنولوجية، التي يبقى من اللازم عليه التأقلم معها ضمانا لتلبيته حاجياته وتأقلمه مع محيطه. ومن بين المؤشرات الدالة على التقدم في السن أيضا، ميل الشخص إلى حفاظه على بعض الممارسات والاعتقادات السابقة، مما تبقى معه نسبة من ردود أفعاله مطبوعة بمرجعياته وثقافته، التي قد تكون في أعين الآخرين عتيقة أو متجاوزة. تلك بعض من المؤشرات الدالة على بلوغ الشخص سن الشيخوخة، والتي تتمثل في تمسكه ببعض التصرفات والأفكار العتيقة أو «القديمة»، والتي تؤثر بكيفية شعورية أو لاشعورية على اتجاهاته، مشاعره، وطريقة تفاعله مع الآخرين.

وبناء على ذلك، قد يبقى من الأفضل الحديث عن «الشعور بالتقدم في السن»، كمؤشر أساسي لوضع الشيخوخة. وهوحالة نفسية وإحساس داخلي غالبا ما ينتاب نسبة هامة من الأشخاص ابتداء من بلوغهم سن 50. حيث يشعر عدد من الأفراد خلال هذه الفترة من عمرهم بأنهم قد وصلوا إلى «نصف حياتهم»، وبأن ما تبقى من الحياة هو ربما أقل مما مضى. فابتداء من سن 50 تقريبا، غالبا ما ينتاب الشخص الإحساس بأن «الحياة» تأخذ منحى مغاير، وتبدأ في تنظيم ذاتها وفقا لمخطط جديد، وذلك بصرف النظر عن مدى تمكن الشخص من تقبل هذه التغيرات واستيعابها. إذ غالبا ما يجد نفسه في ظل هذه السيرورة من التحولات الحتمية، والفزيولوجية منها على وجه الخصوص، ملزما بكيفية أو بأخرى بإعادة النظر في الحياة بشكل عام وحياته على وجه الخصوص، وإعادة تنظيمها من زاوية جديدة ومن منظور مخالف لما كان عليه الأمر في السابق. فيشرع غالبية الأفراد إن لم نقل كلهم في إعادة ترتيب حياتهم وتنظيمها استنادا إلى مرجعية تأخذ بعين الاعتبار لما تبقى لهم من السنين، أكثر من اهتمامهم بما مضى منها. حيث يشعر الشخص بأنه لم يعد بإمكانه إتيان نفس التصرفات، أو نهج نفس العادات، وبأن هناك أشياء لم يعد من الممكن تحقيقيها، وطموحات قد تجاوزها الزمن ولم تعد بعد طموحات. كما يلاحظ أيضا ميل الأشخاص في هذه المرحلة من العمربطرح بعض التساؤلات من قبيل كم تبقى لهم من العمر أو السنين في هذه الحياة؟ ثم ما نوعية القيم التي يتعين عليهم الاستناد إليها والتشبث بها من الآن فصاعدا؟ هل يمكنهم متابعة حياتهم وفقا لنفس الأفكار والمبادئ، أم أنه يتعين عليهم أن يغيروا من نظرتهم لأنفسهم ونظرتهم للآخرين وللحياة بشكل عام.

وفي هذا سياق، نشير إلى أن علاقة الشيخوخة بالسن تبقى جد معقدة، وذلك لأنه مهما تم التعامل مع الشيخوخة على أنها إحساس أو شعور، فإن ذلك لا ينفي ضرورة ربطها بالسن والتحولات الفزيولوجية الطارئة على الجسد. على اعتبار أن السن يمثل أول وأبسط الطرق وأكثرها بداهة في تعيين الشيخوخة وتحديد درجة ومستويات أبعادها. إلا أن هذا الربط للشيخوخة بالسن لا يخلو بدوره من صعوبات نظرية ومنهجية تنبهنا إلى أن بعض الخاصيات التي قد ترتبط بالشيخوخة من قبيل المرض أو العجز، لا تشترط بالضرورة التقدم في السن. على اعتبار، أن «السن» لا يمثل معيارا للصحة سواء في بعدها الفزيولوجي أو النفسي أو العقلي، كما أنه لا يحدد بالضرورة المردودية الفكرية للفرد أو درجة فعاليته أو قدرته على المشاركة والعطاء. فكثيرا ما تختلف الأوضاع الصحية والفزيولوجية للأفراد بالرغم من انتمائهم لنفس الفئة العمرية. وتعود الأسباب في ذلك إلى تدخل مجموعة من المعطيات الأخرى، منها ما هو بيولوجي مرتبط بالوراثة، ومنها ما يرتبط بالأوضاع السوسيوثقافية من قبيل نمط العيش وطبيعة النشاط الذي كان يزاوله الفرد. وبناء على هذه المحددات، أصبح بعض الباحثين يتحفظون بخصوص ربط بداية الشيخوخة بسن معينة ترتبط ببعض التحولات الفزيولوجية، التي يتم حولها نوع من الاتفاق النسبي باعتبارها مؤشرا على «التراجع» في تأدية الجسد لبعض وظائفه. وبناء على ذلك، يقدم الباحثون في العصر الحالي تصنيفات جديدة للفئات العمرية ما بعد 60. ويتحدثون عن فئات «الشيوخ الشباب»، والمقصود بهم تلك الفئات العمرية التي تجاوزت سن 60، والتي لا زالت تنعم بصحة جيدة، وتزاول نشاطها بنفس الحيوية، وتقوم نسبيا بمعظم وظائفها التي كانت تقوم بها سابقا.

فإذا كان علم النفس قد اعتمد السن كمعيار لتعيين مراحل الحياة، وقام بتحديد بعض السمات السيكولوجية المميزة لكل مرحلة، فإنه يبقى من الصعوبة بمكان اعتماد نفس المرجعية بالنسبة لتعيين مرحلة الشيخوخة. إذ يبقى من اللازم الوصول إلى اتفاق حول السن التي تبدأ معها كل التغيرات التي تدخل الشخص ضمن مرحلة الشيخوخة وتلك مسألة صعبة. على اعتبار، أن الأفراد لا يشيخون بنفس الإيقاع ولا بنفس الكيفية، ولا في نفس السن. بل إن الملاحظات العينية تفيد بأن هناك نسبة من الشيوخ الذين ينتمون إلى أوساط سوسيوثقافية واقتصادية جيدة، يعيشون عند تقدمهم في السن في أوضاع صحية أفضل من الشباب. وتفيد الدراسات الطبية، بأن هناك عددا من الأمراض التي تقل أو تتضاءل بفعل التقدم في السن. هذا فضلا عن إمكانية تعرض الإنسان وإصابته بأمراض مختلفة، بصرف النظر عن السن أو المرحلة العمرية التي يوجد فيها. وبناء على ذلك، فإنه يبقى من الصعب تعيين مرحلة الشيخوخة ومقاربتها بعيدا عن ربطها بالوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد، لأن الشيخوخة هي «معيش» نفسي اجتماعي، وليست مجرد وضع كرونولوجي يتحدد بعدد سنين الحياة.

واستنادا إلى ما سبق، نشير إلى أنه بالرغم من ضرورة اعتماد معيار السن في الحديث عن الشيخوخة وربطها كمرحلة عمرية بالتقدم في العمر، وبالرغم من أبعادها البيولوجية والفزيولوجية الواضحة، فإنه يبقى من اللازم علينا أن نستحضر مجمل الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للشخص المسن. لما لهذه الأبعاد من دور حيوي في تعيين درجة مدى جودة «المعيش» اليومي للأفراد المتقدمين في السن. على اعتبار أن «التقدم في السن» هو تجربة

وجودية معاشة يمكن أن تتم بطرق مختلفة. الشيء الذي يؤكد بأن اعتماد السن كمعيار كرونولوجي، يبقى غير كاف لوحده في التعريف بالإنسان وتعيين وضعه باعتباره شخصا مسنا. كما أنه لا يمكن اعتماد السن كمعيار أو مرجعية وحيدة تسمح بالحديث عن وجود خاصيات موحدة تنطبق بالضرورة على سائر المسنين، ما دام السن كما سبقت الإشارة معطى يصعب فصله عن «التعيين الذاتي»، كخبرة ومعيش شخصي يؤكد في كل مرة بأن كل يشيخ بوتيرته وعلى طريقته.

وفي ظل هذه الاعتبارات السابق ذكرها، يمكننا تعيين الشيخوخة بكونها سيرورة سيكو - بيولوجية، ذات أبعاد اجتماعية ثقافية ترتبط بنمط عيش الشخص، علاقاته الاجتماعية، قيمه، وطريقته الخاصة في تحقيقه لذاته. علما بأن دورة الحياة، هي بمثابة سيرورة من التعلمات والخبرات والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر في شخصية الفرد، وتحدد سلوكاته وطريقة تفكيره ومختلف ردود فعله. واستنادا إلى ذلك، يمكنا القول بأن الكيفية التي يشيخ أو يتقدم بها الفرد في السن، هي نتاج تطوره الشخصي الذي صاحبه طيلة حياته، كما أنها أيضا نتيجة عاداته الصحية ونمط عيشه وسائر خبراته. مما يدفع إلى القول بوجود طرق ونماذج وأنماط عيش متعددة للشيخوخة. فهناك من يعيش شيخوخته في المرض والألم والعياء، وهناك من يعيشها في الوحدة والعزلة والإقصاء، وهناك من يعيشها في صحة جيدة وعلاقات اجتماعية متعددة. ولعل أهم ما تبرزه الدراسات السيكولوجية المعاصرة للأشخاص المسنين، هو أنه بقدر ما يتم التقدم في السن، بقدر ما تتعمق الاختلافات

والفوارق بين الأشخاص ويصعب بالتالي الحديث عن سمات عامة للمسنين أو خاصيات معممة نحو الشيخوخة حتى وإن تعلق الأمر بما هو بيولوجي. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم مما يمكن أن نلمسه من عناصر التماثل بين المسنين على المستوى البيولوجي، فإن ذلك لا ينفي حضور كثير من عناصر الاختلاف بفعل تدخل مجموعة من المعطيات الأخرى وفي مقدمتها، المستوى السوسيواقتصادي للفرد من جهة، ثم مدى تمكنه من الاستفادة من التطورات الطبية والتكنولوجية المعاصرة من جهة ثانية. وذلك لما تمنحه هذه الأخيرة من إمكانيات من شأنها أن تقلص من الانعكاسات السلبية للعوامل البيولوجية في هذه المرحلة وتخفف من حدتها.

وبالرغم من ارتباط سيكولوجية المسن بالسمات الشخصية، يحاول علم النفس الشيخوخة تعيين بعض الخاصيات المشتركة بين سائر المسنين قدر الإمكان، سواء على المستوى الفزيولوجي، أو النفسي أو الاجتماعي. وذلك لأجل فهم خصائص الشيخوخة كمرحلة من مراحل النمو الإنساني وضبط معالمها من جهة، ثم بغرض تحسين ظروف عيش الأفراد المسنين والعناية بهم خلال هذه المرحلة من جهة ثانية. فعلى غرار اهتمام علم النفس الارتقائي بتعيين خصائص مراحل الطفولة أو المراهقة أو النضج، نجده ينفتح اليوم على دراسة السمات العامة للشيخوخة، مع عدم إغفاله للفوارق الفردية في بعدها المادي أو المعنوي، والناتجة عن تفاعل الفرد مع وسطه وسعيه إلى التعامل معه بناء على إدراكاته وحوافزه سواء في بعدها الشعوري أو اللاشعوري.

2- الشيخوخة في بعدها الفسيولوجي

من أبرز خصائص الشيخوخة كما سبقت الإشارة، هي كونها عبارة عن مجموعة من التغيرات الفسيولوجية البطيئة، سواء على مستوى الحجم أو الشكل أو الوظائف. إذ غالبا ما تتقلص بنية الجسد وتنقص بسبب ما تتعرض له العظام من تراص وتداخل على مستوى العمود الفقري. الشيء الذي يؤثر بالضرورة على طول القامة ويقلص منها، كما يغير من البنية الهيكلية للجسد وحجمه بشكل عام. هذا بالإضافة إلى مجموعة من التغيرات الأخرى الحاصلة على مستوى الخلايا والأنسجة التي تفقد بشكل تدريجي من ليونتها ومادتها الدهنية. فيصير الجلد جافا ناشفا خشن الملمس، بسبب تراجع الافرازات الذهنية المسؤولة عن طراوته وليونته، كما يبيض الشعر وتنقص كثافته أحيانا إلى حد الصلع، وذلك عند الرجال على وجه الخصوص.

ولقد مثلت هذه التغيرات الفسيولوجية معطىً أساسيا في التعريف بمرحلة الشيخوخة لدى عدد من الباحثين، الذين نظروا إلى الشيخوخة باعتبارها مرحلة تتميز بتغيرات فسيولوجية غير قابلة للتراجع. على اعتبار أن أهم ما يطبع هذه المرحلة من نمو الإنسان، هو تقدمها المتصاعد في اتجاه هدم الجسد وإضعافه، مع عجز الشخص عن مقاومة هذا التراجع أو حتى وقاية نفسه منه. وذلك بسبب ما يعتري الجهاز الفسيولوجي من تراجعات ترتبط بتراجع قدرات الجهاز المناعي، تضاؤل إفراز الهرمونات، والتأثير السلبي لعملية التمثيل الغذائي. ولعل ذلك ما يدفع ببعض الباحثين إلى تعريف الشيخوخة باعتبارها السن التي ينتهي فيها نضج الإنسان،

لكي ينقلب النمو إلى عملية تفكك وهبوط تدريجي في قدرة الجسم على القيام بوظائفه، وتلك حقيقة بيولوجية توضح قانون التطور في حياة الإنسان[82].

ويميز وينيكوت Winnicot في مرحلة الشيخوخة ما بين الأنا الجسدي والأنا الفسيولوجي، بناء على تعبيرات عدد من الأشخاص المسنين، الذين كثيرا ما يتحدثون عن أجسادهم بصيغة «طرف ثالث» خارج عن الجسد. مما يمنح الشخص الإحساس وكأنه أمام ثلاثية متباينة العناصر، الأنا والجسد ثم شيء آخر هو «جسدي الذي لم أعد أعرفه». إنه جسدي بعد أن تعرض لتغيرات لم أعهدها فيه، أصبح يتعب، يشتكي، يعجز، جسدي الذي أصبح يثير ضجيجا. وكلما ارتفع ضجيج جسدي الفسيولوجي، ارتفع معه ضجيج جسدي الانفعالي[83]. وتمثل بعض التغيرات الحسية الحركية التي تمس كلا من السمع والبصر، أحد أول المؤشرات الدالة على هذا التراجع أو العياء الحاصل بفعل الشيخوخة. وذلك لما لهذه التغيرات الحسية الحركية، من انعكاسات هامة على الجانب الاجتماعي والسيكولوجي والمعرفي للأشخاص، والتي تدل على مدى تقدمهم في السن وبالتالي شيخوختهم. هذا بالإضافة إلى بعض التحولات الحاصلة على المستوى المعرفي، والمتعلقة بالذاكرة والإدراك والقدرة على التعلم، والتي تمثل بدورها أحد أبرز المؤشرات الدالة على دخول الشخص مرحلة الشيخوخة.

(82) سماح – سماح سالم سالم، وآخرون، المرجع السابق، ص 26 و 29.

(83) Jean – marc, Talpin, «Corps et vieillissement», Cliniques du corps, Presse Universitaire de Lyon, 2002 P.136.

ولقد اهتم الباحثون بهذه الجوانب المعرفية والحسية الحركية، لما لها من تأثيرات هامة على حياة المسنين، وعلى مختلف أنشطتهم وعلاقاتهم الاجتماعية. حيث تبين الدراسات بأن الشيخوخة غالبا ما تجلب معها أشكالا من العياء، والآلام، والأمراض المزمنة. كما تتضاءل معها مجموعة من الكفاءات العقلية فتنقص القدرة على الانتباه، الخيال، الرغبة في التعلم واكتساب الجديد، القدرة على التفكير بسرعة أو بكفاءة معينة. الشيء الذي قد ينعكس بشكل سلبي على حياة المسنين ومعيشهم، خاصة لما يتعلق الأمر بمجتمعات لا تكف عن التطور والاعتماد على الابتكارات التكنولوجية في مختلف مناحي الحياة كما هو حاصل في المجتمعات المعاصرة.

وفي سياق هذه التحولات ذات البعد المعرفي والحسي الحركي، يأتي الحديث عن معاناة عدد من الشيوخ من النسيان، وذلك بفعل تراجع نشاط الذاكرة القصيرة المدى. علما بأن الذاكرة، هي مجمع مختلف العمليات الذهنية التي تتولى مهام التفسير والتخزين واستحضار المعلومات المتراكمة طيلة حياة الفرد. إذ من خلال تذكرنا للمعطيات المخزنة نراكم معرفتنا، وندبر أمورنا الاعتيادية. كما أنه من خلال الذكريات وعن طريقها، نتمكن من بناء الهوية وضمان الاستمرارية لتجربتنا الحياتية. هذا فضلا عن تولي الذاكرة وظيفة التخزين والادخار، مما يساعدنا على التذكر ومن ثمة، تجاوز بعض الأزمات أو المواقف الحرجة، بفضل استفادتنا من خبراتنا السابقة. وبقدر ما تمثل الذاكرة أحد الدعائم السيكولوجية الأساسية، بقدر ما نجد معاناة أغلب المسنين من مشاكل أو صعوبات على مستوى الذاكرة. هذه الصعوبات التي يمكن أن تنتج عن أسباب متعددة قد تكون ذات بعد

فسيولوجي متعلق بالجهاز العصبي مثلا، كما يمكن أن ترتبط بأسباب نفسية ناتجة عن عدم الاهتمام وغياب عناصر التحفيز التي يمكن أن تربط المسنين بما يحيط بهم من أحداث. الشيء الذي ينعكس سلبا على القدرات المعرفية للشخص المسن، ويجعله ضمن حلقة مفرغة يتراوح طرفاها ما بين نقص التحفيز والاهتمام من جهة، ثم الشعور بالعزلة والاكتئاب، من جهة ثانية. وتشير بعض الدراسات، إلى أن نسبة كبيرة من أنواع التراجع المعرفي الحاصل لدى عدد من المسنين، سواء تعلق الأمر بالتراجع على مستوى الاشتغال الذهني بشكل عام أو المرتبط منه بالذاكرة على وجه الخصوص، هو نتاج للإحباط والشعور بالعزلة والانطواء، الذي يعتري نسبة هامة من هؤلاء.

وتفيد بعض الدراسات، التي اهتمت بدراسة أنواع النسيان لدى المسنين، بأن أغلب أشكال النسيان التي يعاني منها عدد كبير من هؤلاء، غالبا ما تتعلق بنسيان معلومات جزئية من قبيل نسيان بعض الأرقام، أو الأسماء، أو القيام ببعض المهارات اليومية. وذلك في مقابل تذكرهم لمعلومات بعيدة في الزمن. وتعود الأسباب في ذلك إلى عاملين أساسيين، يرتبط أحدهما بما تتعرض له الذاكرة القصيرة المدى من اختلالات وذلك على عكس الذاكرة البعيدة المدى، والتي تتولى مهمة تخزين المعطيات والتجارب والخبرات والمهارات التي يكتسبها الشخص طيلة حياته. الشيء الذي يفسر مدى تمكن المسنين عموما من تذكر أحداث بعيدة في الزمن مرت في فترة الشباب، بينما قد يتم نسيانهم لأحداث راهنية أو قريبة أو تلك التي عايشوها منذ فترة قصيرة. أما السبب الثاني، فهو ذو بعد سيكولوجي يرتبط بطبيعة نوعية الذكريات ومضمونها. فكلما تعلق الأمر بذكريات أو أحداث تمس الشخص عاطفيا، وترتبط بحياته

الانفعالية مشكلة جزء من البيوغرافية الشخصية، كلما تم تذكرها وسهل استرجاعها وحكيها للآخرين، والعكس صحيح. مما يستنتج منه، بأن الأحداث ذات الحمولة العاطفية غالبا ما تبقى أسهل للتذكر بالنسبة للأشخاص المسنين، مقارنة ببعض أحداث الحياة اليومية مهما كانت قريبة. ولعل ذلك ما يفسر ميل المسنين في غالبية الأحيان إلى العيش في كنف الذكريات وعلى مخلفات ماضيهم حيث كانوا شبابا. فكثيرا ما نجدهم يحكون عن ذكرياتهم، وعن بعض الأحداث التي يعتبرونها جميلة أو تلك التي تركت آثارا معينة في حياتهم. إلا أن ارتباط البنيات المعرفية للمسنين بالماضي لا يلغي اهتمامهم بالحاضر، كما لا يلغي أيضا توجههم نحو المستقبل. هذا التوجه الذي قد يأخذ بعدا دراميا محاصرا بمخاوف مستقبلية ترتبط بالموت أو التوغل في المرض أو العجز. كما يمكن أن تأخذ بعدا إيجابيا، يرتبط برغبة بعض الأشخاص المسنين في إنجازهم لبعض المشاريع التي قد تساهم في تخليد ذكراهم والحفاظ على اسمهم بعد مماتهم.

ثانيا: المقاربة السيكواجتماعية للشيخوخة

قد لا نشعر بالشيخوخة على المستوى الفزيزلوجي، لكنه يبقى من الصعب عدم الإحساس بها على المستوى الاجتماعي والثقافي. وفي هذا السياق يقول J.P.Sartre[84]: «قد لا أشعر بتقدمي في السن، لكنني أراه في أعين الآخرين... إنه علامات وتغيرات تخبر الآخرين بأنه عليهم أن يغيروا من تصرفاتهم نحونا». مما يفيد بأن الشعور

(84) B.L.Mishara, et R.G.Riedel, El proceso de envejecimiento, 3° Ed, Morata, Madrid, 1995, P.25.

بالتقدم في السن لا ينطلق بالضرورة من الفرد، ولا يبدأ بتغيير صورتنا عن أنفسنا، بقدر ما يرتبط بنظرات الآخرين وتصرفاتهم التي تخبرنا إن كنا قد دخلنا ضمن زمرة المسنين. فإذا كانت التحولات الفزيولوجية تأتي تدريجيا وبكيفية بطيئة، فإن ما يميز التحولات ذات البعد الاجتماعي والثقافي هو كونها غالبا ما تأتي فجأة، محدثة نوعا من الشرخ الذي غالبا ما يعاش من طرف الشخص كقطيعة فاصلة بين مرحلتين مختلفتين. وذلك بسبب ما قد تتركه في نفسية الفرد من آثار ذات بعد نفسي اجتماعي، قد تغير جذريا من نمط حياته.

فبفعل التقدم في السن، يبقى من المحتمل جدا أن يعيش الشخص أحداثا كثيرة في مقدمتها، فقدانه لبعض أهله، أو أصدقائه، أو الأشخاص الذين يعرفهم. كما أنه بفعل التقدم في السن، سوف يمر بخبرة الإحالة على التقاعد إن كان موظفا، وكذلك سوف يغادر أبناؤه منزل الأسرة لأجل الاستقلالية والزواج... كما سوف يعرف دخول أفراد جدد في الأسرة بالإضافة إلى مجيء الأحفاد. كل هذه التحولات، تفرض على الشخص بفعل التقدم في السن تغيرات ملموسة على مستوى أدواره الأولى التي كان يقوم بها، والتأقلم مع أدوار جديدة وفقا للأوضاع الجديدة. إلا أن ما يميز أغلب هذه الأدوار الجديدة إن لم نقل كلها، هو عدم وضوحها، إذ غالبا ما نجدها غير محددة أو مضبوطة كما هو الأمر مع الأدوار السابقة من قبيل دور الأب أو الأم.

ولعل ذلك ما يفسر ملاحظتنا للتضارب الذي قد يحصل ما بين بعض الأدوار الاجتماعية والسن الكرونولوجي. حيث قد تسلب المكانة الرمزية من الأب الذي كان يمثل إلى عهد قريب رئيسا للأسرة، وذلك بسبب تقدمه في السن، أو لكونه أحيل على التقاعد، أو لكونه أصبح

متوقفا على الآخرين، الخ. وما يقال عن دور ومكانة الأب في الأسرة يمكن تعميمه على عدد من الأدوار والأوضاع الأخرى التي كان يقوم بها الفرد والتي لم تعد لديه القدرة أو الأهلية الكافية للقيام بها، وذلك سواء تعلق الأمر بالحياة المهنية أو الأسرية، أو مجمل العلاقات الاجتماعية. إذ غالبا ما نلمس على هذا المستوى، نوعا من الصراع ما بين السن الكرونولوجي والسن الاجتماعي والسن السيكولوجي. إلا أن هذه الصراعات مهما طال أمدها، فإنها غالبا ما تحسم في اتجاه تجريد الفرد من بعض المهام والأدوار، بسبب تصنيفه ضمن خانة المسنين. وذلك لما تتضح معالم العجز، ويصبح بفعل ذلك أكثر ميلا إلى التوقف على الآخرين (سواء كانوا من أعضاء الأسرة أو من بعض المتخصصين في العناية بالكبار) لتدبير حاجياته اليومية المادية أو المعنوية. مما ندرك من خلاله مدى أهمية هذه التغيرات الحاصلة على المستوى المعرفي والسلوكي، لما لها من انعكاسات واضحة وحاسمة على مستوى تغيير الأدوار والمكانات الاجتماعية.

ومن بين التغيرات الأكثر إثارة للانتباه على هذا المستوى، ما يعتري الأدوار من انقلابات ينتقل معها الأفراد من وضع المعتني إلى وضع المعتنى به. فبعد أن كان الآباء هم الذين يقومون بالعناية بالأبناء وأخذ معظم القرارات بشأنهم، تقلب الأدوار في سن الشيخوخة لكي يصبح الأبناء هم من يعتني بالآباء. كما يتولى الأبناء أيضا أخذ القرار بخصوص كثير من القضايا المتعلقة بالآباء، وفي مقدمتها المواضيع المتعلقة بالصحة، الإقامة، التدابير الاقتصادية والمالية، الخ. وفي ظل هذه التحولات الحاصلة على مستوى الأدوار والمكانات، غالبا ما يشعر المسن بفقدانه لزمام السلطة، بما في ذلك

سلطته على نفسه، وحريته في اتخاذ نسبة من القرارات التي تخصه. فيضطر في كثير من الأحيان إلى الإذعان لقرارات الآخرين واتباع توجيهاتهم وكأنه طفل صغير، مما قد ينعكس سلبا على إحساسه بذاته وبكرامته. إذ كثيرا ما يساهم التدخل «السافر» لبعض الأبناء، في تعميق هذا الإحساس بالعجز والتدهور وعدم الاقتدار لدى نسبة من المسنين، مع تزكية ميلهم أكثر فأكثر إلى الاعتماد على الآخرين في تدبير أمورهم واحتياجاتهم.

ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها بخصوص التغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والثقافي، التساؤل عن دور وأهمية الخبرات والتجارب السابقة في حصول النضج عند التقدم في السن؟ فهل يحصل النضج فعلا بفعل التقدم في السن؟

إذا نحن رجعنا إلى التاريخ، وإلى كيفية إدراك الشيخوخة ضمن مختلف الثقافات، فسوف نلمس شيوع نوع من التقدير الاجتماعي لهذه الفترة من العمر لدى أغلب المجتمعات إن لم نقل جلها، بسبب ربط الشيخوخة بالنضج ورجاحة التفكير. وتمثل الثقافات الشرقية أبرز نموذج للتعامل مع الشيخوخة بكيفية إيجابية، معتبرة التقدم في السن نعمة من نعم الله على الإنسان، بالإضافة إلى تنويهها بالقدرات المعرفية للعجزة، والتي تبقى مصقولة بالخبرة والمرونة والحكمة. هذه الخاصيات، التي يتم إدراكها كمرجعيات معرفية ومصادر أساسية للرصانة والقدرة على حسن التدبر والتفكير، والتي يتعين أن يستفيد منها المجتمع بمختلف شرائحه وأفراده. فأمام كل ظرف محير أو خصام عنيد أو وضع إشكالي، كانت تبرز الحاجة إلى الشخص المسن (رجلا أو امرأة)، لكي يساعد على تدبير الأمر وإيجاد الحل، لارتباط

التقدم في السن بالحكمة والرصانة والروية في التفكير بعيدا عن تسرع الشباب وانفعالاته ونزقه.

إلا أن ما يطبع الفترة المعاصرة من تطورات تكنولوجية سريعة تكاد تشمل كل مناحي حياتنا اليومية، قد غير نسبيا من هذه المكانة التي كان يحظى بها المسنون على مر التاريخ. وذلك لما تتضمنه هذه التطورات من مستجدات كمية وكيفية، سواء على مستوى المعارف أو الممارسات، تقتضي بذل الأفراد لمجهودات معرفية وعاطفية وسلوكية جبارة، لأجل التأقلم مع هذه المستجدات ومواكبتها. مما جعل من التغيير والقدرة على التأقلم ومواكبة الجديد بمثابة «نمط حياة»، وعنوانا يشهد على مدى حيوية الفرد ومرونته وفعاليته. الشيء الذي أثر سلبا على مختلف التمثلات السائدة حول حكمة وخبرة كبار السن، والتي مثلت على مر التاريخ السبب في تقديرهم واحترامهم والرفع من قيمة وأهمية تجاربهم وخبراتهم ومن ثمة حكمتهم. ففي ظل هذه التحولات المعاصرة المتسارعة، أصبحت أغلب معارف المسنين وخبراتهم السابقة على أهميتها، معطيات متقادمة، عتيقة ومتجاوزة. هذا فضلا عن كون التقدم في السن، لم يعد يمثل بالضرورة اتساع الخبرات أو المعارف على غرار ما كانت تعرفه الأجيال السابقة. بل يمكننا القول، بأن كثيرا من الشباب اليوم، قد أصبحوا بفعل التطورات التقنية المعاصرة أكثر معرفة، وأغنى خبرة وتجربة من عدد كبير من المسنين. وهذا دون أن ننسى، بأن أغلب المسنين في كثير من دول العالم الثالث، لم يستفيدوا من فرص التعليم والتأهيل، على خلاف ما يحصل مع شباب اليوم.

وتلعب هذه التطورات الحاصلة على مستوى المعرفي والتقني من جهة، مع تأكيد المجتمعات المعاصرة على أهمية المظهر الفزيولوجي

ومظاهر الشباب والجمال من جهة ثانية، دورا حاسما في اتساع الفجوة بين الشيوخ والعالم المعاصر. فلا المظهر الخارجي، ولا الخبرة أو التجربة في الحياة، يمنحان الأشخاص المسنين الإحساس بالاندماج إن لم نقل الإحساس بالوجود في كثير من الأحيان. مما نلمس من خلاله مدى تكثف أساليب الإقصاء وتكاملها ضد فئات المسنين ضمن المجتمعات المعاصرة بشكل عام، والحداثية منها على وجه الخصوص. الشيء الذي ينعكس سلبا على سيكولوجية المسنين، مانحا إياهم إحساسا حقيقيا بالتهميش والاقصاء الاجتماعي.

1- الشيخوخة كمعيش سيكولوجي

إذا كانت الشيخوخة ترتبط بمعيش الفرد ونمط عيشه، فإن أول ما تنبه إليه المقاربة السيكولوجية هو: هل توجد علامات أو مؤشرات سيكولوجية أو عاطفية معينة، تدل على التقدم في السن؟ هل تتغير البنية الانفعالية مع السن؟ هل تتغير المشاعر؟ هل تقل الدافعية فعلا لدى الشيوخ مقارنة بالشباب؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يمكننا القول، بأنه مع قلة الدراسات المنجزة حول الشيخوخة، يقل أيضا الاهتمام ضمن هذه الدراسات بالجوانب الانفعالية للشيوخ. إلا أنه وفي مقابل هذه الندرة، نجد كما هائلا من النماذج المنمطة التي تصنف الشيوخ وفقا لخاصيات سيكولوجية معينة قد تكون سلبية أو إيجابية. فمنها من ينظر إلى المسنين باعتبارهم أشخاص ذووا طبع حاد، قلقين، مزعجين في كثير من الحالات، لا يحلو الحديث معهم أو مرافقتهم. هذا بالإضافة إلى طبعهم الحزين، ونظرتهم المتشائمة، وميلهم إلى انتقاد كل ما يحيط

بهم، وجرأتهم الجارحة. ومنها من ينظر إليهم، كأشخاص يتميزون بالحكمة والرزانة وبعد النظر، وذلك بفعل ما راكمناه من تجارب وخبرات.

وفي مقابل هذه الصور النمطية، التي تصنف المسنين كلهم وفقا لخاصيات سيكولوجية معينة، يمكننا الانتقال إلى الواقع الموضوعي لأغلب المسنين والوقوف على أوضاعهم وظروف عيشهم. وعلى هذا المستوى غالبا ما نلاحظ بأن نسبة هامة من المسنين يعيشون أوضاعا تجعلهم أقل عملا ونشاطا، الشيء الذي يقلص من مهامهم ووظائفهم وأدوارهم، وينعكس سلبا على مكانتهم ووضعهم داخل الجماعة. واستنادا إلى هذه الظروف المادية للعيش، فإنه يبقى من الطبيعي أن تنعكس هذه الأوضاع على مزاجهم، كما يبقى من المحتمل جدا أن تؤثر على شخصياتهم وطبعهم ومختلف الجوانب العاطفية لديهم. هذا فضلا عن ارتباط تغير المزاج وتعكره بما قد يعيشونه من تدهور صحي وتوقف على الآخرين، الشيء الذي كثيرا ما يغذي إحساسهم بالعجز واقترابهم من الموت. وفي سياق هذا التوقف للجوانب الانفعالية والعاطفية على طبيعة إدراك الشخص لجسده ومحيطه، يتحدث علم النفس الشيخوخة عن الأمراض السيكوسوماتية التي تصيب المسنين، والتي تمثل مؤشرا دالا على افتقادهم لنوع من الشعور بالارتياح والاطمئنان النفسي. فكثيرا ما تمثل بعض أشكال المرض أو العياء وسيلة للتعبير عما يعيشه الشخص المسن من ألم أو معاناة ذات أبعاد سيكولوجية مرتبطة بالإحساس بالتهميش أو العزلة والوحدة. وتشهد كثير من الدراسات الإكلينيكية، أنه لما يتعذر التعبير بشكل واضح وصريح عن بعض الانفعالات والعواطف، فإنها غالبا ما تبحث لنفسها عن طرق وأساليب بديلة يحتل فيها «لتعبير الجسدي» مركز الصدارة.

ومن هنا اهتمام السيكولوجيا بما يمكن أن نسميه «بالشيخوخة الاجتماعية»، والتي يقصد بها مجموعة من التحولات المزاجية والانفعالية التي تطرأ على الشخص بفعل تقييمه السلبي لمظهره الفزيولوجي، لواقعه، وظروف عيشه. وتلك وضعية كثيرا ما تنتاب نسبة هامة من الأشخاص إبان إحالتهم على التقاعد مباشرة، أو بعد دخولهم إلى مؤسسات اجتماعية متخصصة في العناية بالمسنين. ويتحدث Thomae 1970[85]، وهو أحد أبرز الباحثين الذين اهتموا بدراسة سيكولوجية الشيخوخة، عن هذا التداخل بين الجوانب النفسية والاجتماعية، استنادا إلى مقاربة معرفية ترى بأن الوعي أو الكيفية التي يدرك بها الفرد واقعه، تمثل أحد أبرز المحددات الأساسية لسلوكه وردود فعله وعلاقته بالآخرين. وبناء على هذه المقاربة، فإن كل حديث عن السمات أو الخاصيات السيكولوجية للشيخوخة، يفترض فيه أن ينطلق من بعض الأوليات الأساسية، التي يمكن اختصارها كالآتي:

- يرتبط تطور السلوك بطبيعة إدراك الشخص للتحولات الواقعية لمحيطه.
- كل تغير في وضع الشخص، يتم إدراكه وتقييمه على ضوء اهتمامات هذا الشخص وانتظاراته.
- إن التأقلم مع وضعية الشيخوخة، يتوقف إلى حد بعيد على طبيعة ودرجة التوازن الحاصل ما بين البنيات الذهنية للشخص وحوافزه.

(85) B.L.Mishara, et R.G.Riedel, Op,Cit, P.134.

بناء على هذه الأوليات، يرى Thomae بأن ما يحدد سيكولوجية المسن ويميز شخصيته، لا ينطلق بالضرورة من التحولات الواقعية والمادية الطارئة عليه أو تلك المحيطة به، وإنما من كيفية تقييمه لهذه التحولات استنادا إلى حوافزه ورغباته. ومن بين الأمثلة التي من شأنها أن توضح ملاحظتنا كيفية تقبل الشخص لمجيئ الأحفاد، طبيعة إحساسه وقد أصبح جدا أو جدة، مدى تقبله لوضعية إحالته على التقاعد، الخ. على اعتبار أن حوافز الشخص وانتظاراته واهتماماته، هي التي تحدد إدراكاته وليست الأحداث الواقعية المحيطة به. وبالتالي فإن فهمنا لهذه الحوافز، هوما يمكن أن يفسر لنا سلوكات الفرد وردود أفعاله وطبيعة علاقاته سواء في بعدها الشعوري أو اللاشعوري. مما يعكس الطبيعة البنيوية لهذه التحولات والتي تشمل علاقة الشخص بجسده في بعدها النرجسي، من جهة، ثم كيفية تقييمه لإنجازاته ومدى توفقه أو إخفاقه في تحقيقه لطموحاته، من جهة ثانية. تفاعل كل هذه التقييمات هي التي تعكس لنا كيفية إدراك الشخص لهذه التحولات، والتي يمكن أن تعاش كفقدان أو خسارة، كما يمكن أن تعاش بتقبل ورضى. وكلما تعلق الأمر بجسد كان مثار إعجاب سواء بالنسبة لصاحبه أو للآخرين، بسبب ما كان يتميز به من قوة أو جمالية أو قدرة على إثارة المتعة، الخ، وكلما يبقى من المحتمل أن يتعمق الإحساس بالإحباط، بسبب تراجع هذا الجسد وتدهوره بفعل الشيخوخة. وذلك على غرار ما يحصل مع بعض المشاهير من الأبطال الرياضيين، أو الفنانين، أو عارضات الأزياء، الذين غالبا ما يبقى من المحتمل أن يتم إدراكهم لمعالم الشيخوخة كفقدان وخسارة ذات بعد نرجسي عميق. وذلك على خلاف ما يمكن أن يحصل بالنسبة لباقي

الأشخاص الآخرين الذين لم يعيشوا نفس تجربة تعلقهم بالجسد كأحد أهم محددات الهوية.

ثم بالإضافة إلى هذه المعطيات الإدراكية الآنية للجسد، لا يمكننا أن نغفل تأثيرات الخبرات والتجارب الماضية في التغيير من معالم سيكولوجية الشخص المسن والتغيير من طبعه. إذ يمثل تراكم الخبرات وتعدد التجارب مرجعا محددا لبناء المعرفة وهيكلة الإدراك سواء على المستوى العاطفي أو المعرفي أو السلوكي. هذا فضلا عما يفرضه وضع الشخص المتقدم في السن من الناحية السوسيوثقافية، من تغيرات هامة على مستوى القيم وتعيين الأولويات في الحياة، مما ينعكس على الشخصية في مختلف أبعادها. وبناء على ذلك، فإنه يبقى من المحتمل جدا أن تتأثر مختلف الجوانب العاطفية والانفعالية للشيوخ وتتغير بفعل تراكم الخبرات والتجارب، فتمنحهم بفعل ذلك خاصيات سيكولوجية جديدة قد تكون مغايرة نسبيا لما كانوا عليه في السابق.

وفي نفس السياق المرتبط بإدراك الذات وتقييمها، تحضر علاقة الشخص بطموحاته وآماله التي كان يود تحقيقها، وذلك من خلال الحديث عن علاقة المسن بالمستقبل. حيث يمثل تقييم الشخص لما حققه من إنجازات في مقابل ما كان يأمله أو يطمح إليه، عاملا مساهما في التأثير على سيكولوجية المسن والتغيير من طبعه. إذ غالبا ما يرى بعض المسنين بأن نسبة هامة من أمانيهم وآمالهم وأحلامهم قد تبخرت، وبأنه لم يعد هناك لا وقت ولا طاقة بدنية أو نفسية لتحقيق تلك الطموحات. مما يدفع إلى إحساسهم بالحزن أو ربما الوقوع في الاكتئاب، الانغلاق على الذات، والذي يمكن أن ينعكس سلبا على سلوك الفرد وبالتالي على طبيعة علاقاته بالآخرين.

وتفيد بعض الملاحظات العينية بأن هناك عددا من المسنين الذين لا يغادرون منازلهم، ويقلصون جدا من علاقاتهم الاجتماعية، مكتفين بعلاقتهم مع بعض أقربائهم المقربين لا غير. وفي ظل هذه العزلة التي يحيطون بها أنفسهم، تكثر أوقات الفراغ التي غالبا ما يميل فيها المسنون إلى الإنصات لذواتهم، مما يزيد من تعميق عزلتهم وانغلاقهم. الشيء الذي يساهم بشكل كبير في تغيير طبعهم، بعد أن كانوا في شبابهم أشخاصا منفتحين أو مرحين ومحبين للحياة. فسواء تعلق الأمر بالعزلة المقصودة أو المفروضة، تجدر الإشارة إلى أن نسبة هامة من الشيوخ يعيشون نوعا من العزلة، مما يتسبب في الإحساس بالتهميش، ويزيد لا محالة من شعورهم بالألم والعياء والتشكي من الأمراض، حقيقية كانت أم وهمية. وذلك حتى ينالوا انتباه الآخرين أو حتى ينكدوا عليهم، من خلال سعيهم إلى إشراك الآخرين والمكلفين برعايتهم على وجه الخصوص في همومهم ومشاعرهم. مما يؤثر سلبا على هؤلاء أيضا، وخاصة لما يتعلق الأمر بالأبناء. ولعل ذلك ما يفسر سبب تحول بعض المسنين إلى أشخاص عدوانيين، يمارسون اشكالا من العنف المادي أو المعنوي ضد الآخرين بوجه عام، وضد من يعتني بهم على وجه الخصوص. بل هناك من المسنين من يصبحون عدوانيين حتى على أنفسهم، فيسعون إلى معاقبة أنفسهم وكراهيتها لكونهم لم يتوفوا بعد، أو لكونهم لا يزالون على قيد الحياة التي لم يعودوا قادرين على الاستمتاع بها أو الاستفادة منها. وعلى الرغم من أهمية الجوانب النفسية في مرحلة الشيخوخة، تبقى الدراسات التي اهتمت بالجوانب الانفعالية للمسنين قليلة، اعتمدت في أغلبها على 3 نظريات نسردها كالآتي:

1.1- نظرية «السمات»

وهي التي انطلقت في نظرتها وتحليلها للشيخوخة من «سمات الشخصية»، على اعتبار أنه لكل مرحلة من عمر الإنسان، سمات عامة تنضوي تحتها كافة الشخصيات «السوية». فكما أن هناك سمات فزيولوجية، سيكولوجية، سلوكية، مميزة للطفولة بمختلف مراحلها، هناك سمات مميزة للمراهقة، مرحلة الرشد، وفترة الشيخوخة أيضا. وبناء على ذلك، تم تعيين بعض السمات السيكولوجية الخاصة بفترة الشيخوخة استنادا إلى الملاحظة، ثم تم السعي بعد ذلك إلى دراسة مدى تلاؤم كافة الأشخاص المسنين معها، مع الاعتماد في ذلك على معطيات كمية إحصائية بالأساس.

وبالرغم مما يمكن أن تحيل عليه نظرية السمات من طابع علمي يربطنا بعلم النفس الارتقائي، فإنها قد ساهمت بشكل أو بآخر في تزكية وترسيخ بعض «الصور النمطية» السائدة عن الأشخاص المسنين. وذلك لارتكاز علم النفس الارتقائي أو علم النفس النمو على مبدأ «أحادية توجه النمو». والمقصود بذلك أن الإنسان يمر بمراحل عمرية تنطلق من الطفولة التي تمثل مرحلة الاكتساب، ثم النضج الذي يمثل تفتق تلك المكتسبات، وأخيرا الشيخوخة حيث يبدأ التراجع والفقدان. على اعتبار أن كل التحولات التي تحصل عند فترة الشيخوخة هي عبارة عن سيرورة من «التراجعات»، وبالتالي فقدان تدريجي لعدد من المهارات والكفاءات التي سبق للشخص اكتسابها خلال حياته. مما يجعل من الشيخوخة استنادا إلى هذا المنظور، مرحلة أبرز ما يميزها هو صعوبة التعلم والاكتساب وتقبل الجديد، سواء على المستوى العقلي أو العاطفي أو السلوكي. مما يكسب الشخص المسن بناء على

هذه الإدراكات، سمات سيكولوجية تجعله منه شخصية محافظة، متصلبة، متقوقعة على ذاتها، بدون اهتمامات معينة، متعكرة المزاج، ثقيلة الظل، وغيرها من السمات السيكولوجية التي تحيل على الانغلاق والقنوط، إن لم نقل الحزن والكآبة.

وتفيد الملاحظات العينية، بأن هذه الصورة النمطية غالبا ما نجدها خاطئة ومبالغ فيها، وذلك على غرار كل الصور النمطية الأخرى المتعلقة بالجنس، أو بالانتماءات الإثنية أو الثقافية أو غيرها. علما بأن وظيفة هذه الصور كما هو معلوم، اختزال للواقع وتصنيفه من أجل التمكن من معرفة والحكم عليه بكيفية سريعة، من جهة، ثم تبرير ما يمكن أن ينتج عن تلك المعرفة من سلوكات ميزية أو إقصائية، من جهة ثانية.

وتؤكد عدد من الدراسات المعاصرة مدى خطأ هذه التصورات النمطية عن الأشخاص المسنين، إذ أنه بفعل التحولات الاجتماعية المعاصرة، لم يعد التقدم في السن فقدانا أو تراجعا بالضرورة. بل تبين بعض الأبحاث، بأن هناك بعض الكفاءات التي تتطور بفعل التقدم في السن سواء تعلق الأمر بالذكاء، طبيعة الشخصية، أو نوعية العلاقات الما بين شخصية. مما يدل على أن هناك تطورا وتغيرا في كل مرحلة عمرية، وذلك بفعل مرور الإنسان بتجارب وخبرات جديدة، تمكنه من بلورة إمكانات في مجالات معينة، كما قد تؤدي إلى حصول بعض التراجع على مستويات أو مجالات معينة أخرى. فكما يمكن الحديث عن الذكاءات المتعددة، يمكن في الوقت ذاته الحديث عن تطور القدرات والكفاءات الشخصية في اتجاهات متعددة. إذ أنه يبقى من الممكن دائما ان يطور الفرد بالرغم من تقدمه في السن كفاءات معينة في

اتجاه معين، تتناسب وما يعيشه من تحولات على المستوى البيولوجي والصحي. ولعل ما يميز هذا التصور العلمي التعددي للكفاءات والقدرات الإنسانية، تعارضه مع كل توجه أحادي للتطور البشري، وتعارضه أيضا مع كل نزعة تنميطية تسعى إلى اختزال الشخص في صور نمطية ثابتة وموحدة تجعل من كل المسنين أشخاصا متشابهين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه النمطي الذي يسعى إلى إدراك الأشخاص المسنين بكيفية متشابهة، غالبا ما يساهم في خلق بعض السلوكات والمشاعر لديهم. فتصنيفنا للمسنين ضمن إدراكات معينة، غالبا ما يجعلنا نتوقع منهم بعض السلوكات دون غيرها، مما يصبح معه التفرد والاختلاف علامة على الشذوذ أو المرض أو مثارا للدهشة والتعجب. فإذا تصرف مسن بكيفية مخالفة لما نتوقعه منه (باعتباره مسنا)، يبقى سلوكه في نظرنا غريبا إن لم يكن شاذا، يحتاج إلى التفسير. ومن هنا خطورة «سيرورة الإسناد» التي تزكي هذه الصور النمطية، وتدفع إلى تفسير بعض التصرفات التي نعتبرها «غير متوقعة» من خلال ربطها بمميزاته الفردية، والتعامل معها كحالة خاصة أو استثناء دون أن تدفع نحو إعادة النظر في الصور النمطية السائدة. مما يجعلنا أمام حلقة مفرغة، تدفع بالمسنين إلى التأقلم مع الصور النمطية، من جهة، كما تدفع بالمحيط إلى التصرف معهم وفقا لتلك الصور، من جهة ثانية، وذلك دون أن نهتم بمساءلة تلك الصور النمطية أو تغييرها.

2.1- النظرية التطورية

وهي تلك التي انطلقت في دراستها للشيخوخة من اعتماد «سيرة الحياة»، كمنهجية يتم من خلالها الوقوف على نظرة الشخص المسن

لذاته. ولقد استندت في ذلك على مجموعة من المعايير السيكولوجية التي تسير في اتجاه «إدراك الشخص لذاته وتقيمها»، مركزة على الجوانب العاطفية الانفعالية. ولقد تم الاعتماد في هذه المقاربة على المقابلة الفردية، حيث كان يطلب من الشخص المسن سرد أهم السمات القارة في شخصيته، ثم ملاحظته لمدى تغيرها بفعل تطوره في السن.

ويعتبر كارل يونغ[86] 1960، من بين أحد أبرز الباحثين الذين اهتموا بنظرية السمات في علاقتها بتطور الجوانب العاطفية والانفعالية لدى الشيوخ، موضحا ذلك من خلال حديثه عن «أزمة منتصف العمر». هذه الأزمة، التي غالبا ما تنقل الشخص حسب كارل يونغ، من قطب الانفتاح على الخارج إلى نوع من التمركز حول الذات. فينخفض الاهتمام بالعالم الخارجي وبالآخرين كمعطيات خارجية، لكي يتم التركيز أكثر على ما هو غيبي أو باطني جوهري إن صح التعبير. ثم إلى جانب يونغ، نجد كارل روجرز، الذي تحدث بدوره عن «خبرة نصف العمر» ودورها في تغيير الشخصية، وذلك نتيجة ما يطرأ على حياة الشخص من تغير للأدوار. حيث تتم في هذه المرحلة حسب روجرز، مساءلة الشخص لنفسه بخصوص بعض أو جل التوجهات والمبادئ العامة التي اعتمدها طيلة حياته، وفي مقدمتها القيم، التطلعات، الخ. ويشير روجرز، بأنه كلما تقدم الشخص في السن، كلما مال أكثر إلى تغيير بعض سمات شخصيته، راغبا في تحقيق درجة أعلى من الرضا عن الذات وتقييمها بكيفية إيجابية.

ثم إلى جانب هؤلاء، نجد إريكسون الذي طرح بدروه نموذجا «مثاليا أو معياريا» للتطور البشري، ترتبط فيه مراحل النمو الإنساني

(86) Marta Sanchez, « Psicologia del envejecimiento », In, Psicologia y psicoterapia de la vejez, Ed, Los libros del comienzo, Madrid, 2009, P.73.

بكيفية متسلسلة، تتوقف فيه كل مرحلة على الأخرى، مبرزا بأن من أراد أن يعيش شيخوخته «بنجاح» على المستوى العاطفي، فعليه أن يجتاز «بنجاح» أيضا مختلف مراحل العمر السابقة، حتى يتسنى له المرور من مرحلة إلى أخرى بدون صعوبات أو مشاكل. وكلما تعلق الأمر بشخص تقبل حياته التي عاشها، كلما تمكن من مواجهة الموت بدون قلق أو خوف، والعكس صحيح. فيميل الشخص في حالة عدم الرضى عن حياته السابقة، إلى الوقوع في فقدان الأمل أو الإحباط، بسبب سيطرة المشاعر السلبية على نظرته وتقييمه لذاته وللآخرين. لذلك نجده في غالبية الأحيان خائفا قلقا، لأنه يخاف من فقدانه القدرة على الاستقلالية، كما نجده خائفا من الوفاة. وهنا نلمس مدى ارتباط الجوانب السيكولوجية للشيخوخة حسب إريكسون، بمختلف الميكانيزمات السيكولوجية «للأنا»، وبمدى تقبل الشخص لذاته في ماضيها وحاضرها. حيث يتوقف الإحساس بالارتياح والرضا عن الذات لدى الشخص المسن حسب إيريكسون، على كيفية تأويله لمختلف الأحداث التي مر بها، وكيفية تقييمه لحالته العاطفية ضمن سيرورة وقوع تلك الأحداث.

3.1- النظرية التفاعلية

وهي التي تنطلق من اعتبار أن كل مقاربة تنظر إلى الجوانب النفسية في غياب استحضارها للجوانب العلائقية للإنسان تبقى متجاوزة. وفي هذا المجال يتم التأكيد على مدى أهمية العلاقات الاجتماعية، في تعيين وتحديد الخاصيات السيكولوجية التي يمكن أن تميز كل مرحلة من مراحل حياتنا. وذلك لتأكيد هذه المقاربة على مدى

أهمية العلاقات بالآخرين، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لصحتنا النفسية عبر مختلف فترات حياتنا.

وفي خضم هذا البعد التفاعلي، يتم التنبيه إلى مدى أهمية استحضار العلاقات في تعيين الوضعية السيكواجتماعية للشخص المسن، مع الإشارة إلى ازدياد الحاجة إلى هذه العلاقات بازدياد تقدم الإنسان في السن. إذ غالبا ما يتعرض الشخص بفعل التقدم في السن، إلى سلسلة من أشكال «الفقدان» على مستويات متعددة مادية وعاطفية، مما يجعل من «الفقدان» أحد أبرز الخبرات النفسية التي يتعرض لها المسنون. إنهم غالبا ما يفقدون أشخاصا أعزاء، أقرباء، أصدقاء، معارف، الخ، بشكل متتال، قريب في الزمن، وبوتيرة سريعة أحيانا، إلى درجة أنهم لا يتمكنون من ترميم جرح فقدان حتى ينفتح آخر جديد. الشيء الذي يرفع من احتمالية زيادة الخوف والقلق لديهم، سواء تعلق الأمر بالخوف من المرض أو العجز، أو الخوف من حدوث أشكال قوية من التخلي التي قد لا يستطيعون تحملها (مثلا فقدانهم لمن يقومون برعايتهم والسهر عليهم). هذا فضلا عن القلق والخوف من الموت على وجه الخصوص، وذلك بسبب ما يخلفه هذا الفقدان المستمر للمعارف والأقارب والأصدقاء ولأفراد من نفس الجيل، من إحساس بقرب نهايتهم وموتهم.

وفي إطار سيرورة فقدان الأهل والأحباب بما تخلفه من جراح عميقة، وبما تثيره من خوف شعوري أو لاشعوري من الموت، ينضاف الإحساس بفقدان الشخص لصحته، لمعالم الشباب، للعمل، للمكانة الاجتماعية، ولعدد من الأدوار التي تعود على القيام بها. فيتقلص «الرابط الاجتماعي» الذي يمثل معطى أساسي للصحة النفسية، لما

يمنحه من إحساس بأهمية الوجود كذات فاعلة نشطة. الشيء الذي غالبا ما ينعكس سلبا على تقدير الشخص لذاته، مسببا إحساسا عميقا بالحزن والقلق والاكتئاب. ومن هنا أهمية عيش الشخص المسن ضمن إطار أسري، أو توفره على علاقات اجتماعية تمكنه من القيام بنوع من التدبير أوالترتيب المعقلن لمراسيم «الحداد» Deuil. هذا الحداد الذي يبقى من الصعب على الشخص تحقيقه بعيدا عن عيشه ضمن علاقات عاطفية تمنحه أدوارا جديدة (مع الشريك، الأبناء، الأحفاد) تمكنه من إعادة تدبير هويته في بعدها الفردي والاجتماعي، بشكل متناغم مع الصورة التي كان يحملها عن ذاته وإمكاناته طيلة حياته. وذلك لما تفرضه حتمية التقدم في السن من تغيرات على مستويات متعددة تنطلق من التغيرات الفزيولوجية، لكي تنعكس بشكل واسع على طبيعة المكانات والأدوار والعلاقات المابين شخصية.

وبناء على ذلك، تنبه الدراسات السيكواجتماعية إلى مدى أهمية العلاقة الزوجية في هذه المرحلة من العمر. حيث يمثل الطرف الآخر (الزوج / الزوجة) عاملا حيويا في منح «الإحساس بالارتباط» وضمان استمراريته لدى الشخص المسن. هذا الإحساس، الذي يلعب دورا أساسيا في مواجهة الفقدان ومقاومته، لما يمنحه وجود الشريك إلى جانب الشخص المسن من دعم معنوي، يمنحه شعورا عميقا بالاطمئنان إلى استمرارية توفره على روابط وعلاقات عاطفية وحميمية. وبأن هذه العلاقات، لا تزال قائمة حاضرة وفاعلة، رغم كل أشكال التبدل والتغير. ولقد قام[87] Sternberg بمجموعة من الدراسات بين من خلالها مدى أهمية العلاقات السيكواجتماعية في فترة الشيخوخة

(87) Marta Sanchez, « Psicologia del envejecimiento », Op.Cit, P.76.

بشكل عام، والعلاقات الزوجية منها على وجه الخصوص، مبرزا مدى انعكاساتها بشكل حيوي على الصحة النفسية والفسيولوجية للشخص المسن. وذلك لما تلعبه هذه الأخيرة من دور حيوي في حماية الأشخاص من الإحساس بالوحدة، والذي يمثل عتبة كل أشكال «المعاناة» سواء في بعدها المادي أو المعنوي. ولعل ذلك ما يفسر حسب Sternberg، ميل الأزواج بعد التقدم في السن إلى التناغم والتنازل والسعي إلى الانسجام مقارنة بفترة الشباب. فعلى خلاف فترة الشباب، والتي غالبا ما تميل فيها العلاقات الزوجية إلى المجادلات والخلافات واللوم أو العتاب، الخ، بسبب رغبة كل من الطرفين في تغيير الآخر، فإن ما يميز فترة الشيخوخة لدى نسبة هامة من الأزواج، هو الميل نحو تقبل الطرف الآخر بأخطائه ونواقصه مع تقلص الرغبة في تغييره، وذلك بهدف الحفاظ على وجوده كسند للأنا.

وفي سياق هذا المنظور التفاعلي، تبقى الشيخوخة أو تجربة التقدم في السن والدخول ضمن عداد المسنين حسب المقاربة السيكواجتماعية، بمثابة تجربة إنسانية ذات أبعاد صراعية معقدة. وذلك لما تتركه من آثار واضحة يدركها الشخص من خلال مؤشرين أساسيين:

- مؤشرات جسدية فزيولوجية
- مؤشرات اجتماعية ثقافية

وبناء على ذلك، فإن الشيخوخة هي مرحلة تفرض نفسها بكيفية يبقى من الصعب تجاهلها أو نكرانها. إنها تجربة تنطلق من الجسد مذكرة الإنسان بأنه فان، وبأنه مشرف بشكل من الأشكال على النهاية. وذلك بسبب ما يطبع المعيش اليومي للشخص المسن، من تحولات

تخبره يوما بعد يوم بمدى تعب جسده وتراجعه سواء في بعده الواقعي أو الاستيهامي. هذا التراجع الذي من المحتمل أن يستشعره الشخص «كأزمة»، لا تقل أهمية عن غيرها من الأزمات التي مر بها خلال مراحله العمرية الأخرى. وترتبط «الأزمة» هنا، بما يتخلل السيرورة النمائية للإنسان من طفرات تمثل ضرورة حيوية للانتقال من مرحلة إلى أخرى. فكما أن لكل مرحلة عمرية خاصياتها، فإن لكل «أزمة» ضمن هذه المراحل طابعها وخصوصيتها سواء على المستوى العاطفي أو المعرفي أو السلوكي. فإذا كانت «الأزمة» في المراهقة ترتبط بسيطرة الإحساس بالنمو، والتغير، والإقبال على بعض العوالم الجديدة وفي مقدمتها الحياة الجنسية التي تعاش «كإضافة» أو «كربح» يفسح المجال أمام ولوج المراهق لعالم جديد، فإن ما يميز الأزمة في مرحلة الشيخوخة هو الشعور بالتراجع. وذلك بما تحيل عليه الشيخوخة من إحساس بالفقدان، التقهقر، الاقتراب من النهاية، والخروج من عدد من المجالات والأدوار والوظائف بشكل عام والجنسية منها على وجه الخصوص. فتعاش الشيخوخة على عكس المراهقة، كتراكم «للفقدان» والحرمان من كثير من متع الحياة، التي غالبا ما ترتبط بفترة الشباب ونضارته. مما يرفع من حدة درجة الإحساس بالأزمة لدى بعض المسنين، ويقوي الشعور «بالحداد» لديهم تجاه كل المراحل السابقة المرتبطة بحيوية الصبا وجمالية الشباب. فتجدهم يختزلون «الحياة» بشكل عام، وحياتهم الشخصية بوجه خاص، في محطات سابقة، وفيما عاشوه من أحداث، ويهملون واقعهم اليومي ويقضون مجمل أوقاتهم في تذكر الماضي والحنين إليه والأسف عليه.

ومن بين الأسباب التي تزيد في تعميق هذه المشاعر لدى المسنين، هو شيوع الصور النمطية بخصوص قدراتهم وإمكاناتهم، والتي

كثيرا ما تميل إلى إدراك التقدم في السن كشكل من أشكال «الإعاقة». مما يهيئ الشخص منذ الطفولة المبكرة، إلى تقمص هذه الاتجاهات والميل إلى تجسيدها عبر مختلف المجالات والسلوكات، وذلك سواء تعلق الأمر بسلوكات المسنين أنفسهم، أو بسلوكات الآخرين نحو المسنين. هذا فضلا عما تروجه الثقافة المعاصرة من تصورات جعلت من مفهوم الجمالية والشباب أحد أهم المرجعيات المعتمدة في تعيين الذات. مما أصبح معه هذا الأخير بمثابة «عبء» حقيقي، يلعب دورا حيويا في تقييم المسنين لذواتهم وتعاملهم مع أجسادهم. بينما تؤكد الدراسات السيكولوجية المعاصرة بأن كل مرحلة من مراحل النمو بما فيها التقدم في السن، هي بمثابة خبرة شخصية تتوقف على مجموعة من المعطيات الفردية والتجارب الذاتية، والشروط السيكواجتماعية التي لا تحيل بالضرورة على الشعور بالإحباط، كما أنها لا تبرر بأي شكل من الأشكال التهميش والإقصاء.

مما نقف من خلاله على أحد أبرز مفارقات الحداثة المعاصرة، والتي تتمثل في رفضها ومحاربتها لمعالم الشيخوخة، في الوقت الذي عرف فيه المجال الطبي تطورات هائلة سمحت بالرفع من مستوى أمل الحياة. فبقدر ما ترتفع نسبة عدد الشيوخ و يطول أمد الحياة، بقدر ما تسيطر «أسطورة وهوس» الشباب الدائم. مما يزيد من تعميق تمثل الشيخوخة كتراجع أو فقدان، يدفع نحو رفضه والتخوف منه والسعي إلى محاربته. فإذا كان التقدم في السن يمنح الإنسان في القديم الشعور بأنه يسير والاتجاه الطبيعي للأشياء، ويكسبه نوعا من الاعتراف الاجتماعي نتيجة ما راكمه طيلة حياته من خبرات وتجارب، فإن الإنسان الحداثي المعاصر يحارب كل معالم الشيخوخة والتقدم

السن، لأنها تنتقص من مكانته وتفقده وضعه الوظيفي داخل حقل التواصل الاجتماعي[88]. الشيء الذي يبقى من المنتظر أن ينعكس سلبا على صورة الذات، ويدفع نحو الإحساس بالوحدة والتهميش ويساعد على السقوط في الاكتئاب. فبقدر ما يتقدم الإنسان في السن، بقدر ما نجده ينزلق ببطء في اتجاه طرده من المجال الرمزي للوجود. وذلك بسبب تعارض مظهره مع القيم الأساسية للحداثة، والمتمثلة في الشباب، الإغراء، الحيوية والشغل. مما يجعل من الشيخوخة، الوجه المظلم إن لم نقل الوجه اللاإنساني للحداثة المعاصرة. فالشيخوخة تهمل وتهمش وتركن في المؤسسات الاجتماعية كأكوام من الأجساد التي لم تعد صالحة للاستعمال. فينمحي الشخص، وتنمحي هويته كذات وكجسم وتاريخ، لكي يختزل في كلمة «المسن».

واستنادا إلى هذه التمثلات، أصبحت الشيخوخة في ثقافتنا المعاصرة بمثابة «شيء» نخجل منه، أو «مرض» يتعين معالجته وترقبه والاحتياط منه. ويشير Lipovetsky 1997[89]، بأن منتوجات الحفاظ على الرشاقة والشباب والجمال، أصبحت تمثل خلال العقدين الأخيرين أحد المبيعات الأكثر طلبا. لقد أصبحنا اليوم نعيش ما يمكن تسميته «باقتصاد الشباب الدائم»، بسبب ما تروج له شركات التجميل من أفكار تدعوا إلى «الوقاية» من الشيخوخة، وكأننا أمام مرض نحتاج إلى الوقاية منه قبل حدوثه. مما يدفع إلى اقتناء مجموعة من المواد التجميلية التي تحمي الجسد من ترهلات الشيخوخة، و«تكافح» التجاعيد، وتحد من انكماش الجلد، وتشد العضلات، الخ.

(88) David, Le breton. Anthropologie du corps et modernité, Op. Cit, P.147 - 148.

(89) Michel, Pagès. «Corporités sexuées ; jeux et enjeux», La dialectiques des rapports hommes femmes, PUF, Paris, 2001, P.222.

وفي كل مرة يتم التأكيد على ضرورة البدء بالوقاية من الشيخوخة في وقت مبكر، على اعتبار أن العناية هي بمثابة عمل مستمر ودؤوب يبدأ منذ فترة الشباب بشكل عام، وفترة المراهقة بالنسبة النساء على وجه الخصوص.

2- الشيخوخة ووضعية التقاعد

وفي ظل هذا المنظور المعاصر للشيخوخة، يتم الاهتمام بوضعية التقاعد التي أصبحت تشكل أحد أبرز الخاصيات المميزة لواقع عدد هام من المسنين في عصرنا. إذ غالبا ما يتم تمثل «التقاعد» عن العمل، أهم مؤشر اجتماعي ومهني دال على انتقال الشخص من مرحلة عمرية إلى أخرى. مما يصبح معه التقاعد من المنظور الاجتماعي، بمثابة عربون واضح على مدى تقدم الشخص في السن، كما يفسح المجال وبكيفية «مشروعة» لتصنيفه ضمن زمرة المسنين. بل يمكن القول أنه غالبا ما يتم اعتبار الإحالة على التقاعد والشيخوخة وجهان لعملة واحدة. فالتقاعد عن العمل كما يشير إلى ذلك المصطلح نفسه، يفيد عجز الشخص وتراجع قواه ونقص مردوديته، مما يدفع إلى إعفائه من مهامه، وبالتالي إحالته على التقاعد.

وبناء على هذه التمثلات الاجتماعية، نلمس بأن «التقاعد» عن العمل غالبا ما يتجاوز دلالته كنشاط مهني أو وظيفي ضمن حياة الشخص، لكي يتحول إلى محدد جديد لهويته ومكانته ووضعه. واستنادا إلى ذلك، فإنه يبقى من الطبيعي جدا أن يمثل «التقاعد» تحولا هاما في حياة الشخص، سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي، لما يترتب عنه «كوضع» سيكواجتماعي جديد، من تغيرات في نمط حياة الشخص وأدواره وكيفية توزيعه لزمن حياته. فإذا كان التعامل مع

الزمن في السابق يتم بناء على تقابل أوقات العمل والتي تبقى إجبارية مع أوقات الراحة أو ما يعرف عادة بالوقت الثالث، فإن ما يميز مرحلة التقاعد هو الانقلاب أو الخلخلة التي تطرأ على هذا التوزيع أو التنظيم الذاتي للزمن. على اعتبار أن ما يميز وضعية المتقاعد، هو ندرة هذه المعطيات الإجبارية. وبناء على ذلك، يعيش بعض المتقاعدين أزمة تدبير الزمن، فيقضون مجمل أوقاتهم في العزلة، مما ينعكس سلبا على أوضاعهم الصحية في بعدها المادي والمعنوي، بسبب احتمالية تراكم مشاعر اليأس والقنوط والإحباط، التي غالبا ما تؤدي إلى خلق نوع من الإحساس بعدم الرغبة في الحياة.

ومن هنا أهمية سعي بعض الخبراء في مجال الشيخوخة لمساعدة الشخص على تهييء مرحلة التقاعد، وتدبيره لكيفية استغلاله لوقته بكيفية تتوافق ورغباته وإمكانياته، تحقيقا لراحته وتوازنه النفسي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، قام هؤلاء بتعيين أهم المحطات السيكولوجية التي يمر من خلالها الشخص المتقاعد عن العمل، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل نسردها كالآتي[90]:

1 - **مرحلة ما قبل التقاعد:** تعكس كيفية شعور الفرد ومواجهته لذاته بواقع أصبح يخبره كما يخبر الآخرين بأنه قد أصبح على أبواب التقاعد. مما يفترض أن يدفع بالشخص إلى تخيل نفسه وهو في وضعية «المتقاعد»، ومن ثمة، سعيه إلى التفكير و التخطيط لما يمكن أن يشغل به نفسه ويملأ به أوقات فراغه التي سوف تتكاثر.

(90) Susana Puertas Valdeiglesias, «la psicologia social y el envejecimiento», In Aplicando la psicologia social, Coordinacion, Francisca Exposito y Miguel Moya, Piramide Madrid, 2005, P. 241.

2 - **مرحلة التقاعد:** هنا يمكننا الحديث عن وجود ثلاث سيناريوهات مختلفة يمكن تلخيصها كالآتي:

- الميل إلى التعويض: وهي الحالة التي غالبا ما يشعر الفرد فيها بالانبساط، بسبب تحرره من التزامات العمل. فيميل إلى تعويض أوقات العمل بانخراطه في عدد من الانشطة والأعمال أو الهوايات التي لم يكن من الممكن له القيام بها سابقا بسبب ضغوطات العمل.

- الشعور بالروتين: هنا غالبا ما يحتفظ الشخص بنفس العادات والأنشطة والعلاقات، دون أن ينتبه إلى الحيز الزمني الذي أصبح أوسع وأكبر. مما يوقعه في الروتين والعياء والسأم والملل نتيجة غياب الجديد.

- الإخلاد للراحة: وهنا أول ما يقوم به الشخص هو تغيير عاداته وبرنامج حياته اليومي في اتجاه التقليل من النشاط، ومنح نفسه زمن أطول للراحة في بعدها المادي والمعنوي. فلا يسعى الفرد في هذه الحالة إلى تعويض أوقات العمل، كما أنه لا يسأم ولا يشتكي من كثرة أوقات الفراغ.

3 - **مرحلة التقييم:** وهي تلك التي تأتي بعد استقرار الوضع، واستئناس الشخص نسبيا مع وضعه كمتقاعد، مما يدفعه إلى مراجعة نفسه وربما إعادته لحساباته. هذه المراجعة التي تتم من خلال المقارنة بين ما كان يخطط له سابقا على المستوى النظري، وبين وضعه الحالي كشخص متقاعد عن العمل. فيقارن ما بين طموحاته وآماله وبين ما تمكن من إنجازه وتحقيقه على المستوى الواقعي سعيا نحو تأقلم أفضل.

4 - **مرحلة إعادة التنظيم:** بعد التقييم تأتي مرحلة إعادة التنظيم، والتي يتولى الشخص فيها إعادة ترتيبه لأنشطته وتخطيطاته بناء على إدراكات أكثر واقعية، ينطلق فيها من تجربته ومعيشه اليومي منذ تقاعده إلى حدود الفترة الراهنة. وهنا غالبا ما يقوم الشخص باتباع نمط عيش مستقر نسبيا، يعكس استئناسه بوضعه كمتقاعد. فيضع برنامجا لحياته يعكس إدراكه بكيفية واقعية لوضعه الصحي، ولما يتمكن من إنجازه من مهام، سواء في علاقته بنفسه أوفي علاقته بانتظارات الآخرين.

وبالنظر إلى الارتفاع المتزايد لعدد المتقاعدين، أنجزت مجموعة من الدراسات والأبحاث بخصوص انعكاسات وضعية التقاعد وعلاقتها بجودة الحياة، اسفرت عن بروز بعض النظريات التي يمكن اختصارها في موقفين أساسيين نسردهما كما يلي:

- نظرية تؤكد على الفاعلية أو النشاط: والتي يمثلها Havinghust[91]، والتي ترى بأن وضعية التقاعد، تمكن الشخص من التخلص من الالتزامات المهنية الصارمة، لكي يتفرغ لمزاولة الأعمال والهوايات التي لم يكن يتمكن من ممارستها في السابق أثناء مزاولته لمهنته. حيث يتقبل الشخص الابتعاد عن عالم الشغل وليس القطيعة معه، مع سعيه إلى ممارسة بعض الأنشطة المريحة والممتعة.

(91) Izarne Lizaso et Maider, «Le genre à la retraite ; effet différencié sur la santé», Genre et socialisation de l'enfance à l'âge adulte, Sous la direction de Véronique Rouyer et autres, érès, ToUlouse, 2010, P.194.

- نظرية تؤكد على الاعتزال والتخلص من الالتزامات: على عكس النظرية السابقة، يرى أصحاب هذا الموقف بأن الشخص المتقاعد غالبا ما يرغب في الإخلاد للراحة، ومن ثمة نجده يقلص من كثرة العلاقات، يقطع صلته بالعمل، ويرغب في التعامل مع الزمن ببطء، مكتفيا ببعض الأدوار الأسرية أو تلك التي لا تتطلب منه أن يكون فاعلا بكيفية قوية. وكلما حقق ذلك، كلما نعم بالارتياح والاطمئنان.

وبصرف النظر عن الاختلافات الواردة بين هذه النظريات، يبقى هذا التمثل الاجتماعي الذي يربط بين الشيخوخة والتقاعد عن العمل تصور يحتاج إلى إعادة النظر، ما دمنا نعيش اليوم أشكالا من التقاعد. الشيء الذي من شأنه أن يمنح مفهوم «التقاعد» عن الوظيفة دلالات متعددة بتعدد شخصيات الأفراد وبنايتهم النفسية وظروفهم المهنية والسوسيوثقافية. وتؤكد مختلف الدراسات مدى ارتباط وتوقف «وضعية التعاقد» على مجموعة من المعطيات في مقدمتها، الظروف الصحية للشخص (الفزيولوجية والنفسية)، الظروف الاقتصادية، ثم مدى توفر الشخص المتقاعد على المساعدة والعلاقات الاجتماعية. ويشير Havinghust في هذا السياق، إلى مدى أهمية وحيوية احتفاظ الشخص المتقاعد ببعض الأنشطة، التي تمكنه من استغلال طاقاته واستثمارها بكيفية تمنحه الإحساس بوجوده كشخص فاعل و«مفيد» بالنسبة لنفسه وللآخرين. من شأن هذا الإحساس بالفاعلية أن يسهل تأقلم الفرد ووضعية التقاعد، ويقلص من أسباب القلق التي يمكن أن تنتج عن الشعور بالإقصاء أو التهميش.

الشي الذي دفع بالمهتمين بأوضاع الشيخوخة إلى التفكير في خلق برامج من أجل تدبير مشكلة الوقت لدى المسنين، والتي نذكر من بينها:

- توفير الأنشطة والبرامج الترويحية التي تساعد المسن على استثمار أوقات فراغه بشكل مثمر ومفيد، لأجل التخفيف من حدة الشعور بالوحدة والعزلة لدى المسن.
- احتفاظ الشخص المسن بمكانة اجتماعية داخل الأسرة، من خلال توليه القيام ببعض المسؤوليات تجاه المنزل أو الأبناء أو الأحفاد. ويتعين على الأسرة هنا، أن تشعر المسن بأهميته دوره ومكانته بداخلها.

3- الشيخوخة والحياة الجنسية

هل تحتل الرغبة الجنسية مكانة ما في مرحلة الشيخوخة، أم أن الحياة الجنسية شيء طواه الزمن وأصبح من ذكريات الشباب؟ تلك بعض التساؤلات التي تطرحها الدراسات المعاصرة، بخصوص الحياة الجنسية للمسنين والتي كانت تمثل إلى عهد قريب أحد الطابوهات أو المواضيع المسكوت عنها. فلا أحد يتحدث عن الحياة الجنسية للمسنين، وذلك في مقابل شيوع مجموعة من النماذج المنمطة الثقافية التي ترفض بشكل أو بآخر جنسية الشيوخ، وتعتبرها أمرا مخجلا إن لم نقل «باطولوجيا». وتعود الأسباب في ذلك إلى مجموعة من التمثلات التي تربط الشيخوخة «بمرحلة النهاية»، تصبح معها فرصة أخيرة للتوبة والتراجع عن طيش الشباب، تحقيقا «للتسامي» بعيدا عن كل ما هو غريزي شهواني مرتبط باللذة الجسدية الحسية. هذا

فضلا عن شيوع بعض التمثلات الثقافية التي غالبا ما تربط الجنس بالإنجاب، مما يدفع نحو التقليص من حاجة المسنين إلى الجنس.

وتبقى النساء على خلاف الرجال، أكثر تأثرا بهذه التمثلات وأكثر وميلا إلى تبنيها عمليا، وذلك بسبب مرورهن بخبرة فزيولوجية ذات انعكاسات نفسية اجتماعية أساسية، ألا وهي فترة انقطاع الطمث. هذه الفترة التي يعرف فيها الجسد الأنثوي تحولا فزيولوجيا هاما، يتمثل في توقف الدورة الشهرية، التي تتوقف معها قدرة الجسد الأنثوي على الإنجاب. وبناء على هذه الخصوصية، غالبا ما تعيش النساء هذا الإحساس بالتقدم في السن بكيفية فجائية وصادمة أحيانا. وذلك على خلاف الرجال، اللذين غالبا ما يعشون هذا التراجع بشكل تدريجي وبكيفية بطيئة لا تكاد تلمس.

وتجدر الإشارة إلى مدى اختلاف درجة حدة هذا الرفض للحياة الجنسية للمسنين بحسب اختلاف الثقافات، إلا أن ذلك لا ينفي شيوع الصور النمطية التي غالبا ما تسير في اتجاه رفض الحياة الجنسية للمسنين والسعي نحو قمعها. وبالنظر إلى حجم هذه الصور النمطية ونسبة شيوعها، يصل عدد من المسنين أنفسهم إلى الاقتناع بأن الرغبة الجنسية هي مسألة مرتبطة بالشباب. ولعل ذلك ما يفسر سبب إحساس بعض المسنين بالذنب والحرج أو الخجل، أمام شعورهم بحيوية واستمرارية رغباتهم وميولاتهم الجنسية. حيث يعتبر عدد من المسنين والنساء منهم على وجه الخصوص، بأن ذلك أمرا «غير طبيعي» وبأنهم أشخاص غير عاديين وربما مصابون ببعض أنواع الشذوذ الذي ينبغي إخفاؤه والتستر عليه. بينما تبين الدراسات الطبية بأن نسبة هامة من الشيوخ قادرين على الحفاظ على علاقاتهم

الجنسية، والإحساس باللذة بكيفية عادية. ولقد قام Felstein بدراسة بعض المعطيات الثقافية التي تساهم في نشر هذه الاتجاهات النمطية تجاه الحياة الجنسية للشيوخ، ملخصا إياها فيما يلي:

- ربط الجنس بالإنجاب
- ربط الرغبة الجنسية بالقوة الجسمانية التي نجدها لدى الشباب. وبناء على ذلك، يتم الربط بين تضاؤل أو غياب الرغبة الجنسية بتضاؤل القوة الجسدية.
- ربط الرغبة الجنسية بالحب في بعده الرومانسي أو بالغرام، والاعتقاد بأن تلك مشاعر لا يمكن أن تحصل إلا في فترة الشباب.
- ربط الجنس بالطابو، وذلك وفقا لما ورد في نظرية التحليل النفسي. حيث تميل بعض الثقافات إلى ربط الجنس بالقذارة ونزق أو طيش الشباب. وبناء على ذلك، يجب أن تمثل الشيخوخة سن النضج، وبالتالي الابتعاد عن هذه المشاعر والأفكار الطائشة، وعلى رأسها الرغبة الجنسية.
- ربط الرغبة الجنسية بالإثارة والجمال الفزيولوجي. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه حتى وإن اعتبرنا الأمر صحيحا، فعلينا ألا ننسى بأن تقدير الجمال وتقييمه أمور تختلف من إنسان إلى آخر. هذا فضلا عن وجود نسبة من الأشخاص الذين لا يهتمون بالجمال الفزيولوجي، ويسعون إلى بناء علاقتهم بالجنس الآخر استنادا إلى معايير بعيدة عن المظهر الخارجي. ثم فوق كل هذه الاعتبارات، يجب ألا ننسى بأنه إذا كان

الشخص المسن لم يعد مثيرا لرغبة الآخرين بسبب تقدمه في السن، فإن ذلك لا ينفي تأثره بمشاهدة الآخرين وانجذابه إليهم، وبأنهم قد يمثلون مثيرات لرغباته الجنسية. فإذا كان الشيوخ لا يثيرون الشباب، فإن ذلك لا ينفي بأن الشباب يثيرون الشيوخ.

وتلعب وسائل الإعلام دورا حيويا في تزكية هذه النماذج النمطية من خلال تركيزها على عنصر الشباب وعلى الجمالية والجاذبية في العلاقات بين المرأة والرجل بصفة عامة، والعلاقات الجنسية على وجه الخصوص. كما تساهم الثقافة الاستهلاكية الحالية إلى جانب وسائل الإعلام، بشكل حيوي في تذكية هذه التمثلات وتأكيدها، من خلال تركيزها على الجسد وتشجيعها على استهلاك كل ما من شأنه أن يؤدي إلى طمس وإخفاء معالم التقدم في السن. ويمثل هذا التركيز للثقافة المعاصرة على الجسد بشكل عام، والجسد الشاب النابض بالحيوية والجمال وربط كل ذلك بالقدرة الجنسية، عاملا حاسما في تعميق الإحباط لدى كبار السن. كما يزيد من تهميشهم وإقصائهم من عالم الجنس استنادا إلى صفاتهم الجسدية أو مظهرهم الخارجي، على اعتبار أن عالم الجنس هو عالم الشباب والجمال الفزيولوجي. مما ضخم من مسألة فتور الطاقة الجنسية أو تراجعها، إلى درجة أصبحت تعاش «كجرح نرجسي» أو كميكانيزم عاطفي لاشعوري يسعى إلى «إيقاظ جديد لعقدة الخصاء»[92]. ولعل ذلك ما يفسر أحد الأسباب التي تدفع بالأشخاص ضمن الثقافة الغربية المعاصرة إلى البحث عن العلاج، والاعتماد في ذلك على كم متنوع من الأدوية.

(92) Jean – marc, Talpin, Cliniques du corps, Op.Cit, P.136.

ومن هنا مفهوم Ageism أو الاقصاء القائم على السن، بسبب ما تتضمنه الثقافة المعاصرة من صور نمطية سلبية عن المسنين، بما يحتمل أن يصدر عنها من سلوكات إقصائية ميزية في مقدمتها حرمانهم من تلبية رغبات ترتبط بحاجيات حيوية لدى الإنسان، ألا وهي الحاجة إلى الحب والعلاقات الجنسية. إذ غالبا ما يؤدي شيوع هذه الصور النمطية عبر مختلف القنوات الإعلامية إلى استدماجها وتحويلها إلى قناعات ثقافية معممة، يقتنع بها الشيوخ أنفسهم، ثم المهنيون أحيانا، بما فيهم الطاقم الطبي ومختلف العاملين في المؤسسات الاجتماعية المعنية بالمسنين. الشيء الذي غالبا ما يزكي الميل إلى إدراك الرغبة الجنسية لدى المسن «كشذوذ» أو «مرض» أو «نقص في العفة» أوغيرها من التمثلات ذات المرجعية «الأخلاقية القيمية» التي تجعلهم يخجلون من هذه المشاعر ويتكتمون عليها. علما بأن التقدم في السن، هو سيرورة طبيعية وخبرة فردية، تتوقف كما سبقت الإشارة على عدد من المعطيات الشخصية والشروط السيكواجتماعية والتجارب السابقة للشخص، والتي لا تمنع من تلبية الشخص لكل رغباته مادام قادرا على ذلك.

3- الشيخوخة والعنف

وإلى جانب المواضيع المرتبطة بالحياة الجنسية للمسنين، يمثل موضوع العنف ضد المسنين بدوره أحد المواضيع الطابو، التي غالبا ما يتم السكوت والتغاضي عنها في كل حديث عن الشيخوخة. هذا العنف الذي غالبا ما يصنف ضمن العنف الأسري بشكل عام، أو العنف المؤسساتي في بعض الأحيان. وذلك بسبب تواجد المسنين في غالبية الأحيان بين أفراد الأسرة، أو ضمن بعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وتبين أغلب الدراسات التي اهتمت بالعنف ضد المسنين،

بأن العنف الرمزي أو السيكولوجي غالبا ما يحتل مركز الصدارة، متبوعا بالعنف الاقتصادي، ثم العنف الفزيولوجي المتمثل في الضرب أو الجرح، والذي غالبا ما يبقى ضئيلا ونادرا.

وعلى غرار كل أشكال العنف الأسري سواء تعلق الأمر بالعنف الزوجي، أو العنف ضد الأطفال، أو العنف بين الإخوة، فإن العنف الممارس ضد المسنين غالبا ما يخضع لنفس الخاصيات المميزة للعنف الأسري، والتي نذكر من بينها:

- إنه عنف يصدر عن المحيط المباشر للفرد، بمعنى أنه غالبا ما يمارس من طرف أفراد قريبين من الشخص المعنف، (أي من أقربائه).
- إنه عنف يبقى من الصعب الإعلان عنه او التشكي منه، باعتباره مسألة شخصية عائلية داخلية وحميمية، مما يبرر رفض كل تدخل لأطراف أجنبية أو غريبة عن الوسط العائلي.
- إنه عنف يبقى من الصعب تعيينه وتوضيح معالمه بكيفية ملموسة في غياب وجود الضرب أو الجرح. علما بان نسبة هامة من الممارسات العنيفة ضد المسنين تهدف إلى إيلام الشخص وإلحاق الضرر به على المستوى النفسي العاطفي، أو تمس بمصالحه أو ممتلكاته.

إلا أن تصنيف العنف ضد المسنين ضمن أنواع العنف الأسري، لا ينفي احتفاظه ببعض الخصوصيات التي تجعله أكثر خطورة، مقارنة بكل أشكال العنف الأسرية الأخرى. وذلك بسبب أنه لايزال يشكل مقارنة بمختلف أنواع العنف الأسري موضوعا

«طابو»، وذلك سواء في بعده الاجتماعي الأسري أو المؤسساتي. فإذا كان العالم قد أصبح اليوم يتحدث عن العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال بنوع من الاستنكار العلني القوي والصارخ، يسعى من خلاله إلى التحسيس بانعكاسات هذا العنف وخطورته، وإلى تغيير القوانين ووضع سياسات اجتماعية للحد منه والتعامل معه كجريمة، فإننا لا نكاد نسمع أصواتا أو جهات تتحدث عن العنف ضد المسنين. فعلى خلاف العنف الممارس ضد المرأة والطفل، يمثل العنف ضد المسنين أحد أكثر أنواع العنف المسكوت عنه. مما يجعلنا أمام فراغ اجتماعي ومؤسساتي وقانوني، يعكس انعدام وجود أية تشريعات أو حتى استراتيجيات واضحة لتسليط الأضواء على هذا العنف، أو إبراز خطورته للحد منه وتجريمه والمعاقبة عليه. وذلك، علما بأن انعكاساته قد تتساوى أو تفوق خطورة العنف ضد الأطفال أو النساء.

فإذا ما قارنا بين الانعكاسات السلبية للعنف ضد المسنين والأطفال، فسوف نلمس وجود بعض العناصر المشتركة، وذلك لتوقف كل من الطفل والمسن على الآخر سواء على المستوى المادي أو العاطفي او الاقتصادي. إلا أن ما يزيد من خطورة العنف ضد المسنين، هو شيوع عدد من الصور النمطية السيئة ضد المسنين، والتي تشرعن في بعض الأحيان لهذا العنف إن لم نقل بأنها تبرره. إذ كثيرا ما نسمع عن تغير مزاج المسنين وإصابتهم ببعض الأمراض العقلية والنفسية مما يساهم في تصلب طبعهم وتبلد فكرهم وتحجره، مع ميلهم إلى التشبث بالرأي والابتعاد عن المرونة واللباقة في التعامل بكيفية مقصودة. وذلك بسبب تراجع قدراتهم البدنية، توقفهم على الآخرين، وفقدانهم

الأمل في الحياة،الخ. وتلك معطيات قد تتسبب في الاكتئاب والإحباط على المستوى العاطفي، وتعكر المزاج والميل إلى إساءة التصرف مع الآخرين على المستوى السلوكي[93]. إذ كثيرا ما يتم تمثل المسن كشخص متمركز على ذاته، غارق في عالمه، غير عابئ بمشاعر الآخرين، مما قد يفسر نهجه لأساليب قد تكون في بعض الأحيان جارحة فظة وعنيفة. هذا فضلا عن شيوع عدد من الأفكار المسبقة التي تربط التقدم في السن بالخرف وتراجع القوى العقلية للشخص المسن، مما يساهم في عدم تصديق أقوالهم، واتهامهم بالهلوسة.

ردا على هذه الصور النمطية الشائعة، نقول بأنه لا أحد ينفي تغير الجوانب السيكولوجية للإنسان بتغير فترات نموه، إلا أن هذا التغير ليس من الضروري أن يتجه نحو ما هو سلبي. كما أنه ليس من البديهي أيضا، أن يسير التقدم في السن بالضرورة نحو الاكتئاب والفقدان والإحباط. وبناء على ذلك، يمكننا القول بأن هذا النوع من الأحكام المسبقة والصور النمطية السلبية، غالبا ما يمثل معطيات سيكواجتماعية مساعدة على تبني بعض السلوكات العنيفة ضد الشخص المسن، ومنحها نوعا من الشرعية أو التبرير باعتبارها ردود فعل مستحقة تجاه ما يصدر عن المسن من تصرفات «لئيمة».

وإلى جانب هذه المعطيات الثقافية المرتبطة بالصور النمطية، يمكننا الحديث عن بعض المعطيات الشخصية التي يمكن أن تطلعنا على بعض الأسباب التي يمكن أن تدفع نحو ممارسة العنف ضد المسنين، والتي ترتبط بتاريخية علاقات الشخص المسن مع محيطه. والمقصود

(93) ناظم باسيل، «المشاكل النفسية عند مرضى كبار السن»، العمر الثالث، المرجع السابق، ص389.

بذلك، طبيعة العلاقات التي كانت تجمع بين الشخص المسن وأسرته في فترة شبابه وقوته. فلما يتعلق الأمر بمسن كان في فترة شبابه أبا متسلطا، أو زوجا عنيفا، أو أخا متجبرا، فإنه يبقى من المحتمل أن تولد هذه الصفات لدى أسرته (الأبناء / الزوجة) إحساسا قويا بالحقد والكراهية والرغبة في الانتقام منه بعد تقدمه في السن وتضاؤل قوته. (إذ لم يكن هؤلاء قادرين على المقاومة أو الدفاع عن نفسهم بسبب ضعفهم أو صغر سنهم، الخ.) ولما يتقدم الأب في السن ويصيبه العجز وتتضاءل قوته وسلطته، تبدأ عملية تصفية الحسابات بسبب عدم تمكن المسن من رد الإساءة، وعجزه عن الدفاع عن نفسه ورد العدوان الممارس في حقه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من العنف الأسري المرتبط بتصفية الحسابات أو الانتقام، يبقى حاضرا بقوة ضمن مختلف الثقافات، كما يبقى حاضرا ضمن مختلف الأوساط والفئات الاجتماعية.

وبناء على ذلك، نشير بأن للعنف ضد المسنين طابع خاص ضمن إطار العنف الأسري، مما يجعله أكثر خطورة وإيلاما من كل أشكال العنف الأسرية الأخرى. فالمسن هو في غالبية الأحيان شخص ضعيف وهش بحكم سنه، غالبا ما يعيش وضعية التوقف على الآخرين وهو في ذلك مثله مثل الأطفال. وبناء على هذه الخصوصيات، فإن العنف الممارس ضده غالبا ما يتم ضمن مجال «ميكروفردي»، أي ضمن علاقات فردية قد تكون عائلية أو مهنية. إذ غالبا ما يتم استغلال «الثقة» والعلاقة القريبة من المسن، لممارسة العنف ضده. وتبين جل الدراسات والملاحظات العينة، بأن العنف ضد الشخص المسن، قلما يمارس من طرف شخص غريب، إلا في بعض الحالات التي يكون فيها الشخص المسن يعاني من التشرد.

ولقد حددت منظمة الصحة العالمية منذ 2002 العنف ضد المسنين، على أنه كل سلوك يتسبب في خلق الإحساس بالألم أو الحزن للشخص المسن، سواء تم هذا السلوك في لحظة معينة أو بكيفية مستمرة [94]. وفي ظل هذا التعريف، يبقى العنف ضد المسنين أشكال متعددة تتراوح ما بين العنف الذي يتجلى في عدم العناية والإهمال، أو عدم تلبية بعض الطلبات الحيوية من قبيل تقديم الأدوية، النظافة، الأكل، الخ. وصولا إلى التهديد وممارسة العنف الجسدي كالضرب مثلا. أما النوع الثاني، وهو العنف السيكولوجي، والذي نجد من أبرز خاصياته طابعه اليومي المداوم، مما يحوله إلى معاناة يعيشها الشخص المسن بكيفية مستمرة. فيضطر بحكم وضعه الهش، أن يتحمل السلوكات العنيفة للأشخاص المحيطين به، والذين يفترض أنهم الأوصياء عليه أو المكلفون برعايته والاستجابة لمتطلباته. وتبقى مظاهر العنف السيكولوجي متعددة، تتراوح ما بين بعض السلوكات الجارحة والمهينة لمشاعر الشخص المسن ومكانته كالصمت، والتجاهل وعدم الإخبار أو توضيح المعلومة، بالإضافة إلى الإقصاء والعزل والاستهزاء، وصولا إلى الممارسات المهددة لحياته من قبيل منعه من الدواء أو التطبيب مثلا.

أما العنف الاقتصادي، فغالبا يتم من طرف الأبناء أو الأقارب، الذين يرغمون الشخص المسن على بعض التعاملات الاقتصادية منها على سبيل المثال بيعه لممتلكاته، أو إرغامه التوقيع على بعض الوثائق، أو التنازل عن بعض أو كل ممتلكاته، أو سرقته، الخ. ومن بين وسائل الاستغلال أيضا، استيلاء بعض الأبناء على منزل الآباء وممتلكاتهم،

(94) Lola Toledano Gonzalez, Se puede ?, trabajo social en domicilio de ancianos, ED. hacer, Barcelona, 2012, P .72.

بحجة توليهم العناية بهم. وكلما تعلق الأمر بالنساء المسنات، كلما اتضحت معالم العنف الاقتصادي أكثر مقارنة بالرجال. إذ غالبا ما يتم الاستلاء على ممتلكات المرأة من طرف أبنائها والذكور منهم على وجه الخصوص. هؤلاء اللذين يستبيحون لأنفسهم الاستيلاء على ممتلكات الأم بحجة حسن تدبيرهم لهذه الممتلكات، أو من أجل السطو والاستحواذ لا غير، مستغلين في ذلك ضعف المرأة وعجزها بصفتها أما أولا ثم بصفتها امرأة أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا هاما من المسنين يعيشون هذا النوع من التعاملات العنيفة بكثير من الصمت والألم، ويصعب عليهم في كثير من الأحيان الإعلان عنها أو فضحها لأسباب متعددة. منها ما قد يرتبط ببعض المعطيات العاطفية والنفسية للشخص المسن، ومنها ما قد يرتبط بظروفه عيشه وتوقفه على الآخرين. فكثيرا ما يتحمل الشخص المسن عددا من الإساءات ويسكت عنها، لظنه بأنه يستحق ذلك، باعتباره عرقلة أو عبئا يسبب متاعب إضافية بالنسبة لمن يقومون بعنايته. فيعيش هذه الإساءات على شكل شحنات عاطفية مؤلمة ومكبوتة غالبا ما تعمق إحساسه بالذنب. وكلما لمس الأشخاص المسنون تضايق الأقارب منهم، كلما تعمق هذا الإحساس وتعمق بالتالي صمتهم وحزنهم وألمهم وسكوتهم.

وقد تتعلق أسباب هذا السكوت والانطواء على النفس وعدم البوح بالعنف إلى مجموعة من المعطيات التي ترتبط بضعف المسن وهشاشة وضعه على مستويات متعددة نذكر من بينها:

- خوفه من انتقام المعتنين به.
- خوفه من إهماله والتخلي عن العناية به.

- خوفه من عدم مصداقية قوله بسبب شيوع الصور النمطية التي تربط التقدم في السن بالخرف وتراجع القوى العقلية.
- التخوف من إثارة المشاكل ضمن المحيط العائلي أو الأسري (مثلا التشكي من زوجة الابن قد يثير مشاكل بين الإبن وزوجته، الخ).

تلك عينة من الأسباب التي يمكن أن تدفع بالمسن إلى السكوت عن العنف الممارس ضده والتكتم عليه وتحمله بكثير من الألم، مما يسقط عددا من المسنين أحيانا في «العجز المتعلم» كما ورد على لسان Seligman[95] . إذ بفعل تعود الشخص المسن على تحمل هذه الإهانات التي يعز عليه التصريح بها إما خوفا أو كبرياء، يصبح السكوت والخضوع والاستسلام محددات لسيكولوجية الشخص المسن. مما يساهم في تدهور الأوضاع الصحية للمسنين سواء على المستوى النفسي أو الفزيولوجي، ويفسر إلى حد ما سبب وقوع نسبة هامة منم في حالات اكتئاب. هذا الاكتئاب الذي غالبا ما يتعمق بسبب ما يعيشونه من ازدواجية تجعلهم يتمنون الموت كمخرج من هذه المعاناة اليومية من جهة، وخوفهم الطبيعي ككائنات بشرية من الموت ومهابته من جهة ثانية.

وتبقى ظاهرة العنف ضد المسنين أحد الآفات الاجتماعية المسكوت عنها، ما دامت الدراسات المتعلقة المسنين بشكل عام لا تزال قليلة ونادرة. وفي ظل هذه الندرة تعكس بعض الدراسات التي أجريت حول الانتحار بأن 12 % من الأشخاص الذين قاموا بمحاولة الانتحار يتجاوز سنهم 50 سنة، وبأن 4 % من هؤلاء، تعرضوا للعنف من طرف

(95) Tortoza, Juan Munoz, Personas mayores y malos tratos, Op.Cit, P.43.

أبنائهم. كما بينت بعض الدراسات التي أجريت حول العنف ضد النساء في المغرب والجزائر وتونس ما بين 2009 / 2010، بأن 4% من النساء اللواتي يتجاوز سنهن 50 سنة، قد تعرضن للعنف الجسدي [96] . وتعكس هذه الأرقام مدى الحاجة إلى تسليط الأضواء على الأوضاع الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية للمسنين، مع الاهتمام بدراسة سيكولوجية الشخص المسن من جهة، وظروف العناية به من جهة ثانية. وتجدر الإشارة إلى أن ندرة الدراسات في هذا المجال، لا تنفي تنامي الاهتمام بهذه الشرائح الاجتماعية، كما لا تنفي أيضا وجود بعض المقاربات التي اهتمت بتسليط الأضواء على بعض الأسباب المؤدية للعنف ضد المسنين، والتي نقدمها بكيفية موجزة كالآتي:

◄ المقاربة السيكولوجية

اهتمت هذه المقاربة بدراسة العنف ضد المسنين ضمن إطار مؤسساتي، تم التركيز فيه على سيكولوجية المهني الاجتماعي الذي يتولى مهمة العناية بالمسن، لأجل الوقوف على أهم محطات حياته وخاصياته الشخصية. على اعتبار أنه يمكن أن يتعلق الأمر بشخص يعاني من مشاكل نفسية واضطرابات عقلية وعاطفية، أو سبق وأن تعرض للعنف. مما قد يدفعه إلى إعادة إنتاج العنف في علاقته بالأخرين. وكلما تعلق الأمر بأطراف تعاني من الضعف الهشاشة والعجز في الدفاع عن نفسها كما هو الأمر مع المسنين، كلما احتد الميل نحو ممارسة العنف لدى هذا النوع من الأشخاص. وبناء على ذلك، يتعين حسن اختيار المهنيين الذين يعملون مع المسنين، مع الحرص

(96) Badra, Moutassem-Mimouni. «Les personnes agées en Algérie et au Maghreb : enjeux de leur prise en charge», Insaniyat, N°59, Janvier-Mars, 2013, P.22.

على توفير مختلف التدابير والإجراءات المادية والمعنوية التي تضمن حسن آدائهم لمهامهم. إذ أنه يبقى من المحتمل أن يعمل هذا السياق العلائقي المتوتر والمفعم بالعنف، أن يخلق ردود فعل عنيفة لدى الشخص المسن. فأمام إحساس المسن بإحباط وقلق المعتني به، وأمام ملاحظته لتصرفاته العنيفة والمهينة، فإنه سوف يحاول بدوه البحث عن ميكانيزمات معينة يدافع بها عن نفسه. الشيء الذي من شأنه أن يخلق مناخا علائقيا مساعدا على الرفع من وتيرة وحدة العنف بينهما. ومن بين الاستراتيجيات التي يمكن أن يلجأ إليها الشخص المسن للدفاع عن نفسه، عدم اتباع تعليمات المهني الاجتماعي، حتى يكثف من مهام الأخصائي ويتعبه، مما يزيد من إثارة ضجر هذا الأخير وغضبه، وبالتالي ميله نحو ممارسة العنف.

ثم إلى جانب التركيز على الأخصائي، لم تغفل المقاربة السيكولوجية الاهتمام بطبع الشخص المسن وخاصياته السيكولوجية، ودورها في إثارة العنف ضمن هذه العلاقة. وتفيد نسبة هامة من الملاحظات ضمن عدد من المؤسسات، وجود عينة من المسنين اللذين يعانون من الاكتئاب أو القلق بسبب الضجر من وضعهم، مما يخلق لديهم نوعا من الرغبة في الانتقام. فيمنحون أنفسهم الحق في الإساءة إلى الآخرين والمعتنين بهم على وجه الخصوص، وذلك من خلال تبني بعض السلوكات التي من شأنها أن تتعب المعتنين بهم وترهقهم. والتي نذكر من بينها سعيهم المستمر إلى التعنت، التحدي، رفض اتباع بعض التعليمات الطبية أو الوقائية التي تخدم مصلحتهم، تصنع المرض أو العجز، وذلك في مقابل عدم اعترافهم بأخطائهم وادعائهم بأنهم ضحايا سوء المعاملة والميز بسبب شيخوختهم. وبناء على ذلك، تشير هذه المقاربة

السيكولوجية إلى مدى تعقد هذه العلاقة التي تجمع بين المسن والمعتني به، إلى درجة يصعب معها في بعض الأحيان، تعيين فيما إذا كانت بعض التصرفات الحادة لبعض المسنين سببا أو نتيجة في بروز العنف.

◄ المقاربة الاجتماعية

وهي التي يتم التركيز فيها على المعطيات الاجتماعية والإمكانات السوسيواقتصادية المتوفرة للعناية بالشخص المسن. كما تهتم أيضا بوضعية الأشخاص اللذين يهتمون بالمسن، من خلال تسليط الأضواء على ما يكتنف هذه الوضعية العلائقية من ضغوطات متعددة، قد تخلق لدى المعتني توترات تنعكس سلبا على علاقته بمسألة العناية وتقديم العون. فلما يحتد التوتر بسبب قلة الموارد من جهة، أو عجز الشخص عن التوفيق بين متطلبات العناية وإكراهات الحياة اليومية، فإنه يبقى من المحتمل أن تنعكس هذه الضغوطات على علاقته بالمسن، ويميل إلى معاملته بعنف، باعتباره عبئا إضافيا ينغص عليه حياته. وكلما تعلق الأمر بظروف وأوضاع سوسيواقتصادية أو ثقافية تقل فيها المؤسسات، وتغيب فيها مجالات الدعم الاجتماعي للأشخاص اللذين يعتنون بالمسنين، كلما ارتفعت درجة شعورهم بالعزلة واحتمالية إحساسهم بالتعب وقنوطهم من خدمة المسن، وبالتالي ممارستهم للعنف ضد المسنين ومعاملتهم بكيفية لا إنسانية. وتفيد بعض الدراسات[97] التي أجريت في عدد من المجتمعات الغربية، بأنه كلما تعلق الأمر بأوساط تعيش الفقر والهشاشة والاحتياج، كلما يبقى من المحتمل أن ترتفع نسبة الإساءة للمسن. وبناء على ذلك، تتعامل هذه

(97) Tortoza, Juan Munoz, Personas mayores y malos tratos, Op.Cit, P.44.

المقاربة مع العنف ضد المسنين كظاهرة اجتماعية، ترتبط بمجموعة من المعطيات السوسيواقتصادية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- درجة المساعدة والدعم الاجتماعي المقدم للمسنين والمكلفين بالعناية بهم. ويتم التوجه هنا للدولة، التي يتوجب عليها توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية، بالإضافة إلى تكوين الأطر المتخصصة في العناية والمرافقة والدعم الاجتماعي.
- مدى عيش الشخص المسن والمعتني به ضمن علاقات اجتماعية إيجابية تبعدهما عن الإحساس بالعزلة والتهميش. فكلما تعلق الأمر بظروف الهشاشة والإقصاء والتهميش، كلما انعكس الوضع بشكل سلبي على كلا الطرفين، وارتفعت احتمالية نسبة بروز السلوكات العنيفة ضد الشخص المسن.
- مدى التفرغ للعناية بالمسن: كلما تعلق الأمر بشخص متفرغ للعناية بالمسن، كلما خفف ذلك من عبء ومهام المعتني، وساعد على التقليص من عوامل التوتر والقلق والشعور بالمعاناة. الشيء الذي من شأنه أن يقلص من أسباب اللجوء إلى العنف، ويدفع نحو تواصل أكثر إيجابية بين كل من الطرفين.

◄ المقاربة النفسية الاجتماعية

وهي التي تؤكد على الطابع التفاعلي بين مختلف المعطيات النفسية والاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالمسن أو بالشخص المكلف بالعناية. ولقد قام Belsky 1993[98] بدراسة اهتم فيها بالعلاقة

(98) Tortoza, Juan Munoz, Personas mayores y malos tratos, Op.Cit, P. 49.

مسن / معتني، من خلال التركيز على شخصية المعتني، باعتباره الطرف الأكثر فاعلية في إثارة العنف، وبالتالي الأكثر قابلية للتغيير في اتجاه الحد من العنف. ومن بين النتائج التي توصل إليها، تأثر هذه العلاقة بثلاث متغيرات أساسية في شخصية المعتني وهي:

- التنشئة الاجتماعية للشخص المعتني، وتمثلاته لعلاقة المساعدة.
- مشاعر المعتني تجاه الأشخاص المسنين.
- الصحة العقلية للشخص المعتني ومدى توازنه السيكولوجي

هذا بالإضافة إلى عدم إغفال مختلف الأنساق النفسية الاجتماعية التي تؤطر هذه العلاقة (مسن / معتن) سواء على المستوى:

- **الميكرونسقي:** ويقصد به المحيط العائلي والقرابي للشخص المسن، بما يتضمنه من أبعاد عاطفية تعكس مدى تماسك الأسرة، وطبيعة العلاقات العاطفية التي تجمع بين أفرادها (ود وتقارب أو خصام وتباعد).
- **الميزونسقي:** وهنا يتم استحضار نوعية الإمكانيات المادية للشخص المسن، مستوى ونسبة الدعم التي يتوفر عليه، اندماجه في وسطه أو تهميشه وعزلته.
- **الماكرونسقي:** هنا يتم الاهتمام بالثقافة ونوعية الاتجاهات السائدة حول العنف، وبكفية تعيين المجتمع لأنواع العنف وحدوده ودرجاته.

ولعل أهم ما يميز المقاربة السيكواجتماعية هو تأكيدها على الطابع التفاعلي، على اعتبار أن العلاقة مسن / معتني، هي كغيرها من العلاقات الإنسانية المابين شخصية، تتوقف على طبيعة شخصية الطرفين من جهة، وخصوصية السياق الذي يربط بينهما من جهة ثانية. وبناء على ذلك، فإنه لا يكفي أن ننظر إلى ظاهرة العنف ضد المسن من الزاوية الأخلاقية باعتباره «سلوكا لا أخلاقيا»، وإنما هو ظاهرة ناتجة عن مجموعة من الظروف والملابسات النفسية والاجتماعية المرتبطة بكيفية تمثل المجتمع للشيخوخة، وكيفية تدبير الدولة لها ضمن سياساتها الاجتماعية. وبناء على ذلك، فإن فهمنا لهذه الأسباب وسعينا إلى المعرفة بنوع الأشخاص المسنين الذين يحتمل أن يكونوا عرضة للعنف أو المعاملة السيئة، يبقى رهينا بفهم هذا السياق المؤسساتي العام. علما بأن العنف هو ظاهرة ترتبط بسياقات واقعية معينة، ذات أبعاد نفسية اجتماعية وثقافية تنعكس على البنيات الذهنية للأفراد، وتدفعهم إلى تبني بعض السلوكات وتبريرها.

وبناء على ذلك، تبقى الأسباب المؤدية للعنف ضد المسنين حسب هذه المقاربة، متعددة ومتداخلة بكيفية عرضانية وغامضة أحيانا، تنبه إلى ندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال. وبناء على ذلك، فإن فهمنا لهذه الظاهرة يقتضي البدء برصد وتعيين:

- أنواع العنف الممارس ضد المسنين
- مستويات العنف ودرجة خطورته
- طبيعة ردود فعل المسنين إزاء هذه السلوكات العنيفة (مع مراعاة عدد من المتغيرات، الجنس، المستوى الصحي، المستوى السوسيواقتصادي، الخ)

وخلاصة لما سبق يمكننا القول، بأن الشيخوخة كما سبقت الإشارة ليست مجرد سن كرونولوجي، وإنما هي شعور وإحساس داخلي. وبالتالي فهي لا تبدأ عند سن معينة، لأنها قد تأتي مبكرا أو قد تتأخر في الظهور، وذلك حسب مدى قدرة الشخص وإمكاناته ورغبته في تذوق الحياة[99]. مما يدعو إلى القول، بأن ما يحدد الشيخوخة هو التمثل الاجتماعي للشخص المسن من جهة، ووضعه الاقتصادي والصحي من جهة ثانية. وكلما تعلق الأمر بمجتمعات تربط الشيخوخة بالنضج العقلي وتحترم خبرات المسن وتجاربه، كلما ساعد ذلك على أن يعيش المسنون تقدمهم في السن بنوع من التقبل والرضا عن الذات. وذلك نتيجة إحساسهم باهتمام المحيط بهم وتقديره لخبراتهم ومعارفهم، باعتبارهم فئات مرغوب فيها سواء على المستوى العاطفي أو المعرفي.

واستنادا إلى ما تعرفه المجتمعات المعاصرة من تحولات ساهمت في ارتفاع أمل الحياة، فإنه يبقى من اللازم تغيير مختلف التمثلات والصور النمطية السلبية المتعلقة بالشيخوخة، والنظر إلى التقدم في السن كمرحلة عمرية تتجاوز ما هو بيولوجي، لكي ننظر إلى الإنسان في مختلف أبعاده. فهناك عدد من المسنين الذين يتمتعون بالحيوية والنشاط، ويشاركون في مجموعة من الأعمال والأنشطة الثقافية والاجتماعية، ويعيشون حياة أسرية أكثر هدوء وسكينة مقارنة بفترة الشباب. وبالنظر إلى ما أصبح يعرفه العالم المعاصر من تطورات على المستوى الصحي والبيولوجي، فإن الشيخوخة

(99) David, Le breton. Anthropologie du corps et modernité, PUF, Paris, 1990, P.154.

لم تعد قدرا بيولوجيا يسير بالضرورة نحو الخسارة أو الفقدان، كما أنها لم تعد تتجه بالضرورة نحو المرض والعجز والتهميش. فهناك عدد من النساء والرجال الذين يعيشون هذه المرحلة في صحة جيدة، وعلى درجة عالية من الاندماج الاجتماعي بفضل ما يتوفرون عليه من إمكانات مادية واجتماعية ثقافية مناسبة. وبناء على ذلك، فإن الأمر لم يعد يتعلق بعدد السنين المعاشة، وإنما بالكيفية التي تعاش بها هذه السنين، وبمقدار ما هيأناه لها من إمكانات سواء على المستوى الصحي، الاقتصادي، والسوسيوثقافي.

كما أنه في ظل ما أصبحت تعرفه المجتمعات المعاصرة من تطورات على المستوى الصحي، فإن الشيخوخة سوف تشكل في المستقبل القريب أحد أبرز الخاصيات المميزة للهرم السكاني ضمن أغلب المجتمعات إن لم نقل كلها. ومن هنا الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بالمسنين، والتي لا يقصد بها الاكتفاء بخلق مؤسسات خاصة تستجيب لطلباتهم التي غالبا ما يتم حصرها فيما هو استهلاكي / اقتصادي يقف عند حدود توفير بعض الإمكانات المادية، وإنما يقتضي الأمر أيضا الاهتمام «بشخصية المسن» في ذاتها. ونعني بذلك، الحفاظ على استمرارية فاعليتهم ومساهمتهم في المجتمع، من خلال تقوية قدراتهم ودفعهم إلى المشاركة قدر الإمكان حتى يواجهوا مشاكلهم بأنفسهم. فلا نحولهم إلى أطفال أو نتعامل معهم كقاصرين عاجزين، أو مستهلكين لا يبحثون سوى عن الاستجمام والترفيه كما يلاحظ في بعض الدول المتقدمة. على اعتبار أن السعي نحو تغيير الصور النمطية السائدة عن الشيوخ، لا يتأتى إلا من خلال جعل الشيوخ فئة فاعلة في المجتمع ومنتجة قدر الإمكان.

ثالثا: النساء و الشيخوخة

يمثل ارتفاع أمد الحياة أحد أبرز التحولات التي عرفتها الإنسانية بشكل عام، مما طرح أوضاعا صحية وسيكواجتماعية جديدة، تبرز بأن الشيخوخة لا تختزل في السن وإنما هي انعكاس لمجموعة من المعطيات السوسيوثقافية. وفي هذا الإطار، تنبهنا مقاربة النوع الاجتماعي لما يكتنف شيخوخة النساء من خصوصيات تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات نذكر من بينها:

- هل يشيخ النساء والرجال بنفس الشكل؟
- هل للتصنيفات الذكورية والأنثوية سنا؟
- ثم كيف تترجم الاختلافات الجنسية عبر فترة الشيخوخة وكيف تعاش؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ننطلق من بعض أبرز التحولات الديموغرافية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، والمتمثلة في ارتفاع أمل الحياة وتغير طبيعة الهرم السكاني بارتفاع نسبة الشيوخ. إلا أن ما يثير الانتباه ضمن هذه التحولات، هو طبيعة ودرجة التفاوت السوسيواقتصادي بين أوضاع كل من النساء والرجال خلال مرحلة الشيخوخة. حيث تشير عدد من الدراسات ضمن مختلف بقاع العالم، بأن النساء يشكلن الأغلبية ضمن الفئات المسنة الأكثر هشاشة وفقرا. حيث يمثل الفقر حاليا، أحد أبرز المخاطر التي تهدد النساء المسنات في أغلب مناطق العالم. وتبين بعض الإحصاءات التي أجريت في أوروبا سنة 2008، بأن 21 % من النساء ما فوق 65 سنة، يعشن في وضعية فقر، وذلك في مقابل 16 % فقط من الرجال اللذين يعيشون في نفس

الوضعية[100]. مما ينبهنا إلى أن الاختلافات الميزية الحاصلة بين الجنسين على المستوى السوسيواقتصادي، غالبا ما تتعمق بفعل الشيخوخة، جاعلة من مرحلة الشيخوخة مرآة تعكس طبيعة وكم الفوارق الغير العادلة بين كل من الرجال والنساء على هذا المستوى. ويشهد الواقع اليومي بأن نسبة هامة من النساء في العالم، يعانين من الميز السوسيو اقتصادي على مستويات متعددة سواء تعلق الأمر:

- **بالأجور:** ففي أغلب مناطق العالم تتقاضى النساء أجورا أقل من الرجال.
- **طبيعة العمل:** نسبة كبيرة من النساء يعملن في القطاعات الغير مهيكلة
- **نوعية الوظائف:** أغلب النساء يعملن في وظائف بسيطة، تتعلق بالخدمات وتعتبر استمرارا للعمل المنزلي.
- **التأهيل:** اغلب النساء يفتقدن للتأهيل الكافي، مما يحصرهن في الأدوار الثانوية ويعرقل وصولهن إلى مراكز السلطة أو القرار.

وفي مقابل هذا التهميش الذي تعيشه نسبة هامة من النساء على المستوى السوسيواقتصادي، نجدهن يتحملهن مسؤولية إعالة الأسرة والتكفل في الأبناء. إذ تبين بعض الدراسات الميدانية[101] بأن:

(100) Izane Lizaso et Maider Larranaga, « Le genre à la retraite : Les effets différencié sur la santé », In, Genre et socialisation de l'enfance a l'âge adulte, Ed, érès, Toulouse, 2010, P.195.

(101) Claudine Attias – Donfut. « Sexe et vieillissement », la dialectique des rapports hommes femmes, P.U.F, Paris, 2001, P. 199.

- الوحدات الأسرية التي يعيلها فرد واحد، أغلبها من النساء.
- الوحدات الأسرية التي تعيلها النساء، غالبا ما تكون أكثر فقرا من الوحدات التي يعيلها الرجال.
- عائدات التقاعد، غالبا ما نجدها أقل لدى النساء (تقاعدها، أو تقاعد الزوج) مقارنة بالرجال.

وكلما تعلق الأمر بامرأة متوقفة اقتصاديا واجتماعيا على «الرجل»، كلما بات من المحتمل أن تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية عند تقدمها في السن وبلوغها مرحلة الشيخوخة. وتشير الباحثة المغربية سمية نعمان كسوس[102] إلى هذا الوضع المزري بالنسبة لشيخوخة النساء، مبرزة بأن الشيخوخة هي مجموعة من أشكال الفقدان التي يمكن تصنيفها كالآتي:

- 85 % فقدان للجمالية والقدرة على الإثارة.
- 83 % فقدان للصحة.
- 81 % المعاناة من الفقر ونقص في الإمكانات المادية.
- 72 % وضعية الابتعاد عن الزوج.

تمثل هذه المعطيات الإحصائية ومثيلاتها، مؤشرا واقعيا يفسر الانتشار المتصاعد لأحد الظواهر التي أصبحت عالمية، والتي تشهدها عدد من المجتمعات المعاصرة ألا وهي ظاهرة «تأنيث الفقر» من جهة و«تأنيث الشيخوخة» من جهة ثانية.

(102) Soumaya Naahman Gessous. Printemps et automne sexuels, EDDIF, Casablanca, Maroc, P.267.

وتعود مسألة «تأنيث الشيخوخة»، إلى ما أفادته نسبة هامة من الدراسات البيولوجية المعاصرة التي تشير إلى طول أمل الحياة بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال. فالنساء عموما، وذلك على اختلاف الثقافات والمناطق الجغرافية، يعشن على الأقل لمدة تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنين أكثر مقارنة بالرجال[103]. وبناء على ذلك، فإن طول عمر النساء مقارنة بالرجال حقيقة تكاد تكون عالمية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الغربية ودول العالم الأول. إذ تبين الإحصاءات أنه من بين كل 6 اشخاص يعيشون إلى غاية 100 سنة، نجد 5 منهم نساء. مما يستخلص منه بأن الشيخوخة قد أصبحت ظاهرة أنثوية، تخص النساء بنسبة أكبر، وذلك إلى درجة يمكننا معها الحديث عن «تأنيث الشيخوخة».

ولقد أجريت في هذا المجال عدد من الدراسات، التي تهتم بتفسير أسباب ذلك من زوايا متعددة، بيولوجية، جينية، وطبية، بينت امتلاك النساء بيولوجيا لقدرة تجاوز بعض الأمراض ومقاومتها، والتي يمكن أن تكون قاتلة بالنسبة للرجال. إلا أنه على الرغم من أهمية هذه الأبحاث، فإنه يبقى من الصعب الارتكاز على ما هو بيولوجي أو طبي، دون مراعاة الظروف السوسيواقتصادية أو الثقافية للأفراد، مادامت الصحة نفسها ليست معطى بيولوجي وإنما هي أيضا معطى ثقافي اجتماعي واقتصادي. وفي ظل هذا التأكيد على البعد الثقافي والسوسيواقتصادي للصحة، نبهت المقاربة الجندرية بأن طول عمر النساء، لا يعني بأنهن يعشن بالضرورة شيخوخة مريحة أوفي صحة

(103) Anna. Freixas Farré, «Envejecimiento y perspectivas de genero», In, Psicologia y género, Ed, PEARSON, Madrid, 2004, P.325

جيدة. وتبين بعض الدراسات الطبية، بأنه إذا كانت النساء يعشن فترة أطول، فعلينا أن ننتبه بأنهن يتعرضن للمشاكل الصحية بنسبة أكبر، ويتوقفن بالتالي على الخدمات الصحية بدرجة أعلى. إذ تفيد نفس الدراسات، بأنه من بين كل 10 عمليات جراحية، 6 منها تجرى للنساء[104]. هذا مع الإشارة إلى أنه في ظل الفقر والشيخوخة، يبقى من المحتمل أيضا أن ترتفع درجة المعاناة السيكولوجية لدى شرائح واسعة من النساء، مما يسقط عددا منهن في الاكتئاب، القلق والتوتر، بالإضافة إلى الإحساس بالإحباط والعجز. مما يدعو في نظرنا، إلى ضرورة طرح مجموعة من التساؤلات بخصوص علاقة الشيخوخة بالاختلافات الجنسية والفوارق الجندرية.

وسعيا نحو إبراز أهمية استحضار الفوارق الجندرية، ننطلق من موقف سيمون دي بوفوار[105]، التي كان لها فضل السبق في طرح مسألة خصوصية فترة الشيخوخة بالنسبة للنساء، منبهة لما يكتنف هذا الموضوع من تجاهل وإقصاء وتهميش. حيث أشارت دي بوفوار إلى ما تمارسه المجتمعات المعاصرة من عنف تجاه المسنين بشكل عام، وتجاه النساء المسنات على وجه الخصوص. هذا العنف الذي نعتته «بالبربرية» لما يتضمنه من إقصاء وتهميش ورفض لكل معالم الشيخوخة سواء بكيفية صريحة أو ضمنية. فلا أحد يتحدث عن النساء المسنات سواء في الأدب، أو الفن، أو السياسة، أو وسائل الإعلام، إنه الموضوع «المسكوت عنه». فهناك غياب شبه عام للنساء المسنات على مستويات متعددة، وتغييب لهن من عدد كبير من الأنشطة،

(104) Carmen, Guaita, Desconocidas, Geometria de las mujeres, San Pablo, 2010, Madrid, P.18.

(105) Claudine, Attias - Donfut. « Sexe et vieillissement », Op.Cit, P. 197.

مما يحرمهن كما يحرم المجتمع من منحهن فرصة عرضهن لخبراتهن وتجاربهن التي لا تخلو من أهمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من قوة وأهمية هذه الملاحظات التي أبدتها سيمون دي بوفوار، إلا أنها لم تحظى باهتمام الحركات النسوية الأولية آنذاك، ولم تدفعها إلى الانتباه أو الوعي الحقيقي بما تطرحه مرحلة شيخوخة النساء من خصوصيات. حيث كان الاهتمام منصبا في البداية على قضية خروج النساء للعمل، تعدد الأدوار، وصعوبة التوفيق. ثم حتى لما بدأ الاهتمام بدراسة الشيخوخة كمرحلة عمرية، تم التركيز على التحولات الطارئة على حياة المسنين بشكل عام، من خلال اعتماد مؤشرات موحدة لا تميز بين النساء والرجال، ولا تأخذ بعين الاعتبار للمعطيات السوسيوثقافية بشكل عام والجندرية منها على وجه الخصوص. ولم يبدأ الاهتمام بموضوع شيخوخة النساء إلا مع مطلع الثمانينيات، حيث برزت بعض التيارات النسائية التي نبهت إلى ما يكتنف شيخوخة النساء من خصوصيات سوسيوثقافية معينة، تقتضي التحليل والدراسة وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي. وذلك إيمانا منها بأن الشيخوخة ليست مجرد مرحلة تطورية بيولوجية مرتبطة بالسن فحسب، وإنما هي وضع نفسي اجتماعي بالأساس، يبقى من اللازم ربطه بمختلف التمثلات الاجتماعية السائدة حول الفوارق الجنسية من جهة،والأوضاع السوسيواقتصادية والصحية للشخص المسن رجلا كان أو امرأة من جهة ثانية.

وبناء على ذلك، فإن أهم ما أوضحته مقاربة النوع الاجتماعي، هو ما يعتري شيخوخة النساء من أشكال الحيف والميز، وما يصاحبها من تمثلات قدحية ونماذج منمطة سلبية تعكس ما تعيشه

النساء في أغلب الثقافات من أشكال التهميش والإقصاء على مستويات متعددة. وسوف نحاول فيما يلي الوقوف بإيجاز على بعض من هذه التمثلات والأوضاع والصور النمطية، بغية تسليط الأضواء على مختلف الصعوبات التي تعيشها نسبة هامة من النساء المسنات عبر مختلف بقاع العالم.

1- الإدراك المبكر لشيخوخة النساء

لعل أول ما يصادفنا في الحديث عن الشيخوخة، هو الإدراك المبكر لشيخوخة النساء. إذ غالبا ما تصنف المرأة ويتم إدرجها ضمن عداد المسنين في سن مبكرة مقارنة بالرجل. حيث يتم استغلال أي مؤشر صحي أو فزيولوجي من قبيل بروز بعض الشيب أو التجاعيد، أو الإصابة ببعض الأمراض المزمنة، لنعت المرأة بالمتقدمة في السن، مقابل التغافل عن ذلك لدى الرجل. مما قد نلمس من خلاله ما تتضمنه هذه الإدراكات من حيف وتمييز جندري ما بين السن المدني والسن الاجتماعي لدى كل من المرأة والرجل. وتشير سمية نعمان جسوس[106]، إلى أن السن الاجتماعي للمرأة غالبا ما نجده يرتبط بالبلوغ وينتهي لسنوات قليلة بعد ذلك. ولكل مجتمع أو ثقافة سنها الاجتماعي للمرأة. ففي المجتمع المغربي مثلا، يتراوح سن المرأة الأنثى المرغوبة من طرف الرجال ما بين 15 و37 سنة على أبعد تقدير، مع وجود بعض الاختلافات البسيطة على مستوى البوادي والمدن. إذ غالبا ما يمثل انقطاع الدورة الشهرية معيارا أساسيا لهذا

(106) Soumaya, Naahman Gessous,. Printemps et automne sexuels, Op.Cit, 274.

التصنيف، علما بأنه لا وجود لسن معينة لانقطاع الدورة الشهرية لدى النساء، فهناك ممن يعشن هذا الانقطاع في سن مبكرة تتراوح ما بين 30/40 سنة.

وتمثل اللغة، أحد أبرز الميكانيزمات الاجتماعية التي تعكس مدى اعتماد المجتمع لمعيار الكيل بمكيالين في تعيينه وتقييمه لمسألة التقدم في السن بالنسبة لكل من الرجل والمرأة. إذ كثيرا ما تحمل الألقاب والنعوت المعتمدة لتسمية المرأة المسنة معان وتشبيهات سلبية، غالبا ما تكون أكثر إيلاما وعنفا مقارنة بتلك التي تعتمد لوصف أونعت الرجل المسن. فلما تتقدم المرأة في السن، تسمى الشارفة، الشاقفة، العجوزة، الهارفة، العقروشة، السحارة، الحمقا، المخرفة، الخ، وغيرها من النعوتات السلبية التي لا تقف عند وصف التحولات الفسيولوجية الحاصلة بفعل التقدم في السن، وإنما تربط ذلك بحصول نوع من التراجع الأخلاقي والقيمي لدى المرأة. فالمرأة في ظل بعض التمثلات الشعبية لا تعيش بفعل التقدم في السن تراجعا على المستوى الفزيولوجي فقط، وإنما تعرف أيضا تراجعات هامة على المستوى الإنساني والأخلاقي والقيمي، وذلك بسبب فقدانها لرأسمالها الأنثوي والذي يتلخص في الشباب، الخصوبة. مما يفسر استنادا إلى هذا المنظور، ميلها «الطبيعي» إلى الغيرة والحسد والحقد واللؤم والكيد تجاه الآخرين بشكل عام، وتجاه النساء الشابات على وجه الخصوص.

وفي مقابل هذه الألقاب المجحفة في حق النساء، يتم إدراك التقدم في السن لدى الرجال من خلال ربطه بتطور القدرات العقلية التي تتراكم وتنضج بفعل الزمن. حيث تشير اللغة بأن «الرجال ينضجون

بينما النساء يشخن»[107]. فإذا كان التقدم في السن مكسبا ومعطى إيجابي، يعكس استثمار الرجل لخبراته وتجاربه، ويبعده عن طيش الشباب ونزقه، ويشجع بالتالي على المزيد من الإقبال عليه والرغبة فيه، فإنه يمثل خسارة وفقدانا بالنسبة للنساء. مما يؤكد مرة أخرى مدى اختزال المجتمع للمرأة في الجسد، واستهانته بمختلف تجارب النساء وخبراتهن التي راكمناها بفعل ما يقمن به من أدوار وما يؤدينه من وظائف على أهميتها. وأمام هذا الواقع يمكننا القول، بأنه إذا كان مفهوم الرجولة يدون في سجل العقلانية التي تضمن «الاستمرارية»، فإن مفهوم الأنوثة يدون في سجل الجسد، والذي غالبا ما يحيل على التراجع و«الفقدان».

ولعل أخطر ما يترتب عن هذه التمثلات المتوارثة، هو تذكية هذه الأوصاف والإدراكات في نفسية النساء بكيفية لاشعورية، والدفع بهن إلى تبنيها وتجسيدها في سلوكاتهن اليومية. وتفيد كل الدراسات المنجزة حول الصور النمطية، بأنه غالبا ما تمثل الفئات المستهدفة بهذه الصور النمطية أول مستهلك لها، وبالتالي أول من يتماهى معها. لذلك فلا غرابة أن تسعى النساء إلى تقمص أغلب هذه التمثلات، لإحساسهن بفقدانهن لأهم محددات الهوية الأنوثة ألا وهي نضارة الجسد وقدرة على الإغراء. مما يجعلنا أمام حلقة مفرغة مفعمة بعنف رمزي متوارث، يسعى إلى تنميط النساء المسنات وتصنيفهن بشكل قدحي، ويدفع بهن في الوقت ذاته إلى التماهي مع هذه التصنيفات بشكل مهين لكرامتهن وإنسانيتهن. علما بأن التقدم في السن

(107) Anna. Freixas Farré, « Envejecimiento y perspectivas de genero », Op.Cit, P.329.

والوصول إلى مرحلة الشيخوخة هو مسألة بيولوجية طبيعية، وليس هناك ما يبرر أن تنعكس بشكل سلبي على جودة حياة النساء.

وفي ظل هذه التمثلات يمكننا القول، بأنه إذا كانت الإحصاءات تشهد بأن النساء يتوفين بعد الرجال بسنوات، بأن نسبة هامة منهن يتوفين اجتماعيا قبل الرجال بسنوات. ولعل ذلك ما دفع بسيمون دي بوفوار[108] إلى الحديث عن «عنف الشيخوخة ولا مرئية المرأة المسنة»، بسبب شيوع هذه الصور النمطية والاتجاهات السلبية التي تتجاوز في نظرها عنف الموت. مشيرة إلى أن المقابل الحقيقي للحياة بالنسبة للنساء، هو الشيخوخة وليس الموت. لأن الموت هو قدر الحياة ونقلة واضحة نحو الفناء، بينما تمثل الشيخوخة معاناة يومية تعيشها المرأة ضمن ثنائية الحضور / الغياب. فلا هي مرئية كأنثى، ولا هي غائبة ككائن أو إنسان. مما يجعلها حاضرة بخدماتها، غائبة بهويتها كشخص مكتمل الكرامة والإنسانية. وذلك بسبب ما تعيشه من إقصاء وتهميش مصدره جلدها الناشف، تجاعيدها المسطرة العميقة، شيبها المشتعل، وقدها المتهالك، الخ. فإذا كانت الصور النمطية المتراكمة عبر التاريخ تختزل هوية المرأة في الشباب والنضارة الجمال، فإنه من المنتظر جدا أن يمثل ذبول جسدها، سببا في ذبول حضورها، ومن ثمة غيابها ولا مرئيتها. وتشير دي بوفوار إلى ذلك قائلة، بأنه لا أحد يتحدث عن «العجوز الجميلة» أو «المسنة العذبة»،بينما كثيرا ما نلمس الإعجاب بالرجل المتقدم في السن، والذي يصبح معه «تقدمه في السن» أحيانا عنوانا لجاذبية تزيد من «سحر» الرجولة.

(108) Claudine, Attias – Donfut. «Sexe et vieillissement», Op.Cit, P. 198.

وتأتي وسائل الدعاية والإعلام، على قمة سائر القنوات والمؤسسات الاجتماعية المساهمة في تزكية هذه الصور النمطية وتهميش المرأة المتقدمة في العمر. ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك، هو الغياب الذي يكاد يكون تاما للنساء المسنات من واجهات وسائل الإعلام، وعالم الفن بجميع أصنافه. فما أن تتقدم الممثلة في السن، حتى يتم تهميشها بدءا بمنحها أدوارا ثانوية لكي يتم الاستغناء عنها فيما بعد. وذلك على عكس الرجال، الذين يزداد بعضهم شهرة ويحصلون على جوائز عالمية بعد تقدمهم في السن. الشيء الذي قلما يحصل مع الفنانات. وما يقال بخصوص الفنانات، يمكن تعميمه على عدد من القطاعات السمعية البصرية الأخرى، والتي كثيرا ما تبعد فيها النساء بسبب تقدمهن في السن، أو أحيانا بسبب بروز بعض التجاعيد على وجوههن. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت التجاعيد والشيب تتسبب في تهميش النساء وإقصائهن، فإن نفس التجاعيد والشيب هي ما يزيد أحيانا من حضور الرجل وبروزه. فلا تحضر المرأة المتقدمة في السن في وسائل الإعلام، سوى لأغراض تجارية ترتبط بقطاعات التجميل لكي تبيع وهم «الشباب الدائم». بينما تبقى السمة الغالبة على أغلب وسائل الإعلام بما فيها تلك التي يطلق عليها بالصحافة النسائية، هي إقصاء النساء المسنات وعدم الإشارة إلى أوضاعهن أو واقعهن اليومي. وفي ظل هذه التمثلات الرافضة للمرأة المسنة، يتحول البحث عن الشباب والرغبة في تأخير معالمه إلى نوع من الهوس أو إلى «الوسواس»، الذي يؤرق كل امرأة تقريبا، ويدفع بها نحو البحث وبشكل «جنوني» أحيانا عن كل ما من شأنه أن يحقق ذلك (رياضة، تجميل، عمليات جراحية، إلخ).

فإذا كانت معايير الأنوثة تتمثل في النحافة والقد المشوق، غياب التجاعيد، غياب الشيب الخ، فإنه يبقى من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحفاظ على هذه الخاصيات مع كبر السن. وفي هذا السياق تتحدث Woodward kathreen[109] بدورها عن «لامرئية» المرأة المسنة، مشيرة إلى ما تكابده النساء في ظل الحداثة المعاصرة من معاناة سيكولوجية، ناتجة عما تروجه وسائل الإعلام بشكل يومي ومكثف من نماذج استيطيقية لنساء خياليات. الشيء الذي غالبا ما ينعكس سلبا على سائر مكونات الجهاز النفسي لعدد من النساء، وفي مقدمتهاما يرتبط بصورة الذات وتقييمها. علما بأن أول من يتأثر بهذه الوصلات والملصقات الإعلامية الإشهارية، هو النساء المتقدمات في العمر قبل الشابات. فتبدأ المرأة في ملاحظة التغيرات الطارئة عليها بفعل السن وإجراء المقارنات، مما يفسح المجال أمام بلورة عدد من التقييمات السلبية عن صورة الجسد، ومن ثمة عن الذات في شمولية إمكاناتها.

لذلك تسعى كثير من النساء إلى إخفاء معالم السن بوسائل متعددة، على اعتبار أن كبر السن هو حالة «مثيرة للخجل». ومن هنا عدم رغبة نسبة من النساء في الإعلان عن سنهن الحقيقية. بل إنه قد أصبح مع صيغ اللياقة والأدب عدم سؤال المرأة عن سنها. وكذلك من اللباقة وحسن الذوق والمجاملة، أن نقول للمرأة بأنها تبدو أقل من سنها الحقيقية، مما يزيدها بهجة وزهوا بمجهوداتها التي تبذلها لأجل الحفاظ على جمالية جسدها وشبابه.

(109) Claudine, Atias – Doufut. « sexe et vieillissement »,Op.Cit, P.205.

ويبقى من اللازم التنبيه إلى ما تخفيه هذه البنية الحداثية من خلفيات اقتصادية تجارية، من خلال ترويجها لفكرة «الشباب الدائم» وبأن التقدم في السن هو بمثابة مرض يمكن علاجه بواسطة الاستهلاك. فتغمر الأسواق بمختلف الوسائل التجميلية التي من شأنها أن «تعالج» أوتحارب أعراض السن والشيخوخة بمنتاجات «anti âge». مما أصبح معه البحث عن وسائل «التشبيب» بالنسبة لفئات عريضة من النساء، أمرا ضروريا إن لم نقل مقدسا، مادام الشباب والجمال هما ثمرة مجهودات ذاتية تبرز براعة المرأة واجتهادها في استثمارها لإمكانياتها و«تطويعها» لجسدها بشكل إيجابي. فلقد أصبح الجسد يعكس المجهود المبذول فيه أو من أجله، كما أصبح بمثابة استثمار مستمر. والدليل على ذلك ما نلاحظه على صفحات المجلات، التي تثبت بأن الفوز في تجميل الجسد والعناية به، لا يقل أهمية عن أي فوز في أي مجال آخر.

2- الشيخوخة وصحة النساء

مثل الحديث عن صحة النساء إلى عهد قريب، موضوعا يتم اختزاله بشكل أو بآخر في مسألة «الإنجاب». مما يفسر تركيز نسبة هامة من الدراسات التي أنجزت منذ مطلع القرن 20 حول صحة النساء، على الشابات اللواتي يوجدن في سن الإنجاب. علما بأن ارتفاع نسبة أمل الحياة بالنسبة للنساء، وتمكنهن بالطبيعة من العيش لمدة أطول مقارنة بالرجال، سوف يطرح بالضرورة مشاكل صحية ترتبط بما يعيشه الجسد الأنثوي من تغيرات، وما قد يعتريه من أشكال المرض أو العجز بفعل التقدم في السن، وذلك سواء على المستوى الفزيولوجي

أو الوظائفي. الشيء الذي فرض ضرورة إعادة النظر، والتفكير في سياسات صحية لتدبير الأوضاع الصحية للنساء بشكل عام والمسنات منهن على وجه الخصوص، من أجل خلق ظروف جيدة للعيش.

وسوف نحاول في هذا المجال، الوقوف عند بعض الخصوصيات التي ترتبط بصحة النساء سواء في بعدها الفزيولوجي أو السيكولوجي، وكذا بعض الممارسات والتدابير الوقائية المعتمدة من طرفهن للحفاظ على صحتهن. ويمكننا الانطلاق في ذلك من كون النساء كما تشهد بذلك مجموعة من الأبحاث، يعشن لمدة أطول مقارنة بالرجال، إلا أنهن يعانين من مشاكل صحية عديدة. وتؤكد نفس الأبحاث بأن أغلب تلك المشاكل لا تعود إلى معطيات بيولوجية ترتبط بتراجع القوى الجسدية بفعل التقدم في السن فحسب، وإنما ترتبط أيضا «بنمط العيش» لدى نسبة هامة منهن. هذا النمط الذي يعود في جزء كبير منه إلى ما تؤديه النساء من أدوار، وما يقمن به من أشغال في ظل غياب بنيات تحتية مساعدة، وذلك في كثير من بقاع العالم. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك، عدم توفر الماء في المنازل، افتقاد نسبة هامة من النساء لبعض الأدوات والآلات والبنيات التحتية التي تسهل من مشاق العمل المنزلي (طبيخ، غسيل، تنظيف، عناية)، افتقاد بعض المناطق القروية لمؤسسات الرعاية الصحية، والتي كثيرا ما تبقى حتى في حالة وجودها مفتقدة لأبسط المعدات التي تحتاجها النساء في حالة الولادة. هذا فضلا عن اشتغال عدد من النساء في ظل ظروف مناخية أو بيئية، تتعارض ومرحلة الحمل أو الوحم، الخ، مما يعرض حياتهن للخطر.

أما فيما يتعلق بالصحة النفسية، فيمكننا الحديث عن مدى تأثر صحة النساء أيضا بمجموعة من الصور النمطية، التي تؤثر على

سيكولوجية المرأة بكيفية شعورية أو لاشعورية، وتنعكس سلبا على تمثلها لصحتها وتقييمها لنفسها. إذ بالإضافة إلى ما تزخر به الثقافة من تمثلات سلبية عن شيخوخة النساء على المستوى الفزيولوجي، تنضاف تمثلات أخرى أكثر عنفا وإيلاما، وهي تلك التي تربط شيخوخة المرأة بخاصيات سيكولوجية معينة تتمثل في الغيرة والمكر والكيد. وتتضمن الأمثال الشعبية في عدد من الثقافات كما هائلا من الأقوال المأثورة والحكايات، التي تجعل من المرأة المسنة نموذجا لامرأة لئيمة، شريرة، غير متزنة، مليئة بالحقد والكيد. وبفعل تطور وسائل الاتصال السمعية والبصرية، لم تقف هذه التمثلات عند حدود الأمثال والأقوال الشعبية، وإنما أصبحت تتخلل عددا من البرامج والانتاجات الفنية المعاصرة بما فيها بعض البرامج الموجهة للأطفال. حيث تتضمن عدد الرسوم المتحركة والحكايات الموجهة للأطفال، مفهوم «الشر» مجسدا في صورة امرأة عجوز بشعة مرعبة ومخيفة، غالبا ما تسمى «بالساحرة» أو «الشريرة» أو «المشعودة»، وكلها نعوت أنثوية لكائن مثير للشر والأذى لمن حوله.

ولقد ساهمت هذه الإدراكات والصور النمطية السلبية عبر التاريخ، إلى تبني مجموعة من المواقف والسلوكات، التي تدفع نحو تبني الحيطة والحذر من النساء المسنات. هذا الحذر الذي مثل سلاحا ذو حدين بالنسبة للرجال، فمرة يتم الاعتماد على المسنات لمراقبة الشابات، ومرة يتم التحفظ من مصاحبتهن حتى لا تستفيد الشابات من خبراتهن وتجاربهن. على اعتبار أنه من بين أبرز محددات الهوية السيكواجتماعية للمرأة المسنة، والمسببة للإزعاج في ظل المجتمع الذكوري، هو تمثلها كامرأة مدركة بخبايا الرجال، وبالتالي ملمة

بسبل استغفالهم والتحايل عليهم. ومن بين الأمثلة الشعبية التي تربط شيخوخة المرأة بالمكر والكيد والشيطنة في ثقافتنا، نذكرما يلي:

- «ما تيق بالليالي إلى صحات، ولا بالعجوزة إذا صلات».
- «وخا تشوف العكوزة بالتصبيح، عرفها شيطان بالتصحيح».
- «لي كيعملو يبليس في عام، كتعملو العجوزة في نهار».
- «سوق النساء سوق مطيار، يا الداخل ليه احضي راسك..»

وتبقى الثقافة الشعبية زاخرة بالأمثال التي تختزل خبرات النساء وتجاربهن التي راكمناها عبر سنين حياتهن في اسطورة الكيد والمكر. دون الانتباه أو الاعتراف بأهمية هذه الخبرات وإيجابيتها، والتي بفضها تم الحفاظ على الهوية الاجتماعية. حيث يقول بوحديبة، «لقد مثلت المرأة على مر التاريخ، حارسة التقاليد، والمحافظة على الهوية الاجتماعية».

ثم بالإضافة إلى الثقافة الشعبية، تشير بعض الدراسات المعاصرة المنجزة من لدن نساء، إلى مدى مساهمة الأطباء والنظريات الطبية نفسها في ترسيخ عدد من الصور النمطية والأحكام المسبقة السلبية عن شيخوخة المرأة وسيكولوجيتها[110]. حيث نجد بعض الأطباء إلى حدود أواخر القرن 19، يستندون في دراستهم لسيكولوجية المرأة على ما هو شائع في الثقافة الشعبية، أكثر من استنادهم على معطيات مبنية على ملاحظات موضوعية أو طبية[111].

(110) خلود السباعي: سيكولوجية المرأة: « الصور النمطية والنوع الاجتماعي»، مجلة علوم التربية العدد 50 / دسمبر 2011 ص 54.

(111) Ana, Tavora, «El genero y las esquemas de referencia en salud mental», Perspectivas de genero en salud, Minerva Ediciones, Madrid, 2001, P.201.

ومن بين هذه التأويلات التي قدمها الأطباء، يمكننا أن نستحضر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تحول المرأة بعد انقطاع الدورة الشهرية إلى كائن هستيري.
- يحتد طبع المرأة عند فترة انقطاع الدورة الشهرية وتكثر أنشطتها، بسبب بحثها المستمر عن الكيفية التي تعوض بها تلك الطاقة الجنسية المتبلورة.
- تحتد غريزة الغيرة لدى المرأة بعد انقطاع الطمث من النساء الشابات، مما يحولها إلى كائن عدواني، شرير، ميال إلى الشجار وإثارة الخصومات.
- تميل المرأة بعد انقطاع الدورة إلى التزمت والانغلاق، مما يدفعها إلى التطرف (الديني).
- تميل المرأة بعد انقطاع الدورة إلى التشدد، فيكثر تمسكها بالقيم الاجتماعية، مما يجعلها تنصب من نفسها حارسة التقاليد والقيمة عليها.

صحيح أنه لانقطاع الدورة الشهرية بعض الانعكاسات التي قد تؤثر على الجوانب الفزيولوجية والسيكولوجية لبعض النساء، إلا أن درجة هذه التغيرات وحدتها، تختلف من امرأة إلى أخرى. هذا فضلا عن وجود نسبة هامة من النساء اللواتي يعشن فترة انقطاع الطمث La ménopause، بدون أن يشعرن بأية تغيرات على المستوى السيكولوجي أو الفزيولوجي. ولقد أجريت على هذا المستوى بعض الدراسات، التي بينت بأن 40 % من النساء، لا يشعرن بأية أعراض

لا نفسية ولا فيزيولوجية بسبب انقطاع الطمث[112]. ولا يفوتنا التنبيه هنا، إلى ما تقوم به وسائل الدعاية والإعلام بتعاون مع المجال الطبي، من تضخيم لانعكاسات هذه الفترة على حياة النساء. ومرد ذلك إلى ما أصبحت تجنيه على هذا المستوى من أرباح هامة، من جراء ترويجها لمجموعة من المنتوجات الطبية ـ التجميلية وعلى رأسها الترسانة الهائلة لأشكال «العلاج الهرموني التعويضي» [113]. وفي مقابل ذلك، لا نجد ضمن هذه القنوات سواء منها الدعائية أو الطبية، أية إشارة أو حديث عن الحالات العديدة للنساء اللواتي يعشن هذه المرحلة بدون أية أعراض أو انعكاسات سلبية سواء على المستوى الفسيولوجي أو النفسي.

وبالنظر إلى درجة شيوع هذه التمثلات التي تربط انقطاع الطمث بتراجع صحة المرأة، فإنه يبقى من المتوقع أن يتم استدماجها من طرف نسبة من النساء، مولدا نوعا من الإحساس بدخولهن مرحلة «التراجع». مما يدفع بهن بكيفية لا شعورية إلى التراجع عن اهتمامهن بأنفسهن مباشرة بعد انقطاع الطمث، الوقوع في المرض أو التمارض، بسبب استدماجهن لفكرة ارتباط انقطاع الطمث بتراجع صحة المرأة وجودة حياتها. الشيء الذي غالبا ما ينعكس بشكل سلبي على علاقة المرأة بزوجها، ويرفع في المقابل من احتمالية بحث هذا الأخير عن المتعة خارج الزواج تحقيقا لرغباته الجنسية، لكونها لم تعد مصدر إثارة بالنسبة له. وتلك أحد المعطيات التي تتسبب في

(112) B.L Mishara y R.G. Riedel, EL proceso de envejecimiento, 3° Edition, Morata, Madrid, 1995, P.142

(113) Cinthia Cruz del Castillo, « El déseo sxual de las mujeres, Biologia o construccion social ? », In Mujeres en transicion, Univerdsidad IBEROAMERICANA, Mexico, 2013, P.23.

تصدع عدد من العلاقات الزوجية، بعد تجاوز كل من الطرفين سن 50 واستقلالية الأبناء.

وفي نفس سياق الحديث عن الصحة النفسية للنساء المسنات، يمكننا الإشارة إلى بعض الاضطرابات النفسية التي تعيشها بعض النساء بفعل التحولات الاجتماعية المعاصرة، والتي تسمى في بعض الدراسات بعامل «فراغ العش» Le syndrome du nid vide. هذا المعطى، الذي يربطنا هو الآخر بموضوع شيخوخة المرأة، من جهة وبموضوع الأمومة من جهة ثانية. حيث تشير بعض الدراسات إلى ما قد يعتري بعض النساء والمتفرغات للأسرة والعمل المنزلي على وجه الخصوص، من تحولات مزاجية بفعل كبر الأبناء واستقلاليتهم ومغادرتهم لمنزل الأسرة. مما قد يشعر المرأة الأم بفقدانها لأهم محددات هويتها ألا وهي الأمومة، فينتابها الإحساس بأنها لم يعد لها وجود بسبب انتهاء وظيفتها واستقلالية أبنائها عنها. صحيح أن هذا الشعور قد ينتاب بعض النساء اللواتي خصصن حياتهن لخدمة الأبناء، إلا أنه يبقى من الصعب تعميميه، خاصة لما يتعلق الأمر بنساء يشتغلن خارج المنزل ويتحملن مسؤوليات هامة. لذلك، فكلما تعلق الأمر بامرأة كرست جل وقتها لخدمة الزوج والأبناء دون توفرها على اهتمامات أو وظائف أخرى إضافية، كلما بات من المحتمل أن نجد لديها نوعا من التعلق الكبير بأبنائها، وصعوبة تقبلها لاستقلاليتهم وانفصالهم. وذلك إلى حد قد يصبح معه هذا التعلق «مرضيا»، قد تكون له انعكاسات سلبية على صحتها، مما يتطلب معه التدخل بالمساعدة. وفي ظل ما أصبحت تفرضه الحياة المعاصرة من تحولات تسير نحو الفردانية والاستقلالية واحترام الخصوصيات داخل الأسر النووية،

فإنه يبقى من المحتمل أن تزيد هذه الظروف من تغذية الإحساس بالفراغ لدى هذه العينات من النساء. مما يسقط نسبة هامة منهن في نوبات من الاكتئاب، أو الرغبة في التسلط، أو الميل إلى المشاحنات، أو العناية المفرطة بالذات، أو غيرها من السلوكات التي سوف تحدث تغيرا ملحوظا في طبع المرأة ومزاجها.

إلا أن التحولات الاجتماعية التي تعتري حياة أغلب النساء اليوم، تسير في اتجاه التعلم والسعي إلى الاشتغال خارج المنزل، وتبوئهن لمسؤوليات وطنية واجتماعية هامة. مما تصبح معه الأمومة بالنسبة لهذه الفئات، لا تمثل سوى جزء أو بعدا من أبعاد هويتهن السيكواجتماعية كنساء. وتبين استطلاعات الرأي[114]، بأنه بقدر ما يرتفع المستوى التعليمي والسوسيواقتصادي للمرأة، بقدر ما نلمس فرحها باستقلالية أبنائها. وذلك لما تحيل عليه استقلالية الأبناء من دلالات تغذي إحساسها بالزهو، وتمنحها الشعور بمدى نجاحها في تأديتها لوظيفتها كأم في تنشئتها لأبنائها. ما دام الغرض من التنشئة هو تحقيق الاستقلالية والتمكين من الاندماج الاجتماعي.

وفي خضم هذه التمثلات المرتبطة بالصحة، نود الإشارة بإيجاز لكيفية إدراك المجتمع للحياة الجنسية للنساء المسنات، ومدى تقبله الزواج من امرأة متقدمة في السن. ولعل أول ما يصادفنا على هذا المستوى، هو وجود نوع من الرفض الاجتماعي المضمر أو الصريح للحياة الجنسية للمسنين عموما، إلا أن هذا الرفض غالبا ما يزداد حدة لما تعلق الأمر بالنساء. فحتى وإن كنا نلمس نوعا من الاعتراف

(114) Margaret, W.Matlin, Psychologie des femmes, Ed, de boeck, Bruxelles, 2007, P.522.

الاجتماعي بالحياة الجنسية للرجال المسنين، فإن ذلك لا ينفي ميله في كثير من الأحيان إلى تبرير أو تغليف ما هو جنسي بما هو عناية أو تمريض. وذلك لحاجة الرجل عند تقدمه في السن إلى زوجة ترعاه وتتولى خدمته «والتكشف عليه»، عند الغسل أو العلاج، الخ، وتلك عمليات غالبا ما ترتبط بوظائف الزوجة. بينما قلما يتم الانتباه إلى وجود نفس هذه الاحتياجات لدى النساء، كما لا يتم التساؤل عمن يمكنه تأدية هذه المهام في حالة عدم توفر المرأة المسنة على الأبناء والبنات على وجه الخصوص. مما نلمس من خلاله مدى إقصاء المرأة العقيم أو الغير متزوجة من المخيال الشعبي، على اعتبار أن الوضع الطبيعي لكل امرأة هو أن تكون زوجة وأم. وفي مقابل هذا الاعتراف الذي قد يكون واضحا أو مقنعا للحياة الجنسية للرجال الشيوخ، نلمس نوعا من السكوت لما يتعلق الأمر بالنساء، لكي يتحول الموضوع إلى «طابو». فلا نكاد نجد أي حديث أو اهتمام أو اعتراف بوجود حياة جنسية لدى النساء المسنات، حتى وإن تعلق الأمر بالنساء أنفسهن[115].

وقد تعود أسباب السكوت عن الحياة الجنسية للنساء إلى مجموعة من المعطيات السوسيوثقافية في مقدمتها، تمثلات النساء لذواتهن. إذ كثيرا ما يتم الربط ما بين التقدم في السن وتوقف الدورة الشهرية بالنسبة للنساء. هذا التوقف الذي يمثل في المخيال الثقافي، معطى أساسي تنتقل فيه المرأة اجتماعيا وثقافيا من طور الشباب إلى طور الشيخوخة، ومن مرتبة الوجود كأنثى مرغوبة إلى مرتبة «المسنة». الشيء الذي كثيرا ما يتم استدماجه من طرف النساء تجاه أنفسهن من جهة، وتجاه بعضهن البعض من جهة ثانية. مما ينعكس على

(115) Cinthia Cruz del Castillo, El déseo sxual de las mujeres, Biologia o construccion social ?, Op.Cit P.21

تنشئة الفتيات وعلى تمثلهن لدورات حياتهن، وتقييمهن لرغباتهن الجنسية خلال مختلف مراحل العمر. ولعل ذلك ما يفسر إلى حد ما، عدم اكتراث بعض النساء بعد تقدمهن في السن بحياتهن الجنسية واقتناعهن بأهميتها مقارنة بالرجال. وتفيد بعض الدراسات[116] التي أجريت حول معايير اختيار الشريك بعد التقدم في السن، بأن النساء المسنات أقل إقبالا على الحياة الجنسية وأكثر ميلا إلى التنازل عنها مقارنة بالرجال. كما بينت بأن العامل الجنسي، غالبا ما يبقى ثانويا وأقل إثارة للاهتمام في اختيار الشريك بالنسبة للنساء بعد تقدمهن في السن، وذلك على اختلاف جذري مع الرجال.

وإلى جانب عامل تمثل النساء لحياتهن الجنسية، تنضاف بعض المعطيات السوسيوثقافية والتي نذكر من بينها ندرة فرص الزواج بالنسبة للنساء المتقدمات في السن. هذه الندرة التي تعود إلى رغبة الرجال عموما في الزواج من امرأة شابة. فإذا كان الرجال السنون يتوفرون على حظوظ أكثر للزواج مقارنة بالنساء، فإن أغلب هؤلاء لا يرغبون في الزواج من امرأة متقدمة في السن، حتى وإن تعلق الأمر بحاجة الرجل إلى الرعاية أو التمريض. كما توجد أسباب أخرى، ترتبط بطبيعة الأمومة لدى النساء. حيث يمثل ارتباط الأم بأبنائها في كثير من الأحيان، أحد الأسباب التي تدفع بفئات واسعة من النساء إلى عدم رغبتهن في الزواج، وذلك من أجل تكريس حياتهن لخدمة الأبناء والأحفاد. كما قد يمثل هذا الارتباط للمرأة بالأمومة، عاملا مساهما في عدم الرغبة في اختيارها لأجل الزواج. إذ غالبا ما تميل المرأة بدافع الأمومة إلى الاهتمام بأبنائها مما قد يشغلها عن الزوج، الذي يريدها متفرغة لخدمته.

(116) Margaret, W.Matlin, Op.CIt, P.521.

وفي ظل هذه المعطيات، غالبا ما يبقى الحديث عن الحياة الجنسية للمرأة المتقدمة في السن، أحد الطابوهات المنسية من جهة، والمثيرة للسخرية والنكتة من جهة أخرى. فلا تجرأ كثير من النساء على إثارتها أو التعبير عنها، وذلك خلافا للرجال. حيث يقول المثل المغربي: «الشارفة فالموت دواها، والشارف في الزواج دواه».وفي مقابل ذلك، تخبرنا الدراسات الطبية بأنه من شأن القدرات الجنسية أن تتراجع نسبيا بفعل التقدم في السن، إلا أن الأمر يتم بكيفية متعادلة بين كل من الرجال والنساء. وذلك بسبب تباطء وتيرة الحياة الجنسية، التي تتراجع بتراجع الإفرازات الهرمونية لبعض وظائف الأعضاء. إلا أن نسبة هذا التراجع وطبيعته، غالبا ما نجدها مرتبطة بنمط حياة الشخص المسن وجودتها. فكلما تعلق الأمر بنمط حياة وبمعيش مريح ومتوازن على المستوى المادي والسيكولوجي، كلما ساعد ذلك على استمرارية فعالية العلاقات الجنسية بين الأزواج والعكس صحيح. وتبين أعمال كل من Masters / Johns [117]، والتي شملت عينات كبيرة من الأفراد ضمن دراسات طولية مقارنة ما بين النساء والرجال، بأن التقدم في السن لا يعني بالضرورة توقف النشاط الجنسي لدى النساء. وبناء على ذلك نشير إلى أنه لا توجد لحد الآن دراسات طبية أو بيولوجية، تبين انخفاض أو غياب الرغبة الجنسية لدى النساء بفعل انقطاع الطمث أو التقدم في السن. وبالتالي فليس هناك ما يمنع من تحقيق اللذة الجنسية لدى المرأة، في حالة توفرها على صحة جيدة، وعدم تناولها لبعض الأدوية أو العلاجات ذات المضاعفات الجانبية المؤثرة على الجوانب الجنسية. فما تؤكده الدراسات العلمية

(117) - B.L Mishara y R.G. Riedel, Op.Cit, P. 139.

هو تميز مرحلة انقطاع الحيض، بتقلص افرازات الغدة الأنثوية «الإستروجين»، مع الإشارة إلى أن نقص هذه المادة في الجسم، لا يؤثر على الرغبة الجنسية ولا ينقص منها. بل إن الرغبة الجنسية قد تحتد لدى بعض النساء في هذه الفترة بالذات، بسبب تحررهن من خوف وقوعهن في الحمل. وبناء على ذلك، تشير نفس هذه الدراسات بأن الرغبة الجنسية لدى المرأة لا تعرف حدودا أو انقطاعا مع التقدم في السن، وذلك على خلاف الرجل. إذ تبين الملاحظات العينية لبعض الأطباء[118]، بأن الشيخوخة قد تؤثر على القدرة الجنسية للرجل بنسبة أكثر مقارنة بالمرأة. فبالرغم من تمكن الرجل من الحفاظ على حياته الجنسية لفترة ما بعد 80 سنة، فإن ذلك لا ينفي فقدان نسبة هامة من الرجال لقدرتهم الجنسية لأسباب نفسية مرتبطة بالخوف من الفشل الجنسي. إذ غالبا ما يؤدي هذا النوع من الخوف ببعض الرجال، إلى الوقوع في الفشل أو العجز الفعلي ضمن العلاقة الجنسية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن هذا النوع من التمثلات يبقى سائدا في واقع يشهد بأن عدد النساء في العالم يفوق عدد الرجال. حيث بينت بعض الإحصاءات التي أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية، بأن عدد الرجال يعادل «أقل من 2 رجال» بالنسبة لثلاث نساء، وبأن هذه الفوارق تزداد حدة مع الزمن بكيفية سوف يصل فيها عدد النساء إلى ضعف عدد الرجال[119]. مما يستنتج من خلاله، بأن هناك حاليا نسبة هامة من النساء الشابات اللواتي يعشن بدون زواج وإنجاب، مما يحتمل معه بأن يعشن شيخوختهن «وحيدات»، وبأن هذه النسبة

(118) B.L Mishara y R.G. Riedel, Ibid, P. 140.

(119) Rapport de la Banque Mondiale sur Les politiques de développement, Genre et développement économique, Nouveaux Horizons, Paris, 2003, P. 70.

سوف تزداد ارتفاعا في المجتمعات المستقبلة. وفي مقابل هذه الوضعية النسائية المتزايدة، تفيد نفس الإحصاءات بأن أغلب الرجال يعيشون شيخوختهم مع وجود شريكة en couple سواء يتم ذلك ضمن مؤسسة الزواج أم خارجها[120]. ولقد بينت بعض الدراسات المنجزة من طرف البنك الدولي، بأن 79 % من الرجال اللذين يتراوح عمرهم ما بين 60 سنة فما فوق متزوجون، وذلك في مقابل 43 %من النساء، اللواتي ينتمين إلى نفس الفئة العمرية[121]. وتعود الأسباب في ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات السيكوثقافية في مقدمتها، أن أغلب الرجال كما سبقت الإشارة، يفضلون الزواج (سواء تعلق الأمر بالزواج الأول أو ما بعده) من امرأة شابة، وذلك على اختلاف الثقافات والحقب التاريخية. ويبقى من اللازم في هذا المجال تعيين ما نعنيه «بالمرأة الشابة»، والتي يقصد بها في غالبية الأحيان تلك التي يتراوح سنها ما بين 18 و 30 سنة على أكبر تقدير. وبناء على هذه الإدراكات التي تحصر شباب المرأة في هذه الفئة العمرية الضيقة، يتم طرد كل امرأة وصلت سن 40 من عالم الزواج بفعل تقدمها في السن. مما يرجح ارتفاع نسبة النساء المسنات اللواتي يحتمل أن يعشن شيخوختهن وحيدات.

3- الشيخوخة والأدوار الاجتماعية للنساء

تحدث يونغ منذ 1933 على بعض التحولات السيكولوجية الحاصلة بفعل الشيخوخة بالنسبة لكل من الرجال والنساء، والتي ترتبط بما يعتري الأدوار الجندرية من تغيرات بفعل التقدم في السن.

(120) Rapport de la Banque Mondiale sur Les politiques de développement, Genre et développement économique, Nouveaux Horizons, Ibid, P. 70.

(121) Rapport de la Banque Mondiale sur Les politiques de développement, Ibid, P.69.

فيقول يونج، أنه بحكم توفر كل من النساء والرجال بالطبيعة على منشآت ذكورية وأنثوية، فإن الرجال يطورون بفعل التقدم في السن Leurs Anima، والذي يتمثل في «المنشأ الأنثوي» Le principe féminin بينما تطور النساء Leurs Animus والذي يتمثل في «المنشأ الذكوري» Le principe masculin[122]. وفي ظل التفاعل الحاصل لما هو طبيعي بما هو ثقافي، تطرأ بعض التغيرات على وظائف الأفراد وأدوارهم بفعل التقدم في السن. فتتكلف النساء في كثير من الأحيان ببعض الأدوار الجماعية أو الخارجية التي كانت من اختصاص الرجل، بينما يتراجع الرجال، لكي يصبحوا أكثر ارتباطا بالداخل أو بالحياة الأسرية. وتشير بعض الدراسات بأن النساء المعاصرات[123]، يصبحن مع تقدمهن في السن، أكثر انخراطا في الحياة الاجتماعية والعملية والوظيفية، وذلك بفعل تحررهن النسبي من الواجبات المنزلية، والمسؤوليات الأسرية (نظرا لاستقلالية الأبناء). بينما يلاحظ بأن الرجال تزداد حاجتهم إلى التوقف على الآخر كما يزداد ميلهم إلى «الارتباط» بفعل تقدمهم في السن. ومن هنا عدم تمكن بعض الرجال من تحمل الوحدة، وإصابتهم بأزمات نفسية بعد وفاة زوجاتهم، بسبب:

- عجزهم عن تدبير أمورهم الخاصة باعتمادهم على أنفسهم
- عيشهم لوحدهم، غالبا ما يؤدي إلى تنامي إحساسهم بالفراغ مقارنة بالنساء

(122) Claudine, Atias – Doufut. «Sexe et vieillissement», La dialectique des rapports hommes – femmes, 1° Edition, Paris, 2001, P.199.

(123) Tania Esmeralda, Rocha Sanchez, Mujers pareja y familia, La transformacion de roles, In Mujeres en transicion, Univerdsidad IBEROAMERICANA, Mexico, 2013, P 159.

- ترتفع نسبة الانتحار بفعل التقدم في السن لدى الرجال مقارنة بالنساء

- ترتفع احتمالية وقوع الرجال في الاكتئاب بفعل التقدم في السن

وفي مقابل ذلك، قد يمثل الترمل بالنسبة لبعض النساء حالة من «التحرر»، الذي تعيشه بعضهن لأول مرة في حياتهن. فينتابهن نوع من الإحساس بالحرية والسيطرة على الحياة الشخصية، نتيجة شعور المرأة بأنها أصبحت قادرة (وربما لأول مرة في حياتها)، على اتخاذ القرارات المتعلقة بها، وتمكنها من تسيير حياتها وتنظيمها وفقا لرغباتها. الشيء الذي لم يكن من الممكن تحقيقه في ظل وجود الزوج، بالنسبة لفئات عريضة من النساء. وبناء على ذلك، غالبا ما يمثل هذا الشعور منبعا للارتياح السيكولوجي Le bien être والإحساس بالسعادة والحرية، بالنسبة لهذه العينة من النساء.

وتمثل هذه الملاحظات، مؤشرا ندرك من خلاله بعض الاختلافات الناتجة عن النوع الاجتماعي، والمرتبطة بالتوزيع الاجتماعي لأدوار كل من النساء والرجال. فإذا كانت نسبة هامة من الرجال يبحثون عند تقدمهم في السن عن الارتباط والحياة الحميمية الهادئة، فإن هناك نسبة من النساء يبحثن بعد التقدم في السن عن التحرر من كثرة الالتزامات الأسرية التي كبلت حياتهن طيلة فترة الشباب. وكلما ارتفعت نسبة هذه الرغبة في التحرر لدى بعض النساء، كلما اكتسبن قدرة أكبر على التأقلم مع وضع الشيخوخة وتحملنها بارتياح أكثر مقارنة بالرجال. ومن هنا أهمية الأخذ بعين الاعتبار لعدد من المعطيات الجندرية المرتبطة بنمط عيش النساء في عدد من المجتمعات، والتي نذكر من بينها:

- تداخل الأدوار وتعددها في حياة النساء: هناك نوع من التعود بالنسبة للنساء على تعدد الأدوار واختلافها، وذلك عبر مختلف مراحل حياتهن. حيث تختلف أدوار المرأة من الابنة، إلى الزوجة، ثم الأم المعتنية والمربية، والتي لا يمنعها عملها خارج المنزل من الاستمرار في العناية بالأسرة ورعايتها. الشي الذي لا يعيشه الرجال بنفس القوة والوضوح. إذ غالبا ما يكتسب الرجال أدوارهم الاجتماعية بكيفية كرونولوجية أكثر وضوحا، وأقل تداخلا[124].

- ارتباط الرجولة أو الذكورة في أغلب الثقافات بالقوة أو الإحساس القوي بالذات، يجعل أغلب الرجال غير متقبلين للعجز والضعف الذي غالبا ما يصاحب الشيخوخة والمرض. ويزداد هذا الشعور حدة، لما يحالون على التقاعد، فتقل أنشطتهم وتتقلص علاقتهم بالعالم الخارجي.

- كثير من الرجال يصابون بالإحباط، بسبب تعودهم على امتلاك زمام السلطة التي قد يفتقدونها بفعل تقدمهم في السن. بينما قلما تشعر النساء بذلك، بسبب عدم تبوئهن في كثير من الأحيان لأدوار تمنحهن السلطة أو إمكانية صنع القرار.

ولقد أجريت في هذا المجال مجموعة من الدراسات على عدد من الأفراد ضمن ثقافات متباينة، بينت بأن التقسيم الجنسي للعمل، والميل إلى التميز بشكل واضح ما بين الأدوار الجنسية، غالبا ما تتضاءل بفعل تقدم الأفراد في السن. فكثيرا ما يميل الرجال في عدد لا

(124) Envejecimiento y perspectivas de genero, psicologia y género, P.328.

يستهان به من الثقافات بفعل التقدم في السن إلى المجالات الحميمية والداخلية، بينما تسعى النساء إلى التحرر والاتجاه نحو المجالات الخارجية. ولعل السؤال الذي يبقى مطروحا هنا، هو ما هي الأسباب التي تؤدي إلى قلب الأدوار لدى كل من الرجال والنساء بفعل التقدم في السن؟. للإجابة، بينت نفس الدراسات بأنه هناك مجموعة من المعطيات السوسيوثقافية المفسرة لذلك، والتي يمكن ردها إلى عاملين أساسيين. يتعلق أولهما بالفارق الحاصل في غالبية الأحيان ما بين سن الزوج والزوجة. إذ غالبا ما تكون الزوجة أقل سنا من الزوج، مما يجعلها في وضع صحي أفضل، خاصة بعد عجز هذ الأخير بفعل تقدمه في السن. مما تضطر معه إلى الأخذ بزمام الأمور، فتصبح مقاليد السلطة في يدها وليس في يد الزوج. أما المعطى الثاني، فيرتبط بتمثل المجتمع للجسد الأنثوي. هذا الأخير الذي يتم الحد من حركيته وتشديد الرقابة عليه في مرحلة الشباب، خوفا من العار وحرصا على عرض الجماعة. فبالنسبة للمجتمعات العربية مثلا، يلاحظ على أنه كلما تقدمت المرأة في السن، كلما اتسع مجال حركيتها وخفت حدة الرقابة والضغوطات الاجتماعية عليها. مما يمنحها بفعل تقدمها في السن، نوعا من السلطة والجرأة أيضا، والتي غالبا ما تمارسها على مستويات متعددة تجاه الأسرة بشكل عام، والنساء الشابات على وجه الخصوص. كما ترتبط أسباب هذا التحول أيضا، بما يعرفه زمن الأسرة من تطور كرونولوجي طبيعي، يصل فيه الأبناء سن النضج ومرحلة مغادرتهم للمنزل، مما يساهم في التخفيف من عبئ المسؤوليات الملقاة على عاتق عدد من الأمهات، ويمنحهن وقتا أكبر لمزاولة أعمال خارجية جديدة.

وفي سياق الحديث عن نضج الأبناء ومغادرتهم لبيت الأسرة، وعلاقة ذلك بالأدوار والوظائف المرتبطة بالتقدم في السن لدى النساء، لا تفوتنا الإشارة في إلى أحد أهم الأدوار التي تقوم بها النساء، ألا وهو دور الجدات. هذا «الدور» الذي غالبا ما تعيشه مجمل النساء بنوع من الغبطة والسرور من جهة، كما يعشنه بكثير من التعب والإرهاق من جهة ثانية، وذلك لأسباب متعددة يمكن تقسيمها إلى قسمين. يرتبط أحدهما بالأمومة كإحساس بيولوجي، بينما يرتبط الثاني بتمثلات المجتمع لدور الجدة ووظيفتها. فبخصوص الأمومة، تشير بعض الدراسات[125] إلى أن مرد هذا الارتباط للجدات بالأحفاد، هو رغبة الأم اللاشعورية في امتلاكها لأبنائها واحتفاظها بهم. إذ غالبا ما يساهم هذا الخوف اللاشعوري الدفين، في الدفع ببعض الأمهات إلى تحمل أعباء الاستجابة لطلبات الأبناء والأحفاد، وخدمتهم بشغف وغبطة، مع عدم انتباههن لما يكلفهن ذلك من مجهودات عاطفية وفسيولوجية، وذلك خوفا من فقدان «الارتباط». حيث تقوم النساء في هذه المرحلة بإعادة إحياء الأمومة بكيفية مغايرة، وضمن بنيات عاطفية جديدة يستشعرن فيها «بأمومة مضاعفة» أو بنوع من «التجديد للأمومة»، غالبا ما تدفع إلى تمثلهن لعلاقتهن بالأحفاد باعتبارها «التجسيد الحقيقي للأمومة». وذلك لأسباب متعددة في مقدمتها أنهن لم يتمكن في شبابهن من تذوق لذة الأمومة الحقيقية، بسبب صغر سنهن وقلة خبرتهن في التعامل مع أبنائهن من جهة، وأيضا بفعل انشغالهن وانخراطهن في أعباء الحياة اليومية من جهة ثانية. الشيء الذي كان يمنع في نظر نسبة من النساء من استمتاعهن بالأمومة الحقيقية، وذلك على خلاف ما يشعرن به

(125) Margaret, W.Matlin, Op.Cit, P.523.

تجاه الأحفاد. فبفعل تقدمهن في السن، وامتلاكهن لما يكفي من الخبرة، وتخلصهن من كثير من الأعباء المنزلية أو المهنية السابقة، أصبحن قادرات على ممارسة فعل التربية بكثير من الهدوء والسكينة والقدرة على الحب والعطاء والتفرغ لدور الجدة والاستمتاع بالأحفاد.

إلا أنه وبالرغم مما يمكن أن تمنحه هذه الأمومة المضاعفة من إحساس بالسعادة لدى الجدات، فإن ذلك لا ينفي شعور نسبة من هؤلاء بالتعب والإرهاق في ظل هذه العلاقة العاطفية الجديدة. خاصة لما يتعلق الأمر بجدات مسنات متعبات، يعشن في ظل الفقر والاحتياج، ويشعرن بضرورة الوقوف إلى جانب أبنائهن وبناتهن، ومساعدتهم في رعاية الأحفاد. فبالنظر إلى خروج نسبة هامة من النساء الشابات للعمل خارج المنزل، وبالنظر إلى ارتفاع أسعار المربيات المتأهلات ودور الحضانة الجيدة، تمثل الجدة في غالبية الأحيان الشخص الأمثل لائتمانه على الأبناء. إلا أن هناك نسبة هامة من النساء اللواتي يصبحن بفعل التقدم في السن يعملن بكد وتعب من أجل تأدية هذا الواجب الأسري نحو أبنائهن.

وفي هذا السياق الاجتماعي الثقافي الممجد للأمومة في دور الجدة، والمؤكد على دورها العاطفي تجاه الأحفاد، علينا أن نستحضر التحولات التي تطرأ على مختلف البنيات السيكولوجية للشخص المسن. فإنه من شأن التقدم في السن أن يغير من طبع الشخص ومزاجه، فيصبح أكثر حساسية وتأثرا على المستوى العاطفي، كما تتراجع نسبة سيطرته على الانفعال. فتقل القدرة على الصبر في مقابل ارتفاع درجة القلق والتوتر، بالإضافة إلى ظهور بعض الأعراض الذهنية من قبيل النقص

في التركيز والانتباه، وتراجع الذاكرة، الخ[126]. وتبقى هذه الخاصيات موحدة بين النساء والرجال. إلا أنه في ظل ما يسند للمرأة من أدوار ومهام ترتبط في مجملها بالعناية وخدمة الآخرين، فإنه قد يتم في بعض الأحيان التغاضي عن هذه التغيرات لدى المرأة، إلا في بعض حالات العياء الواضح أو الأمراض المزمنة. وذلك على خلاف ما يحصل مع الرجل الجد، الذي غالبا ما يتم إعفاؤه من كثير من المهام بفعل تقدمه في السن، بينما يتم تكليف النساء بعدد من المهام للسبب نفسه، أي لكونهن «جدات». وفي ظل هذه الفوارق الجندرية للأدوار والأوضاع، يتعين على المرأة في غالبية الأحيان أن تحافظ على خاصية العناية بالآخرين وخدمتهم، بما قد يتطلبه ذلك من صبر وتحمل. وتحت سيطرة هذه التمثلات الاجتماعية الممجدة لدور الجدة، تتحمل عدد من النساء المتقدمات في السن كثيرا من الأعباء، ويجهدن أنفسهن دون أن تصرحن بذلك.

وتلعب مجمل الصور النمطية السائدة عن دور الجدة، دورا حيويا في ترسيخ هذه الاعتقادات، والدفع بعدد من النساء إلى خدمة أبنائهن وأحفادهن باعتبار أن ذلك «مسألة طبيعية» وواجب اجتماعي ثقافي، لا يمكن رفضه أو الانزعاج منه. وكل تعارض مع هذه السلوكات، يبقى شاذا ومخالفا لناموس الكون. فتماشيا مع هذه الصور النمطية عن الجدة الحنون المعطاء، وتجنبا لكل انحراف عن هذه القواعد الاجتماعية بما يمكن أن يصدر عنه من اضطرابات نفسية، تصبح كثير من النساء سجينات لدور الجدة. فيجهدن أنفسهن من خلال الاستمرارية في

(126) Ayadi, Noureddine, Psychologie de la vieillesse, Thèse Faculté de Médecine, Rabat, Maroc, 2008/2009, P. 54.

تقديم الخدمة حتى يرتاح الأبناء، وحتى يتمكنوا من مواصلة عملهم، ويستمتعوا بعطلهم، الخ. بل أحيانا من أجل أن يحافظن على استقرار الحياة الزوجية للأبناء.

وإلى جانب دور الجدة التقليدي، لا يفوتنا أن نشير في هذا المجال، إلى أحد أهم التغيرات التي عرفتها أدوار وأوضاع بعض النساء بفعل العمل خارج المنزل، ألا وهي وضعية التقاعد. فلقد مثل الحديث عن التقاعد والاهتمام بوضعية المتقاعدين إلى عهد قريب موضوعا رجاليا بالأساس، وذلك لانخراط الرجال أكثر من النساء في سوق الشغل. إلا أن ما عرفته المجتمعات المعاصرة من تحولات في مقدمتها خروج النساء للعمل خارج المنزل، قد دفع بالباحثين إلى الاهتمام بوضعية النساء المتقاعدات، كما فرض إجراء نوع الدراسات[127] المقارنة بين الجنسين على هذا المستوى. ولقد تم الاهتمام ضمن هذه الدراسات بكيفية تعامل كل من الجنسين وتدبيرهما لأوقات الفراغ، على اعتبار أن ما يميز هذه الفترة كما سبقت الإشارة، هو إحساس الفرد بكثرة أوقات الفراغ التي يتعين عليه ملؤها وتنظيمها. مما يجعل من كيفية تدبير أوقات الفراغ وملئها، معطى أساسي في نظر الباحثين للتأقلم مع وضعية التقاعد. وفي هذا السياق تم التساؤل عن الأوضاع المادية والنفسية لكل من النساء والرجال، وكيفية تدبيرهم لأوقاتهم خلال فترة التقاعد، وذلك نظرا لاختلاف الأدوار الاجتماعية الجندرية لكل من الرجال والنساء، واختلاف الإدراك الاجتماعي لهذه الأدوار وتقييمها مقارنة بفترة الشباب.

(127) Cinthia Cruz del Castillo, «Mujeres trabajando, por amor o por independencia», In Mujeres en transicion, Univerdsidad IBEROAMERICANA, Mexico, 2013, P.220.

ولقد بينت نتائج هذه الدراسات المقارنة[128]، وجود اختلافات واسعة بين الرجال والنساء في علاقتهم بوضعية التقاعد. هذه الاختلافات التي نلمسها بدء من كيفية الإحالة على التقاعد وزمنه. إذ تختلف أسباب ومواقيت خروج النساء للتقاعد نسبيا عن الرجال، وذلك نظرا لمجموعة من الاعتبارات والمعطيات السوسيوثقافية التي تجعل نسبة هامة من النساء يخرجن للتقاعد مبكرا مقارنة بالرجال وذلك بطلب منهن. في حين تقل طلبات الخروج المبكر للتقاعد بين الرجال. وتجدر الإشارة، إلى أن نسبة هامة من هؤلاء النساء اللواتي يرغبن في الإحالة المبكرة على التقاعد، هن في غالبية الأحيان متزوجات وأمهات. حيث يمثل الإحساس بالتعب والعياء والمرض سواء على المستوى الفسيولوجي أو النفسي، نتيجة توزعهن ما بين العمل خارج المنزل وداخله، أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى طلبهن لإحالتهن على التقاعد. وفي مقابل الأمهات، غالبا ما تمثل النساء الغير متزوجات أو الغير منجبات، الفئات التي تستمر في عملها إلى حدود السن القانونية للتقاعد.

وبناء على هذه المعطيات، فإنه يبقى من المحتمل جدا أن نلمس وجود اختلافات واسعة بين النساء والرجال بخصوص الرضا عن الوضع والإحساس بالسعادة بعد الإحالة على التقاعد. إذ تبقى النساء عموما أكثر ارتياحا وتقبلا للتقاعد مقارنة بالرجال. ولقد بينت نفس الدراسات السابقة، بأن الإحالة على التقاعد، تمثل أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لارتفاع نسبة الوقوع في الاكتئاب بفعل الشيخوخة لدى الرجال مقارنة بالنساء. هذا الوضع الجديد،

(128) Cinthia Cruz del Castillo, Ibid, P.221..

الذي غالبا ما يعاش بالنسبة للرجال كتحول أو قطيعة سريعة ومفاجئة، الشيء الذي يتسبب في خلق نوع من الاهتزاز النفسي، مخلفا شعورا عميقا بالانكسار، وذلك على عكس النساء. فلقد تم ربط الأنوثة على مر التاريخ بالمجالات الحميمية الداخلية، المتعلقة بتربية الأبناء والأعمال المنزلية وغيرها من المهام المرتبطة بالعناية بالآخرين. فحتى لما خرجت النساء للعمل، فإن أغلبهن لم يتخلين عن أدوارهن الأساسية في المنزل، كأمهات وزوجات. وبناء على ذلك، فإن نسبة هامة منهن غالبا ما يعدن للتفرغ للعمل الداخلي، عند وصولهن لسن التقاعد. واستنادا إلى هذا التوزيع الجندري للأدوار والأوضاع، فإن التغيرات السوسيومهنية لا تعاش بنفس الحدة لدى كل من الرجال والنساء، ولا يتم استشعارها كقطيعة أو أزمة بالضرورة. فإذا كان معظم الرجال يعيشون الإحالة على التقاعد كأزمة وجودية، فإن نسبة هامة من النساء يفرحن بالتقاعد، بل إن نسبة هامة يطلبن «التقاعد المبكر»، حتى يشعرن بالارتياح ويتخففن من توزع الأدوار.

ثم بالإضافة إلى مسألة التعب الناتج عن التوزع بين الأدوار، يجب ألا نغفل أيضا مسألة الرضى عن العمل والتعلق به كمحدد أساسي للهوية، والذي غالبا ما يرتبط بمجموعة من المعطيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ ما يمنحه العمل من إمكانيات لتطوير القدرات والكفاءات الشخصية، ومن ثمة الإحساس بالاستقلالية.

2 ـ ما يمنحه العمل من إمكانيات لعقد علاقات اجتماعية يعتبرها الشخص مهمة.

3 ـ ما يوفره العمل من موارد مادية تمكن الشخص من تحسين مستوى عيشه اجتماعيا واقتصاديا.

وبناء على هذه المعطيات يمكننا القول، بأنه كلما تعلق الأمر بأفراد راضون عن عملهم، كلما مثل «العمل» معطى أساسيا في تعيينهم لهويتهم، تحديدهم لوجودهم، وساهم بشكل ملحوظ في أن يعيش هؤلاء وضعية تقاعدهم بشكل سلبي والعكس صحيح. فكلما كان الشخص موجها كل أوقاته واهتماماته لعمله، كلما كان من المحتمل أن يشعر بالفراغ والقلق والاكتئاب في حالة التقاعد. وذلك بسبب ارتباطه العاطفي بهذا «العمل»، الذي يمثل بالنسبة له معطى أساسي في تعيين الذات وتقديرها ومنحها الإحساس بالفاعلية والوجود. وذلك سواء تعلق الأمر بالرجال أم النساء.

وبالاستناد على هذه الأوليات، تم الوقوف على بعض الاختلافات المهنية ذات الأبعاد الجندرية الدالة بين النساء والرجال. فلقد ارتبط عمل الرجال عبر التاريخ بالمجالات الخارجية والوظائف الهامة اقتصاديا واجتماعيا. مما ساهم في ارتباطهم بعملهم وبهويتهم المهنية كمعطى أساسي في تعيينهم لذواتهم وإبرازهم لمكانتهم ودورهم، وذلك على خلاف النساء. حيث تم ربط النساء على مر التاريخ بالعمل المنزلي، وحتى لما خرجن للعمل، فإن نسبة هامة منهن يشتغلن ضمن القطاعات الهامشية، المتعبة، والتي غالبا ما تكون ذات عائدات ضعيفة. وبناء على ذلك، تجدهن أقل انخراطا على المستوى العاطفي بالعمل كمحدد للهوية، لارتباطهن بهويات أخرى أكثر حميمية وعاطفية، وبالتالي أكثر أهمية بالنسبة لهن من الهوية المهنية التي غالبا ما تبقى ثانوية[129].

(129) Izane Lizaso et Maider Larranaga, Op.Cit, P.196.

ويبقى هذا الرأي على أهميته قابلا للنقاش، وذلك في ظل ما عرفته حياة النساء من تحولات اجتماعية، جعلت نسبة منهن يتبوأن مناصب ومسؤوليات هامة، أصبحن معها أكثر ارتباطا بعملهن، باحثات عن التميز وإثبات الذات من خلال الوظيفة أو المهنة بكيفية لا يختلفن فيها عن الرجال. وبناء على ذلك، فإنه يبقى من اللازم تفسير هذا الإحساس بالارتياح لوضعية التقاعد الذي قد نلمسه لدى شرائح واسعة من النساء، من خلال ربطه بظروف عمل، نوعية الأدوار والوظائف، ثم القطاعات المجالات التي تشتغل فيها النساء. إلا أننا لما نعود إلى الواقع، نجد بأن أغلب النساء في العالم يعملن في قطاعات مهمشة، ذات عائدات مادية ضعيفة، وبدون أية تغطية صحية أو اجتماعية، وفي ظروف لا تراعي توزع أدوارهن ما بين العمل خارج المنزل وداخله. وبناء على ذلك، فإن الإحالة على التقاعد لا تعني بالنسبة لهذه العينات من النساء التخلي عن العمل، بقدر ما تفيد التفرغ للعمل المنزلي والمسؤوليات الأسرية والعائلية، بعيدا عن قلق التوزع بين الأدوار. مما يجعل نسبة هامة منهن كما سبقت الإشارة، يشعرن بنوع من الارتياح والهدوء النفسي بعد الإحالة على التقاعد.

وفي ظل هذه المعطيات، يبقى الحديث عن «تقاعد» النساء جديرا بالمراجعة، ما دامت النساء لا يتقاعدن عن العمل، سواء تعلق الأمر بمن كن يعمل داخل البيت أم خارجه. حيث لا تفقد المرأة بفعل التقاعد سوى دورا واحدا من الأدوار المتعددة التي طورتها خلال مسيرة حياتها، ألا وهو دور «الموظفة» أو «العاملة خارج المنزل»، بينما تحتفظ بسائر الأدوار المتعددة الأخرى. هذا إن لم نقل بأن نسبة هامة من النساء، تنضاف لهن أدوار ومهام أخرى بعد تقدمهن في السن، فتكبر

مسؤولياتهن وانشغالاتهن بفعل كبر سن الزوج أو وفاته، وأيضا بفعل زواج الأبناء ومجيء الاحفاد كما سبقت الإشارة. مما يجعل النساء أكثر قدرة وتمكنا من ملء أوقات الفراغ وتدبيرها مقارنة بالرجال،الذين غالبا ما يشعرون بالفراغ والملل، ويعيشون التقاعد كقطيعة بين حياتهم السابقة والآنية.

ومن بين الملاحظات التي ينبغي التأكيد عليها، هو أنه إذا كان النساء يتأقلمن مع وضعية التقاعد بشكل أفضل من الرجال، فإن ذلك لا ينفي تحملهن لمرارة «التقاعد» التي يعيشها الأزواج. إذ تصرح نسبة من النساء، بأنهن يعانين كثيرا، وخاصة في السنوات الأولى بعد إحالة الزوج على التقاعد، من تعكر مزاج هذا الأخير وعصبيته. إذ غالبا يصبح الزوج في ظل الوضع الجديد بفعل كثرة أوقات الفراغ مكتئبا، ملازما للمنزل، ومن ثمة مراقبا مستمرا لنشاط الزوجة ومنتقدا لعملها وسائر تحركاتها.

كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن الحديث عن سهولة تأقلم النساء مع وضعية التقاعد لا ينفي تردي الأوضاع السوسيواقتصادية لنسبة هامة من النساء بعد تقدمهن في السن. مما يعرقل حياتهن، ويحول دون إحساسهن بالسعادة والارتياح في فترة الشيخوخة. فأغلب النساء المسنات عبر العالم عاجزات في كثير من الأحيان عن تلبية حاجياتهن الأساسية، مما يدفع إلى توقفهن على الآخر واستجلاب شفقته وعونه. وبناء على ذلك، لابد من الإشارة إلى استفحال ظاهرتي تأنيث الفقر وتأنيث الشيخوخة، مما يفيد بأننا مقبلين على مجتمعات من الشيوخ أغلب فئاته من النساء الفقيرات. فبالرغم من انخراط نسبة هامة من النساء عبر مختلف أقطار العالم في عالم الشغل، فإن عائداتهن تبقى

أقل مقارنة بالرجال، ومن هنا أهمية وخطورة الانتباه إلى الأبعاد السوسيواقتصادية للميز الوظيفي ضد النساء. علما بأن شروط الإحساس بالارتياح والسعادة والرضا عن الحال، هو واحد بالنسبة للبشر رجالا كانوا أم نساء. إنه شعور يرتبط بمدى إحساس الفرد بجودة الحياة، والتي تقتضي التوفر على نسبة معينة من الموارد المادية والمعنوية. وفي هذا السياق نشير إلى ما تعيشه نسبة هامة من النساء عبر العالم من حيف وميز وظيفي،تعكسه أوضاعهن الاقتصادية وطبيعة الأعمال التي يزاولنها مقارنة بالرجال. هذا الحيف الذي غالبا ما يزداد وضوحا بفعل تقدمهن في السن وبلوغهن سن الشيخوخة.

استنتاجات عامة

إن الشيخوخة كما سبقت الإشارة هي مرحلة عمرية يصعب تعيينها بعيدا عن المجتمع الذي ينتمي إليه الشخص المسن. فلا يعتبر الشخص مسنا إلا لما يقرر المجتمع ذلك. وفي هذا الإطار، تم حديثنا عن التمثلات الاجتماعية الجندرية للشيخوخة، والتي غالبا ما تتعامل مع شيخوخة النساء بكثير من الحيف والميز على خلاف ما يحصل مع الرجال. ولمعالم الميز كما سبقت الإشارة وجوه متعددة، من أهمها تمثل المجتمع لأدوار ووظائف المرأة بشكل عام والمسنة على وجه الخصوص، باعتبارها كائن معتن بالآخرين بالطبيعة. الشيء الذي يدفعنا في نهاية هذا العمل إلى طرح السؤال التالي:

- هل المرأة فعلا كائن «معتن بالآخرين» بالطبيعة ؟
- هل يمكن الحديث عن وجود فطرة «العناية بالآخرين» لدى النساء؟ أم أنه فعل ثقافي ؟

- هل العناية بالآخرين هي فن ومهارة أنثوية، أم سلوكات متعلمة بإمكان كل من الرجال والنساء القيام بها على حد سواء؟
- هل العناية ببعض الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة والضعف هي من مسؤولية النساء أم من مسؤولية الدولة ومؤسساتها ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ننطلق من معطى بيولوجي إحصائي يفيد بأن النساء يعشن عموما سنوات أطول من الرجال. وفي ظل هذا المعطى، نلاحظ بأن غالبيتهن تستمر في العمل والرعاية والعناية بالآخرين بالرغم من تقدمهن في السن. فلقد مثلت العناية بالآخرين على مر التاريخ عملا أنثويا بامتياز، وتمثل الأسرة الممتدة نموذجا واضحا لذلك. فلقد تكلفت النساء ولا يزلن بالعناية بالأجداد، الأبناء، الأزواج، الأحفاد، وقلما يتدخل الرجال في هذا العمل سواء على مستوى الخدمات المنزلية أو الحميمية. إلا أن كل هذه الخدمات النسائية بقيت غير مرئية وغير معترف بها. هذا علما بأن نسبة هامة من الأسر تعيلها نساء، وفي كثير من الأحيان نساء مسنات يعشن بالرغم من تقدمهن في السن مرارة تحمل أعباء الأبناء والأحفاد في ظل ظروف الفقر والإقصاء. وتجدر الإشارة هنا، إلى ما تذخره الدولة من أموال طائلة على هذا المستوى المتعلق بالعناية، (سواء تعلق الأمر بالعناية بالمسنين، الأطفال، أو بالأشخاص في وضعية إعاقة، الخ)، والذي تتولاه النساء بدون اعتراف أو تعويض، باعتبارها جزء من العمل المنزلي.

بل تفيد الملاحظات العينية أيضا، أن استمرارية نشاط وفعالية هذه العينات من النساء المسنات، لا يعفي من تعرضن للعنف والاعتداء

والاستغلال لمواردهن وإمكاناتهن على بساطتها. وكثيرا تتم هذه الممارسات العنيفة في ظل أحضان الأسرة، ومن طرف أقرب الأشخاص بما فيهم الزوج والأبناء. وذلك في مقابل افتقادهن في كثير من الأحيان، لجهات تتولى حمايتهن والدفاع عن حقوقهن. ويمثل هذا التنكر لفاعلية ونشاط النساء المسنات ولامرئية عملهن، إحدى أبرز أشكال الحيف الجندري والميز التفاضلي بين شيخوخة كل من الرجال والنساء.

وتشير الباحثة الأنثروبولوجية Ruth Benedict[130] التي اهتمت بدراسة سلوك أو علاقة «العناية» لدى النساء ضمن عدد من الثقافات، بأن مسألة «العناية» لا ترتبط بالأنوثة وإنما هي مسألة ثقافية اجتماعية. فالثقافة هي التي تعلم قواعد «العناية» وحيثياتها، فتحدد الأشخاص المكلفين بالعناية، والكيفية التي يجب أن تتم بها. كما تشير الباحثة بأن هذا الربط للمرأة بموضوع «العناية» وتقديم الخدمة كان موجودا على مر التاريخ ولا يزال. فحتى لما خرجت النساء للعمل، فإننا نلاحظ حضورهن المكثف في المهن المرتبطة بالعناية وفي مقدمتها التمريض، التطبيب، التربية الخاصة، الخ. بل إن بعضا من هذه المهن ترتبط تسميتها بنعوت أنثوية خالصة، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، مهنة الأخصائية الاجتماعية، المربية، السكرتارية، الخ.

إنه من شأن هذه الملاحظات أن تدفعنا إلى طرح السؤال التالي: هل هناك من عناية بهذه المعتنية؟ خاصة لما يتعلق الأمر بمعتنية مسنة، ثم هل توجد جهات أو مؤسسات اجتماعية تتكلف اجتماعيا بالعناية بهذه «المعتنية»؟

(130) Lola, Gonzales Toledano, Se Puede ?, Trabajo social en domicilios de ancianos, hacer , 2° edicion, Barcelona, 2012, P. 74.

للإجابة يمكننا القول، بأنه يبقى من الصعب التخلص من هذه الصور النمطية والتمثلات الاجتماعية المتوارثة حول «العناية»، وذلك حتى بالنسبة للنساء أنفسهن. فكثير من النساء يرغبن في العناية بأسرهن ويشعرن بالسعادة والغبطة ويحققن ذواتهن من خلال ذلك، ولا يحق بأي شكل من الأشكال تغيير هذا الوضع أو رفضه. إلا أنه علينا أن ندرك في المقابل بأن من يتحدث عن «العناية»، يتحدث في نفس الوقت عن التضحية والمنح والتخلي عن الرغبات الشخصية في مقابل تحقيق سعادة الآخرين وراحتهم. ومن هنا حاجة النساء اللواتي يقمن بمهام العناية والمسنات منهن على وجه الخصوص، إلى المساعدة حتى لا تتحول العناية إلى عرقلة لجودة الحياة. إنهن في حاجة إلى الاعتراف بما يبذلنه من مجهودات وما يؤدينه من خدمات للمجتمع. لذلك فلا يتعين أن نستغرب في بعض الأحيان من تغير طبع بعض النساء بفعل التقدم في السن، فيصبحن «عصبيات» المزاج أو «قلقات» مفتقدات للصبر والتحمل، وذلك نتيجة إحساسهن في كثير من الأحيان بعدم الاعتراف، وبتراكم الإحباط بعد حياة كلها عطاء. ومن هنا حاجتنا إلى المقاربة الجندرية للشيخوخة، والتي لا نعني بها البحث عن مصلحة النساء فحسب، وإنما السعي إلى إدراك وربط الشيخوخة كمرحلة عمرية بالمعطيات السوسيوثقافية من جهة، والسوسيواقتصادية من جهة ثانية سواء بالنسبة للرجال أو النساء.

وبناء على هذه الملاحظات الواردة بخصوص الشيخوخة بشكل عام وشيخوخة النساء على وجه الخصوص، تنبهنا المقاربة الجندرية إلى ضرورة الانتباه إلى «السقف الزجاجي»، الذي يعرقل حياة نسبة هامة من النساء عبر مختلف أقطار العالم، ومن ثمة سيرورة

التنمية بالنسبة لعدد من المجتمعات. مما يدعو إلى ضرورة الابتعاد عن التعميم والسعي إلى دراسة الشيخوخة كمرحلة عمرية من خلال ربطها بالظروف الواقعية للأفراد رجالا كانوا أم نساء، مع السعي التمييز ما بين «السن» و «دورة الحياة وجودتها». فبالرغم مما حققته النساء في السنوات الأخيرة من مكتسبات سواء على مستوى التعلم، الانخراط في الحياة العملية والمهنية، مما ساهم في تحررهن من بعض القيود، إلا أنهن لم يتمكن من التحرر بخصوص علاقتهن بأجسادهن. وبناء على ذلك تقول Naomi Wolf 1991 بأن أهم تحرر يتعين أن تحققه النساء، هو تحررهن من ارتباطهن بالجاذبية الجنسية والجمالية والإغراء، وأن يتخلصن من وثن جمالية الجسد وشبابه. فعلى النساء أن يدركن بأنه طالما تم ربط الأنوثة بمعايير الشباب والجمال، فإنه يبقى من المحتمل أن يعشن مكتئبات بسبب طبيعة دورة الحياة، التي يبقى من الصعب إن لم نقل من المستحيل الحفاظ معها على خاصيات الشباب الدائم. على النساء أن يدركن بأن الرغبة في الشباب الدائم هو حلم رجالي، أسقطه الرجال على النساء وتم استدماجه من طرفهن. لذلك على النساء أن يقتنعن بأن هناك أشكال مغايرة للجمالية بعيدا عن جمالية المظهر، فيؤكدن على مدى أهمية الخبرات والتجارب المعاشة كمؤشرات يبرزن من خلالها بأن الحياة جديرة بأن تعاش، وبأن طول العمر هو «إضافة» محمودة ومرغوب فيها، وليست مرحلة نخجل منها ونعمل جاهدين إلى تأجيلها أو إخفائها. هذا فضلا عن ضرورة نضال النساء من أجل وضع سياسات اجتماعية قائمة على النوع الاجتماعي، يتم فيها الاهتمام بصحة النساء المسنات وبأوضاعهن السوسيواقتصادية.

قائمة بالمراجع المعتمدة

- خلود السباعي: سيكولوجية المرأة: « الصور النمطية والنوع الاجتماعي»، مجلة علوم التربية العدد 50 / دسمبر 2011 ص 54.
- عطية عاطف، «عالم المسنين من الخارج إلى الداخل»، العمر الثالث، التحولات، الحقوق، والسياسات، مؤتمر وطني 2014، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية والجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، 2010.
- سالم سالم سماح، وآخرون، ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المسنين، دار المسيرة، الأردن، 2015.
- باسيل ناظم، «عالم المسنين من الخارج إلى الداخل»، العمر الثالث، التحولات، الحقوق، والسياسات، مؤتمر وطني 2014، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية والجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، 2010.
- Attias – Donfut, Claudine. « Sexe et vieillissement », la dialectique des rapports hommes femmes, P.U.F, Paris, 2001.
- Bernis Carro, Cristina. « Ecologia del envejecimiento reproductor », In Salud y género, Ed, EDIGRAFOS, Madrid, 2001.
- Cruz del Castillo, Cinthia El déseo sxual de las mujeres, Biologia o construccion social ?, In Mujeres en transicion, Univerdsidad IBEROAMERICANA, Mexico, 2013.
- Cruz del Castillo, Cinthia, « Mujeres trabajando, por amor o por independencia », In Mujeres en transicion, Univerdsidad IBEROAMERICANA, Mexico, 2013.
- Freixas Farré, Anna. « Envejecimiento y perspectivas de genero », In, Psicologia y género, Ed, PEARSON, Madrid, 2004.
- Guaita, Carmen, Desconocidas, Geometria de las mujeres, San Pablo, Madrid, 2010.
- Le breton, David.Anthropologie du corps et modernité,
- Lizaso Izarne, et Maider, « Le genre à la retraite ; effet différencié sur la santé », Genre et socialisation de l'enfance à l'âge adulte, Sous la direction de Véronique Rouyer et autres, érès, Toulouse, 2010.
- Mishara B.L y R.G. Riedel, EL proceso de envejecimiento, 3° Edition, Morata, Madrid, 1995.
- Naahman Gessous, Soumaya. Printemps et automne sexuels, EDDIF, Casablanca, Maroc.

- Pagès, Michel. «Corporéités sexuées ; jeux et enjeux», La dialectiques des rapports hommes femmes, PUF, Paris, 2001.
- Puertas Valdeiglesias, Susana. «la psicologia social y el envejecimiento», In Aplicando la psicologia social, Coordinacion, Francisca Exposito y Miguel Moya, Piramide Madrid, 2005.
- Rodrigez-Zafra, Monica. Psicologia y psicoterapia de la vejez, Ed, Arriaza, Madrid, 2009.
- Rapport de la Banque Mondiale sur Les politiques de développement, Genre et développement économique, Nouveaux Horizons, Paris, 2003.
- Rocha Sanchez,Tania Esmeralda, «Mujers pareja y familia», La transformacion de roles, In Mujeres en transicion, Univerdsidad IBEROAMERICANA, Mexico, 2013.
- Sanchez, Marta. «Psicologia del envejecimiento», In, Psicologia y psicoterapia de la vejez, Ed, Los libros del comienzo, Madrid, 2009.
- Talpin, Jean – marc. «Corps et vieillissement», Cliniques du corps, Presse Universitaire de Lyon, 2002.
- Tortosa, Juan Munoz. Personas mayores y malos tratos, Ed, PIRAMIDE, Madrid, 2004.
- Toledano Gonzalez, Lola. Se puede ?, trabajo social en domicilio de ancianos, ED. hacer, Barcelona, 2012.
- W.Matlin, Margaret. Psychologie des femmes, Ed, de boeck, Bruxelles, 2007.

-4-

النساء، الشغل، وجودة الحياة

نموذج: عمل المرأة في القطاع الغير مهيكل

1- النساء والشغل

تمثل التحولات الطارئة على أدوار ووظائف النساء، وانعكاساتها على علاقتهن بذواتهن وعلاقتهن بالرجال، أحد أبرز التغيرات الاجتماعية التي شهدها عالمنا المعاصر. فلقد عرفت وضعية النساء تحولات هائلة في فترة وجيزة لا تتجاوز نصف قرن، انتقلن فيها من وضعية العبودية والامتلاك إلى وضعية المواطنات، وذلك بكيفية متفاوتة بين سائر أقطار العالم. فحتى المناطق التي لازالت تستعبد النساء، يتم التنديد بها والانتفاض ضدها وإلزامها بتطبيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المناصفة بين الجنسين. إذ ينبغي الاعتراف، بأنه لا توجد حركة اجتماعية في عصرنا الحالي، عرفت تغيرات عميقة وسريعة وممتدة في المستقبل، كما هو الأمر مع واقع النساء. هذه الثورة الاجتماعية التي مست النساء في العمق، فغيرت من واقعهن على المستوى النفسي والاجتماعي. فلقد أصبحت بعض دول العالم الغربي، تعرف نماذج وصور جديدة عن المرأة، يمكن اعتبارها بمثابة قطيعة حقيقية مع الصور السابقة المشكلة «لتاريخ النساء». فلقد تم الانتقال بالنسبة لعدد هام منهن عبر مختلف أقطار العالم من ثقافة

«القدر البيولوجي»، إلى ثقافة المواطنة ضمن عالم معقلن يقوم على مبادئ الفردانية والحرية والعدالة الاجتماعية.

إلا أن اعترافنا بأهمية هذه التحولات، لا ينفي انعدام استمرارية ميكانيزمات الحيف الاجتماعي بين الجنسين. فبقدر ما يتطور فهمنا لمعاني كل من الحرية والدمقراطية والمساواة، بقدر ما نلمس مظاهر الحيف على مستوى «الأدوار الجنسية» ضمن الأنماط الاقتصادية المعاصرة. مما ينعكس بشكل سلبي على الهوية الأنثوية وجودة الحياة بالنسبة لعدد هائل من النساء. علما بأن الهوية هي الرأسمال الذي نعود إليه لمراجعة نمط عيشنا وتقييمنا لذواتنا وقدراتنا، تحقيقا «لجودة الحياة» الذي يمنحنا إحساسنا بالسعادة أو العكس.

وفي إطار الحديث عن التحولات الطارئة على حياة النساء، في علاقتها بجودة الحياة، يأتي حديثنا عن المجتمع المغربي الذي عرف بدوره تحولات هامة على هذا المستوى، تمثلت في الخروج المكثف للنساء لعالم الشغل أو عالم العمل المأجور. هذا الخروج الذي جاء نتيجة تضافر مجموعة من المعطيات منها ما يرتبط بتدني الأوضاع السوسيواقتصادية لعدد من الأسر، والتي أجبرت المرأة على الخروج للعمل من أجل المساعدة على تلبية الحاجيات الأسرية. ومنها ما يرتبط بارتفاع نسبة تمدرس الفتيات، وانتشار فكرة التحرر والرغبة في الاستقلالية لدى نسبة هامة من النساء المتمدرسات. ولقد مثلت هذه المعطيات السيكواجتماعية حوافز دفعت بالمرأة نحو البحث عن العمل المأجور، حتى تحقق وجودها وتثبت ذاتها، سواء على مستوى علاقتها بنفسها أو بالمجتمع. إلا أن الملاحظ هو أن النساء قد خرجن للعمل بينما بقيت العلاقات الاجتماعية بشكل عام، والواجبات الأسرية على وجه الخصوص على ثباتها، سواء تعلق الأمر «بالواجبات» نحو الزوج،

الأبناء، أو العمل المنزلي. دخلت النساء سوق الشغل وهن يتحملن أغلب أعباء العمل المنزلي إن لم نقل كلها، وذلك في مقابل استمرارية عدم الاعتراف بهذا العمل كعمل وكإنتاج.

وفي مقابل ذلك، نلاحظ أيضا بأن هذا التواجد المكثف للنساء في سوق الشغل، لم يمكنهن لحد الآن من التدخل لأجل تغيير قوانين الشغل وفقا لما طرأ على المجتمع من تغيرات. إذ بقي عالم الشغل محتفظا بنفس القوانين والخصائص والمحددات الزمانية والمكانية بكل أبعادها. مما فرض إلزامية تأقلم النساء مع عالم الشغل، وليس العكس. مما يدعو إلى القول بأن عالم الشغل لا يزال يمثل على مستوى التمثلات الاجتماعية عالما رجوليا، صنع من طرف الرجال لأجل الرجال. الشيء الذي كانت له انعكاسات واضحة على صحة النساء اللواتي خرجن للعمل، وعلى إحساسهن بالارتياح والتوازن سواء على المستوى النفسي والاجتماعي. هذا فضلا عن كون أغلب النساء اللواتي خرجن للعمل، هن من الفئات الفقيرة والمفتقدة لأي تكوين أو تأهيل. فبالرغم من هذا الحضور المكثف والمتزايد للنساء في سوق الشغل، فإن عدد النساء الغير مؤهلات يتجاوز بكثير عدد النساء المؤهلات. ثم حتى لما يتعلق الأمر بالنساء المؤهلات، فنجد بأن نسبة هامة منهن يشتغلن في قطاعات لا يشتغل فيها الرجال، ويعانين من الميز سواء على مستوى الأجور، أو الترقية والوصول إلى مراكز القرار. وتبين الإحصاءات في مختلف مناطق العالم بأن 80 % من النساء اللواتي يشتغلن خارج المنزل، يصنفن ضمن فئات ذوي الدخل الضعيف والأجور المنخفضة[131].

(131) Françoise Battagliola, «Les modes sexuée d'entré dans la vie adulte», La dialectique des rapports hommes femmes, P.U.F, Paris, 2001,P.144.

وفي سياق هذا التوزيع اللامتكافئ للثروات بين النساء والرجال، نلمس بأن التطورات الحاصلة في مجال الشغل تدفع بالنساء نحو القطاعات الهامشية والغير مهيكلة. فصحيح أن الأزمات التي عرفها عالم الشغل منذ القرن الماضي، قد غيرت من طبيعة الشغل والبطالة، وفتحت أبوابا جديدة أمام ما يسمى بالعمل الغير مهيكل، إلا أن النساء يشكلن الأغلبية ضمن هذه القطاعات. ومن أبرز خاصيات القطاع الغير مهيكل حسب مختلف المختصين، هو كونه أحد مظاهر سوق الشغل السائدة ضمن عدد من الدول النامية والفقيرة، يتميز باستيعابه لعدد من العاطلين والباحثين عن العمل في إطار ما يمكن أن نطلق عليه «بالتشغيل الذاتي». إنه عبارة عن وحدات إنتاجية صغيرة تتميز من حيث طبيعتها الاقتصادية سواء على مستوى الحجم أو الانتاج أو التسيير بتواضع رأسمالها من جهة، وعشوائية وموسمية تنظيمها من جهة ثانية. الشيء الذي يجعل من «عدم الاستقرار» أحد أبرز خاصيات القطاع الغير مهيكل، سواء على مستوى الزمان أو المكان او الأجر[132]. وتبعا لذلك، فإنه يصنف خارج نظام الشغل المعترف به، مما يطرح صعوبة إدراجه ضمن أجهزة الإحصاء الرسمية لأنظمة الشغل، كما يجعل كل من ينتمي إلى هذا القطاع على هامش أنظمة الحماية الاجتماعية العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللامساواة الحاصلة على مستوى طبيعة العمل بين النساء والرجال، غالبا ما تتبعها أشكال أخرى من اللامساواة التي تنعكس بشكل سلبي على ظروف وجودة الحياة بالنسبة لعدد هام منهن. مما يدفعنا إلى القول بأن ما ربحته النساء

(132) Alison Vasconez, «Mujeres, mercado laboral y trabajo precario », In, Genero y empleo, Fundacion Carolina, ALCI, Madrid, 2009, P.70.

بفعل خروجهن للعمل من شعور نسبي بالتحرر والاستقلالية، كان ثمنه تدهور «جودة الحياة» بالنسبة لعدد واسع منهن. وكلما تعلق الأمر بنساء فقيرات أميات وغير مؤهلات خرجن للعمل ضمن القطاع الغير مهيكل، كلما اتضحت معالم هذه المعاناة وازدادت صعوبة. على اعتبار أن ما يميز القطاع الغير مهيكل هو ارتباطه «بالهشاشة»، ومن ثمة عجزه عن انتشال الفرد من الفقر والاحتياج على المستوى المادي، والحيلولة دون تحقيق لذاته وكرامته على المستوى السيكولوجي. وكلما تعلق الأمر بالنساء، كلما اتضحت معالم الهشاشة أكثر.

وبخصوص المغرب، فلقد بينت نتائج البحث الوطني المنجز سنة 2007 حول القطاع الغير مهيكل، بأن عدد الوحدات الإنتاجية الغير مهيكلة يصل إلى 1550274 وحدة، وبأنها في ارتفاع متزايد. تتوزع بناء على المصدر نفسه بنسبة 69,8% في الوسط الحضري، و 30,2% في الوسط القروي. أما بخصوص وضع النساء ونسبتهن ضمن هذا القطاع، فإنها تبقى في ارتفاع متزايد، نتيجة ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وانعدام التمدرس والتأهيل في صفوفهن مقارنة بالرجال. ولقد اعلنت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011، بأن عدد الأسر التي تعيلها نساء قد بلغ ستة ملايين و 916 اسرة، أي ما يعادل 20,8% بالوسط الحضري، و16,1% في الوسط القروي. كما كشف المصدر ذاته أن أعمار هؤلاء النساء اللواتي يعلن أسرهن تتراوح ما بين 30 و 59 سنة. 68,3% منهن بدون تعليم أو تكوين أو تأهيل. أما بخصوص أوضاعهن الأسرية، فنجد بأن 55% منهن أرامل، 28,3% متزوجات، 10,1% مطلقات، و 6,5% عازبات.

وفي ظل هذه المعطيات المميزة للقطاع الغير مهيكل في بلدنا، نود في هذا العمل تسليط الأضواء على علاقة الشغل بجودة الحياة لدى عينة

من النساء خرجن في ظل الفقر والأمية والهشاشة الاجتماعية للعمل ضمن هذا القطاع. وذلك من خلال وقوفنا عند نموذج المرأة «البائعة المتجولة»، والتي تعمل في مجال يعرف في لغتنا الدارجة «بالفراشة».

- فمن هي فئات النساء اللواتي يعملن في مجال «الفراشة»؟
- ما هي أبرز الخاصيات السيكولوجية «لمعيشهن» اليومي؟
- ما هي انعكاسات هذا العمل على تمثلات النساء الفراشات «لجودة الحياة»؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، تم القيام ببحث ميداني شمل كلا من مدينتي المحمدية والدار البيضاء[133]. بكل من حي «سباتة»، ومنطقة العالية الملقبة «بالجوطية». و«الجوطية» هي مكان تجاري موسع يشمل كلا من «القيسارية» بما تتضمنه من متاجر، وما يحيط بها من نماذج متعددة من الباعة المتجولين أصحاب الفراشات. أما العينة فلقد تضمنت 50 امرأة، تم اختيارهن في البداية بكيفية عشوائية، مع اعتمادنا تقنية «كرة الثلج»، التي سمحت بالانتقال نحو نساء أخريات، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- السن: تعمدنا اختيار النساء اللواتي يتجاوز سنهن 50.
- المستوى التعليمي: اغلبيتهن غير متمدرسات أو حاصلات على مستوى تعليمي لا يتجاوز المستوى الابتدائي.
- الحالة العائلية: تعمدنا أن تشمل العينة كلا من المطلقات، الأرامل، والمتزوجات.

(133) بحوث أنجزت من طرف عدد من الطالبات لنيل شهادة ليصانص: حسنية الغروادي / إيمان القطيب / فوزية بوليالي.

- مدة العمل في الفراشة: تم اختيار نساء لا يقل زمن انتمائهن إلى مجال الفراشة عن 6 أشهر.

أما بخصوص الأدوات المنهجية، فلقد تم اعتماد المقابلة النصف موجهة، نظرا لخصوصية وضعية النساء وظروف عملهن من جهة، ثم نظرا لطبيعة البحث الذي يبقى كيفيا بالأساس.

2- هوية المرأة «الفراشة»

تمثل «الفراشة»، أحد أبرز مظاهر النشاط التجاري ضمن القطاع الغير مهيكل، والذي يمارسه عدد من النساء والرجال اللذين يسمون «بالفراشة»، نسبة إلى الكيفية أو الشكل الذي يعرضون به مبيعاتهم. إنهم جماعات من الباعة المتجولين، الذين يعرضون منتوجاتهم فوق بساط يكون من الثوب أو البلاستيك أو الكارطون، يتم تفريشه على الأرض بسهولة، كما يتم جمعه وحمله بسهولة أيضا في حالة حضور الأجهزة الأمنية التي غالبا ما تحارب هذا النوع من الباعة المتجولين. وتختلف الفراشات باختلاف مبيعاتها، أصحابها، ومكانها. إلا أنها غالبا ما تنتشر في بعض الشوارع أو الأسواق التي تعرف رواجا تجاريا مهما، وتعرض أشكالا متعددة من المبيعات التي قد تكون بالية أو جديدة، محلية أو مهربة، تقليدية أو حديثة، دائمة أو موسمية... الخ. إلا أن ما يميزها في غالبية الأحيان هو انخفاض سعرها، بحيث لا تتطلب لا من مشتريها ولا من بائعها قدرا عاليا من المال، مما يفسر بشكل أو بآخر سبب انتشار هؤلاء الباعة المتجولين وتكاثرهم.

وبالرغم من ارتباط الفراشة بالباعة المتجولين، فإن ذلك لا ينفي وجود بعض الفراشات المستقرة بأماكن معينة يتم شراؤها أو

كراؤها. كما تجدر الإشارة إلى أن البائع الواقف على الفراشة، ليس بالضرورة صاحبها، خاصة لما يتعلق الأمر بفراشات توجد عند أبواب بعض المحلات التجارية. في هذه الحالة غالبا ما يكون صاحب المحل التجاري هو المالك الحقيقي للفراشة، أو للمكان الذي تفرش عليه. مما يزيد من تعميق الاستغلال المادي والمعنوي لهذه الفئات، التي تحاول كسب قوتها اليومي في هذا القطاع.

وفي ظل عالم وسوق «الفراشة»، تحضر بعض النساء اللواتي يحاولن كسب قوتهن إلى جانب زملائهن الرجال. ولعل أول ما يميز هؤلاء النساء بالإضافة إلى وضوح معالم فقرهن، هو تقدمهم النسبي في السن. فأغلب هؤلاء البائعات يتجاوزن 50 سنة، ويبقى من النادر جدا أن نجد بينهن نساء شابات. وتعود الأسباب في ذلك إلى مجموعة من المعطيات السيكوثقافية التي تحول دون ولوج النساء الشابات لهذا القطاع، بسبب ارتباطه بالشارع كفضاء عمومي مفتوح، يرتبط في المخيال الشعبي بالذكور على وجه الخصوص.

أما بخصوص الأوضاع الأسرية لهؤلاء النساء، فإننا لم نلمس أية فوارق ذات قيمة ما بين المطلقات أو الأرامل، أو ممن غاب عنهن الزوج أو استقال من مسؤوليته بكيفية مقصودة أو اضطرارية (مرض، عجز...). فكل هؤلاء النساء خرجن لمزاولة هذا العمل مضطرات نتيجة الفقر والاحتياج وعدم التأهيل من جهة، وبسبب التقدم في السن وتقلص فرص الشغل من جهة ثانية. إذ يمثل التقدم في السن وتضاؤل القدرة البدنية والصحية، سببا مباشرا في عدم تمكن عدد منهن من الحفاظ على نفس الأنشطة التي كن يزاولنها سابقا، والتي تتلخص في اشتغالهن كخادمات في البيوت أو المصانع. وذلك ما يفسر توجههن

نحو مجال الفراشة التي تبقى على حد تعبير عدد منهن، عملا ملائما لوضعهن وظروفهن الصحية والأسرية.

وتتلخص مزايا الفراشة في رأيهن، في كونها لا تتطلب مجهودا بدنيا من جهة، وفيما تمنحه من إحساس بالحرية وسيولة في الزمن من جهة ثانية. بحيث تقضي المرأة كل وقتها جالسة أمام الفراشة لأجل البيع، كما أنه يبقى بإمكانها أن تحضر او تغيب أو تشرع في العمل، وفقا لتوقيت حر غير مقيد بأية التزامات خارجية ضاغطة بكيفية قهرية. حيث تقول إحداهن، «ما يريحني في الفراشة، هو أنه لما يتعذر علي الحضور لسبب من الأسباب، فإن بلاصتي (مكاني) تبقى محفوظة ومعروفة لدى جميع الباعة في المكان، وذلك على خلاف أشكال العمل الأخرى حيث يوجد «رب العمل»، فإن الحفاظ على العمل يبقى مهددا، كما أن المشغل يمكن أن ينهرك أو يطردك بدون أدنى اهتمام بظروفك».

أما بخصوص مكونات الفراشة النسائية، فيمكننا القول بأنه إذا كانت الفراشة تتميز في عموميتها بعرضها لمنتوجات بسيطة ورخيصة، فإن فراشات النساء غالبا ما تمثل النموذج الأكثر بساطة من حيث طبيعة المعروضات وأثمانها. إذ غالبا ما تنحصر مكونات الفراشات النسائية ما بين:

- فراشات لبيع بعض المنتوجات التجميلية التقليدية للنساء، من حناء، غاسول، أكياس للحمام، السواك، الكحل، أشكال من المشط البلاستيكي. كما تتضمن بعض الأعشاب ذات الاستعمالات العلاجية المتداولة في بعض حالات الزكام، أو آلام الدورة الشهرية، أوغيرها من الأعشاب الأخرى التي تشتريها

النساء الفراشات في شكلها الخام، ثم يقمن بتنقيتها وطحنها وجعلها قابلة للاستعمال. وتمثل عملية تنقية «العشوب» وطحنها في غالبية الأحيان، المصدر الأساسي للربح بالنسبة لعدد من النساء بسبب تمكنهن من الرفع من سعرها بعد تجهيزها، ثم أيضا بسبب ارتفاع الطلب عليها «جاهزة» من طرف عدد من الزبونات.

- فراشات لبيع بعض الملابس النسائية والبضائع المستجلبة من الشمال (ملابس، بيجامات، فولارات، مواد غذائية). وتمثل هذه الأخيرة أرقى أنواع الفراشات النسائية.

ولعل طبيعة هذه المعروضات، يمكن أن تمنحنا فكرة عن طبيعة العائدات التي يمكن أن تجنيها هذه العينة من النساء. حيث صرحت العديد منهن بأن عائدات مبيعاتهن غالبا ما تكون بسيطة جدا، لا تكاد تؤمن بعض الحاجيات الضرورية، إن لم نقل الحيوية، والتي تتلخص في تغطية مصاريف الخبز اليومي في أحسن الأحوال.

3- المرأة الفراشة والفضاء التجاري:

للفراشة كنمط تجاري أو اقتصادي غير مهيكل هيكلته الخاصة ونظامه الداخلي ضمن الفضاء العمومي، والذي يتعين على كل من ينتمي إليه الالتزام بقواعده وشروطه. هذه القواعد التي غالبا ما تستمد مشروعيتها من الأعراف التي تم التعاقد عليها بكيفية رمزية من لدن المنتمين لهذا القطاع والقدامى منهم على وجه الخصوص. والتي يتم بناء عليها خلق نوع من التنظيم الداخلي حفاظا على مصالح كل الأطراف والمتمثلة في أصحاب الفراشات، أصحاب المحلات التجارية، وأعوان السلطة. وفي ظل هذه الأعراف والتعاقدات، تعيش النساء

واقعا مريرا، يتعين عليهن التأقلم معه والخضوع له وتحمله، بتعدد ألوان مرارته المادية منها أو المعنوية.

1.3- المكان أو «البلاصة»

تنطلق معالم المعاناة السيكولوجية للنساء من هاجس وجود «البلاصة» (مكان وضع البضاعة)، والبحث عنها والعمل من أجل الحفاظ عليها. إذ في ظل هذه العشوائية المميزة لعالم الفراشين، نلمس وجود نوع من القواعد المنظمة لمكان ومجال كل فراشة على حدة. وبناء على ذلك، فإن أهم ما يطمح إليه صاحب أو صاحبة الفراشة باعتبارهما «بائعا أو بائعة متجولة» هو الحفاظ على الاستقرار المكاني ضمن وضعية البائع المتجول. حيث يمثل «مكان» الفراشة ضمن الفضاء العمومي والحيز المجالي الذي تحتله، والذي لا يتجاوز مترين في أحسن الحالات، أحد أهم وأبرز هواجس الباعة المتجولين، وبالتالي أحد مصادر الصراع والخلافات فيما بينهم. وكلما تعلق الأمر بالنساء، كلما سعين إلى وضعية الاستقرار أكثر، وذلك لمجموعة من الاعتبارات في مقدمتها:

- ما يمنحه الاستقرار المكاني للمرأة الفراشة من إحساس بالحماية، وذلك من خلال وجودها وسط عدد من الباعة المجاورين (سواء تعلق الأمر بأصحاب المحلات التجارية أو باقي الفراشين الآخرين) الذين يمكن اللجوء إليهم والاستعانة بهم عند الحاجة. وذلك لما تمنحه هذه المعرفة بفعل الأقدمية في احتلال المكان، من إحساس بالألفة والحماية ضد كل من خولت له نفسه الاعتداء عليها لكونها «امرأة معزولة» ضمن مجال ذكوري.

- لما يضمنه هذا الاستقرار المكاني من استقطاب لزبناء مداومين، تسعى المرأة إلى كسبهم من خلال استجابتها لبعض احتياجاتهم. فكثيرا ما تلجأ بعض الزبونات إلى النساء الفراشات طلبا لتهيئ بعض الوصفات التجميلية التقليدية، أو استجلابا لأنواع معينة من «الأعشاب» أو غيرها من الخدمات التي يعجزن في ظل التزاماتهن المهنية أو الأسرية عن تهييئها لأنفسهن. الشيء الذي يقتضي استقرار المرأة الفراشة في مكان معين، ضمانا لعودة الزبونات ووفائهن.

- كما يساهم الاستقرار في ضمان نوع من الحماية من شطط بعض أعوان ورجالات السلطة، الذين يتم شراء سكوتهم وغضهم الطرف عن تواجد هؤلاء الباعة على الأرصفة والطرقات بكيفية غير قانونية. حيث تفضل نسبة من النساء، بالرغم من فقرهن وشدة احتياجهن، إمداد عون السلطة بقدر من المال، بدل المغامرة بفقدانها لمكان فراشتها واستقرارها.

وبالنظر إلى ما يمنحه الاستقرار من امتيازات، فإن السبيل إلى حيازة مكان مستقر «البلاصة»، يرتبط بالإمكانات المادية التي تسمح للبائع المتجول من شراء أو كراء المكان، كما يمكن أن يرتبط ايضا بمدى شططه وعنفه وتمكنه من فرض سيطرته على الآخرين. وفي كلتا الحالتين، غالبا ما تمثل النساء الطرف الضعيف، الذي لا يملك القدرة على شراء أو كراء المكان، كما لا يملك القدرة على فرض الذات، مواجهة الآخرين، أو السيطرة عليهم.

وبناء على ذلك، يمثل الحديث عن «البلاصة» أو المكان كمعطى مجالي، أحد أهم هواجس وهموم النساء الفراشات. على اعتبار أن

الحصول على «بلاصة» هو بمثابة اعتراف بالوجود ومن ثمة ضمان للاستمراية. وذلك لما تحيل عليه مفهوم «البلاصة» من دلالات رمزية وسيكولوجية ترتبط باطمئنان المرأة إلى عيشها ضمن حاضر أصبح على مرارته يحمي من شبح خوف السقوط في أوضاع أكثر صعوبة وهشاشة. وبناء على هذه التمثلات، تبقى «الفراشة» على علاتها، معطى سيكواجتماعي أساسي يحفظ ماء الوجه، ويمنح نوعا من الإحساس بالكرامة التي ترفع من تقدير الذات بالنسبة للمرأة سواء في علاقتها بذاتها أو بمحيطها. فبدون الفراشة، لا تملك عدد من النساء المسنات موردا آخر للعيش غير التسول «السعاية»، بما يحيل عليه من إحساس عميق بالمذلة والألم وتبخيس للذات. وفي ظل هذه الظروف تضطر النساء من أجل الحفاظ على «البلاصة»، تبني أسلوب ترجي الباعة الآخرين طلبا لشفقتهم وعطفهم وتعاطفهم معها. الشيء الذي غالبا ما يساهم في تعميق الإحساس بالضعف، كما يدفع نحو تبخيس الذات وتقييمها بكيفية سلبية.

إلى جانب هاجس الحصول على «بلاصة» كمجال أو مكان لعرض البضاعة، يعيش أغلب من يعمل في الفراشة هاجس البحث عن المكان الذي يتم فيه ترك بضاعتهم والاحتفاظ بها إلى حين إعادة عرضها في اليوم الموالي. فأغلب هؤلاء الباعة من الفئات الفقيرة التي تقطن في الأحياء الهامشية، تسكن في منازل أو «براكات» ضمن مجالات ضيقة، لا تكاد تسع قاطنيها فما بالك بفضاء يلم السلع. وكلما تعلق الأمر بالنساء، كلما احتدت هذه المعاناة أكثر. إذ بالإضافة إلى عامل الفقر وضيق السكن وافتقاد النساء كغيرهن لمكان تودعن فيه السلع، تجدر الإشارة إلى أن نسبة هامة من هؤلاء النساء متقدمات في السن، ومن ثمة يجدن صعوبة في حمل البضاعة كل يوم إلى السوق، وذلك بسبب

العجز والعياء. مما يجعل النساء يمثلن الفئات الأكثر معاناة من هذه المشكلة. وبناء على ذلك، فإن أغلبهن تضطر إلى ترك بضاعتها في السوق عند أصحاب «العربات» أو عند بعض أصحاب الدكاكين، وذلك مقابل أجر. مما يزيد من تقليص حجم مداخيلهن، ويساهم في ترسيخ معاناتهن وصعوبة انتشالهن من الهشاشة والفقر، رغم كل ما يبذلنه من مجهودات.

2.3- العلاقة برجال الأمن وأعوان السلطة

تخضع علاقة النساء الفراشات برجال الأمن، لمنطق العلاقة التي تربط رجال الأمن بمجمل المنتمين إلى مجال الفراشة بشكل عام، والتي غالبا ما تقوم على معطيين اساسيين:

- مكان الفراشة: كلما تعلق الأمر بفراشة مستقرة في مكان، بعيدة نسبيا عن طريق المارة، غير معرقلة للسير، كلما كانت في مأمن نسبي عن الحملات التمشيطية لرجال الأمن.
- نسبة ضغط التمشيط وزمنه: يتولى رجال الأمن زيارة هذه المجالات التي تضم الفراشات بشكل يومي، وخاصة في المساء حيث تتكثف الحركات التجارية ويزداد الازدحام. إلا أن علاقتهم بأصحاب الفراشات، تبقى مختلفة بحسب اختلاف أوامر التمشيط الصادرة عن المسؤولين. ولعل ذلك ما يجعل البائعين في الفراشات يسمون رجال الأمن «بأصحاب الحال»، أو «أصحاب الوقت»، لعدم نهجهم سياسة تنظيمية واضحة. فمرة يتساهلون ويغضون الطرف، (إما تعاطفا أو مقابل أجر مالي) ومرة يقومون بحملات فجائية قوية وعنيفة.

وتمثل النساء الفراشات ضمن هذا الفضاء، الطرف الأكثر ضعفا، وبالتالي الأكثر حاجة إلى الحماية والاستنجاد بالآخرين. فأمام الاقتحام القوي لرجال الأمن، غالبا ما يتولى الرجال الشباب الإسراع في جمع فراشاتهم والنفاذ بجلدهم. وذلك على خلاف النساء، اللواتي يجدن صعوبة في الفرار لكبر سنهن من جهة، ولرغبتهن في الحفاظ على مبيعاتهن من جهة ثانية. وبناء على ذلك، فإنهن غالبا ما يشكلن «فريسة سهلة»، لولا وجود بعض الأعراف والتقاليد التي تجعل نسبة من رجال الأمن، يشعرون بنوع من الإحراج أمام نهرهم أو سلبهم لبضاعة امرأة مسنة وفقيرة. إلا أن هذا التغافل أو التسامح النسبي لرجال الأمن مع النساء، لا يلغي ممارستهم لنوع من الصرامة والحزم، سواء على مستوى الخطاب أو السلوك. مما يجعل النساء خائفات بشكل مستمر من رجال الأمن، استنادا للمثل الشائع أنه «المخزن ما معاه ملاغة»، لكونه مصدر سلطة قاهرة لا يمكن الاطمئنان إليها.

3.3- علاقة النساء الفراشات ببعضهن البعض

لعل أبرز ما يلفت الانتباه في هذه الأسواق العشوائية، هو تكتل النساء الفراشات وتواجدهن إلى جانب بعضهن البعض. فغالبا ما تصطف النساء الفراشات إلى جوار بعضهن البعض، مما يكثف من العلاقات بينهن. هذه العلاقات التي تتراوح ما بين الصداقة وحسن التعاون من جهة، والخلاف أوالشجار بفعل التنافس من جهة ثانية. إلا أنه بالرغم مما قد يعتري هذه العلاقات بين النساء من أشكال الخلاف أو التنافس، فإنهن غالبا ما يملن إلى التعاون والاعتماد على

بعضهن البعض، مقابل الحفاظ على نوع من المسافة أو «التيقار» مع زملائهن من الرجال.

وقد تعود أسباب هذا التكتل إلى مجموعة من المعطيات المادية والمعنوية في مقدمتها تشابه نوع المبيعات من جهة، وشعورهن بالضعف ضمن عالم ذكوري من جهة ثانية. وتبرز معالم التعاون بينهن على مستويات متعددة، من بينها سعيهن لحراسة الفراشة في حالة اضطرار إحداهن إلى مغادرة المكان، تزويد بعضهن البعض بالنقود أو المبيعات في حالة نفاذها، ثم التكتل تجاه كل من يتعرض لإحداهن بالإساءة. وكما جاء على لسان أغلبهن «حنا عيالات، علينا أن نتكتل فيما بيننا، ونساعد بعضنا البعض ضمن هذا العالم الرجالي الموحش». ويمثل هذا التشابه الحاصل بين ظروف النساء سواء تعلق الأمر بمعيشهن داخل الفراشة أو خارجها، لتشابه أوضاعهن الأسرية، عاملا أساسيا في ميلهن لمؤازرة ودعم بعضهن البعض أمام كل ظرف يمكن أن يهدد أو يسيء إلى إحداهن. وتشير كل الدراسات المنجزة حول علاقة المساعدة بدون استثناء، إلى أهمية عامل «التشابه» بين الأطراف، في التحفيز نحو تقديم المساعدة للآخر[134].

كما تعود أسباب هذا التكتل النسائي أيضا إلى عامل تقدمهن في السن، مما يلغي نسبة هامة من أسباب التنافس أو الصراع والغيرة بينهن كنساء. فأغلبهن لم يعدن يطمحن إلى نيل إعجاب الرجال أو كسب مودتهم، كما أنهن لم يعدن راغبات في الزواج. وبناء على ذلك، تميل أغلب النساء إلى التزامهن للحدود تجاه الرجال، اعتبارا منهن بأن الشارع كمجال والفراشة كنشاط، هي قطاعات رجولية بامتياز،

(134) Eliot R.Smith, Psicologia social, Panamericana, Madrid, 1997, P.508.

يتعين على كل من دخلت أن تلتزم بشروط عدم الإزعاج والسكوت والسعي إلى أن تكون «لامرئية» قدر الإمكان[135].

4- المرأة الفراشة و«جودة الحياة»

إنه يبقى من الصعب الحديث عن جودة الحياة، في غياب البعد السيكولوجي، لارتباطها بالسعادة، الرضى عن الحال، ثم الشعور بتذوق الحياة وتلبية الحاجيات تحقيقا للذة. وبناء على ذلك، فإن الحديث عن «جودة الحياة»، هو حديث عن معطى ذاتي عاطفي وشخصي لا يمكن قياسه بالإمكانيات المادية، وذلك لارتباطه بكيفية تمثل الفرد لحياته وتقييمه لها. وفي ظل ما تعيشه النساء الفراشات من إكراهات مرتبطة بضمان الوجود، تم طرح السؤال بخصوص تمثلات النساء «لجودة الحياة»، ومدى مساهمة هذا العمل في تحقيق الطموحات أو التحسين من «جودة العيش» لديهن. وهنا أكدت كل النساء بدون استثناء بأن ولوجهن لمجال الفراشة لم يرتبط في أية لحظة باختيار أو رغبة حقيقية، وإنما هو نتاج ضرورة تقتضيها لقمة العيش. لأن العمل في الفراشة على حد تعبيرهن لا يحقق الطموحات ولا يغير من الوضع، وإنما يضمن الاستمرارية في الحياة بدون اللجوء إلى التسول بكيفية علانية. مما يدعو على حد تعبيرهن إلى إحساس عميق «بالحكرة».

وتفيد كلمة «الحكرة» في اللغة العامية المغربية، إحساس الفرد بنوع من «الاحتراق» على المستوى النفسي والاجتماعي. «فالحكرة»

(135) خلود السباعي، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، جداول، لبنان، 2011، ص، 210.

هي كلمة مشتقة بشكل أو بآخر من اللفظة العربية الحرقة أو الاحتراق أو التحرق، والتي تحيل جميعها على شعور الشخص بالألم والحسرة والأسف على الذات تجاه واقع يتم استشعاره كواقع ظالم وغير مستحق. وتبقى الإحالة على الاحتراق في هذا السياق، كناية عن قوة وجبروت الواقع بما يتضمنه من أشكال الجور والظلم الغير مبررين والغير مشروعين، والتي لا يملك الشخص حيالها أي جهد أو قدرة على المقاومة. مما يضع الفرد ضمن حلقة مفرغة طرفاها الشعور بالألم والغبن والحسرة على الذات من جهة، وترسخ الإحساس بالضعف وعدم الاقتدار من جهة ثانية. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت كلمة «الحكرة» تردد من طرف كل من ينتمي إلى هذا القطاع، فإن هذا الإحساس غالبا ما يبقى مضاعفا وأكثر إيلاما بين النساء، وذلك لمجموعة من الاعتبارات ذات الأبعاد السوسيواقتصادية من جهة، والنفسية الاجتماعية من جهة ثانية.

فعلى المستوى السوسيواقتصادي، يمكننا القول بأن الشعور بالحكرة هنا، هو شعور تتقاسمه النساء مع سائر المنتمين لعالم «الفراشة» وذلك بفعل الفقر والتهميش. إلا أن معاناة النساء تبقى أقوى، بسبب خصوصية وضعهن كطرف ضعيف مفتقد للقوة أو السلطة سواء في بعدها المادي أو المعنوي. فبالإضافة إلى ما تعج به هذه المجالات التسويقية من ضجيج وازدحام، فإنها غالبا ما تعرف انفجارا للخلافات بين أغلب هؤلاء الباحثين بيأس عن لقمة العيش، بسبب سيطرة منطق العنف والغلبة للقوي. ومن هنا معاناة النساء من كثرة المشاحنات التي تمثل جزءا من الواقع اليومي لسائر الفراشين. هذه المشاحنات التي تتم على مستويات متعددة، منها ما يقف عند

السب والتجريح الكلامي، ومنها المشاحنات اليدوية العنيفة التي يستعمل فيها السلاح الأبيض، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حد القتل. وسواء تعلق الأمر بالمشاحنات الكلامية أو اليدوية، تعيش النساء حالات من الخوف والذعر بنسب متفاوتة. ولما يتعلق الأمر بالمشاحنات اللغوية، فإن الرجال غالبا ما يستعملون أثناء الخصومات كلمات وحركات وإيماءات بذيئة ذات دلالات جنسية ساقطة، غالبا ما تشعر معها النساء بالكثير من الحرج والخجل والارتباك. فغالبا ما يترددن ما بين المكوث ومغادرة المكان، أو يسعين إلى التظاهر بالانشغال، حتى يتخلصن من صعوبة الموقف. أما في حالة المشاجرات اليدوية والدموية، فكثيرا ما تسعى النساء إلى الفرار ومغادرة المكان خوفا على أنفسهن، تاركات بضاعتهن وراءهن في غالبية الأحيان.

ثم بالإضافة إلى المشاحنات، تتحدث النساء عن ظاهرة اللصوصية. فمن بين ما يميز هذا النوع من الأسواق العشوائية حيث يكثر الباعة المتجولين، التواجد المكثف للصوص. هؤلاء اللذين يستغلون الزحام لأجل السرقة سواء تعلق الأمر بسرقة الباعة أو الزبناء. وبحكم الوجود اليومي للنساء في هذه الأسواق، فكثيرا ما يتمكن من معاينة حركات السرقة، كما يتمكن من تمييز ومعرفة هؤلاء اللصوص. إلا أنهن غالبا ما يتعمدن عدم الملاحظة، ويتحاشين التدخل ويفضلن السكوت خوفا على أنفسهن. وتقول إحداهن: اللصوص متعايشين معنا وإلى جانبنا، إنهم يشكلون جزء من هذا الفضاء، وبالتالي فلا يمكنك أن تتدخلي أو تشهدي لصالح أي كان.

وبالإضافة إلى هذا البعد السوسيواقتصادي، فإن للشعور «بالحكرة» لدى النساء بعدا سيكولوجيا، قد يكون أكثر إيلاما وأعمق

انغراسا في الذات، والذي يرتبط بتمثلات النساء للمرأة «المصون». هذا التمثل الذي لا يزال مسيطرا على أذهان النساء قبل الرجال، والذي يتلخص في تمثل المرأة لنفسها ككائن يتعين «صيانته» من طرف رجل يتكفل بها، يؤمن غذاءها، ويحميها، ويعفيها من مواجهة العالم الخارجي [136]. وفي ظل هذه التمثلات، يمثل غياب وجود هذا «الرجل المعيل» وافتقاده، مصدر إحساس بالألم والحسرة والأسف على الذات بالنسبة لعدد كبير من النساء الفراشات إن لم نقل كلهن. الشيء الذي غالبا ما يدفع بالمرأة إلى تقييم وضعها، وتمثلها لذاتها كامرأة أو كأنثى معزولة منفردة. وكلما تعلق الأمر بنساء يمثلن المعيلات الوحيدات لأسرهن، كلما تعمق الشعور بالأسف والحسرة على الذات، وتم تقييم اضطرارهن للعمل في هذا السن المتقدم، كمؤشر دال على مدى ابتعادهن عن النموذج المثالي للمرأة. مما يصبح معه العمل في الفراشة معطى و«فاضحا» لهويتهن، معلنا أمام الملإ افتقادهن لهذه المكانة الاجتماعية المرموقة، والمرتبطة بالمرأة «المصون» المحصنة من طرف الرجل الساتر والحامي. وسعيا وراء تمويه هذا الواقع، تتولى عينة من النساء مطالبة بعض الرجال من أسرتها بزيارتها من حين إلى آخر وهي في مجال عملها بالفراشة (أخ، ابن، قريب ...).

ومن بين أبرز مخلفات هذا الإحساس العميق «بالحكرة»، ترسيخ الشعور بالانكسار وعدم الاقتدار، والذي غالبا ما يحد من كفاءات هؤلاء النساء مخلفا نوعا من «العجز المتعلم». هذا المفهوم، الذي تم اعتماده من طرف عدد من الباحثين السيكواجتماعيين في مختلف

(136) Carlos prieto, «De la perfecta casada a la conciliacion de la vida familial y laboral», In Trabajo, Genero y tiempo social, UCM, Editorial Computense, Barcelona, 2007, P.40.

الدراسات الجندرية، لتفسير بعض الخاصيات السيكولوجية التي تم إسنادها للنساء، باعتبارها خاصيات طبيعية بينما هي نتاج التفاعل مع البيئة والوسط الثقافي. والمقصود بالعجز المتعلم هنا، أنه بالرغم مما تتمتع به أغلب هؤلاء النسوة من فاعلية ومهارة تجارية تتجلى من خلال مرونتهن في التعامل مع الزبناء، طريقتهن في التعبير والتواصل والإقناع من أجل تسويق معروضاتهن، وتمكنهن من التعايش مع المحيط، إلا أنهن قلما يقدرن هذه المهارات أو حتى ينتبهن لها. فبالرغم من وفرة تجارب هذه العينات من النساء وخبراتهن بأمور البيع والشراء ضمن عالم الفراشة، تجدهن يملن بكيفية لاشعورية إلى إخفاء هذه المعرفة أو التقليل من شأنها وتبخيسها.

وفي ظل هذا الصراع ما بين رغبة دفينة في تقدير الذات وتمكينها، والشعور بالغبن والتهميش ضمن عالم الفراشة، تحاول هؤلاء النسوة منح الحياة معنى. وهنا تبرز «جودة الحياة»، والتي تحاول النساء تحقيقها من خلال تمثلاتهن لكفاحهن ونمط عيشهن، باعتبارهن أمهات يضحين ويتحملن المعاناة من أجل توسيع دائرة الارتياح بالنسبة للآخرين. مما يجعل مفهوم السعادة وجودة الحياة بالنسبة لهن، مقرونا بخدمة الآخرين وإسعادهم. فلا سعادة ولا طموح ولا جودة للحياة، لما تضيق دائرة سعادة الأبناء. ولقد عبرت بعض النساء قائلات: «بدونهم (أي بدون الأبناء والأحفاد) لا وجود ولا معنى للسعادة أو جودة الحياة بالنسبة لي». فالسعادة وجودة الحياة، هي بمثابة «عملة» لا أهمية لها خارج إطار التضحية والعطاء والتفاني في خدمة الأسرة. مما يجعل من الأمومة أحد أبرز الميكانيزمات الدفاعية، التي تسعى من خلالها النساء إلى البحث عن جودة الحياة. حيث يمثل

الاحتماء في هوية الأمومة، بما تحيل عليه من دلالات ترتبط بالعطاء والتضحية، أحد الآليات المعرفية والعاطفية المعتمدة من طرف النساء، لأجل تفسير ظروف حياتهن، تبريرها، ومنحها هدفا معنى. فمن خلال هوية الأمومة واستثمار الذات في الآخرين، تحقق النساء نوعا من الإحساس بالسعادة. ويشير الدكتور مصطفى حجازي في هذا السياق، إلى أنه أمام كل واقع مر صعب التحمل، غالبا ما تتم بلورة آليات دفاعية تساعد على توفير حد مقبول من التوازن للاستمرار. حيث تلعب هذه الآليات عادة دور محاولة ترميم الواقع الذاتي. إلا أنها نوع من الدفاع السلبي الذي يجنب ويحمي، لكنه لا يعالج[137].

وفي سياق هذه الرغبة في ترميم الواقع، لا يقف هذا الإعتزاز بدور الأمومة عند حدود الأسرة، وإنما يمتد لكي يصبح لقب «الوالدة» أو «المويمة» سائدا ضمن عالم الفراشة أيضا. فكثيرا ما تتم المناداة على هذه العينة من النساء ضمن عالم الفراشة بلقب «الوالدة»، ما يساهم في تعميق وترسيخ الميل إلى التضحية والتنازل لدى النساء. على اعتبار، أن عالم الفراشة بكل ما يتضمنه من عشوائية، فإنه يبقى عالما اقتصاديا من حيث طبيعة علاقاته ونظام تفاعلاته. عالم مبني على العلاقات التجارية المادية القائمة على المصلحة وأشكال التبادل المعقلنة والمتكافئة. هنا يصبح لقب «الوالدة» معطى مجسدا لكثير من معالم «اللاتكافؤ» بين كل من النساء والرجال سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو السيكولوجي. إذ غالبا ما تميل النساء بحكم سنهن وعدم تأهيلهن إلى تقمص دور الأم، فتجدهن يملن إلى التعامل مع زملائهن استنادا إلى منطق «الأمومة»، فيتنازلن ويتسامحن ويقدمن الخدمات أكثر

(137) مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص 300.

من يسعين إلى التعامل بناء على منطق التبادل التجاري أو المصلحة الشخصية. مما يجعل من لقب «الوالدة» أو «الميمة» مصدر استثمار لمشاعر تخلق نوعا من الضياع السيكولوجي بالنسبة لعدد هام من النساء. فلا يعرفن في كثير من الأحيان كيف يتعين أن يتصرفن مع زملائهن، حيث يتهن ما بين مشاعر الأمومة وعقلانية عالم الفراشة. مما يفضي بهن في غالبية الأحيان إلى الخضوع لمنطق الرجال، مع سعيهن في الوقت ذاته إلى التكتل والاحتماء في بعضهن البعض قدر الإمكان.

وبناء على ذلك يمكننا القول، بأنه إذا كان العمل هو السبيل إلى كسب العيش على المستوى المادي، وتحقيق الوجود وتقدير الذات على المستوى السيكولوجي، فإن عمل النساء الفراشات ليس سوى تعميقا للمعاناة في شقيها المادي والسيكولوجي. مما يدفعنا إلى القول بأن الخروج الاضطراري لهذه العينات من النساء المتقدمات في السن، للعمل في قطاع ذكوري غير مهيكل، هو مرآة تعكس مجمل أشكال الميز والحيف الممارس في حق النساء. هذا الحيف الذي يرتبط في جزء كبير منه بالتقسيم الجنسي للعمل، بشكل يصبح معه عمل النساء خارج المنزل، مدعاة لخلق ظروف مادية ومعنوية تتعارض والمعنى المتعارف عليه بخصوص «جودة الحياة».

وتبقى المرأة الفراشة التي تم تقديمها في هذا العمل، نموذجا مصغرا ندرك من خلاله بأن «الشغل» لا يشكل لوحده عاملا كافيا لحماية المرأة من الهشاشة[138]. وتعود الأسباب في ذلك حسب

(138) Alison Vasconez, »Mujeres, mercado laboral y trabajo precario », In Genero y empleo, Fundacion Carolina, ALCI, Madrid, 2009, P.70.

Françoise Milewski[139] إلى أن أغلب المجالات التي تشتغل فيها النساء، تتعلق بقطاعات أو أعمال لا يقوم بها الرجال، كما أنها غالبا ما تكون موسمية ومتقطعة في الزمان، بدون عقود مستديمة أو طويلة المدى، وبدون عطل أو تغطية صحية. مما يصبح معه الشغل وسيلة لإعادة انتاج ظروف الفقر ودعامة لوضعية الهشاشة في بعدها المادي والمعنوي. الشيء الذي تصبح معه الحدود الفاصلة ما بين الشغل والبطالة بالنسبة للنساء، جد غامضة وذلك عبر مختلف أقطار العالم. وتشير بعض التقديرات الإحصائية العالمية، بأن معدلات الفقر في ارتفاع متزايد ضمن مختلف مناطق العالم، وبأن 70 % من مجموع هؤلاء الفقراء هم من النساء[140]. وذلك علما بأن النساء يشقين لساعات طوال، ويسهمن بدرجة أكبر في دخل الأسرة، إلا أن كل هذه الجهود لا تحسب كجهد منتج اقتصاديا. فالنساء في ظل هذه المنظومة الاقتصادية التي تحسب فيها قيمة العمل عن طريق ترجمته إلى مبالغ مالية، قلما يعتبرن منتجات من قبل العاملين في الإحصاء أو الاقتصاد أو خبراء التنمية. مما يضعنا أمام مفهوم جديد للفقر، يمكن أن نطلق عليه «الفقر المتعدد الأبعاد»، والذي تتجلى خطورته في كونه يمس النساء أكثر من الرجال، وينعكس بفعل ذلك على صحة الأطفال الذين ينشؤون في ظروف تنعدم فيها شروط العيش الكريم، كما ينعدم فيها الإحساس بالأمن والأمان. مما يرفع من احتمالية إعادة انتاج ظروف الفقر والهشاشة والاقصاء.

وبناء على هذه الملاحظات، يمكننا القول بأن «الشغل» لا زال يمثل مجالا حكرا على الرجال، وبأنه بالرغم مما حققته بعض النساء

(139) Henri Joyeux et Eveline Duhamel, Femmes et précarité, Les études du conseil économique social et environnemental, 2013, p

(140) Henri Joyeux et Eveline Duhamel, Ibid, P.10.

من مكتسبات على مستوى التعليم والتأهيل فإنهن لا يزلن سجينات «السقف الزجاجي». وكلما تعلق الأمر بنساء فقيرات، كلما تكدسن في القطاع الغير مهيكل، علما بكونه قطاع طارد يساهم في إقصاء هؤلاء النساء أكثر من إدماجهن. وبناء على ذلك، يمكننا القول بأن خروج النساء إلى هذا المجال هو خروج من إقصاء إلى إقصاء، ومن معاناة إلى أخرى. مما يفرض حاجتنا الملحة إلى:

- وضع سياسات شاملة للشغل، تقوم على أساس حق المرأة في التعليم والتكوين والتأهيل وتكافئ الفرص.
- وضع سياسات تقوم على أساس «تقوية قدرات» النساء بكيفية عادلة وديمقراطية.
- السعي نحو تمكين النساء وتحريرهن من عقدة «التبعية للرجل».
- العمل وفق مبدأي الانصاف وتكافؤ الفرص بخصوص الفوارق الموجودة على المستوى الجغرافي والإقليمي بين النساء.
- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ضمن مختلف البرامج والتخطيطات التنموية، علما بأن ولوج النساء إلى سوق الشغل بصفة عامة، والقطاع الغير مهيكل على وجه الخصوص، قد سلط الأضواء على التقسيم الجنسي اللامتكافئ للعمل.
- الحاجة إلى اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا الحقيقية للنساء.

ويبقى غرضنا الأسمى هو أن تمنح المرأة كامل حقوقها، وأن تعيش كمواطنة مكتملة المواطنة. فلا نريدها امرأة «فراشة» ولا «فراشة»، لأنه في كلتا الحالتين هناك هدر لكرامتها.

قائمة بالمراجع المعتمدة

- الحاج قديح لطيفة، مقامات نون النسوة، بحث في أوضاع المرأة العربية، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2015.
- حجازي مصطفى، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
- الساعاتي سامية، علم اجتماع المرأة، الأعمال الفكرية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003.
- السباعي خلود، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، جداول، لبنان، 2011.
- Battagliola, Françoise «Les modes sexuée d'entré dans la vie adulte», La dialectique des rapports hommes femmes, P.U.F, Paris, 2001.
- Del Castillo Cinthia Cruz, «Mujeres trabajando, por amor o por independencia?», In Mujeres en transicion, Universidad Iberoamericana, Mexico, 2010.
- Eliot R.Smith, Psicologia social, Panamericana, Madrid, 1997.
- Joyeux, Henri et Eveline Duhamel, Femmes et précarité, Les études du conseil économique social et environnemental, 2013.
- Prieto, Carlos. «De la perfecta casada a la conciliacion de la vida familial y laboral», In Trabajo, Genero y tiempo social, UCM, Editorial Computense, Barcelona, 2007.
- Renzi,Maria Rosa. Genero y transformaciones del mercado de trabajo, In, Genero y empleo, Fundacion Carolina, ALCI, Madrid, 2009.
- Vasconez, Alison. «Mujeres, mercado laboral y trabajo precario», In, Genero y empeo, Fundacion Carolina, ALCI, Madrid, 2009

مطبعة النجاح الجديدة - (CTP) - الدار البيضاء

نشر هذا الكتاب بدعم من
وزارة الثقافة